المدخل إلى
علم العلاقات الدولية

البروفسير
صلاح الدين عبد الرحمن الدومة



المدخل إلى علم
العــلاقات الدوليــة

بسم الله الرحمن الرحيم

المدخل إلى

علم العلاقات الدولية

الطبعة الثانية

2006

بروفسير

صلاح الدين عبد الرحمن الدومة

فهرسة المكتبة الوطنية - السودان

327.1 صلاح الدين عبد الرحمن الدومة

ص.م

المدخل إلى علم العلاقات الدولية / صلاح الدين عبد الرحمن الدومة

. – ط2. – الخرطوم : جي تاون ، 2006م.

410 ص ؛ 24 سم.

ردمك : 8-9-838-99942

1. السياسة الدولية.

2. العلاقات الخارجية .

أ. العنوان

مطبعة جي تاون ت: 83782467 الخرطوم

يطلب من الدار السودانية للكتب

شارع البلدية – الخرطوم

رقم الإيداع (1999/24م)

بسم الله الرحمن الرحيم

۞ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجۡعَلَ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَ ٱلَّذِينَ عَادَيۡتُم مِّنۡهُم مَّوَدَّةٗۚ وَٱللَّهُ
قَدِيرٞۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٧ لَّا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ
فِي ٱلدِّينِ وَلَمۡ يُخۡرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمۡ أَن تَبَرُّوهُمۡ وَتُقۡسِطُوٓاْ إِلَيۡهِمۡۚ
إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ٨ إِنَّمَا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمۡ
فِي ٱلدِّينِ وَأَخۡرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمۡ وَظَٰهَرُواْ عَلَىٰٓ
إِخۡرَاجِكُمۡ أَن تَوَلَّوۡهُمۡۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٩

سورة الممتحنة الآيات (٧،٨،٩)

قائمة المحتويـــات

الفصل الأول: العلاقات الدولية (معني ، طبيعة ، أهمية) 13
الفصل الثاني: نظام الدولة القومية ذات السيادة 23
الفصل الثالث: عناصر القوة القومية 33
الفصل الرابع: المصلحة الوطنية 49
الفصل الخامس: ميزان القوي والفراغ في ميزان القوي 53
الفصل السادس: نظريات أو مداخل لدراسة السياسة الدولية.................. 71
الفصل السابع: السياسة الخارجية والعلاقات الدولية 102
الفصل الثامن : الدبلوماسية والعلاقات الدولية.. 122
الفصل التاسع : دور الأيديولوجية في العلاقات الدولية........................ 165
الفصل العاشر: النظام العالمي للعلاقات الدولية...................................... 189
الفصل الحادى عشر: حركة عدم الانحياز 229
الفصل الثاني عشر: الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية........................... 248
الفصل الثالث عشر : المنظمات الدولية والعلاقات الدولية 259
الفصل الرابع عشر: القانون الدولي والعلاقاتالدولية............................. 366
المراجع.. 425

مقدمة الطبعة الثانية

تصدر الطبعة الثانية من الكتاب (المدخل إلى علم العلاقات الدولية)، بعد أن مر على طبعته الأولى حوالى الأربع سنوات وقد مكنت هذه الفترة من تحقيق بعض التنقيحات والتعديلات والتصويبات، محاولةً للوصول إلى الهدف المنشود. والشكر أجزله لكل من قدم مساهمة للإرتقاء بهذا العمل من مستوى الطبعة الأولى لمستوى الطبعة الثانية والله ولى التوفيق.



في [illegible] الأول من يناير 2006م

مقدمــــة

قلة كتب العلاقات الدولية في المكتبة السودانية حتم صدور مثل هذا الكتاب لفائدة الطالب الجامعي السوداني بصفة خاصة، ولبقية المهتمين بدراسة العلاقات الدولية بصفة عامة.

هذه الدراسة تهدف إلى تقديم المدخل المتكامل للعلاقات الدولية، وتركز في جوانبها المختلفة علي التأصيل والعودة إلى الجذور وعدم تمكين المفاهيم الغربية من السيطرة علي الأفكار، خاصةً وأن هذه المفاهيم تركز علي الحضارة الغربية دون سائر الحضارات الأخرى. ولذا فإن هذه الدراسة تهتم وتركز علي طرح الأفكار السودانية متي ما سنحت الفرصة لذلك، وأسلمة المعرفة من خلال الإهتمام بالأوضاع في السودان من جهة، وبالموازنة بين المفاهيم الغربية والعربية الإسلامية من جهة أخري.

إن سبر العلاقات الدولية بما يلائم توطيد السلام وتوثيق عري التعاون بين مختلفة الشعوب في مقدمة ما يشغل أذهان المفكرين. وقد مهدت أسباب كثيرة لتحقيق التعاون بين الدول المكونة للمجتمع الدولي في ما بينها، وسترد هذه الأسباب في متن البحث وتكاد تتكرر في كل فصل، منها ظهور الثورات الصناعية، وتطور وسائل المواصلات، وإزدياد إعتماد الدول علي بعضها البعض...الخ.

غير أن الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول الكبرى في سبيل السيطرة علي شعوب العالم عموماً، وعلي المواد الأولية والأسواق ومسالك البر والبحر خصوصاً، تؤدي إلى محاولة الدول النامية للتخلص من هذه السيطرة، هذا بدوره يؤدي إلى الاحتكاك والتنازع.

وكما يقول بالمروبركنس Palmer and perkins: (أن العلاقات الدولية لـــيس هو العلم الذي نحل به مشاكل المجتمع الدولي، ولكن في أحسن الظـــروف إنـــه خيار ومدخل منظم لفهم هذه المشاكل)، وكما سبق ذكره فإنه في هذا العــصر إنكمش العالم (زمانياً) نتيجةً للتقدم العلمي والتقني الذي وصل إليـــه الإنـــسان، وتبعاً لهذا فإن أي حدث في أي جزء من العالم له تبعات علي بقية أجزاء العالم. لذلك فإن الدول تبني علاقات مع بعضها البعض بـــصورة منتظمـــة، وكانـــت العلاقات الدولية مبنية علي أسس معينة إكتسبت رواجاً منذ العصور الغـــابرة، وهناك بعض الدول (أو بعض الحضارات) مارست مثل هذا النوع من العلاقات وهي: مصر والصين واليونان والهند .

وأهم ميزات هذا النوع من العلاقات الدولية هي أن أسسها بنيت علـــي الأخلاق، ولا يوجد إحتمال للنكوص بالعهود، وأن هذه العلاقات تغطـــي فقـــط الدول الشاغرة لمنطقة ما، ولذلك سميت بالعلاقات الإقليمية. لكن فـــي القـــرن السابع عشر (وتحديداً إبتداءً من العام 1648م تاريخ توقيـــع إتفاقيـــة وســـتفاليا وإنهاء حرب الثلاثين عاماً التي دارت في أوروبا) بدأت الدول في بناء علاقات مع خارج منطقتها.

وهذا التاريخ هو بداية ظهور العلاقات الدولية بالمفهوم الحديث، وكمـــا سلف، فإن التطور في وسائل المواصـــلات والاتـــصالات وتتـــابع الثـــورات الصناعية، قربت الدول من بعضها البعض، ومن ثم أسهم ذلك في تطور علـــم العلاقات الدولية.

قد يكون معروف في العصور الغابرة أن علم العلاقات الدولية محصور في دراسة تاريخ الدبلوماسية والقانون والفلسفة، وكانت الدراسة محصورة فـــي

سرد الحقائق دون البحث عن مبادئ عالمية يمكن أن تساعد في فهم الحاضر أو التنبأ بمستقبل العلاقات بين الدول. ونتيجةً لذلك لم تظهر نظرية يمكن أن تساعد في فهم مغزى الأحداث الجارية في تلك الأزمنة.

إن علم العلاقات الدولية إستطاع في كثير من الأحيان أن ينقل نظرياته التجريدية، علي مهام وقرارات كبري يتأثر بها سكان العالم بدرجات مختلفة.

فسباق التسلح مثلاً يلتهم من العالم نصف دخله، ونشأ ذلك بشكل أساسي من قناعات المختصين في دوائر إتخاذ القرارات بنظرية الردع (Deterrence) التي ما زالت تحتل موقعاً أساسياً في النظرية العامة للعلاقات الدولية، وكذلك نظريات المباريات Game Theory واستبطان الأدوار(Simulation)، اللتان تحتلان مكاناً مهماً في رسم الأطر الرئيسية للقرارات الدبلوماسية، وصيغ التفاوض في الصراعات الدولية.

لقد أضحى من العسير جداً أن تحيا أمة من الأمم معزولة عن بقية العالم في ظل هذا العهد من تاريخ الإنسانية، الذي أصبح حواجز الزمان والمكان ملغاة بفضل الثورة العلمية والتقدم التقني الملحوظ، ولعل هذا الإحساس المتزايد بوحدة الحياة في عالم اليوم هو الذي أنعش في العصر الحديث نظريات الاعتماد (التبعية) Dependence أو التبعية المتداخلة Interdependence، وترتب علي ذلك ظهور إحساس الدول بإمكانات متباينة في المسرح الدولي، بعضها هامشي وأخرى مركزي. ومن ثم نشأت نظريات أخري تنادي بالسعي نحو التكامل الإقليمي، وكل هذه الأطروحات نشأت في أجواء النظرية قبل أن تنتقل إلى عالم الشهادة والتطبيق الواقعي.

لقد شهدت المؤسسات الأكاديمية التي تعني بالعلوم السياسية عموماً

والعلاقات الدولية خصوصاً، توجهاً منهجياً لتفسير واقعي للسلوك السياسي في الإطار الدولي، وكانت مستويات التحليل Levels of Analysis حيث في كثير من تلك المناهج هي في عموميتها حوار نظري، يسعي لاستجلاء المستوي الأكثر فعالية في تفسير الظواهر والسلوك السياسي، سواءً علي مستوي الأفراد أو القادة (Decision making approach)، بحيث إذا سبر دواخلهم يمكن إيجاد تفسير للظواهر التي تكون بلدانهم طرفاً فيها، أو علي مستوي التحليل الجماعي. ذلك الذي يجعل من جماعات الضغط والمصالح والأحزاب والنقابات والإتحادات وغيرها المحاور الأساسية في صياغة وتنفيذ الظاهرة (العلاقات الدولية)، حيث تكون المحصلة النهائية محصورة في السلوك السياسي علي أنها نتاج لفعل جماعة من الجماعات مؤتلفة أو مختلفة مع غيرها.

وكما تقدم فإن العلاقات بين الأمم قديمة ويعود تاريخها إلى نشوء الحضارات الغابرة مثل (البابلية والآشورية واليونانية والمصرية والصينية والهندية) وبنفس القدر كان التنظير في العلاقات بين الأمم قديم، وقد بادر الفكران الإسلامي والمسيحي بأطروحتهما، إلا أن الفكر الإسلامي تفرد بوضعه في إطار شرعي بمعايير محددة وبدقة متناهية، وعلي الرغم من الحداثة التاريخية لما يسمي اليوم بالدولة القومية ذات السيادة بالمفهوم الحديث (في 1648م)، إلا أن نظرية الإسلام للعلاقات بين الشعوب وضعت قبل ذلك بفترة زمنية ليست بالقصيرة وعلى مرتكزين أساسيين هما:

أ – الإسلام لا يفرق بين الدين (الروحانيات) والدولة (الدنيا) مختلفاً في ذلك مع الفكر الليبرالي العلماني (الأوروبي).

ب– الإسلام نظام ورسالة للناس كافة (شمولي عالمي)، ولذلك هو مؤهل

لاستحداث نظريات أكثر معاصرةً للعلاقات الدولية الراهنة.

الكتاب يتكون من أربعة عشر فصلاً يبحث مواضيع مختلفة للعلاقات الدولية (كما هو موضح في المحتويات).

وهذا العمل الذي بين يدي القارئ لم يكن سوي ثمرة جهد متواصل شرعنا فيه منذ عام 1991م، وهو عبارة عن ملخصات دروس مرحلة الماجستير ثم ترجمت وعدلت لتناسب البكالوريوس. ولم نأل جهداً في سبيل العمل علي تنقيحه، وتعديله مرات أخرى، وسد ما فيه من ثغرات، ولئن يكن عملنا هذا قد جاء ناقصاً كأي عمل بشري آخر(إلا أننا نحسب أنه قد خلا) إلى حد ما من عيوب الطبعات السابقة، ومع ذلك فإننا نطمع في أن يزودنا النقاد بملاحظاتهم القيمة حتى نتدارك في الطبعات المقبلة (بمشيئة الله) ما عسانا أن نكون قد وقعنا فيه من أخطاء.

لقد قال هجل: إن الفزع من الخطأ هو الموت المحتوم لكل تقدم (ولهذا ولغيره من الأسباب أخذنا علي عاتقنا أن ننجز هذه الدراسة المتواضعة عن (العلاقات الدولية) علي الرغم من كل ما فيها من نقصان، واثقين من أن العمل الناقص أهون شراً من الإمتناع تماماً عن أي عمل. وقد قال أحد الفلاسفة: أنه لمن أخطر الأمور وأشدها ضرراً أن يحاول المرء وقاية نفسه تماماً من كل خطأ، ولا غرو فإن كل من يحاول أن يعصم نفسه من الوقوع في الخطأ، لابد من أن يجد نفسه مضطراً في النهاية إلى التوقف تماماً عن القيام بأي مبادرة أو تنفيذ أي مشروع.

وفي الختام نسأل العلي القدير أن يوفقنا لتحقيق ما نرمي إليه ونكرر إعترافنا بأن النقص من شيمة البشر وهي حكمة ربانية بالغة، ولذلك نعيد ذكر

ترحيبنا بأي نقد يسهم في تطوير هذا الكتاب، ونستمح القراء العذر في الأخطاء المطبعية التي قد تفلت من عين المصوب ونرجو منهم العذر والغفـران علـي النقصان والنسيان، والشكر أجزله للبروفيسور عمر الخليفة الباقر الـذي قـام بمراجعة وتصويب وتنقيح هذه الطبعة فله منا التجلة.

والشكر موصولٌ لكل من ساعد وأسهم في أن تري هذه الدراسة النـور ولسبب ما لم نتمكن من ذكر أسمائهم، والشكر مبذولٌ لكـل المؤسـسات التـي ساهمت في أمر هذه الدراسة بإختلاف درجة إسهاماتها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالي وبركاته

بروفسير/ صلاح الدين عبد الرحمن الدومة

أم درمان غزة

رمضان 1427– الموافق :2006/9/23م

الفصل الأول

علم العلاقات الدولية

- معني العلاقات الدولية
- العلاقات الدولية والسياسة الدولية
- مجال علم العلاقات الدولية
- المغزي من دراسة العلاقات الدولية

الفصل الأول

العلاقات الدولية (معني ، مجال ، أهمية)

International Relation (Meaning , Scope, Significance)

أول من استخدم مصطلح دولية هو جيري بنيثام (Jerem Bentham) في أواخر القرن الثامن عشر، وفقاً لقانون الأمم. وتبعاً لذلك استخدم مصطلح العلاقات الدولية للدلالة علي العلاقات الرسمية بين الدول القومية ذات السيادة، وبعض العلماء منهم كونسى رايت (Quency Wright) يضيفون العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الدول للعلاقات الرسمية ويجعلون المحصلة النهائية (علاقات دولية)، وهكذا يظهر رأيان لمعني العلاقات الدولية.

علماء المدرسة الأولى يرون أن العلاقات الدولية هي العلاقات الرسمية التي يتم متابعتها بواسطة المسئولين القياديين في الدولة (ومنهم البروفسير دون- Don). أما علماء المدرسة الثانية ومن أبرزهم هوفمان (Hoffman) وجميس رسون (James Rosena) وكونسى رايت (Quency Wright) يرون أن العلاقات الأخرى مثل التجارة والتداخلات المالية، والنشاطات التبشيرية، والدعوة إلى الإسلام، وسفر الطلاب، والعلاقات الثقافية..الخ، كلها تدخل في العلاقات الدولية. وأضاف رسون أنه من الصعب رسم خط فاصل بين العلاقات الدولية والشئون الوطنية، فمثلاً إذا خفضت دولة ما عملتها الوطنية ربما ينظر لهذا الأمر (ظاهرياً) أنه عمل وطني محض، ولكن لهذا العمل تبعات دولية. وبإختصار فإن العلاقات الدولية تشمل العلاقات الرسمية وغير الرسمية بين الدول.

العلاقات الدولية والسياسة الدولية:

(International Relation and International Politics)

علماء العلوم السياسية مالوا إلى تجاهل الفرق بين العلاقـات الدوليـة والسياسيةالدولية، واعتبروا المدلولين مصطلحان لوصف العلاقات بين الـدول، رسمية كانت أم غير رسمية، ومن هؤلاء كـار (E.H.Car) وكـونس رايـت (Quency Wright). ولكن هناك عدد قليل من مؤلفي الكتب النصية (Text Books) ومنهم هارولد ومارجريت (Harold & Margaret) فرقـوا بـين المصطلحين وخصصوا مصطلح السياسة الدولية للعلاقات الرسمية بين الـدول، بينما جعلوا مصطلح العلاقات الدولية يشمل مجالاً أوسع، حيث يضم العلاقـات الرسمية وغير الرسمية بين الدول. وقد انتصرت المدرسة الأولى وأصبح رأيها هو الرأي الراجح في الأوساط العلمية والأكاديمية حتى نهاية الـسبعينات مـن القرن العشرين، ثم بعد ذلك قامت مجموعتين من العلماء مرة أخرى بـالتفريق بين مصطلحي العلاقات الدولية والسياسية الدولية.

المجموعة الأولى اعتبرت (العلاقات الدولية) مصطلح يستخدم للدلالـة علي العلاقات بين الدول (Bilateral Relations) سواءً أن كانت رسـمية أو غير رسمية، وخصص مصطلح (السياسة الدولية) لكل المواضيع ذات الاهتمام العالمي (Global concern issues) مثل مشاكل البيئة (فيـضانات، سـيول، أمطار، جفاف، تصحر، براكين زلازل، مشاكل طبقة الأوزون، موضوع ارتفاع درجة حرارة الأرض... الخ)، وكذلك مشاكل اللاجئين ومشكلة الإيدز (فقـدان المناعة) حقوق الإنسان... الخ، وأضيف لها أيضاً المشاكل الاقتصادية والأمنية مثل البطالة والتضخم والإرهاب... الخ.

بينما تري المدرسة الأخرى أن العلاقات الدولية والسياسة الدولية ما هما إلا مصطلحان لمدلول واحد يخص كل علاقات الدولة الخارجية[1].

مجال علم العلاقات الدولية: *Scope of International Relations*

زاد مجال علم العلاقات الدولية زيادة ملحوظة في العصور الحديثة، ففي الماضي كان مجال علم العلاقات الدولية هو البحث في تاريخ الدبلوماسية والعلاقات الخارجية، لاستخلاص بعض العبر (حتى العام 1648م) تاريخ توقيع إتفاقية وست فاليا، بعد ذلك بقرنين بدأ مجال علم العلاقات الدولية يدخل في دراسة القانون الدولي، وبظهور عصبة الأمم، إمتد مجاله ليشمل المنظمات الدولية والمنظمات المشابهة. ولكن الزيادة المعتبرة في مجال علم العلاقات الدولية بدأ حقيقةً بعد الحرب العالمية الثانية للأسباب الآتية:

1- ظهور الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي كدولتين عظيمتين.
2- إنضمام دول أخري غير أوروبية للمجتمع الدولي (من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية).
3- بروز مخاطر أسلحة الدمار الشامل عموماً والأسلحة الذرية علي وجه الخصوص.
4- إزدياد إعتماد الدول علي بعضها البعض في مناحى الحياة المختلفة (سياسياً واقتصادياً واجتماعياً).
5- إزدياد طموحات شعوب دول العالم النامي.

أدى كل ما سبق إلى التوسع فى مجال دراسة العلاقات الدولية، وهذا بدوره طور مناهج جديدة، ومن ثم إنتاج نظريات جديدة في دراسة علم العلاقات

الدولية. وبدأ العلماء يدرسون السياسات العسكرية للدول بالإضافة إلى دراسة سلوك القادة السياسيين، وظهر أيضاً إهتمام أكبر بدراسة المناطق (Area Studies). في الوقت الحاضر أصبح علماء العلاقات الدولية مهمومين بدراسة القوي المؤثرة في ممارسات الدول في مجال الصراع الدولي والعلاقات بين الدول، كما أن هناك محاولة لبناء نظرية شاملة للعلاقات الدولية، ويسعون إلى الإستفادة من تقنية علم الاجتماع في تحقيق ذلك الهدف.

رغم عن كل ما سبق ذكره عن التمدد الهائل لمجال علم العلاقات الدولية، فبعض العلماء ومنهم الفرد زامرين (Alfred Zimmern)، أستاذ التاريخ المعروف (وهو أول من حصل علي كرسي الأستاذية في السياسة الدولية في جامعة وليز Wales في عام 1919م) يصف هذا العلم بأنه:

1- أفقر فروع العلوم السياسية من الزاوية الأكاديمية.
2- مازال بعيداً من أن يطلق عليه كلمة علم بالمفهوم الحديث.
3- إنه ليس بموضوع واحد وإنما هو حزمة من المواضيع تتكون من القانون والاقتصاد والسياسة والجغرافيا. ولا يشمل كل مجالات هذه العلوم وإنما يشمل جزء منها.
4- ليس بعلم ولكنه مجرد علاقة ضعيفة بين العلوم السياسية والتاريخ.
5- مازال يحتاج إلى إطار علمي لمفهوم منظم لنظرية قابلة للتطبيق.
6- مازال يعتمد إعتماداً شديداً علي نظريات العلوم الأخرى.
7- لا يوجد فاصل واضح بين العلاقات الدولية وعلم السياسة، لأن الإثنين يختصان بدراسة الدولة ذات السيادة وسلوكها.
8- ووفقاً لرأي أورجانسكي (Organski) فالعلاقات الدولية علماً: (ما زال طفلاً،

وما زال يمثل خليط من الفلسفة والتاريخ والآداب. وأن تنظرياته قليلة ورديئة -أي غير محكمة الصياغة)[2].

المغزى من دراسة العلاقات الدولية: Significance Of The Stud

المغزى من دراسة العلاقات الدولية وفقاً لأسس علمية هو إيجاد مشروعاً منظماً ومفيداً للذاكرة في عمليات إختزان وإسترجاع المعلومات، ويوفر وعاءً تنظيمياً للمعرفة لتمييز جزيئياتها المختلفة، كما تحقق الدراسة الموضوعية الآتي:

1- توفير المساعدة علي كشف المعاني المختلفة، وهذه الفروض لا تأتى من وحي المزاج ولا من وحي الصدفة وإنما تنبع من الملكة البحثية، والفروض أداة ترتيب وتوجيه للبحث، وهكذا فإن الدراسة المنهجية للعلاقات الدولية تمكن من فهم الدوافع الأساسية وراء سياسات الدول المكونة للمجتمع الدولي، وكشف الأسباب التي أسهمت في نجاح سياسات هذه الدول أو فشلها[3].

2- هناك أمور كثيرة تجعل من دراسة السياسة الدولية أمراً حيوياً للجنس البشري، فهي تمكن من معرفة دواخل المشاكل التي واجهت العالم في مسرح العلاقات الدولية في الماضي، والدروس المستفادة من الحلول التي أُتخذت، والتنبأ بالقضايا والمشاكل المتوقعة في المستقبل، وكيفية مواجهتها.

3- لم يأل العلماء جهداً منذ ظهور العلاقات الدولية (علماً) في البحث عن أسباب العدل والوئام بين الناس سواءاً في داخل كل دولة أو بين الدول، ومنذ أن وقعت إتفاق وستفاليا في عام 1648م كانت قضايا السياسة الخارجية ومازالت من أكثر ميادين السياسة تعقيداً، وظلت مساحة الإهتمام بتلك

السياسة تتسع عاماً بعد عام. وقد قفزت أهمية العاملين في الدوائر ذات الصلة بالشئون الدولية المكونة للمجتمع الدولي. وتضاعف عدد الدول المكونة للمجتمع الدولي، ففي العام 1815م لم تكن في العالم كله أكثر من إثنين وثلاثين دولةً مستقلة، وكان أقل من خمس هذا العدد خارج أوروبا[4].

وفي القرن التاسع عشر لم يتعد مركز الإهتمام بالعلاقات الدولية بضع قضايا تشمل التجارة والأمن والحرب، أما اليوم فإن إهتمامات العلاقات الدولية تحتوي كل أنماط العلائق الإنسانية إقتصادية كانت أم ثقافية، أيديولوجية أم سياسية، مدنية أم عسكرية، في الحاضر أو في المستقبل[5].

وهكذا فإن الدراسة المنهجية للعلاقات الدولية تساعد علي نقل العالم من ضيق الوطنية إلى رحاب الإنسانية، وأن ضيق الوطنية يهدد السلام العالمي، وذلك لأن الدول تعطي لمصلحتها الأسبقية الأولى فوق كل الاعتبارات، ومن ثم تظهر الصراعات، ومنها ينبعث تهديد السلام العالمي. إن المفهوم التقليدي لمصطلح السيادة الوطنية قد تم تجاوزه، وأن هذا المفهوم يحتاج إلى تجديد، لعدم تمكن أي دولة في الوقت الحاضر أن تدعي السيادة المطلقة، ولكن يمكنها التصرف في الحدود النابعة من النظام العالمي، وخير دليل علي التغيير في مفهوم السيادة هو قبول مبادئ التعايش السلمي (Peaceful Co-existence)، ثم قبول مبادئ الأمن الجماعي (Collective Security) ولاحقاً فكرة الأمن المشترك (Common Security) وقبول فكرة نزع السلاح Disarmament .

4- الزيادة الملحوظة في الإهتمام بالعلاقات الدولية من حيث أعداد المهتمين بها مباشرةً، أو في صياغة تنفيذ أعمال المنظمات الدولية التي سدت الأفق. وأدى هذا التداخل والتعقيد إلى عسر فهم لعامة الناس وإمتد ذلك الأمر إلى بعض

العام في صياغة وتوجيه السياسة الخارجية لبعض الدول.

وأضحي عسيراً جداً في ظل هذه الظروف إدراك مـا تنطـوي عليـه مفاهيم مثل نظريات الردع أو نظريات التكامل أو الإتحادات أو الأحـلاف، أو مفـاهيم الإرتبـاط التـي تـلازم إتفاقيـاتي الحـد مـن إنتـشار الأسـلحة الاستراتيجية(SALT & START) ولذلك من مهام هذا الكتـاب تـسليط بعـض الضوء علي دراسة تطورات هذا العلم، فهو أمر لاغني عنه سواءً فيما يتعلـق باختيار استراتيجيات العمل الدبلوماسي أو في رسم الإختـصاصات الوظيفيـة الخاصة بالمنظمات الدولية التي أضحت من أبرز ظـواهر العلاقـات الدوليـة الراهنة[6].

ولأسباب شتي منها فظائع الحـربين العـالميتين، أو لأسـباب التقـدم التكنولوجي والريادة الغربية لها أو لغيرها من الأسباب كـان إهتمـام الـدوائر الغربية كبيراً بالعلاقات الدولية، وأنشأت لذلك الغرض مراكز شتي منها:

المعهد الملكي للـشئون الدوليـة (بلنـدن) (RIIA) Royal Institute of International Affairs ومجلس العلاقات الخارجية في نيويورك (CFR) Council of Foreign Relations أو المعهـد الـدولي للدراسـات الاسـتراتيجية (بلنـدن) (IISS) International Institute for Strategic studies ومعهد السلام الدولي في استكهولم Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). وقيام هذه المعاهد والمؤسسات دليل واضح علي أن العلاقات الدولية أصبح اليوم علماً مؤسساً، يحتوي جملـةً مـن المدارس الفكرية ويستخدم كافة أدوات البحـث العلمـي المتاحـة فـي العـالم المعاصر.

مما تقدم يمكن القول بأن دراسة العلاقات الدولية تـسهم فـي تقويـة الشعور في الدول المكونة للمجتمع الدولي بأن تتابع وتراعي علاقاتها مع بعضها البعض عبر القنوات السليمة، وتتفادي قنوات الأحلاف العـسكرية والإنحيـاز، بمعني آخر بدأت الدول تعترف بأن عليها تفـادي الـسياسات المؤديـة إلـى المواجهة، وتتبني سياسات التعاون وسياسات التعايش السلمي والأمن الجماعي.

هوامش الفصل الأول

1- N.J.Padelford and G.Alincolo, International Politics, Foundation of International Relations PP.3-5.
2- A.F.K .Organski , World Politics, PP.4-5.
3- د. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، لبنان1982م، ص 13.
4- J.D.Singer and M. Small The Diplomatic Importance of States , World Politics , January 1966, P.17.
5- د. إبراهيم البشير عثمان، العلاقات الدولية المعاصرة، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1990م، ص 17.
6- نفس المصدر، ص 18.



الفصل الثاني

نظام الدولة القومية ذات السيادة

- معني وأصل الدولة القومية ذات السيادة
- عناصر الدولة القومية الحديثة

الفصل الثاني
نظام الدولة القومية ذات السيادة
The Sovereign Nation - state system

هيمنت الدولة القومية ذات السيادة علي مظهر العلاقات الدولية بل هو واحد من اللاعبين الأساسيين في مسرح الأحداث الدولية، ومعلوم أن الناس في أنحاء العالم مقسمون إلى عدد من المجموعات، كل مجموعة تعيش في دولة ذات سيادة، هذه الدول تمارس علاقات مع بعضها البعض، ولو لا وجود الناس داخل هذه الدول ولو لا إطاعتهم لحكوماتهم لما كانت هناك علاقات دولية. بعض العلماء مثل جون هيرز (John Herz) يرون أن نظام الدولة القومية ذات السيادة بدأ يضمحل، وذلك لأنه بدأ يظهر نظام فوق القومية (Interdependence)، وكذلك ولوج الإنسانية إلى عصر الذرة والفضاء.

عموماً هذا الرأي (الذي تقدم) ليس متفق عليه، فهناك مجموعة أخرى من العلماء منهم ماكس ليرنر (Max Ierner) يرون: (أنه ليس نظام الدولة القومية ذات السيادة هو الذي يموت وإنما هناك نظام جديد للسيادة بدأ يظهر، وأن نظام العلاقات التاريخي بين الدول القومية بدأ يتغير).

معني وأصل نظام الدولة القومية ذات السيادة:
Meaning and Origin of Nation State System

وفقاً لبالمبر (Palmer) فإن نظام الدولة القومية هو: (نظام سياسي للحياة، فيه الناس مقسمون في دول ذات سيادة، ويتفاعلون مع بعضهم البعض، بمختلف الدرجات والطرق، وهذه الدول إشتركت في صراعات كما إشتركت في تعاون مع بعضهم البعض، ومن أجل مصالحهم المعتبرة يسلكون طرقاً

غير عدوانية، فإذا فشلوا في تحقيق أهداف المصلحة الوطنية بالطرق السلمية لجئوا إلى الوسائل الإكراهية).

أما بالنسبة لأصل نظام الدولة القومية ذات السيادة، فإن العلماء يتتبعون أصلها من العام 1648م عندما وقعت معاهدة وست فاليا (Treaty of Westphalia) والتي أنهت حرب الثلاثين عاماً.

بلاشك قبل ذلك التاريخ كانت الدول موجودة وتمارس علاقات دولية مع بعضها البعض، ولكنها كانت ليست دول ذات سيادة لأن سيادتها كانت مقيدة بسلطان الكنيسة الرومانية وسلطان الإمبرطور الروماني. إن السلام الذي تحقق نتيجةً لمعاهدة وست فاليا، رصفت الطريق لنظام الدولة القومية ذات السيادة، وذلك بإعلان أن الإمبراطور ليس هو القائد الأوحد للتحالف في أوروبا، وأن البابا فقد سلطته الروحية في أي مكان. أي بمعني آخر أن الحكام في عدة دول مثل إنجلترا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا..الخ، خلخلوا سلطة البابا في الشئون الدينية، وسلطة إمبراطور روما بطريقة علمانية، وأصبحت السلطة العليا فقط ملك للدولة. وهذا يعني أن لكل دولة الحق في إستغلال إمكانياتها البشرية والطبيعية دون أي قيود من الداخل أو الخارج، وبمرور الزمن تطور معني وأصل الدولة القومية ذات السيادة للأسباب الآتية:

1- ظهور الحكومة الممثلة (أي ظهور السلطة التشريعية مستقلةً وفي بطنها ممثلين عن الشعب).
2- ظهور وتتابع الثورات الصناعية (ومنها ثورة البخار والديزل والكهرباء والإلكترونيات والحاسوب).
3- الزيادة الملحوظة في عدد السكان فى كل دول العالم لأسباب شتى منها: زيادة الوعى الصحى والرعاية الصحية والتقدم فى مجال الطب.

4- تطور القانون الدولي.

5- تطور الدبلوماسية (التي إنتقلت من الدبلوماسية القديمة السرية إلى الدبلوماسية الحديثة العلنية).

6- زيادة إعتماد الدول علي بعضها البعض في مناحي الحياة المختلفة.

7- تطور وسائل تسوية النزاعات (ومن هذه الوسائل التحكيم والوساطة والمفاوضات بدلاً من إستخدام القوة المسلحة).

8- تمدد المجتمع الدولي إلى أن وصلت إلى الدول غير الأوروبية.

9- زيادة الإهتمام بالوطنية.

10- زيادة إهتمام رجل الشارع بالسياسة.

11- تطور آلة الحرب ومفهوم الحرب (وظهور مفهوم الحرب الشاملة).

12- الصراع الأيديولوجي (سيما في فترتي الحرب الباردة القديمة والجديدة).

13- ظهور دول عظمي غير أوروبية لها نفوذ وتأثير قوي علي سلوك الدول في ميدان الصراع الدولي، وهي الإتحاد السوفيتي (سابقاً) والصين الشيوعية والولايات المتحدة الأمريكية.

عناصر الدولة القومية الحديثة:

Element of Modern Nation - state

لم يحدث إتفاق بين علماء السياسة حول تعريف الدولة، نسبةً لتميز طبيعة الدولة في أنها شئ غير مرئي. ومن ثم ركز التعريف التقليدي للدولة علي أركانها أو مقوماتها الأساسية المتمثلة في المساحة الجغرافية المحددة والسكان والحكومة عناصراً أساسيةً للدولة وأضيف لها عنصر رابع وهو السيادة. ويتم التطرق بإيجاز لهذه العناصر الأربعة للدولة والتي يمثل كل منها

بعداً خاصاً للدولة، ولابد من أن تتوافر كل هذه العناصر مجتمعة ليكتمل كيان الدولة وحدةً سياسيةً مستقلةً.

الإقليم المحدد:(*Definite Territory*):

يمثل الإقليم المحدد البعد المادي أو الجغرافي للدولة وهو ضروري جداً، لأن الأرض مجال لا غني عنه، وهو مقر ثابت لإقامة العنصر البشري أو الأفراد المكونين للدولة، وسمي بالإقليم المحدد لأن له حدود معينة متفق عليها ومعترف بها في الخريطة السياسية لدول العالم. وقد تكون للدولة مساحة صغيرة كما هو الحال في دول الخليج مثلاً، وقد تكون للدولة مساحة كبيرة كما هو الحال بالنسبة لاستراليا وأمريكا وروسيا والصين والهند والسودان، فلا يشترط فى أن تكون للدولة مساحة معينة، كما لا تشترط أن تكون المساحة متصلة بعضها، أي لايشترط أن تكون وحدة جغرافيةً متماسكةً، بل يمكن أن تكون مجزأة ومنفصلة عن بعضها البعض لعوامل طبيعية أو غيرها، كما هو الحال في المملكة المتحدة ودول جنوب شرق آسيا (ماليزيا وأندونسيا والفلبين).

ويشمل الإقليم المحدد، ما هو علي سطح الأرض من جبال وأنهار وغيرها، بل كل ما هو مدفون في باطنها من ثروات كالبترول والمعادن والمياه العذبة وغيرها. وتشمل المساحة المائية المسماة بالمياه الدولية، وكذلك المجال الجوي، ويبرز إتجاه نحو تحديد الفضاء الجوي بإرتفاع معين يصبح من بعده المجال الجوي حراً أو دولياً ولا يخضع لسيادة دولة. وقد إزدادت أهمية الفضاء الجوي بسبب التقدم الذي حدث في الطيران ووسائل الاتصال المختلفة والأقمار الصناعية.

السكان (*Population*):

السكان عنصر أساسي وضروري لقيام الدولة، لأنه العنصر الذي يستلزم بطبيعته تواجد الدولة واستمراريتها ولا تواجد للدولة بدونه، ويطلق علي هذا العنصر تسميات مختلفة منها الأفراد أو الناس أو الشعب (People) إلا أن تسمية المواطنين (Citizens)، هي أفضل تسمية لأنها تعبر عن عنصر العضوية في الدولة وهي المواطنة التي يحمل كل فرد ينتمي لها تابعية أو جنسية الدولة (ويتميز بها من عنصر الأجانب) بما له من حقوق المواطنة.

ولا يستلزم العنصر السكاني في الدولة عدداً معيناً من المواطنين فقد يكون عددهم بضعة آلاف كما هو الحال في أمارة موناكو أو جزر القمر، وقد يصل إلى أكثر من المليار كما هو الحال في الصين والهند. وقد اختلف الرأي حول أفضلية الكثرة أو القلة، ولكن يمكن القول أنه يجب أن يكون عنصر السكان بالكثرة التي تمكن من تنظيم أعمال الدولة، وأنه لا يجب أن يكونوا أكثر من حجم الموارد الطبيعية للدولة لكي تستطيع تسيير أمورها.

كذلك لا يستلزم وحدة الدم أو الأصل العرقي، وذلك نسبةً لأن المواطنين في الدولة غالباً ما ينحدرون من أصول عرقية مختلفة، وسلالات متعددة نتيجةً لحركات الهجرة ويختلطون بالمصاهرة. وقد تتعدد أيضاً اللغات والثقافات والأديان في داخل الدولة الواحدة.

الحكومة (*Government*):

تمثل الحكومة البعد السياسي الذي تقوم به الدولة، لأن السكان بدون حكومة هم في الواقع يكونون مجتمعاً وليس دولة. وقد أشار المفكرون منذ

فلاسفة اليونان وخاصةً أرسطو إلى أهمية وجود السلطة السياسية في الجماعات البشرية، وأكد علي ذلك نظام الإسلام في النصوص الشرعية (الكتاب والسنة).

ويمكن تعريف الحكومة بأنها الجهاز أو الأداة التي تتحقق بها إرادة الدولة وإدارة أعمالها، وتتكون الحكومة أو النظام السياسي في الدولة من ثلاث سلطات هي: التشريعية والتنفيذية والقضائية (Legislative , Executive Judiciary)، وهى تشمل كل المؤسسات والهيئات والأفراد الذين يمارسون سلطات في الدولة بحسب ما ينص عليه دستورها، والحكومة هو ذلك الجزء الذى يدير وينظم العلاقات بين الدول والأفراد، وبه يمكن تأمين العلاقات مع الدول الأخرى، وكذلك رسم أهداف الدولة وتنفيذ هذه الأهداف وتنظيم المصالح العامة وتعزيزها. وتتمثل مهام الحكومة الأساسية في الإهتمام بالمواطنين وتنظيم العلاقات بينهم. وكذلك إدارة إقليم الدولة واستغلال ثرواته لمصلحة المواطنين.

السيادة (*Sovereignty*) :

السيادة هي البعد الرابع بالنسبة للدولة وهو البعد القانوني، وتعرف بأنها السلطة العليا (Supreme power) التي لا تعلو عليها ولا تحدها سلطة أخري، وتمارس علي كل الأفراد في الدولة. وللسيادة جانبان داخلي وخارجي، والسيادة الداخلية تعنى أن الدولة تملك السلطة الشرعية المطلقة علي جميع الأفراد والجماعات التي تتألف منها، مما يعطيها الحق لسن التشريعات والقوانين وفرضها علي الجميع بشتي الوسائل بما في ذلك القوة القهرية، أي قوة السلاح التي تحتكره الدولة. أما السيادة الخارجية فتعني إستقلال الدولة من الناحية القانونية عن سيطرة أي دولة أخري. وحيث أن الدولة هيئة منظمة، فإن لها حكومة تطبق حكمها علي الأفراد وتصون استقلالها عن سيطرة الدول الأخرى، وهكذا فإن السيادة تشمل السلطة المطلقة في الداخل والاستقلال في الخارج.

ويلاحظ في العالم فى الوقت الحاضرأن هناك إتجاهاً من قبل الـدول الكبرى للتدخل في الشئون الداخلية للدول الصغرى، وإنتهاك سـيادتها لتحقيـق مصالح خاصة بالدول الكبرى. وتتضمن السيادة الخارجية للدولة حق الإعتراف بها من قبل الدول الأخرى والمنظمات الدولية، وكـذلك حـق تمثيـل نفـسها دبلوماسياً.

أما الإعتراف بالدولة فقد يكون صريحاً من خلال إصدار بيان، أو يكون ضمنياً من خلال إقامة علاقات دبلوماسية دون إصدار بيان رسمي، أو قد يكون عن طريق إتفاق أو معاهدة دولية. إن عنصر الـسيادة الخارجيـة أو اسـتقلال الدولة يعني القدرة علي بناء سياسات داخلية وخارجية دون الخضوع لأي إرادة خارج حدودها، مما يترتب عليه حرية تصرف الدولة في صنع قراراتها ومنـع قيود ترد علي هذه الحرية، إلا في نطاق ما ينص عليه القانون الـدولي العـام والعرف الدولي، أو ما تفرضه عضوية الدولة في منظمات دولية أو إقليمية، أو بما ترتبط به من معاهدات أو إتفاقيات دولية متكافئة، ارتبطت بها بكامل أرادتها وحريتها، ولذلك فإن فقدان الدولة لهذا العنصر نتيجة احتلال أو استعمار، يفقـد الدولة طبيعتها دولةً ويحولها إلى إقليم محتل أو مستعمر، إلا أن فقدان جزء من الدولة بالقوة لا يعني فقدان الدولة لعنصر السيادة، وبالتالي لا تفقد الدولة ملكيتها مطلقاً علي الجزء المحتل مهما طالت مدة الاحتلال(1).

الجدير ذكره فى هذا المقام أن علماء العلوم السياسية عمومـاً وعلمـاء العلاقات الدولية على وجه الخصوص، أضافوا عنصراً خامساً (بعـد ظهـور القطبية الأحادية) لعناصر الدولة (الأربعة) المعروفة سلفاً، وهـو الرضـى، أى رضى الشعب عن الحكومة، وهذا لا يتأتي إلا إذا نبعـت الحكومـة مـن إرادة الشعب، أي تكون حكومة وصلت للسلطة عبر إنتخابات حرة ونزيهة ومحاطـة بالشفافية. وهذا الشرط هو قديم فقد ذكره جان جاك روسو عندما تحـدث عـن الإرادة العامة، ولكن جدد الحديث عنه بعد إنهيار المعسكر الشرقى.

هوامش الفصل الثاني

1- Friedman, Interoduction to World Politics.P.35.

2- Palmer and Perkins , International Relationship .P88

3- Parkash Chander , and Prem Arora, Studies in International Relations, cosmos Book Hive PVT. LTD. Publishers and Distributors , New Delhi , 1990, PP.1-14.

4- Ibid PP.7-15.

5- Ibid PP.7-21 .

6- Palmer and perkins, O. cit. pp,80-95.

الفصل الثالث

عناصر القوة القومية

- القوة الداخلية والقوة الخارجية.
- معني القوة .
- عناصر القوة .
- تقويم القوة القومية.
- قيود علي القوة القومية.

الفصل الثالث

عناصر القوة القومية

Elements of National power

يقول بوتون (J.W. Buton) (إن مفهوم القوة السياسية مهم في وصف العالم المتغير والتي فيها القوة وسيلةً للتغيير ووسيلةً لمقاومة التغيير).

وعند الحديث عن القوة ليس المقصود قوة الإنسان في قهره للطبيعة، أو استخدامه في الإنتاج ، أو ضد أخيه الإنسان، ولكن المقصود حقيقةً هو سيطرة الإنسان على هبات الطبيعة وعلي عقل وأفعال الآخرين.

وعند الحديث عن القوة السياسية يكون المقصود هو العلاقات المتبادلة من السيطرة وسط ممتلكي السلطة العامة وعلي الشعب بشكل واسع، وأن القوة السياسية والقوة الفيزيائية أمرآن مختلفان تماماً، والقوة الفيزيائية يمكن أن تكون وسيلةً للقوة السياسية، ولكنها ليست بقوة سياسية بأي حال من الأحوال، إن القوة السياسية علاقة نفسية بين الذين يمارسونها وبين الذين تمارس عليهم. ولكن مهما كان الهدف النهائي لسياسة الدولة فإن القوة هي دائماً الهدف المباشر والنهائى، إن رجال الدولة غالباً ما يصلوا إلى أهدافهم باستغلال مصطلح الدين أو الفلسفة أو الاقتصاد، أو مثُل المجتمع، ويحاولون شرحها بطرق ومفاهيم غير سياسية، ولكن عندما يريدوا أن يحققوا هذه الأهداف بوسائل السياسة الدولية يفعلوا ذلك بإعتمادهم علي القوة.

القوة الداخلية والخارجية (*Domestic and International Power*)

هناك فرق بين دور القوة في الشئون الداخلية وفي السياسة الدولية، ففي المجتمعات المدنية هناك عدة خيارات بديلة للعنف، وهكذا فإن كل العلاقـــات لا يمكن تنظيمها بالقوة الفيزيائية وحدها، وهناك نظام لقواعد عامة وضعت في كل مجتمع لتصحيح الخطأ وفرض الصواب دون اللجوء إلى العنف، وهكذا لا يحق للأفراد إستخدام القوة لنيل حقوقهم. أما في العلاقات الدولية لا توجد آلية فاعلـــة (كما في الحالة التي سبقت) لإعادة حقوق الدولة التي أُنتهكت، ولـــذلك علـــي الدول حماية حقوقها وذلك باستخدام القوة (كان هذا الكلام قبل حـــرب الخلـــيج الثانية والثالثة وقبل ظهور آلية فض المنازعات في إفريقيا أما الآن فقد إختلـــف الأمر).

معني القوة (*Meaning of Power*):

من السهل وصف دولة ما بأنها أقوي من دولة أخـــرى، ولكـــن مـــن الصعب تحديد من أي شئ تتكون تلك القوة، فمثلاً كل العالم يعرف أن الولايات المتحدة الأمريكية أقوي من السودان، ولكن ما هو ذلك الـــشيء الـــذي يجعـــل الولايات المتحدة أقوي. فمن الواضح أن هناك مجموعة من القوي تمتلكها الدولة بالمقارنة بالأخرى تجعلها أقوي من أختها، إن مفهوم القوة معقد إلى حـــد مـــا وليس من السهل إعطاء تعريف عام مقبول له، ولذلك من الضروري تناول عدة تعريفات لمفهوم القوة لعدد من العلماء، للوصول إلى نتيجة مقبولة.

بروفسور مورجانثيو (Morgenthau) عـــرف القـــوة الـــسياسية بأنهـــا: (علاقة سيكولوجية بين من يستخدمونها ومن يستخدم ضدهم تلك القوة، وأنهـــا تعطي الأول إمكانية السيطرة علي سلوك وأفعال الطرف الآخر وذلك من خلال نفوذ الأول علي عقل الثاني)[1].

أما شارلس شلشر (Charles P.Schleicher) فيقول: (القوة هي المقدرة علي ممارسة شئ من السيطرة بحيث تجعل آخرين يفعلوا ما يرغب فيه القوي ويجتنبوا ما لا يريد، وإن لم يفعل الممارس عليه القوة المطلوب منه، فلا تكون هناك مكافئة له وبالتالي تكون معاقبته أو التهديد بمعاقبته بشيء له قدر من الأهمية له).

عناصر القوة القومية لأي دولة (*Elements of Power*):

إتفق علماء العلاقات الدولية على أن عناصر القوة القومية تتكون من:

1- **العنصر الجغرافي** (**Geographical Element**) لقد تم إدراك أهمية العنصر الجغرافي منذ قديم الزمان، وأول من لفت أنظار الناس لذلك الأمر علماء مثل ماكندر(Mackinder) واسبايك مان(Spykman) وماهان (Mahan). إن عنصر القوة القومية الأول بالنسبة للدولة هو العنصر الجغرافي وهو ينقسم إلى:

أ- **حجم الدولة**: بعض العلماء يعتقدون أن الحجم الصغير بالنسبة للدولة هو الشيء الأنسب ويمكن السيطرة وفرض النفوذ عليها بسهولة، بينما يري فريق آخر أن الحجم الكبير هو الأحسن، لأن الحجم الكبير يزيد من فرص وجود مصادر طبيعية. عموماً الدولة يمكن أن تكون مساحتها صغيرة ولكن يمكن تغطية هذا العيب بتأجير أراضى إضافية، أو استخدام تقنيات حديثة مثل الإنتشار رأسياً....الخ.

ب- **الموقع**: كل ما كان موقع الدولة في قلب العالم أو قريب من ذلك، مكنها هذا من التأثير في الأحداث التي تجري في مسرح السياسة الدولة بفعالية، وهذا بالطبع يضيف أسهم أخرى إلى عناصر قوتها القومية. ولكن يمكن

للدولة التي تقع في أطراف العالم تجاوز هذا العيب ببناء أذرع لها كي تكون قادرة علي التأثير وبفعالية في الأحداث، كما فعلت الولايات المتحدة ببنـــاء أساطيل لها تجوب العالم وتكون في مكان الحدث في الوقـت المناسـب أو تأجير أراضى دول أخري (القواعد العسكرية).

جـالتضاريس (Topography & Configuration):

للتضاريس أهمية في الدولة خاصةً في رسم الحــدود، وأحيانـــا نـــوع التضاريس يكون فاصل طبيعي بين دولتين (جبال الهملايا بين الهند والـصين) بل في بعض الأحيان يمثل أخدود طبيعي (القنال الإنجليزي)، ويمكن أن تمثــل التضاريس دور العائق أو المانع للتجارة الحدودية بين دولتين. عمومـــاً الأرض ذات الموانع الطبيعية لها مميزات طيبة كما لها مساوئ، وكذلك بالنسبة للأرض المنبسطة.

د- المناخ: الدول التي تقع في المناطق ذات الأحوال المناخية الباردة جداً كمــا هو الحال في سيبيريا وكندا مثلاً، وكذلك الدول التي تقع في المناطق المداريـــة ليست بالميزة الحسنة، ولكن وقوع الدولة جغرافياً فـــي المنـــاطق ذات المنــاخ المعتدل شئ مستحب، لأنه في الحالتين السابقتين لا يساعد المناخ علـــي بـــذل المجهود العضلي أو العقلي بالصورة المطلوبة. ويقال أن معظـــم الحـــضارات القديمة نشأت في المناطق ذات المناخ المعتدل مثل الحضارة البابلية والآشورية والمصرية والفينيقية والهندية والصينية والإغراقية ...الخ.

إن العنصر الجغرافي فقد كثيراً من أهميته نتيجةً للتقدم العلمـــي والتقنـــي الذي وصلت إليه الإنسانية، وأثر ذلك ظهر جلياً في وسائل الاتصال، ووســـائل النقل جواً، والصواريخ البلاستيكية العابرة للقارات (Inter- Continental

والأسلحة النووية، وتطور الإنسانية في مجال (Blastics Missile ICBM الفضاء بكل أبعاده.

2- المصادر الطبيعية (*Natural Resources*):

المصادر الطبيعية تشمل المعادن والفلزات الموجودة في باطن الأرض بالإضافة إلى التربة الخصبة والمياه العذبة ..الخ، وهذه الهبات الربانية ليست لوحدها قوة، ولكنها تصبح قوة بعد أن يتم معالجتها باستخدام رأس المال والمعرفة التقنية. فبريطانيا مثلاً أصبحت قوة عظمي في القرن السابع عشر لتطورها الصناعي واستقلالها للمصادر الطبيعية فيها وفي مستعمراتها. اليوم الدول التي تمتلك مخزون كبير من البترول (وهو من المصادر الطبيعية) تحتل مكانة معتبرة في مسرح السياسة الدولية.

3- المعرفة التقنية (*Technical Know- how*):

المعرفة التقنية هي نقل المعرفة العلمية إلى واقع، واستخدام طرق جديدة في الإنتاج، وفي الوقت الحاضر أصبحت التكنولوجيا تأثر في كل شئ، ولكن لها فعالية أكثر في الصناعة، والاتصالات، والمجال العسكري. المعرفة التقنية تمكن الدولة من عرض إنتاجها في الأسواق العالمية مع إمكانية المنافسة الفعالة لجب العملات الصعبة، ومن ثم، بالمال هناك كثير من النقص في بعض عناصر القوة القومية يمكن تغطيتها أو تجاوزها.

4- السكان: (*Population*):

عنصر السكان من العناصر المهمة في موضوع القوة القومية، وهناك من العلماء من يري أن كثرة السكان أمر مرغوب فيه، بينما يري فريق آخر أنه إذا لم تستطيع الدولة من إستغلال هذا العنصر والاستفادة من الإمكانات البشرية

بصورة مثلي وتقديم مستوي حياة جيدة لمواطنيها، فالقلة في السكان فـــي ظـــل الإستفادة منهم أفضل من الكثرة، لكن منذ منتصف القرن العـــشرين فـــصاعداً أصبح المقياس ليس بعدد السكان ولكن بنوعية السكان. وهناك ثـــلاث معـــايير لنوعية السكان:

أ ـ **نوعية العمل**: كل ما كان جملة عدد السكان الذي يعمل في القطـــاع المـــالي أو الخدمي في (القطاع الثانوي) الدولة هو عدد أكبر من الذين يعملون في القطـــاع الزراعي والصناعي (القطاع الأولى)، يعتبر ميزة حسنة لنوعية الـــسكان، وإذا كان الأمر عكس ذلك يحد من فعالية عنصر السكان.

بـ **درجة التعليم**: من بديه القول أن زيادة نسبة الأميين في سكان الدولـــة ميـــزة ليست طيبة، وإرتفاع نسبة المتعلمين أمر حسن في شأن عنصر السكان.

جـ **العـــمر**: كلما كان عدد الشباب أعلي من مجموع الشيوخ والأطفال من جملـــة عدد السكان الكلي يعتبر ذلك دفعاً لعنصر السكان، لأن عنصر الشباب هو الذي يعمل ويرعي الأطفال والشيوخ .

5- **الشخـــصية القوميـــة والإدارة الـــشعبية** (*National character and Morale*):

الشخصية القومية هي المواصفات العامة التي يشترك فيها تقريبا معظم الشعب، فهل مواطني الدولة كلهم يتميزوا بالصبر والجلد ورباطة الجأش عنـــد الشدائد؟ أم عكس ذلك؟ هل مواطني الدولة أولى بأس فـــي القتـــال أم ضـــعيفي الشكيمة ... الخ، والأمر واضح فإذا كانت نتيجة اختبار مواطني الدولـــة فـــي الشدائد ممتاز فذلك يصب في خانة قوة الدولة، وأيضا تجردهم ونكران ذاتهـــم إضافة لقوة الدولة. إن صفات ومواصفات الشخصية القومية متغيرة من وقـــت

وينقص في زمن السلم. وقد تميزت بعض الشعوب بهذه الصفات مثل شعوب ألمانيا واليابان و الجزائر والعراق.

6-**التنمية الاقتصادية** (***Economical Development***):

التنمية الاقتصادية دفع للقوة القومية حيث إن القوة الاقتصادية تمكن الدولة من تغطية أي فجوة في أي عنصر من عناصر القوة القومية التي سبق ذكرها، أو التي سيرد ذكرها. وقد استخدمت دول الخليج مثلاً القوة الاقتصادية لسد النقص في العناصر الأخرى.

7- **التركيبة السياسية** (***Political Structure***):

أي متانة في أي عنصر من عناصر القوة القومية تؤول إلى الصفر إذا كان النظام السياسي هشاً والحكومة لا تلعب دورها كاملاً. في واقع الأمر علي الدول أن تنتقي خيارات ومناهج لسياستها الخارجية وفقاً للقوة المتاحة لدعمها لأقصي درجة ممكنة لتحقيق النجاح.

المهمة الثانية للحكومة هو التوفيق بين عناصر القوة القومية المختلفة، وانتزاع تأييد الأفراد (المواطنين) بفعالية لبرامجها وأطروحتها السياسية، والتأكد على مشاركة الشعب لسياستها الداخلية والخارجية، وكذلك علي الحكومة متابعة تنفيذ السياسات بفعالية، والتأكد من مشاركة الشعب في تسيير دفة الدولة بمختلف الوسائل، بما في ذلك استخدام أسلوب الدعاية في الأعلام[2].

8- **الأيديولوجية** (***Ideology***):

الأفكار التي تحملها الدولة تجاه النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي تحدد مقدار التأييد الداخلي والخارجي للحكومة، ففي القرنين (الماضي و الحالي) هناك بعض الأفكار مثل (الاشتراكية ، الشيوعية ، الديمقراطية الليبرالية ...الخ) وجدت قوة دافعة وزخم في مسرح السياسة الدولية.

لقد عرفت الأيديولوجية من قبل بدل فود ولنكولون (Pedelfor and Lincoln) بأنها: (جسم من الأفكار الفعالة يخص السياسة والاقتصاد والاجتماع

والقيم والأهداف النبيلة للوصول إلى هذه الأهداف)، أن الأيديولوجية مربوطة بمتانة مع القوة القومية، ومعظم الأيديولوجيات هدفها هو تحقيق القوة لأنها أسبقية أولى للسياسة الخارجية، وذلك بشرحها وضبطها بمفاهيم دينية وقانونية، إن الأيديولوجية يمكن أن تكون أداةً فعالةً لتوحيد عدة شعوب موزعة في عدة دول يؤمنون بنفس الأيديولوجية، وهكذا تسهم في تعضيض قوتها القومية.

لكن الأيديولوجية وحدها ليست عامل وحدة بين الدول، لأنه في الواقع هناك بعض الدول تشترك في تحالفات رغم أن هناك خلاف جوهري في أيدلوجياتها، وذلك لأن المصلحة الوطنية تحتم ذلك. فمثلاً في الحرب العالمية الثانية تحالفت الإتحاد السوفيتي مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ضد ألمانيا الهتلرية، رغم الإختلاف الأيديولوجي بينها وبين بقية دول الحلفاء.

9ـ القيادة (*Leadership*):

إن نوعية الحكمة ومقدار الأدب والثقافة التي تتحلا بها الشخصية القيادية لهو عنصر مهم للقوة القومية، ففي أي نظام سياسي هناك قرارات مهمة تتخذ من قبل القيادة السياسية، إنهم يسهمون بفعالية بقراراتهم في تحديد ميزانيات القوات المسلحة، ويحددون طبيعة العلاقات بين دولتهم والدول الأخرى، ويقررون الدخول في الحرب مع غيرهم أم يوقعوا إتفاقيات سلام أو صداقة مع الأطراف الأخرى. فإذا كانت قراراتهم سليمة تكون لها تبعات إيجابية علي قوة الدول، أما إذا كانت غير ذلك، فالآثار تكون مدمرة بالنسبة للدولة. إن الدولة تعد قوية إذا كانت قيادتها مسلحة بالحكمة والذكاء.

10ـ التجهيزات العسكرية (*Military Preparedness*):

هذا العنصر أي التجهيزات العسكرية كان يعتقد بأنه كل القوة منذ زمن بعيد، نعم إن التجهيزات العسكرية هي الأداة الثانية للسياسة الخارجية (الأولى هي الدبلوماسية) وأن المفاوض الذي يجلس علي طاولة المفاوضات وله جيش قوي(كماً وكيفاً) يتفاوض من مركز القوة، أما المفاوض الذي يعتمد علي قوات

مسلحة هشة، فسوف يكون موقفه مهزوزاً مهما كان محنكاً وذكياً. لذلك لابد أن لا ينسي بأن القوة العسكرية وحدها لا تكفي، فلا بد من أن تكون هناك عناصر أخرى تسند هذه القوة العسكرية، فمثلاً عندما إنهار الإتحاد السوفيتي في ديسمبر 1990م كانت ثاني قوة عسكرية في العالم، ولكن هذه القوة لم تفيد في شئ في ظروف إقتصادية منهارة وغالبية الشعب كفر بالأيديولوجية المعتنقة في البلاد، والروح المعنوية للمواطنين منخفضة والقيادة إنطبق عليها القول: (إن الإمبراطور يلهو بينما روما تحترق، ولا يدري أنه يلهو ولا يدري أن روما تحترق) .

11ـ الدبلوماسية (*Diplomacy*):

يقول مورجانثيو (Morgenthau): (إن الدبلوماسية هي عقل القوة القومية بينما المعنويات هي روح الأمة، ولذلك فإذا فشلت الدبلوماسية في تصوراتها فإن كل المزايا الجغرافية بالنسبة للدولة المتمثلة فى الإكتفاء الذاتي في الغذاء والمواد الخام، والجودة في الإنتاج الصناعي، والأعداد الطيب للجيش كما وكيفاً..الخ من عناصر القوة القومية، والتي تكمن الدولة من تحقيق النجاح، سوف تذهب هدراً لأن هذا النجاح يكون محدوداً ومؤقتاً في ظل الدبلوماسية الخاملة وغير الذكية.

ولكن كل العلماء لم يوافقوا مورجانثيو في رأيه هذا، حيث أن الدبلوماسية فقدت كثير من بريقها في العصر الحاضر نتيجةً للتطورات الهائلة في وسائل الإتصال، بالإضافة إلى نمو مكانة الرأي العام عند صناع القرارات، وفوق كل هذا وذاك ظهور الدبلوماسية الحديثة أو الدبلوماسية المفتوحة وما أحدثته من دورٍ في أمر الدبلوماسية عموماً. كل هذه العوامل أدت بلا شك إلى تدني مكانة الدبلوماسية، ولكن ما زال هناك دور مهم تلعبه الدبلوماسية في تحقيق المصالح الوطنية.

تقويم القوة القومية (*Evaluation of National Power*):

إن عملية تقويم القوة ليست بالمهمة السهلة، لأن هناك عوامل تدخل في قياس قوة الأمة، وأن الحرب ليست هي الوسيلة الجيدة لقياس قوة أمة ما، لأن الأمة التي تنتصر في الحرب ليست بالضرورة هي الأمة الأحسن من حيث عناصر القوة القومية (Ayictorious nation itdoesn't necessaryily a powerful nation)، ووفقاً لمورجانثيو فإن الأمم تقع في ثلاث أخطاء عندما تقوم قوتها الوطنية أو قوة غيرها. وهذه الأخطاء هي:

1- تجاهل نسبية القوة الكلية للدولة، ومعاملتها علي أنها شئ مطلق، فالدولة القوية اليوم ربما تكون ضعيفة غداً، والعكس صحيح، ولذا من الخطأ تجاهل هذا الإحتمال.
2- دوام ثبات أي عنصر من عناصر القوة إلى ما لا نهاية تعتبر فرضية غير سليمة، وأن الإعتماد علي عنصر واحد من عناصر القوة شئ غير مرغوب فيه، بل هو الخطأ بعينه.
3- أكذوب الإعتماد علي عنصر واحد من عناصر القوة وتجاهل بقية العناصر رغم وجودها، يعد إخفاق في تقويم القوة القومية لأي دولة.

وهكذا يتضح صعوبة تقويم عناصر القوة، وهناك إحتمال كبير للوقوع في خطأ عند حسابه، وبالضرورة مثل هذا الخطأ يؤدي إلى كارثة، ولذلك يقول الدكتور بركاش جندر (Parkash Chander): (عندما تقدر دولة قوتها بأقل من قيمتها الحقيقية وتقدر قوة الدولة المعادية لها بأكبر من قيمتها الحقيقية، تقود هذه التقديرات إلى سياسات الاستسلام والركون لسياسة الأمر الواقع. أما الخطأ بحسبان أن قوتها أكبر من قيمتها الحقيقية، وقوة الدولة المعادية بأقل مما هو عليه، يؤدي هذا الأمر إلى الغرور والدخول فى الحرب وربما إلي الهزيمة في هذه الحرب).

قيود علي القوة القومية (*Limitations on National Power*):

بالتأكيد المجتمع الدولي لا يعترض علي تنامي القوة القوميــة بالنــسبة للدولة بالطرق المشروعة، ولكن إذا فكرت دولة ما في أن تزيد قوتها القوميــة بطرق غير مشروعة، فيعتبر ذلك أمراً مرفوضاً وسوف يواجه المجتمع الدولي الدولة ذات الطموحات غير المشروعة بواحدة من الأدوات التالية:

1- **توازن القوي** (*The Balance of Power*): توازن القوي معناه قيــاس قــوة بقوة أخرى، وفي مسرح السياسة الدولية تستخدم قوة دولة ما، أو مجموعة دول لمنع دولة (ذات طموحات غير مشروعة) تريد فرض هيمنتها علــي دولة أو دول أخرى. وتوازن القوي أنواع ولها خــصائص وهنــاك عــدة وسائل لتنفيذ سياسة توازن القوي، إنشاء الله يتم شرحها بإسهاب في الفصل الخامس.

2- **الأخلاق العالمي** (*International Morality*): لحفظ سلام المجتمــع الــدولى ودوام استمرار حركة الحياة بسلاسة، لابد من أن تكون هناك مثل أخلاقية معينة في قلوب رجال الدولة والدبلوماسيين، لبناء علاقات بين الأمم أكثــر سلماً وأقل فوضي. ومن هذه المثل الوفاء بالوعد، والثقة فــي الآخــرين، والتعامل مع الآخرين بعدالة وإحترام القانون الدولي، وحمايــة الأقليــات، وعدم تبني فكرة أن الحرب جزء من السياسة القومية للدولة، ورفض مبــدأ هويسين (Hobbesian) دولة الحرب أو الدولة الحربية .. الخ.

وهذه الحدود تُوقف رجال الدولة والدبلوماسيين في حدود معينة تمنعهم من استخدام بعض الأساليب لتحقيق مآربهم، هذه الحدود الأخلاقية متفق عليهــا عالمياً. ومهم جداً أن يعلم أن علي كل الدول مراقبة الأخلاق العالمي.

3- **الرأي العام العــالمي** (*The world public Opinion*): الرأي العام العالمي هو سلطة شعوب العالم مجتمعين علي الحاكم الذي يريد أن يخرج علــي الإجمــاع الدولي، وهذا الرأي العام العالمي هو الحارس للإنسانية عموماً من أي حكومــة أو أي أمة لها سياسات خارجية ضد مصلحة الإنسانية، وهنا يظهر سؤال ملــح

هو هل مثل هذا الرأي العام العالمي موجود في علمنا اليوم ويمارس نفوذه علي السياسات الخارجية للدول؟

* الإجابة نعم وكذلك لا في نفس الوقت. الإجابة لا لأن الرأي العام العالمي لـم يستطيع أن يمثل دور الرادع لكل سياسات إسرائيل الخارجة علـي الأعـراف والمواثيق والقوانين الدولية، ولكن هذا هو جانب واحد من الصورة، أما الجانب الآخر هناك إنجاز للرأي العام العالمي مثل قيام عصبة الأمم، أو الأمم المتحـدة واستمرارها حتى الآن لهو دليل علي وجود هذا الرأي، والضغوط التي مارسها الرأي العام العالمي مع تضافر جهود أخرى أدت إلى إيقاف التدخل الأمريكـي في فيتنام.

4.القانون الـدولي (*International Law*): كما هو موجود في كل مجتمع عـدة معايير لتنظيم حياة الإنسان فهناك عدة معايير في المجتمع الدولي لتنظيم علاقات الدول مع بعضها البعض، هذه المعايير تعرف بالقانون الدولي، ولكن من عيوب القانون الدولي أن تطبيقه يعتمد علي رغبة الدول في فعل ذلك، وأن استخدام قوة خارجية لتطبيقه محدود، ولكن من حسن الحظ أن القانون الدولي يسمح بتشكيل تنظيم يسمي بالأمن الجماعي (Collective Security) بواسطة مجموعة مـن الدول المجابهة لعدو أو الذي يريد أن يخل بأمن المنطقـة المـشغولة بالـدول المعنية.

5.**نزع السلاح** (*Disarmament*): الجهود التي بذلت من قبل عصبة الأمم والأمم المتحدة لنزع السلاح، أسهمت في الحد من تنامي القوة القومية بصورة تـضر ببقية المجتمع الدولي، وترجمت هذه الجهود في شـكل معاهـدات وإتفاقيـات للسيطرة علي استخدام الأسلحة الذرية، التي لها المقدرة علي تدمير كل العـالم. وهذا أسهم بصورة غير مباشرة في عملية تنامي القوة الوطنية بـالطرق غيـر المستحبة.

6.**المنظمات الدولية** (*International Organizations*): إن إنشاء منظمات دولية مثل عصبة الأمم والأمم المتحدة حدت من قوة الدولة، ولفهم هذا الأمر لابد من إلقاء الضوء علي أهداف الأمم المتحدة والتي تتلخص في:

أ- حفظ السلام والأمن العالمي وذلك باتخاذ إجراءات شاملة وفعالة لأي سلوك يخل بالسلام العالمي أو يهدده، واستهجان أي سلوك ذا طابع عدوائي.

ب- تنمية العلاقات الودية بين الدول.

ج- تحقيق التعاون الدولي في الشئون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

د- تكون المنظمة الدولية مركز لتنسيق أعمال الدول من أجل إدراك الغاية المشتركة.

الدول متوقع منها إنتهاج سلوك يكون متماشياً مع ميثاق الأمم المتحدة، وصحيح أن الأمم المتحدة لا تستطيع التدخل في الشئون الداخلية للدول، إلا في حالة تهديد للسلام والأمن الدوليين من قبل الدولة المعنية، ولكنها تعمل كمختبر للاستخدام غير العادل وغير المحدود للقوة من قبل أي دولة، وهكذا يتحقق القيد المطلوب علي تنامي القوة القومية بواسطة المنظمة الدولية، وكذلك يحد من الطموحات غير الشرعية للدول العظمي. إن الأمم المتحدة هو المنبر العالمي الحر الذي يتم فيه تشكيل الرأي العام العالمي (هذا كما ينبغى). ولقد أسهمت هذه المنظمة الدولية في منع القوي العظمي من الدخول في حرب مباشرة فيما بينها في مواقف كثيرة,وخير مثال لذلك ما حدث فى أزمة الصواريخ الكوبية.

هوامش الفصل الثالث

1- Hans J. Morganthau, Revisead by Kenneth W. Thempson, Politics Among nations and struggle for power, kalyani publishers, New Delhi 1985, P, 27.

2- Palmer and Perkins International Relations, P ,88.

3- Parkash chander and Prem Erora, studies in International Relations, cosoms bookhive PVT. LTD, New Delhi 1990, P.15-32.

الفصل الرابــع

المصلحة الوطنية

- تطور مفهوم المصحة الوطنـــية
- أنـــواع المــصالـــح الوطنـــية
- وسائل ترقية المصالح الوطـــنية
- قيود على المصـــلحة الوطنـــية

الفصل الرابع
المصلحة الوطنية
national Interest

مفهوم المصلحة الوطنية مفهوم واسع، ويحمل معانٍ مختلفة وفقاً للنص المستخدم فيه ذلك المفهوم، ونتيجةً لذلك ليس من السهل إعطاءه تعريف يتفق عليه عالمياً. فمثلاً هانس مورجانثيو (Hans Morganthau) تعامل مع هذا المفهوم في كتاباته المتعددة بمعان مختلفة. أما فرانك (Franke) فقسمها إلى مجموعتين رئيسيتين[1]

أ- مصالح وسائل: (Subjectivist) .

ب- مصالح أهداف: (Objectives) .

معهد بروكنج (Brookings's Institute) عرف المصلحة الوطنية بأنها: (هي الأهداف العامة والمستمرة التي تعمل الأمة من أجلها). أما شارلس ليرش (Charles Lerche)، وأبو السيد (Abul Said) عرفوها بأنها :(هدف طويل الأمد ومستمر تعمل الدولة، والأمة والحكومة كلهم من أجل تحقيقه)[2]

تطور مفهوم المصلحة الوطنية (*Development of the Concept of National Interest*):

مفهوم المصلحة الوطنية إلى حد ما مفهوم حديث، ففي الأزمنة الغابرة وفي العصور الوسطى كانت الدول ترعي بعض المصالح بالأسس التي تنمي بها علاقاتها. بعد إنهيار سلطة الكنيسة، وبعد أن أصبح ينظر إلى البابا من قبل الدولة بعين علمانية، وأن الكنيسة والبابا عدوان للمصلحة الوطنية، حيث أنه في

ذلك الزمان كانت المصلحة الوطنية تعني مصلحة مستبدين معينين (هم الإقطاعيون).

ولكن بمرور الزمن، إستطاعت القطاعات الشعبية من تحدي سلطة الإقطاعيين، ونتج عن ذلك ظهور ونمو للديمقراطية، و هكذا استبدال شرف الأمير أو الملك بشرف الأمة أو الشعب، وبذلك نال مصطلح المصلحة الوطنية استخدام جديد تميز بشيء من العمومية والشيوع في الأدب السياسي والدبلوماسي، وأخيراً بدأ المفهوم الحديث للمصلحة الوطنية بظهور نظام الدولة القومية ذات السيادة.

أنواع المصلحة الوطنية (*kinds of national interest*):

وفقاً لتوماس ربنسون (Thomas W. Robinson) يمكن تقسيم المصلحة الوطنية إلى[3]:

1- **المصالح الأولية** (*Primary Interest*): وهي تتضمن حماية ورعاية الوجود الفيزيائي والسياسي والثقافي والقيم الجوهرية للدولة من أي قوي خارجية، هذا النوع من المصالح أساسية ويجب الدفاع عنها مهما كلف ذلك من ثمن، ولا مساومة فيها، بل حتى مبدأ التفاوض فيها مرفوض.

2ـ **المصالح الثانوية** (*The Secondary Interest*): وهي مصالح أقل أهمية من المصالح الأولية، ولكنها مهمة لاستمرارية وجود الدولة. وتتضمن حماية الدولة لمواطنيها الموجودين بالخارج، وكذلك توفير الحصانة الدبلوماسية (diplomatic immunities) لبعثاتها الدبلوماسية.

3- **المصالح الدائمة** (*Permanent Interest*): وهي تلك المصالح الثابتة والبعيدة المدى للدولة، وإذا وجدت هذه المصالح فإنها بطيئة التحقيق. مثال لذلك

عزيمة بريطانيا لحماية ورعاية حرية الملاحة في البحار المفتوحة، وذلك من أجل حماية التجارة المتنامية بينها وبين مستعمراتها في ما وراء البحار.

4. **المصالح المتغيرة** (*The variable Interest*): وهي المصالح التي تظهر في مجموعة ظروف معينة، ويمكن أن تكون المصالح المتغيرة هي المحصلة النهائية للمصالح الأولية والمصالح الدائمة في ظروف ما. مثال للمصالح المتغيرة، المصالح التي تنبع من تقاطع إتجاه الرأي العام، ومصلحة القطاع، والأنصار السياسيين، والسلوك المعنوي السياسي.

5- **المصالح العامة** (*The General Interest*): المصالح العامة للأمة ترجع إلى ظروف إيجابية في عدد من ميادين محددة مثل الاقتصاد، والتجارة والدبلوماسية... الخ، فمثلاً من المصلحة العامة لبريطانيا حماية توازن القوي في القارة الأوروبية في الفترة من القرن الثامن عشر وحتى وأواخر القرن العشرين.

6- المصالح المحددة (*the Specific Interest*): المصالح المحددة تظهر نتيجةً لتنامي المصالح العامة نمواً طبيعياً مع مرور الزمن وتطور الأحداث، فمثلاً بريطانيا تري أن من مصالحها المحددة إستقلال الدول الصغيرة من الإستعمار رامية من وراء ذلك تحقيق مصلحة عامة أخرى هي رعاية (Preservation) توازن القوي في أوروبا.

بالإضافة إلى الأنواع الستة من المصالح الوطنية التي سبق ذكرها، أضاف بروفسير ربونسون (Prof. Robinson) ثلاثة أنواع أخرى من المصالح الوطنية، وأسماها بالمصالح العالمية (International Interests) وهذه المصالح هي [4]:

أ- المصالح المتماثلة (*The Identical Interests*): وهي المصالح التي تكون قائمة بين دولتين أو مجموعة من الدول، فمثلاً كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لا ترغبان في أن تكون أوروبا مهيمن عليها من قبل قوة واحدة.

ب- المصالح المتكاملة (*The complementary Interests*): هي أن تكون مصالح دولة ما ودولة أخرى غير متطابقتين كما في حالة المصالح المتماثلة، ولكن مكملة لبعضها البعض، فمثلاً بريطانيا كانت ترغب في إستقلال البرتقال من إسبانيا (في نهاية القرن الثامن عشر) لأنها تريد أن تسيطر على المحيط الأطلنطي، وبالمقابل البرتقال راضية عن الهيمنة البحرية البريطانية لأن هذه الهيمنة وسيلة ناجحة وكذلك سلمية للدفاع عن نفسها.

ج- مصالح الصراع (*The Conflicting Interests*): المصالح العالمية الأخرى والتي لا تقع تحت النوعين الأولين يمكن وضعها تحت مصالح الصراع، والجدير بالذكر أن مصالح الصراع غير ثابتة وقابلة للتغير وفقاً لقوة الأحداث ونشاط الدبلوماسية، ولذلك يمكن أن تنقلب مصالح الصراع إلى مصالح متكاملة وبالمقابل يمكن للمصالح المتكاملة أن تتحول إلى مصالح صراع، وخير مثال لهذه المواقف حرب الخليج الأولى والثانية.

وسائل ترقية المصالح الوطنية (Methods of Promotion of National Interests):

1- **الوسائل الإكراهية (القسرية)** (*Coercive Measures*) وفقاً لبيرد (Beard) فإن الوسائل الإكراهية تنقسم إلى نوعين[5]:

أ- **وسائل غير مباشرة:** وتمتاز هذه الوسائل بأنها غير ذات عنف وتتضمن قرارات مثل تجميد الإتفاقيات أو تجميد العلاقات الدبلوماسية أو تجمد

الأموال أو مصادرتها أو مصادرة الممتلكات، أو المقاطعة أو الحظر أو أي سلوك إنتقامي غير ذات طابع مسلح.

ب-**الوسائل المباشرة**: وهي تتضمن إستخدام القوة الفيزيائية، وهذا يعني أن الوسائل المباشرة هي حرب ساخنة، بينما الوسائل غير مباشرة حرب إقتصادية وسياسية..الخ، ولكنها لا تصل إلى درجة الحرب الساخنة.

2- **التحالفات أو سياسة الأحلاف** (*Alliances*):

3- **المباحثات الدبلوماسية (خذ وهات)** (*Diplpmatic Negtiations*):

المصلحة الوطنية والسياسة الخارجية (*National Interest and Foreign Policy)*:

إلى أي مدي تؤثر المصالح الوطنية في تشكيل السياسة الخارجية؟ في الماضي كان معظم السياسيين يعترفون بأن المصالح الوطنية تؤثر في تشكيل السياسة الخارجية، ولكن في ما بعد الحرب العالمية الثانية أصبح كل السياسيين ورجال الدولة يعترفون بأن السياسة الخارجية تتشكل بالمصلحة الوطنية، ولذلك يقول مورجانثيو (Morganthau) في كتابه المناظرة الكبرى (The Great Debate): (السياسة الخارجية تدافع عن المصلحة الوطنية بالطرق السلمية).

أما بروفسور رينولدس (Reynolds)[6] فيري أنه ليس من الممكن دائماً رسم السياسة الخارجية للدولة بناء علي المصلحة الوطنية فقط، إلا فى الحالة التي تكون فيها مصالح جميع الدول متجانسة، وأنه يكون أمراً مكلفاً جداً إذا إنتهجت سياسة خارجية مبنية علي المصلحة الوطنية في ظروف فيها المصالح الوطنية للدول الأخرى متنافرة، لأن كل دولة تقاوم هذا الإتجاه، وهذه المقاومة في نهاية الأمر تقود إلى الحرب[7].

مرة أخرى عدم الدقة في تحديد مفهوم المصلحة الوطنية يعقد عملية تحديد العلاقة بينهاَ وبين السياسة الخارجية. فمثلاً رجال الدولة دائماً يعتقدوا بأن بقاؤها (أي بقاء الدولة) واستمرارها هو أعظم مصلحة وطنية يجب المحافظة عليها، ولكن بالمنطق ربما لا يكون دائماً كذلك[8].

فإذا أدت المحاولات للمحافظة علي الدولة إلى تذويب الشعب فى كيان سياسى آخر، فهذه المحاولات لا تقع في خانة المصلحة الوطنية. وخير مثال لهذا الكلام هو إصرار الحكومة البريطانية علي رفع مستوي المعيشة بالنسبة للشعب البريطاني، حتى ولو أدى ذلك إلي الذوبان الكامل للمملكة المتحدة في المجتمع الأوروبي نتيجةً لإنضمام بريطانيا للسوق الأوروبية المشتركة (E.E.C) أو قل الإتحاد الأوروبي. ولكن المصلحة الوطنية البريطانية لا تتحقق إذا ذابت المملكة في المجتمع الأوروبي[9].

قيود علي المصلحة الوطنية: (*Constraints onThe National Interest*):

وفقاً لمورجانثيو فإن المصلحة الوطنية تحدد في الوسط، حيث إن هناك شئ يقال له المصلحة تحت القومية (قبلها)، وهناك شئ آخر وهو المصلحة فوق القومية (بعدها)، وهي في الواقع عوائق حقيقية للمصلحة الوطنية[10].

علي المستوي التحت قومي توجد مجموعات المصلحة متمثلين في شكل مجموعات عرقية ومجموعات إقتصادية، وتحاول هذه المجموعات مزج مصالحها بالمصلحة الوطنية، وهكذا يعقدوا أمر إتخاذ القرار بشأن المصلحة الوطنية[11].

المناخ السياسي العالمي أيضاً له نفوذ علي صناع القرار عندما يحاولوا رسم السياسة الخارجية، ومعلوم أن الدولة جزء من المجتمع الدولي ولذلك هي

مقيدة بعدة قوانين، ومعاهدات وإتفاقيات، وأديان، وأعراف ومواثيق، وعليه فإن صناع السياسة الخارجية مقيدين بهذه القواعد عند رسمها.

فوق كل هذا وذاك علي صناع السياسة الخارجية عند تشكيلهم لها عدم إغفال العوامل الداخلية، مثل عنصر جغرافية الدولة بكل أنواعها، والمصادر الطبيعية والقدرات الصناعية، والعامل الديمغرافي بالنسبة للدولة، والجماعات المختلفة الموجودة في الدولة ومصالحهم....الخ.

هوامش الفصل الرابع

1- Joseph Frankel, National Interest, PP.16-17
2- Charles O. Lerch, Jr. and . Soil, Concepts of International Politics,P.6.
3- Thomas W. Robinson, national Interest, in James N.Rosenau, International Politics and Foreign Policy, PP.184-85.
4- Ibid, PP.185-85.
5- Ibid, PP.185-85.
6- Quoted in Ibid., PP.187-88.
7- IV.O.D Duchack, Nations and Men - International Politics today, P.187.
8- Ibid, P.188.
9- P.A. Reynolds, An Introduction to International Relations, P.44.
10- I bid., P.98.
11- I bid., P.50.

الفصل الخامس

ميزان القوي والفراغ في ميزان القوي

- معني توازن القوي.
- خصائص توازن القوي.
- التطور التاريخي لمفهوم توازن القوي.
- وسائل تنفيذ توازن القوي.
- نقد نظرية توازن القوي.
- الفراغ في القوى.

الفصل الخامس

ميزان القوي والفراغ في ميزان القوي

Balance of Power and Vacuum

معني توازن القوي (*Meaning of Balance of Power*):

معني توازن القوي هو التوازن التقريبي في القوي بين الدول، وكـذلك معناه قياس قوة بقوة أخري، ولذا توزعت الدول إلى مجموعات للمحافظة علـي التوازن، لكي لا تكون هناك قوة واحدة مهيمنة علي الآخرين[1]. وقـد قيـل أن ترياق القوة هي القوة (The effective antidote to power is power only)[2].

ينقسم توازن القوي إلى نوعين:

أ- توازن بسيط (*Simple Balance*): وهو التوازن الموجـود بـين دولتـين، أو مجموعتين من الشعوب، والقوي بينهم متساوية.

ب- الميزان المتعدد (*Multi Balance*): وهو الموجـود بـين عـدة شـعوب أو مجموعات من الشعوب وكل مجموعة تعادل الأخرى، وحسب رأي مورجانثيو مصطلح توازن القوي استخدام في أمكنة كثيرة ومتعارضة، فمثلاً استخدمت[3]:

أ- سياسةً تهدف بها الدولة إلى توزيع القوة في شئون محددة.

ب- حالة واقعية لشئون ما، فيها القوي وزعت بين شعوب مختلفة بشيء مـن التساوي.

ج- توزيع متساوي تقريباً للقوي.

د- أي توزيع للقوي.

أما ارنست هاس (Earnest B.haas).

ذكر أربعة استخدامات للمصطلح هي كالاتي[4]:

1- وصفاً يعني به إتزان تام.

2- رعاية أيدلوجية ويعني به الاختلال في الميزان.

3- وسيلة تحليل ويعني به نظام للعلاقات الدولية.

4- شرحاً ويعني به مثال للواقعية.

لتوازن القوي الخصائص التالية (*Characteristics of the Balance of power*):

1- توازن القوي معرض للتحول من الإتزان إلى عدم الإتزان.

2- توازن القوي لا يوجد بالصدفة، ولكن يمكن أن يظهر للوجود نتيجةً للتحرك الإيجابي لدولة ما فى المنطقة أو لدول المنطقة.

3- الدول يجب أن تكون جاهزة للحرب إذا كان هناك تنامي في عدم الإتزان.

4- الإتزان الحقيقي في ميزان القوي يدوم غالباً، وخير مقياس لعدم الإتزان هو الحرب، أو بعبارة أخرى إذا حدثت الحرب فإن هناك خلل في توازن القوي.

5- يقول المؤرخون أن هناك إتزان في ميزان القوي إذا كان هناك شيئ من التساوي في القوة بين المجموعات المختلفة، بينما يقول رجال الدولة وصناع القرار السياسي أن هناك إتزان للقوي عندما يعتقدوا أن الكفة راجحة لصالحهم.

6- توازن القوي أحيانا يميز علي أنه نوع من السياسة.

7- الداعون لتوازن القوي هم القوي العظمي فقط، والدول الصغرى ما هي إلا أوزان تحركٍ لتحقيق التوازن.

التطور التاريخي لمفهوم توازن القوى (Historical Evolution of the Concept):

1- بدأ يظهر مفهوم توازن القوي مع ظهور الدولة القومية ذات السيادة، وتطور هذا المفهوم بنجاح في أوروبا بين القرنين السادس عشر والثامن عشر.

2- أول العلماء الذين كتبوا عنه برناردو رسلين (Bernardo Rucellian) 1449م-1514م، ثم مكافيللي (Machiaveli) حيث تعرض له بشيء من التفصيل في كتابه الأمير 1467م - 1527م، ثم أتى من بعدهم فرانسيس بيكون (Francis Bekon) 1558م - 1603م في كتابه (عن الإمبراطور) وتعرض للمفهوم بشيء من التفصيل.

3- بعد توقيع إتفاقية وست فاليا (Westphalia) في 1648م نشأ نظام الدولة الوطنية ذات السيادة بأسس متينة وظهر المفهوم الحديث للعلاقات الدولية، وتبعاً لذلك بدأ مفهوم توازن القوي يأخذ دوراً أكبراً من ذي قبل، وعندما حاول لويس الرابع عشر (الفرنسي الطموح) والذي بطموحه هذا هدد توازن القوي الذي كان قائماً في أوروبا، تصدت له القوي البريطانية والهولندية.

4- في القرن الثامن عشر وبعد توقيع إتفاقية أوتراشت (Ulracht) في عام 1714م، والتي أنهت الحرب الإنفصالية الإسبانية، حدث تطور للمفهوم واستمر ذلك حتى تجزأة بولندا في عام 1713م- 1772م، بل كان العصر الذهبي لتوازن القوي نظرياً وعملياً.

5- في القرن التاسع عشر عندما ظهر نابليون بونابورت حـدث إضـطراب لتوازن القوي فـي أوروبـا، ثـم ظهـر بعـد ذلـك مـذهب مـونرو (Monro Doctrine) في عام 1813م، وكانت بداية تطبيق المفهوم خارج أوروبا، وفي عام 1854م عقد حلف بين فرنسا وبريطانيا والنمـسا ضـد روسيا، ويري هذا الحلف أن بقاء الإمبراطورية العثمانية في ذلك الوقـت وبذلك الشكل شئ مهم للحفاظ علي توازن القوي بين الدول الأوروبية، تلي هذا الإعـلان حرب كرمين (Crimean) في عـام 1854م – 1856م، ثم أتي بعد ذلك كونجرس برلين (Congress of Berlin) الذي عقد في عـام 1878م، وهي محاولة لمنع القوي العظمي من السيطرة أو الهيمنـة علـي منطقة البلقان، وأرغمت روسيا لكي تعدل اتفاقية سـان اسـتفانو (San Stafano) والتي فرضت علي تركيا المهزومة في حـرب دارت مـابين 1877م- 1878م[5].

6- في القرن العشرين إنقسمت أوروبا إلى معسكرين، المعسكر الأول تكـون في عام 1882م ويضم ألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا وسـميً بالإتفـاق الثلاثي Tripplc Entent، وتكون المعسكر الثاني في عام 1907م (سـميً بالحلف الثلاثي) (Tripple Alliance)، ويضم كل من إنجلتـرا وفرنـسا وروسيا، وعندما إختل توزان القوي في منطقة البلقان فـي عـام 1914م، أدى ذلك إلى نشوب الحرب العالمية الأولى.

7- المذهب الذي ساد في الفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وحتـى بدايـة الحرب العالمية الثانية (1919م -1939م)، هو نظريـة عـدم المنافـسة، وصاحب ذلك مفهوم الأمن الجماعي (Collective Security)، وضـعف

عصبة الأمم أضفى شئ من القوة لنظام الأمن الجماعي، ولكن بدأ تكوين الأحلاف والأحلاف المضادة من أجل توازن القوي، وأدي هذا في النهاية إلى إندلاع الحرب العالمية الثانية. ثم تلي ذلك نظام القطبية الثنائية، ثم من بعد ذلك نظام تعدد الأقطاب، ثم القطبية الأحادية، وهي أكثر النظم التي فيها عدم إتزان وهو نوع خطير بالنسبة لتوازن القوي، والواضح في النظام المعاصر هو غياب الموازن – (The Balance) أي غياب القوة التي ترعي التوازن(6).

أنماط توازن القوي من حيث التعارض (*Patterns of Balance of power*):

وفقاً للبروفسيور مورجانثيو (Prof. Morganthau) في كتابه السياسة بين الأمم والصراع من أجل القوة– Politics Among nations and Struggle for power. **هناك نوعان من توازن القوي من حيث التعارض:**

أ- **المعادة المباشرة** (***Direct Opposition***):

ب- **المنافسة** (***Competition***):

النوع الأول يحدث عندما يكون هناك دولتان متواجهتان (متباينتان في موقف ما)، واحدة تريد أن تبني قوتها علي حساب الأخري، بينما تكون الثانية رافضة لهذا الأمر.

أما النوع الثاني يحدث عندما تكون هناك دولة تريد أن تبني قوتها بالهيمنة علي حساب قوة دولة أو دول أخري، وتكون هناك دولة ثالثة ترفض هذا الأمر، أي تكون الدولتان الثانية والثالثة رافضتان هذا السلوك الذي يؤدي

إلى زعزعة الوضع الراهن (Status Quo)، ومثال لـذلك محاولـة كـل مـن الولايات المتحدة الأمريكية والصين الهيمنة علي دول جنوب شرق آسيا.

إفتراضات توازن القوي (*Assumption of Balance of power*):

حسب رأي دايك (Dyke) فإن مفهوم تـوازن القـوي مبنـي علـي الإفتراضات التالية) (7):

1-كل دولة تحقق مصالحها الحيوية بما في ذلك الحقـوق والإمتيـازات بكـل الوسائل الممكنة سواءً كانت السلمية أو التي تستخدم فيها القوة.

2- كل دولة تحفظ لنفسها شئ من القوة لحماية مصالحها الحيوية.

3- من وظائف توازن القوي إما تردع الدولة المسببة تهديداً لأمن المنطقة مـن أن تشن هجوماً، أو يحرض للتضحية لمنع الهزيمة إذا وقع الهجوم المتوقع بمعني، آخر توازن القوي في الحالة الثانية يـشجع دول المنطقـة علـي محاربة الدولة المعتدية.

4- المطلوب قياس قوة كل دولة بدقة لأن ذلك أمر مهم جداً، ولكنها في نفـس الوقت مهمة معقدة جداً.

5- رجال الدولة يجب أن يخضعوا السياسة الخارجية لموضوع توازن القـوي وإلا فإن توازن القوي المطلوب لن يتحقق.

وسائل تنفيـذ تـوازن القـوي (Techniques of the Balance of power):

1ـ التحالفات والتحالفات المضادة (*Alliances and Counter Alliances*): أكثر الوسائل إستخداماً لتنفيذ توازن القوي هي التحالفات، وقـد أصـبحت الوسـيلة التقليدية لتقوية موقف دولة ما والعكس صحيح. عندما تشعر دولة بأنهـا غيـر

قادرة للدفاع عن نفسها أمام دولة أخرى كبري، تدخل في تحالف مع دول أخرى صغري أو كبري لتحقيق غرض الدفاع عن النفس. والتحالفات تنقسم إلى قسمين، تحالفات دفاعية وتحالفات هجومية، والنوع الأول (الدفاعي) يسعي للمحافظة علي التوازن الموجود، بينما النوع الثاني (الهجومي) يسعي لخلق توازن جديد، لأن التحالف الموجود ليس في صالح الذين عقدوا هذا الحلف الهجومي، والتحالف ربما ينفض بعد أن يتحقق الهدف الذي عقد من أجله (هذا بالنسبة للتحالفات قصيرة المدى).

أما أساسيات التحالف المتزن البعيد المدي، فتعتمد علي قوة كافية لتحقيق الغرض الذي عقد من أجله التحالف الدفاعي أو الهجومي، وهي مصلحة مشتركة للدول المتحالفة وهذه الأساسيات هي:

تشابه الاستراتيجية، والجغرافية السياسية، والأيديولوجية المشتركة، والتشابه في الثقافة، والاقتصاديات المتكاملة.

عموماً التحالفات تقود إلى التحالفات المضادة، فمثلاً (كما سبق ذكره) الحلف الثلاثي (Triple Alliance) الذي نشأ عام 1882م أدى إلى ظهور التحالف المضاد المسمي الإتفاق الثلاثي (Triple Entente) الذي أنشئ عام 1907م، ولكن علي أي حال لعب هذان الحلفان دوراً مهماً في حفظ توازن القوي في أوروبا في ذلك الوقت. والتحالفات تميل إلى إثارة الشك وربما نتج عنها حرب، فمثلاً تحالف دول المحور كان في الواقع تحالف مضاد للحلف المسمي (الحلفاء) والذي كان يضم فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، وكانت المحصلة النهائية هي نشوب الحرب العالمية الثانية.

وفي الفترة التي سبقت تلك الحرب دخلت القوي العظمي " الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي" في عدة تحالفات لخلق إتزان مضاد لقوة الخصم المتنامي.

2ـ **التعويض** (***Compensation***): التعويض هي إحدى الوسائل المستخدمة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وهي تنتهج من قبل القوي العظمي والضحية أو كبش الفداء هي القوي الصغرى علي حساب الدولة المهزومة، وفي عام 1919م تم إيقاف هذه الوسيلة نسبةً لتطبيق مبادئي ولسن الأربعة عشر.

3ـ **التقسيم** (***Partition***): غالباً القوي الرئيسية الاستعمارية تقسم حدود المستعمرات بطريقة ما، بحيث لا يكون هناك خطر من أي قوة من هذه القوي الرئيسية (علي البقية) من أن تكون في موقع هيمنة، ولذلك قسمت بولندا بين روسيا وبروسيا والنمسا والمجر في عام 1772م، أو تقسيم ألمانيا (إلى شرقية وغربية) بعد الحرب العالمية الثانية...الخ

4ـ **التسلح ونزع السلاح** (***Armament and Disarmament***): في القرن العشرين أول خطوة أتخذت في هذا الإتجاه كان بتوقيع إتفاقية فارسيليا (Versailles)، أما الخطوة الثانية الجادة فكانت في مؤتمر واشنطون البحري 1922م *Washington Naval Conference*، وسيلة نزع السلاح أو خفض السلاح هي وسيلة عكس التسلح، لكن بالضرورة عندما يسلح طرف دون الآخر، أو ينزع السلاح من طرف دون نزع السلاح من الطرف الآخر فالنتيجة واحدة في الحالتين، هي زيادة قوة أحد الأطراف وبقاء الطرف الثاني كما هو.

5ـ **التدخل والحرب** (***Intervention and War***): تستخدم هاتان الوسيلتان عندما تفشل كل الوسائل الأخرى في تحقيق الإتزان، فمثلاً إيطاليا وألمانيا تدخلتا في الحرب الأهلية الإسبانية لصالح الجنرال فرانكو(Franco) 1936م – 1939م،

أو التدخل الأمريكي في جرنادا وفي بنما، أو التدخل السوفيتي في كوريا الشمالية. والشكل النهائي للتدخل هو الحرب.

6. **فرق تسد** (***Divide and Rule***): هذه الوسيلة تستخدم من قبل الدول التي تريد أن تحدث ضعفاً فى العلاقة بين منافسيها وذلك بزرع الفرقة بينهم، وجعلهم متصارعين وغير متحدين، وأشهر المستخدمين لها هي بريطانيا ضد كل من فرنسا وألمانيا في القرن السابع عشر، ومن ناحية أخرى إستخدمها الإتحاد السوفيتي وذلك بمعارضته لأي مقترح يهدف لتوحيد أوروبا.

7. **الدولة العازلة** (***Buffer State***): تستخدم هذه الوسيلة للمحافظة علي توازن القوي بين دولتين عظميتين (أو إمبراطوريتين)، وفيها تتعهدتان بعدم التدخل في الدولة العازلة بين منطقتي نفوذهما. مثال ذلك كانت أفغانستان دولةً عازلةً بين النفوذ الروسي والبريطاني" الهندي" في الفترة ما قبل 1947م، ومرة أخرى استخدمت نفس الدولة (أفغانستان) منطقة عازلة بين النفوذ السوفيتي والنفوذ الأمريكي، ثم ألغيت هذه الوسيلة بالتدخل السوفيتي في أفغانستان، وشكل ذلك التدخل تهديداً لتوازن القوي في المنطقة.

8. **التحييد** (***Neutralization***): أحياناً تحيد دولة ما لتحقيق نوع من المنطقة العازلة بين منطقتي نفوذ لدولتين عظميتين ومثال لذلك بلجيكا كانت محيدة، وانتهكت حيدتها من قبل ألمانيا وذلك بإكتساحها في عام 1914م واستنكرت كل من بريطانيا وفرنسا هذا الإنتهاك بشدة.

فوائد نظرية توازن القوي (Utility of Balance of power):

نظرية توازن القوي أثبتت أن لها بعض الفوائد منها:

1- أسهم إسهاماً فاعلاً في حفظ السلام في فترة غياب نظام الأمن الجماعي (Collective Security).

أ- لأنه يختبر العدوان (قرن استشعار للعدوان في المنطقة).

ب- وفى ظلها الدولة المعتدية لا تضمن النصر، ولذلك في وجود توازن القوي لا تلجأ الدول إلى الحرب.

2- أسهمت في المحافظة علي الشكل الحديث للدولة القومية ذات السيادة، وذلك بالمساعدة في إستقلال الدول الصغيرة من الدول الاستعمارية.

3- في غياب وسائل حركية فاعلة لتنفيذ القانون الدولي، نظرية توازن القوي عاقبت المنتهكين للقانون الدولي.

نقد نظرية توازن القوي وفقاً لأراء أورجانسك (Organski)[8]:

(Criticism of Theory of balance of power)

1- ليس صحيحاً أن توازن القوي يأتي بالسلام بل علي العكس فهى تشجع علي الحروب، ويضيف أورجانسك، فترات وجود توازن القوي هي أزمنة سادها حرب وليس سلام. فمثلاً الحرب العالمية الأولى نشبت لأن ألمانيا إعتقدت خطأً أن قوتها أكبر من قوة أعدائها، والسلام أتي بعند رجحان (preponderance) كفة الحلفاء.

2- تفترض النظرية خطأً أن تصرفات كل الدول مقيدة باعتبارات تنمية قوتها. نعم بلا شك تنمية القوة واحدة من أهداف الدولة، ولكنها ليست هي الهدف

الرئيسي الوحيد لن المصالح الاقتصادية والثقافية أيضاً تؤثر تأثيراً مهماً في سلوك الدول.

3- تفترض النظرية خطأً أن الدولة ساكنة، وتنمي قوتها فقط" من الخارج" من خلال التسلح (أي إستيراد السلاح من الخارج) وعقد الأحلاف لكن يمكنهـا تنمية قوتها (من الداخل) عبر زيادة معرفتها التقنية والصناعية والتطور في الشخصية القومية وعوامل أخرى تخص عناصر القوة القومية.

4- تفترض النظرية خطأً أن الدولة تغير موقفها نتيجةً لأي مغريات، ولكن في الواقع الدولة وفق مصالحها الوطنية وتبعاً لذلك تختار حلفاءها. نعم يمكن أن تغير الدولة موقفها مؤقتاً كما فعلت إيطاليا في الحرب العالمية الأولى، ولكن عموماً العلاقة مربوطة بالحفاء، سياسياً واقتصادياً ونفسياً.

5- النظرية تفتـرض أن التـوازن فـي القـوي هـي القاعـدة والرجحـان (Preponderance) هو الاستثناء، ولكن في الواقع التاريخ يقول أن هناك رجحان في توازن القوي في أغلب الأحيان، فمـثلاً اسـتمتعت بريطانيـا برجحان قوتها في زمن الثورة الصناعية، وحالياً الولايات المتحـدة الكفـة راجحة لصالحها. ووفقاً لهذا يمكن القول أن الرجحان في توازن القوي هي القاعدة والإتزان هو الإستثناء في ميدان الصراع السياسي الدولي.

6- تفترض النظرية أن رجحان القوي لصالح دول أعضاء فـي حلـف مـا، يسبب تهديد للدول الصغيرة ويهدد السلام العـالمي، ولكـن (حـسب رأي أورجانيسك) هذا إفتراض غير صحيح، لأن السلام العالمي هدد من قبـل قوي صغري في كثير من الأحيان، ولم يتم تهديده من قبل القوي العظمـي

فقط. فمثلاً في الفترة ما بين 1815 – 1914م كان هناك سلام في أوروبا نتيجةً لرجحان كفة فرنسا بريطانيا وليس لوجود توازن قوي.

7- النظرية لا تعطي إعتباراً للأخلاق ولا للعدل بل تعطي إهتماماً أكبراً للمصلحة الذاتية.

8- الجزء الخاص بالموازن أيضاً تعرض للنقد لأنها تفترض أن الموازن – (The Balanceer) سوف ينضم للجانب الأضعف، أو للمجموعة الضعيفة لكي يعيد الإتزان وهذا غير صائب حسب رأي أورجانسك، بل يري أنه في الواقع لا يوجد شئ يقال له الموازن، فمثلاً بريطانيا وهي التي لعبت دور الموازن في أوروبا لفترة من الزمن، كانت تتحرك في اتجاهات عدة لتحقيق مصالحها الوطنية وليس لتحقيق الإتزان فقط.

9- ليس من السهل قياس القوي في الطرفين والجزم بأن هناك توازن في القوي، بل الوسيلة الوحيدة لقياس الإختلال في إتزان القوي هي الحرب، وهو أمر لا يساعد علي السلام العالمي وبالتالي هي نتيجة ليست لصالح نظرية توازن القوي.

الخلاصة (*Conclusion*):

توازن القوي لم يحاول الحفاظ علي السلام ولكن أنتج المنافسة من أجل كسب مزيد من القوة بين الدول، وقسم العالم إلى معسكرات ذات روح عدوانية. ولكن بغض النظر عن سلبياتها فإن المفهوم لا يمكن إهماله في مجمله، فإن نظام الدولة القومية ذات السيادة، يحتم ضرورة وجود توازن القوي أو الأمن الجماعي، وفي الحالتين يعتبر وجود توازن القوي شئ مهم وضروري.

صلة أساسيات توازن القوي بالعصر الحديث:

(Relevance of Balance of power Principles in Modern Times)

أولاً : العوامل التي أدت إلى تدني مكانة توازن القوي:

1- أثر ظهور قوي جديدة في العالم غير القوي الأوروبية التقليدية المعروفة.

2- نمو روح الوطنية في شعوب الدول القومية ذات السيادة.

3- تتابع الثورات الصناعية.

4- ظهور الديمقراطية (الليبرالية).

5- توافر وسائل التعليم بكميات كبيرة Mass Education

6- ظهور أنواع جديدة وتقنيات جديدة للحرب.

7- نمو مكانة الرأي العام (العالمي والمحلي).

8- حدوث تطور في المنظمات الدولية والقانون الدولي.

9- زيادة إعتماد الدول علي بعضها البعض.

10- إنكماش العالم زمانياً نتيجةً للتطور في وسائل الاتصال والنقل.

11- إختفاء المتاخمات وظهور الحدود المعلمة (Demarkation of the Boundary).

12- إنضمام دول جديدة للمجتمع الدولي.

13- دخول الإنسانية إلى عصر الذرة والفضاء والأعماق والأبحاث في قارة انترنتيكا.

ثانياً : أسهمت العوامل التي تقدمت في إضمحلال مكانة توازن القوي وإلى ظهور العوامل الجديدة الآتية:

1.القطبية الثنائية (*The Bi-polar System*): نظام القطبية الثنائية الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية يعتبر نكسة لنظرية توازن القوي. لقد بدأ في ذات

الوقت أفول نجم بريطانيا (قوة عظمي)، ولمعـــان نجمـــي الولايـــات المتحـــدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي في ميدان الصراع الدولي، وبدأت الدول تدور في فلكهما، ودخل هذين العملاقين في حرب باردة مع بعضهما، وإختفت الدول التي تمثل دور الموازن (The Balancer) وأصبح الوضع لا يتأثر بتحول أي دولـــة من مجموعة إلى مجموعة أخرى كما كان يتأثر الوضع في الـــسابق، وبـــذلك أصبح نظام توازن القوي بدلاً من أن يعمل في وسط متعدد الأقطـــاب أصـــبح يعمل في وسط قطبي ثنائي.

2ـ **إختفاء الموازن** (*Disappearance of the Balancer*): ظهور العملاقين فـــي القرن العشرين دون ظهور قوة ثالثة مقاربة لهما، بحيث يمكن أن تلعـــب دور الموازن كما كانت تلعبه بريطانيا من قبل أدى ذلك إلى خفـــوت النظريـــة، أي بمعني آخر بظهورهما إنتهي دور الموازن وأضمحلت نظرية توازن القوي.

3ـ **الخوف من الحرب المدمرة** (*Fear of Destructive War*): مع تطور الأســـلحة الذرية أصبحت أي حرب شاملة معناها دمار شامل للعالم، هذا العامل أدى إلـــى زعزعة همة أي دولة تريد أن تلعب دور الموازن. وفي الوقت الحاضر الدولة الوحيدة التي كان متوقع منها لعب هذا الدور هي الولايات المتحدة الامريكيـــة، ولكن وضح عدم مقدرتها علي ذلك نتيجة للقيود الموروثة.

4ـ **القيود التي فرضتها الأيديولوجيات** (***The Limitation Imposed by Ideologies***): الأيدلوجيات مثل القومية، الديمقراطية، الماركسية ....الخ، وقفت حجر عثـــرة أمام تطبيق نظرية توازن القوي. فكما أن القومية منعت أي تغير في المتاخمات أو الحدود لأي دولة في المستقبل، فإن الديمقراطية والرأي العام فرضا نوعاً من المراقبة والقيود علي حركة رجال الدولة من أن يلعبوا دوراً فيـــه شـــئ مـــن

الإستقلالية في السياسة الدولية، وهكذا أصبحت الأيديولوجية عائق في تطبيق نظرية توازن القوي في العصر الحديث.

وقد قال بالمراند بركينس (Palmer and Perkins): عندما تكون السياسة الخارجية مميزة بأيديولوجية ما فإن تلك الدولة غالباً ما تكون غير راغبة في تطبيق نظرية توازن القوي.

5ـ التزايد في التفاوت بين قوي الدول (*Increasing of Disparity in the power of the states*): في العقود الأخيرة من القرن العشرين أن الدول الصغيرة يتزايد ضعفها يوم بعد يوم بدأ واضحاً بينما القوي الكبيرة تتزايد قوتها بمرور الزمن. هذه الظاهرة الجديدة (وان كانت نسبية الحدوث) أفرزت تدني في مكانة النظرية، وذلك لأن أهمية الدول الصغيرة في هذا الوضع الجديد يكاد يكون غير محسوس.

6ـ أثر القوي الجديدة *Impact of new Forces*: قال بعض علماء العلاقات الدولية أن القوي الجديدة تعمل ضد نظرية توازن القوي. فوفقاً لبالمر آند بريكنس (palmer and Perkins)، أن ظهور القوي الوطنية والقوي الصناعية والقوي الديمقراطية والتعليم بكميات كبيرة، وظهور أنواع جديدة من الحروب، وزيادة مكانة الرأي العام...الخ .، كل هذه المواضيع وقفت متجمعة ضد تطبيق النظرية وقد وافقه كلاود (Inis L.Claude) في هذا الرأى، وشاطرهما فردرش (Friedrich) ومورجانثيو (Morganthau) وكونس رايتي (Quency Wright) في ذلك، وأضافوا إلى ذلك أنه إذاً أريد توازن القوي لعب دور فى النظام العالمى فلابد من إعطاء دور للقوي الجديدة، لتحقيق الأمن السياسي لمجتمع الإنسانية.

وهكذا تتضح لنظرية توازن القوي، أو خلق الأجواء المناسبة لتطبيقها.
ولكن لكي يتم اكتشاف بديل جديد يجب وضع الآتي في الإعتبار:

أ- دور دول حركة عدم الإنحياز في المحافظة علي الإتزان بين العمالقة.

ب- دور العمالقة في المحافظة علي الإتزان بين الدول في أي صراع.

وحتى يتم هذا الإكتشاف فإن نظرية توازن القوي بعيوبها سوف تعمل.

ثالثاً : الفراغ في القوة (*Power Vacuum*):

كما تقدم في السطور السابقة فإن نظرية توازن القوي بعد الحرب العالمية الثانية، غابت من ميدان الصراع السياسي الدولي، نتيجةً لإسباب عدة (تقدم ذكرها) منها هيمنة القوي العظمي الجديدة علي ميدان الصراع الدولي.

هذه القوي العظمي درجت علي تقوية مكانتها في المناطق التي إنسحبت منها القوي القديمة، لمنع الخصم من الحصول علي أي موقع متقدم، كما ضبطت القوي العظمي حركتها علي أساس ملء هذا الفراغ في القوي.

إذاً مصطلح الفراغ في القوة ظهر في الفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، واعطت الولايات المتحدة للمفهوم (أو المصطلح) شكل محدد، في أعقاب قرار بريطانيا الإنسحاب من شرق السويس، واستخدمت الولايات المتحدة هذا المفهوم لتبرير وجودها في المحيط الهندي، وقالت إن الفراغ في توازن القوي نتيجةً لإنسحاب بريطانيا من جنوب شرق آسيا، سوف يؤدي إلى عواقب وخيمة في منطقة واسعة وساخنة، وليس من السهل علي القوي الأخرى الصديقة لبريطانيا ملؤها (ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية) ويضر هذا بمصالح بريطانيا وحلفائها الغربيين. وإذا لم يملأ هذا الفراغ فإنه سوف يملأ بواسطة الإتحاد السوفيتي.

ورغم المبررات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في شأن الفراغ المزعوم، إلا أن القوي المحلية في المحيط الهندي عارضت الفكرة الأمريكيـــة. وقالت أإن مغادرة القوي الأجنبية للمنطقة لا تحدث فراغاً، وإذا كان هناك فراغ فيجب ملؤه بالقوي المحلية، وعلي هذه القوي المحلية أن تسهر من أجل رعايـــة أمن منطقتها، لا أن تأتى قوي أجنبية أخرى تخلق نفس المـــشكلة القديمـــة (ألا وهي الاستعمار).

إن الكونجرس الأمريكي رفض فكرة أن هناك فراغ في القـــوة، إلا أن وزارة الدفاع الأمريكية إستمرت في تعزيز وجودها في جنوب شرق آسيا تمشياً مع نظرية الفرد ثيدور ماهـــان (A.T.Mahan) وهـــي نظريـــة قـــوة البحـــر (Sea power).

هوامش الفصل الخامس

1- Palmer and Perkins, International Relations, P.231.
2- Ibid, P.233.
3- Morganthau, in the work cited , PP.35-40.
4- Quoted in Ibid, PP 70-81.
5- Parkeash Chander and Prem Erora, in the work cited, PP.47- 57.
6- Ibid, P.61.
7- Ibid, P.69.
8- Palmer and Perkins, International Relations, P.231.



نظريات أو مداخل لدراسة العلاقـــات الدوليـــة

- تـمـهـيـد للنـظـريـات.
- المدخل الواقعي والمدخل المثالي.
- الـمـدارس الـعـلمية.
- نظـرية الـنـظـم.
- نظرية صناعة القرار.

الفصل السادس

نظريات أو مداخل لدراسة السياسة الدولية

Theories or Approaches to study of International Relations

وفقاً للدكتور إبراهيم البشير فإن النظرية هي: (جهد عقلي تركيبي يعني بالإرتباط الموضوعي بين الحقائق البديهية والمسلمات الجزئية ونسجها علي منوال واحد، وهي بهذا تعتبر درجة عليا في سلم المعرفة)[1]. ولما كانت المحدودية – لا الإطلاق – هي إحدى خصائص الإدراك البشري فإن النظرية تشترك مع القوانين العلمية في كونها نسبية وتقريبية، إلا أنها في الوقت نفسه أقل تاكيداً من القوانين، ولذا ينظر إليها علي أنها فرض من الدرجة الثانية.

ويزداد يقين العلماء بالنظريات كلما أيدتها التجارب من ناحية، وكلما فسرت اكبر عدد من الظواهر والقوانين من ناحية أخرى[2].

التنظير الغربي يركز علي الفكر الوضعي (Positivist thought) الذي لايبدي إعتباراً للقيم المعيارية التي تدرس السلوك لا كما هو كائن ولكن كما ينبغي أن يكون. فالوضعية تصر علي إنكار المعرفة النهائية وتنكر كذلك أي معرفة تتجاوز التجربة المشاهدة. ولذا فإن كثيراً من أوجه التنظير الغربي يقوم علي المنهج الذاتي فلا يقرر إلا ما يبدو للشعور في لحظة ما.

أي أن النظرية الناشئة عن هذا الإتجاه نظرية مفعمة بالعواطف والنزعات الفردية التي تبعثها عوامل البيئة الاجتماعية والسياسية المختلفة.

إن استخراج نظرية تتطلب في المقام الأول القدرة العالية للتميز والتفضيل بين خصائص المعطيات التي تحتويها القضية موضوع الدراسة، وهذه

مهارة تكتسب بالإدراك العميق لخصائص ومميزات تلك المعطيات، فإذا تم ذلك فإنه تنشأ لدي الباحث قدرات متميزة للتغير الواضح بين أنواع التنظيمات السياسية المتداخلة، ويتمكن من عمل التعديلات اللازمة. ولاستخراج نظرية فإن الحال يتطلب قدرة كبيرة علي بسط الأسئلة الإبتدائية الحاسمة التي تؤدي الإجابة عليها، إلى كشف المزيد من خواص القضية موضوع الدراسة. والجدير بالذكر أن الثورات العلمية العظيمة كان منشأها في البدء أسئلة واعية تدفع سائليها لإستقصاء الأجوبة الشافية. والسؤال المفاجئ هو دائماً إنعكاس لفكر عميق لا يكون سطحياً بل يغوص في الأعماق.

ثالثاً وأخيراً تتطلب النظرية قدرة علي تفسير الظواهر وما تنطوي عليه المعطيات الواردة في صلب النظرية من معان.

ومن المناهج التي استخدمت لتفسير الظواهر السياسية – منهج تحليل المضمون (Content Analysis)، وهو منهج يهدف إلى كشف محتوي المادة العلمية موضوع الدراسة، ومدي تأثيره علي أفكار الناس وسلوكهم. وقد أورد الدكتور إبراهيم البشير: (إنه ساد وخاصةً قبل الحرب العالمية الثانية المنهاج التاريخي النشوئي الذي يتلمس الظروف المصاحبة لميلاد الظاهرة، وما ينشأ عنها من تغيرات خلال مراحل تطورها، حيث يستطيع الدارس استنباط اكثر الحقب تميزاً في عمر الظاهرة مع بيان الأسباب المؤدية لذلك)[3]، ومن ثم فإن هذا المنهج يجعل علم التاريخ وهو الوعاء المعرفي الذي يكشف قوانينه عن التفسيرات المرادة لحركة الإنسان السياسية.

يقول مورجانثيو: (من الأسباب التي أدت إلى تعدد المداخل لدراسة الشئون الدولية، وعدم وجود إطار مشترك مرجعاً، هو عدم وجود نظرية أساسية لدراسة السياسة الدولية)[4].

كما تقدم في الفصل الأول وبالتحديد في مجال علم العلاقات الدولية، أن هذا المجال زاد وتوسع بمرور الزمن، ونتيجةً لذلك بدأ العلماء في محاولة بناء نظريات للسياسية الدولية. وحتى في زمن قريب جداً " نهاية القرن التاسع عشر" كان العلماء يدرسون السياسة الدولية سرداً تاريخياً دون إعطاء أي اهتمام للمشاكل الناجمة من السياسات المختلفة، كانوا يعتبرون العلاقات الدولية صورة عامة لمسرح الأحداث الدولية، دون أن يبنوا نظريات بصورة توضح دوافع الأحداث التي تمت في هذا المسرح. ولكن لحسن الحظ في القرنين التاسع عشر والقرن العشرين بدأ العلماء وتحت تأثير علم السلوك يبنون نظريات خاصة بالسياسة الدولية، وبالتالي حدث تغيير شديد في مجال دراسة علم العلاقات الدولية. وبدأ العلماء الذين كانوا يدرسون الأحداث التاريخية بطريقة السرد، يتحولوا إلى مناقشة الأحداث من زاوية النظريات.

مدخل (*Approach*):

لقد تبني العلماء مداخل مختلفة لدراسة العلاقات الدولية وقبل المضي قدماً في اختيار المداخل يستحسن التعرف علي المصطلح (مدخل) في الأول.

وفقاً لفاندايك (Vernon Van Dyke): (كلمة مدخل تتكون من معيار للإختيار، أو مقاس يستخدم لقياس المشاكل أو الأسئلة التي توضع في الإعتبار واختيار المعطيات (Data) المطلوبة. إنه يحتوي علي المقياس الذي يحكم عملية أخذ أو ترك الأسئلة والمعلومة، وبلغة أخرى فإن المدخل هو عبارة عن

مجموعة من المقاييس تحكم عملية أخذ أو رد الأسئلة والمعلومــة للأغــراض الأكاديمية، وأنه يفرض النظر إلى المشكلة من زاوية محددة وشرح الظاهرة من نفس الزاوية)[5].

وكما هو معلوم فإن العلماء تبنــوا عــدة معــايير لاختيــار المــشاكل والمعلومات، وتتبنو نقاط وقوف مختلفة، فنجم عن ذلك مداخل مختلفة لدراســة العلاقات الدولة.

المداخل المختلفة لدراسة العلاقات الدولية كما قسمها هدلي بل (Hedley Bull)[6] هي:

1- المدخل التقليدي (*Traditional or (Classical Approach*):

أ- مدخل الواقعية (***Realism***):

ب- مدخل المثالية (***Idealism***):

2- المدخل العلمي: (***Scientific Approach***) أو **المدخل السلوكي:** (***Behaivowal approach***):

أ- مدخل نظرية النظم (***The System Theory***):

ب- مدخل صناعة القرار (***The Decision Making Approach***):

أولاً: المــدخل الكلاســيكي أو التقليــدي (*The Classical or Traditional Approach*)

المدخل الكلاسيكي والذي يعرف أيضاً بالمدخل التقليدي، وجد رواجــاً شديداً حتى منتصف القرن العشرين، وحتى في الوقت الحاضر بعض العلمــاء مازالوا مستخدمين لهذا المدخل، وفيه قدموا وصف تحليلي للعلاقــات الدوليــة والهدف الرئيسي لهذه المدرسة هو:

تدوين وتحليل المشاكل الدولية المعاصرة والتدبر في مصادرها والتفكر في النتائج المختلفة لخيارات سياسية لدولة ما أو لمنظمة دولية.

وفقاً لهدلي بل (Hedly Bull)[6] فإن المنهج التقليدي هو المدخل الذي به يتم التنظير وصياغة الإعتماد علي تطبيق الحكم، وبفرض أنه لو حصرنا أنفسنا في مقاييس محددة للإختلافات وإثبات أن هناك مغزاً صغيراً جداً يمكن أن يقال عن العلاقات الدولية، فإنه لا بد من مقدمات عن الموضوع وتقديمها مع عملية غير ناقصة المفاهيم، وهذه المقدمات لا تعطي أي شئ سوي حالة سليمة مبدئية لشكوك في أصلها.

بعبارة أخري فإن المدخل التقليدي معياري، ونوعي وهو مدخل حكم القيم، تم تبنيه من قبل معظم العلماء حتى ظهر المدخل الجديد ألا وهو المدخل العلمي (Scientific Approach)، وقد تولد عن المدخل التقليدي مدرستين وهما المثالية (Idealism) والواقعية (Realism) وساهما بفعالية في تقديم فهم متطور لطبيعة محددات العلاقات الدولية.

إن المدخل التقليدي محصور في الأبعاد التاريخية، ويركز علي الدراسات الدبلوماسية والتاريخية والأكاديمية، بلا شك المدخل التقليدي له عدة فروع وهي: المدخل التاريخي، والمدخل الفلسفي، والمدخل القانوني، والمدخل المؤسس" (Institutional approach).

المدخل التاريخي يركز علي الماضي أو علي فترة زمنية مختارة لإيجاد توضيح لما هي المعاهد وكيف ظهرت، وإجراء تحليل لهذه المعاهد وكيف تعمل.

هذا المدخل يمكن من الإستفادة من عبر الماضي لمسايرة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل. أما المنهج الفلسفي يعتبر الدولة وكيل لتطوير الأخلاق (في مجال العلاقات الدولية)، ويقف حارساً أميناً للسلام، ولكن هذا الكلام بعيد كل البعد عن الواقعية، وقريب من المثالية.

أما المدخل القانوني يركز علي الحاجة الإنسانية لنظام للقانون الدولي لينظم سلوك الدول القومية، ويركز علي رمز (Code) أو مصطلح للقانون الدولي لضمان السلام والأمن العالمي، وأنه يركز علي إنشاء آلية قانونية لحل مشاكل الصراع بين الدول عبر التوسط، والتحكيم، أو التسوية القضائية. وأخيراً المدخل المؤسسي أو الأكاديمي (International Approach) الذي يركز علي تركيبة شرعية لحفظ السلام وفرض مبادئ القانون الدولي، ويعتمد علي دراسة المنظمات وتركيبة عصبة الأمم والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة...الخ، وكل هذه المداخل التقليدية تعد عناصر للمعيارية، والعلماء الذين تبنوها لم يبذلوا الجهد الكافي لتحويل العلاقات الدولية إلى علم حسب رأي بركاش جندر (Parkash Chander)[7].

المدخل العلمي (Scientific Approach):

المدخل العلمي أو المدخل السلوكي (Behaviural Approach) لدراسة العلاقات الدولية والذي إشتهر في ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويعتمد كثيراً علي طرق الدراسة، وليس موضوع الدراسة.

وهذا المدخل مبني (علي فرضية بسيطة) هي: أن العلاقات الدولية مثل أي نشاط إجتماعي إنخرط فيه الناس، ولذلك يمكن دراسته وتوضيحه بتحليل وتوضيح سلوك البشر، كما إنعكس في نشاطاتهم في حقل العلاقات الدولية.

إن المدخل السلوكي يطبق المنهج العلمي ويتجاهل حدود مبادئ الرشد، ويركز علي أن قضية البحث المركزية يجب أن تشدد علي سلوك الإنسان، والشكل الملحوظ للمدخل العلمي هو تقاطع لعدة فروع للمعرفة وكلها تنحدر من علوم إجتماعية مختلفة، مثل علم الاجتماع (Sociology)، وعلم النفس (Psychology)، وعلم أجناس البشر الانثروبيلوجي (Anthropology)، إن الفرق بين الدخل التقليدي والمدخل العلمي هو الإتجاه المحدد من الوصف، والتحليل القانوني، والنصائح السياسية.

وبإختصار، العلماء الذين إهتموا بدراسة المادة (أو الموضوع) أكثر من الإهتمام بالمنهج، تبنوا المدخل التقليدي، بينما العلماء الذين إهتموا بالمنهج أكثر من المادة (أو الموضوع) تبنوا المدخل العلمي.

وبعد كل هذا يجب عدم الإعتقاد بأن هذين المدخلين لا يمكن جمعهما، فبعض العلماء خلطوا المدخلين وتوصلوا إلى نتائج مفيدة حسب رأي بريم إزورا (Prem Arpra)[8].

المدخل الواقعي والمدخل المثالي (The Realist and the idealist Approach):

كما تقدم فإن المدخل التقليدي ينقسم إلى نوعين: المدخل الواقعي والمدخل المثالي، وفي السطور التالية يتم تناول كل قسم منفرداً.

أ- المدخل الواقعي (The Realist Approach):

أن الواقعية في العلاقات الدولية لا تعني الواقعية الفكرية المجردة، كما يراها أفلاطون (Ploto) وميكافيللي (Machiavelli) أو كما ذكره توماس

هوبز أوجون لوك (John Locke) في مذهبه الفلسفي: إنهـا مجموعــة مــن الأفكار التي تضع في الحسبان تبعات الأمن والقوة.

إن فكرة الواقعية تنبع من إيمان الفرد بأن الآخرين دائماً يحـاولون تحطيمــه ولذلك يجب عليه أن يكون مستعداً دائماً لحماية نفسه بتحطيم الآخرين. وهكــذا فإن الفرضية الأساسية توضح أن النظرية الواقعية هي الصراع الدائم السرمدي الأبدي بين الأمم بشكل أو بآخر. وأخذ هذا الكلام علي أنه مذهب، وهكذا اعتبر أن دوامة الصراع من أجل القوة سوف تستمر بين الأمم وهذا لا يمكن السيطرة عليه، كما أنه لا يمكن تنظيمه بالقانون الدولي أو بحكومة عالميــة أو بمنظمــة دولية. وهكذا تقر النظرية الواقعية أنه من مبادئها الأساسية ديمومة الصراع من أجل القوة

من أشهر مؤيدي المدرسة الواقعية هم المنظرين التقليديين أمثال توماس هوبس (Thomas Hobbes) وميكيافيللي(Nicolo Machiavelli). ومن أهــل هذا العصر جورج كينان(George kennan)، وهـــانس موجـــانثيو (Hanas J. Morgenthau). وهنري كسينجر (Henry Kissinger)...الخ.

أفضل شرح للواقعية هو ماقدمه مورجانثيو حيث قال : (إن العلاقات الدولية مثل بقية فروع العلوم السياسية، إذ كلها تتفق في الصراع من أجل القوة، ومهما كانت الأهداف النهائية للسياسات الدولية، فالقوة هي المقصد الأخير. ربما رمي رجال الدولة والشعب بسياساتهم إلى البحث عن الحرية، أو الأمن، أو النجــاح والإزدهار أو القوة نفسها، وربما تخفوا وهم في طريقهم إلـــى أهــدافهم بقنـــاع الدين،أو الفلسفة، أو الاقتصاد، أو أي أفكار اجتماعية لكن الهدف النهائى يبقى هو الصراع من أجل القوة.

أو ربما يتخفوا تحت مظلة التدخل المقدس(Divine Intervention)، أو عبر التنمية الطبيعية لشئون الإنسانية، أو بأي وسائل أخرى غير سياسية مثل التعاون التقني مع الأمم الأخرى أو المنظمات الدولية. ولكن متي ما ناضلوا لتحقيق أهدافهم بوسائل السياسة الدولية فإنهم يناضلون من أجل القوة. وقد وضع مورجانثيو[9] ستة مبادئ للنظرية الواقعية، كانت كما يلي:

1- السياسة محكومة بقوانين الهدف والتي هي مؤسسة علي طبيعة الإنسان وعلم النفس. يمكن فهم الظاهرة السياسية وذلك بتطوير سياسة مؤسسة علي النفس البشرية والسبب " الدافع"، وركز مورجانثيو في هذه النقطة علي تقصي الحقائق، وإعطاء هذه الحقائق معانٍ من خلال معرفة الأسباب.

2- ركز علي مفهوم المصلحة الوطنية والذي يمكن تعريفه من خلال القوة، لقد قال إن السياسة لا يمكن فهمها بالأخلاق والدين، يمكن فهمها فقط علي أساس المعقولية بمعني آخر ركز علي شرح النظرية المعقولية (أو النسبية) أكثر مما هو وصف غير مميز لدراسة السياسة.

3- المصلحة ليست شيئاً ثابتاً وإنما تتكيف مع المناخ السياسي الموجود، وهكذا أعطى أهمية كبري للمناخ السياسي في تحديد القرار السياسي.

4- المبادئ الأخلاقية العالمية لا يمكن تطبيقها علي قرارات الدولة، بل يجب تعديلها وفقاً للظروف الزمانية والمكانية، وأضاف مورجانثيو في هذه النقطة: (لا لتحقيق العدالة حتي ولو أدى ذلك إلى فناء العالم). والمدرسة الواقعية ترى أن التعقل هي قمة السمو في السياسة.

5- كل صناع القرار السياسي يركضون خلف مصالحهم الوطنية، حيث مفهوم المصلحة هي التي تحمي الأمة من حماقة الأخلاق السياسي (حسب رأي مورجانثيو).

6- السياسي يفكر بمبدأ المصلحة كما يفكر الاقتصادي بمبدأ الفائدة والقانوني بمبدأ الأخلاق. ولذلك النظرية الواقعية تقبل نسبية مقاييس غير الفكر السياسي، ولكنها تعاملها علي أنها تابعة للمقاييس السياسية.

كينان (Kennan)[10] أيضاً يري أن المصلحة الوطنية هي الدليل الموثوق به للسياسة الذكية. ولكن يري أنه يجب تبني مدخل الأخلاق عند تشكيل السياسة مع حراسة المصلحة الوطنية.

أما في الجانب الآخر يري مورجانثيو أنه لا بد من تجاهل الأخلاق تجاهلاً تاماً، وحمل المصلحة الوطنية مجردة من الأخلاق واعتبارها الدليل " الأوحد" دون غيره عند تشكيل " صناعة" أو فهم العلاقات الدولية. عموماً العالمان كينان ومورجانثيو يعتبران القوة السياسية هي القاعدة الأساسية والهدف النهائي للعلاقات الدولية.

نقد النظرية الواقعية (*Criticism of Realist Theory*):

لقد نقّدت النظرية الواقعية نقداً شديداً في النقاط التالية:

1- النظرية تعاني من الغموض والتضارب مع الحقيقة لأنه لا يوجد هناك تعريف عالمي متفق عليه لمصطلح " القوة" فمثلاً مورجانثيو يري أن القوة هي عبارة عن علاقة نفسية بين الدول، ولكن العلاقات النفسية في حد ذاتها شئ مجهول وليس من الممكن قياسه ودراسته، والذي يزيد من التعقيد هو أن هذه العلاقة النفسية ليست بين دولتين وإنما بين اكثر من180 دولة.

2- النظرية تفترض خطأً أن كل رجال الدولة يبحثون عن المصلحة الوطنية وفق مصطلح القوة. إذا كان هذا صحيحاً فهذا معناه أن الدول في صراع مستمر مع بعضها البعض، وبالتالي لا يوجد اتصال منظم فيما بينها، ومن ثم لا علاقات بين الدول. ولكن في الواقع، للتعامل المتبادل دور مؤثر في مواصلة العلاقات الدولية.

3- النظرية تفترض خطأً أن القوة هو أهم هدف تبحث عنه الدولة، ولكن في الحقيقة هناك اعتبارات أخرى تأثر بشدة في تصرفات وسلوك الدول مثل الثروة والثقافة والأمن والحماية وترقية الأيديولوجية.

4- من أخطأ النظرية، أنها تري أن الدولة وحدة جامدة والقوة هي العامل الدائم المؤثر. هذا الكلام يتناقض مع الحقيقة المعروفة أن الدولة في تغير مستمر من زمن إلى آخر.

5- دايك (Dyke) نقد النظرية بشد وقال: إذا كانت القوة هي الهدف النهائي والمقصود فإن السياسة تكون مثل اللعبة وهدفها الجري مع التيار، وتكون لعبة دموية أكثر من البيسبول والنتيجة النهائية تكون بدون مغزى أخلاقي. وانتصار أحد الأطراف سوف يعقبه قريباً انتصار الطرف الآخر، وتكون الحياة في صراع بلا معني ولا ينتهي أبداً، وكل منتصر يفرض آراءه وهكذا.

6- من الأخطا المحسوبة علي مورجانثيو، أنه يري أن المصلحة الوطنية لها أخلاقها الخاصة وتكون حسنة في فترة الإتزان عند ما يكون تحقيق الأهداف الوطنية ممكن. ولكن في الظروف الراهنة والتي فيها أمم مختلفة

علي استعداد للقضاء علي أمم أخرى، من الخطأ إفتراض أن المصلحة الوطنية تحمل أخلاقها الخاصة (أي لا توجد أخلاق بالمرة).

7- النظرية تفترض أنه لا توجد علاقة أو نشاط دون أن تكون لها صلة بالقوة. ولكن في الحقيقة أن علاقات سياسية ونشاطات لا تدخل فيها القوة، مثل الأحداث الرياضية العالمية، وإنتقال الكتب والأشياء المقروءة وانتقال الخطابات الخاصة والتلغرافات والفاكسات وأخيراً البريد الإلكتروني والإنترنت ...الخ لهو دليل على وجود هذه العلاقات.

وهذه الأشياء لا تعتبر نشاطات سياسية، ولم يقترح مورجانثيو أي مقياس لفصل النشاطات السياسية من النشاطات غير السياسية.

8- مورجانثيو يري أن السياسي يفكر بمبدأ المصلحة كما يفكر الاقتصادي بمبدأ الفائدة، أو القانوني بمبدأ الأخلاق، ولكنه غير واضح في طبيعته الذاتية (Nature of Autonomy).

ولذلك إفترض أن السياسي الواقعي عليه أن يتعامل مع مجموعة من التغيرات، وقد ذكر في كتابه دوامة السياسة (Dilemmas of Politics) أن السياسة يجب أن تلعب دوراً جوهرياً في التكامل العام. أي بمعنى آخر أن السياسة يجب أن تختص بكل المتغيرات التي تتعامل بها التخصصات الأخرى، وهذا في النهاية يؤدي إلى اللبس. بغض النظر عن هذا النقد الذي وجه للنظرية الواقعية فإن هناك فوائد لا يمكن تجاهلها وهي:

1- لها إهتمام ودعم من قبل خبراء التاريخ.

2- النظرية إستفزت العلماء لكي يخرجوا نظرياتهم الخاصة.

3- العلماء الذين تعرضوا للنظرية بالنقد أبدوا ميولاً للإعتماد علي منظورها، وهذا في حد ذاته دعم للنظرية.

ب- **المدخل المثالي** (The Idealist Approach):

من ميزات المدخل التقليدي خيالية المدخل المثالي. إن المدخل المثالي يعتبر القوة السياسية مرحلة من مراحل التاريخ التي مضت، كما يوضح صورة مستقبل المجتمع الدولي مبني علي أساس أن النظام العالمي أعيد تشكيله، وخالي من هيمنة القوة السياسية، وخالي من اللاخلاقية وكذلك خالي من العنف. إنه يهدف إلى إخراج عالم جديد باستخدام التعليم، وتفعيل المنظمة الدولية، وهذه النظرية قديمة، ووجدت صدىً عند إعلان الحرب الأمريكية من أجل التحرر في عام 1776م، والثورة الفرنسية في عام 1789م[11]. أهم الكتاب أو المنظرين في هذا المدخل هم كوندوركت (Condorcet)، ورسو (Rousseau) وكونت (kant) ، وودرو ولسن (Woodraw Wilson).

لقد كتب كوندوركت[12] أساسيات المثالية للعلاقات الدولية في عام 1790م، وأوضح تصوراً للنظام العالمي خالياً من الحرب وعدم المساواة والإستبداد، وهذا النظام العالمي (الجديد الذي تخيله كوندوركت) أهم علامة مميزة له هو تقدم ملحوظ في رفاهية الإنسان نجم من استخدام التعليم والعلم. وقد قال كل من روسو، وكنت أقوال مشابهة لكوندوركت في هذا الشأن، أما الرئيس الأمريكي ولسون فقد مزج نقاطه الأربعة عشر مع بنود اتفاقية فارسيليا (Versailles)[13].

كما تقدم فإن الكتاب الذين سبق ذكرهم تخيلوا نظام للعالم خال من استخدام القوة السياسية والممارسة غير الأخلاقية في السياسة الدولية وعدم استخدام العنف.

إن النظرية تفترض أن مصالح المجموعات المختلفة أو الدول المختلفة يمكن جمعها في بوتقة واحدة وهي البوتقة التي تجمع فيها مصالح الإنسانية جمعاء.

أهم العوائق التي تواجه هذه النظرية:

1- مثل هذا النظام يمكن أن يظهر للوجود فقط في حالة أن المجتمع الدولي يتبع المبادئ الأخلاقية في العلاقات المتبادلة بين الدول، بدلاً من استخدام القوة. وهذا الشرط غير ممكن عند التطبيق.

2- لا نزال مثل هذا النظام إلى الواقع لابد من القضاء المبرم علي النظم الشمولية بأي وسيلة واستبدالها بالديمقراطية (الليبرالية).

3- النقطة الثالثة المهمة هو إنشاء حكومة عالمية.

النقد الموجه للنظرية المثالية:

النقد الأساسي الموجه لهذه النظرية فى أنها بعيدة عن الواقعية. أن الأمم دائماً لا تسلك السلوك المطلوب منها كما تريد النظريـة، ونتيجةً لـذلك فـإن الواقعية في العلاقات الدولية تبدو أنها أقرب للحقيقة. إن الإلتزام الجامد بالمثالية يقود إلى الإحباط، ونتيجةً للخلل الواضح في النظرية المثالية، ظهر هناك إتجاه وسط بين النظريتين، سمي بالمدرسة الإنتقائية أو الإصطفائية (Eclecticism)، وهذه المدرسة جمعت بين تشاؤم المدرسة الواقعية (Pessimism of Realism) وبين تفاؤلية المدرسة المثالية (Optimism of Idealism).

وفقاً لكونسي رايت[14] فإن المصطلحين الواقعية (Realism) والمثالية (Idealism) غامضتين، وفي أحسن الأحوال يمكن استخدامها للتفريق بين السياسات القصيرة المدى (الواقعية) والسياسات البعيدة المدى (المثالية)، وفي الحقيقة لا توجد أي من النظريتين صحيحة كلياً ولكن في كل واحدة منهن هناك ميزات وعيوب. ولذلك صناع القرار في العلاقات الدولية لابد لهم من مزج النظريتين كما رأي أهل المدرسة الإصطفائية أو الإنتقائية (Eclecticism School) خاصةً كار (E.H.Carr)[15].

الجدل بين التقليديين والسلوكيين (The Classical - Behaviorists Controversy)

في الستينات من هذا القرن بدأ الجدل أو النزاع بين المدرسة الكلاسيكية والمدرسة العلمية أو السلوكية، وتركز الجدل حول منهج أو طريقة دراسة العلاقات الدولية.

الكلاسيكيون أو التقليديون اعتبروا أن المنهج العلمي (أو السلوكي) لدراسة العلاقات الدولية غير مرغوب فيه. وبدأ هذا النزاع عندما اصدر هدلي بل (Hedley Bull)[19] مقالاً له (وهو من المدرسة التقليدية) وكان ذلك في عام 1966م.لاحقاً نشر عدد من علماء المدرسة التقليدية دراسات لهم في العلاقات الدولية مبنية علي المنهج الكلاسيكي، منهم كار (E.H.Carr)، والفرد زامرين. (Alfred Zimern)، وجورجا سوارنبورج (George Schwarz enlergen) وهانس مورجانثيو (hansJ. Morgenthau)، ومارتن رايت (Martin Wright)، وريموند ارون (Reymond Aron). ولكن هدلي بل (Hedley Bull) هو الوحيد الذي طرح مسألة مزايا ومساوئ المدخل التقليدي والمدخل السلوكي تحت عنوانين هما: (المنهج وموضوع الدراسة)[17].

رأى التقليديين في المنهج السلوكي (In Defence of Classical Approach):

يري هدلي بل (Hedley Bull) أن المنهج السلوكي (العلمي) ليس مناسباً لدراسة العلاقات الدولية للأسباب الآتية:

1- إن طبيعة موضوع دراسة العلاقات الدولية من المواضيع التي لا يمكن اختبارها فقط بمساعدة الأدوات العلمية الحديثة، لأن التي تهتم بها العلاقات الدولية متعلقة أساساً بموضوع الأخلاق.

2- وهكذا فإن علماء المنهج العلمي لم يدخلوا في المسألة الأساسية، وهكذا لم يكن باستطاعتهم الإسهام بفعالية لتطوير نظرياً العلاقات الدولية.

3- ليس من السهل قبول حجة المنظرين العلميين (السلوكيين) بأن دراستهم حتى الآن في طور البداية، وأنه عندما يصلوا إلى طور النضج يستطيعوا أن يتحملوا (دراسة) مواضيع عامة وشاملة و تعتمد علي الأسس العلمية.

4- المنظرون السلوكيون (العلميون) ألحقوا الضرر والأذى واساؤوا لنظرية العلاقات الدولية وذلك بإدخالهم لما يسمي منهج النماذج (Method of Models).

5- أنصار المدرسة السلوكية عظموا المنهج العلمي لدرجة جعلوا منه صنم و(سبر).

6- هدلي بل يواصل في نقده للمدرسة السلوكية ويدافع عن المدرسة التقليدية فيقول: هناك حاجة ماسة للثبات في نظرية العلاقات الدولية ولابد لهذه النظرية من أن تغطي كل جوانب (موضوع الدراسة) وليس الثبات في مجال حقائق محددة والمعلومات فقط كما تصور السلوكيون.

7- ويضيف هدلي، أن هؤلاء السلوكيون بمنهجهم هذا قطعوا صلتهم بالتاريخ والفلسفة، رغم أن الفلسفة فيها وسيلة النقد الذاتي.

وأخيراً ختم هدلي رأيه في السلوكيين بأن تفكيرهم هذا لا يحتاج فقط لحسن التحقيق لحالة التاريخ المعاصر والذي نجمت عنه الأوضاع الراهنة في العالم، بل يحتاج أيضاً لمنهج نقد لفرضياتهم علي الأساس الذي أجروا به الدراسات في العلاقات الدولية.

رأى السلوكيين في المنهج التقليدي (*In Defence of Scientific theory*)

بعد الهجوم الذي تعرض له المنهج العلمي (السلوكي) من قبل التقليديين، هب نفر من العلماء المؤيدين للمدرسة السلوكية للدفاع عن منهجهم، ولكن أشد المدافعين كان مورتن كابلان (Morton Kaplan)[18]، وقدم حججاً وأدلة فضل فيها المنهج العلمي علي المنهج التقليدي ومن هذه الحجج:

1- قال: في رأى التقليديين أن غرض الإنسان يمكن أن يفهم بمناهج أخري غير المناهج العلمية وهذا رأى غير سليم. لأن هذه الفرضية العلمية (غرض الإنسان متعلق بالدوافع أكثر من ما هو متعلق بالتحقق). وقال أن الدوافع يمكن تأكيدها بالملاحظة الدقيقة وبتحليل طريقة سلوك المواطنين.

2- أخذ التقليديون علي السلوكيين: أنهم غالباً ما يخطئوا نماذجهم للواقعية. أما السلوكيون فردوا بأن مثل هذا الخطأ دائماً يرتكب في أي نشاط مثل ما وقع فيه، النفسيون، والاجتماعيون، والانثروبيلوجيون.

3- مورتون كابلان أيضاً رفض الاتهام القائل بأن المدرسة السلوكية (العلمية) تستثني الفلسفة في تحليلها. وقال إن هناك أسئلة كثيرة فلسفية، تهتم بها

نظرية النظم (System theory) وهي في الأصل فرع من المنهج العلمي (السلوكي).

4- المدخل العلمي مبني علي فرضية مسبقة وبسيطة، وهي أن العلاقات الدولية نشاط إجتماعي مثل كل النشاطات الإجتماعية الأخرى، حيث أنها تهتم بالناس، ولذلك يمكن تحليلها وشرح سلوك الناس، حسب إنعكاس هذا السلوك في نشاطاتهم في ميدان العلاقات الدولية.

5- التقليديون يرون أن النظرية العامة للسلوك الإنساني التي تبناها السلوكيون لا يمكن تصورها أو تصديقها، حيث إن النظرية تسلم بأن إخراج نظرية في المجال الضيق للعلاقات الدولية ليس ممكناً، وهكذا فإن المدرستين في حالة مناظرة مستمرة حول النقطتين:

أ - موضوع الدراسة (Subject Matter).

ب- ومنهج الدراسة (Methode of The Study) .

العلميون أو السلوكيون ركزوا علي جمع كل الحقائق ذات الصلة، وعلي أساس هذه الحقائق وصلوا إلى الخلاصة كما نطقت بها الحقائق. أما التقليديون فيرون أن الحقائق ليست في كل الأحوال تنطق من نفسها بالنتائج، وعلي العالم أن يشرحها ويعطيها المعني الحقيقي، وفي هذا الشأن، الأمر يعتمد علي النظرية الفردية الداخلية، كما أن الحكمة ضرورية خاصةً في المواضيع التي تعتمد علي القانون والتاريخ والفلسفة. ولذلك في الحكم بالنسبة للتقليديين مهم، أما بالنسبة للسلوكيون فهو غير ذلك. السلوكيين يركزون علي وجهة النظر التي تقول أن البحث الحقيقي ممكن من خلال تحليل الحقائق دون تدخل الأهواء الشخصية للباحثين (مثل هو يحب هذا ويكره هذا).

الخلاصة (*Conclusion*):

في الوقت الحاضر معظم العلماء يرون أن المدخلين التقليدي والعلمي يمكن استخدامهما لإعطاء نتائج مفيدة عند دراسة العلاقات الدولية. ويقول ديفيد سنجر (Devid Singer) في هذا الشأن: (أن العلم ليس هو شئ بديل للحكمة، ولكن التخيل والدقة مطلوبين ولا يمكن استخدام أحدهما وإهمال الآخر، ولابد من الاستعانة بالتاريخ والقانون والفلسفة عند دراسة العلاقات الدولية، كما يجب عدم إهمال دور القوة، وكذلك مغزى الدبلوماسية)[19].

بعد الحرب العالمية الثانية حدثت تغييرات مهمة جعلت النظر لعملية الدارسة من زوايا مختلفة أمر ضروري، ومن أهم هذه التغييرات:

1- المدخل العلمي عاني من توالي المناهج التي يمكن الاعتماد عليها، وقال أنصار هذه المدرسة أن المنهج هو الذي يحدد طبيعة (موضوع الدراسة Subject Matter)، وليس موضوع الدراسة هو الذي يحدد المنهج.

2- وبالتالي رأي أهل هذه المدرسة أن حل المشكلة (أي موضوع دراسة العلاقات الدولية) تكمن في إلتزام المنهج السليم والتقنية السليمة.

3- هناك مدرسة ثالثة ظهرت للوجود توفق بين المنهج العلمي والمنهج التقليدي روادها أيضاً انقسموا إلى فئتين:

(i) الفئة الأولى بقيادة مايكل هاس (Michacl Hass) وسمي نظريته بناء الجسر (The Bridge Building)[20].

(ii) أما الفئة الثانية بقيادة روبيرت نسورث (Robert North)[21] وسمي نظريته حالة الجمع (Pluralistic Pogture)، ولكن الفكرة واحدة،

حيث تري هاتان المدرستان أن المدخل العلمي والمدخل التقليدي ذاتا فوائد في دراسة العلاقات الدولية.

أنواع المدارس العلمية:

1- نظرية النظم (*The System Theory*) :

نظرية النظم نتيجة طبيعية للثورة السلوكية في العلوم الاجتماعي، إنها نجمت من تلهف العلماء الجدد للعلوم الاجتماعية لكي ينتجوا جسم متكامل للمعرفة وذلك بدمج القوانين المختلفة للعلوم الاجتماعية.

هال وفاجون (Hall & Fagon) عرفا نظرية النظم بأنها: (مجموعة خيارات مخلوطة مع العلاقة بين الخواص أو المسببات)، أما كولون جيري (Colon Jary) فقال: (جمع أجزاء مختلفة مع تجمع مسببات متعددة)[22]. إن نظرية النظم طبقت في عدة قوانين وأعطت معانٍ مختلفة وتعريفات مختلفة. النظرية العامة للنظم مبنية علي فرضية مفادها معالم محددة لعلاقات عامة لكل أنواع نظريات النظم.

في السنين الماضية جرت محاولات لدراسة العلاقات الدولية من زاوية تحليل النظم، والذين يؤيدون هذه المدرسة يرون أن المنهج العلمي (الدراسة العلاقات الدولية) يمكن تطبيقه فقط في حالة معالجة المادة ذات الصلة علي أساس (فعل النظام – System action). إن دراسة فعل أجزاء النظام السياسي يمكن أجراءه بتحليل أفعال الوحدات (أو العناصر) المشاركة في العلمية السياسية.

والجدير ذكره هو أن النظام العالمي جاء إلى الوجود بظهور نظام الدولة الأوروبية الحديثة ذات السيادة. بالتأكيد قبل هذا النظام كانت الدولة موجودة في

العالم في مناطق مختلفة مثل اليونان وإيطاليا والصين ولكن لا يوجد نظام عالمي، وقد استخدم العلماء معانٍ مختلفة لمفهوم اليونان، وفي أماكن مختلفة.

أولاً: النظام وصف بأنه الموزع للأدوار للممثلين في مسرح الأحداث الدولية، ومن هنا نستطيع أن نقول نعت المصطلح بهذه الصفة يعني تجريده من أي قيمة نظرية (منهجية) أو كما يري جميس رسون (James N. Rosenau)[23].

ثانياً: يرجع (النظام) لترتيب خاص فيه طبيعة الترتيب نفسه يعتبر أهم متغير في توضيح سلوك الدولة كما رأى كنث والتز، وكنث بلودني، وشارلس ماكليلاند (Mc Clelland, Kenncth Walts, Kenneth Bouldiny,and Charles)[24].

ثالثاً: (نظرية النظم تستخدم علي أساس أنها تطبيق لأنواع من المداخل) (مناهج) لدراسة العلاقات الدولية. هذا النظام استخدم أداةً للتحليل، وانحصر التركيز في ترتيب أدوار الممثلين ومعالجة السلوك لكل منهم. وهذا يعني أنه لا معني (لنظرية النظم) منهجاً بدون الإتفاق علي فرضية مسبقة ومحددة.

نظرية النظم أو النظرية العامة للنظم، شرحت لأول مرة بواسطة ماك للاند (Charles Mcclelland) في عام 1955 م[25]، بعد ذلك جرت محاولة لتطويرها بواسطة عدة علماء، ولكن أوضح عمل بعد ماكليلاند كان إسهام مروتون كابلان (Morton Kapland)، الذي قال: (مدخل النظم هو المنهج الوحيد الذي يأمن تطوير علم السياسة). ولذا كان من الضروري دراسة نظرية مورتون كابلان بشئ من التفصيل.

نظرية النظم لمورتون كابلان[26]:

يري كابلان أن العلاقات تتكون من شيئين: الأول النظام العالمي والثاني هو نظام الدولة القومية. ويضيف بأن الدولة هي الممثل الرئيسي في مسرح السياسة الدولية، وأن دور الدولة يتغير بتغير النظام العالمي. لقد عالج كابلان ست نماذج رئيسية للنظام العالمي هذه النماذج الستة هي:

1- نظام توازن القوي (The Balance of Power System) هذا النظام (كما سبق ذكره) ساد أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وكان يمثل نوع من توازن القوي السياسية مفضلة من قبل أمة ما (بريطانيا) في زمن ما (القرون الثامن عشر والتاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين). وهي تعني كذلك توزيع القوي بين الشعوب المختلفة وذلك لمنع شعب ما (بين هذه الشعوب) من فرض سيطرتها علي الآخرين. هذه النظرية (أي نظرية توازن القوي) لها سته قواعد مهمة هي:

(i) أي دولة يمكن أن تزيد من قوتها دون اللجوء إلى الحرب(أي من خلال المفاوضات).

(ii) الهدف الأساسي لكل دولة هو حماية مصالحها الوطنية، حتى ولو أدي ذلك إلى المغامرة بالدخول في حرب.

(iii)يجب عدم القضاء علي الممثل الرئيسي في مسرح السياسة الدولية (الدولة).

(iv) الدولة (ممثل يجب عليها السعي لمنع الآخرين من تشكيل تحالف يؤدي إلى زعزعة النظام العالمي).

(v) الدول عليها أن تمنع الآخرين من توقيع تعهد مخالف للمبادئ فوق القومية (Supranational Principles) أي مبادئ النظام العالمي.

(vi) الدول (الممثلين) المهزومة في الحروب خاصةً مثل الحرب العالمية الأولى والثانية وحرب الخليج الثانية، يجب السماح لها بالدخول في النظام العالمي مرة أخري.

2ـ النظام القطبي الثنائي الرخو (*The loose Bipolar System*):

توازن القوي يمكن أن يحول نفسه إلى نظام ثنائي حر، في هذا النظام ينقسم العالم إلى مجموعتين (مثل وارسو والناتو). كل مجموعة لها دولة قاعدة، كما أنه يوجد ممثل عالمي هو الأمم المتحدة، وكذلك مجموعة أخري هي الدول

غير المنحازة، وكل هذه المجموعات لها دور متميـز فـي مسرح العلاقـات الدولية، ولكن قوانين هذا النظام لا يناسب كل الممثلـين (المجموعـات). هـذا النظام القطبي الثنائي الحر مسئول عن عدم الإستقرار فـي مسرح الأحـداث الدولية، لأن الممثل العالمي (The Universal actor) وهو الأمم المتحـدة نادراً ما يكون فعالاً في رسم القرارات الدولية.

3ـ النظام القطبي الثنائي المحكم (*The Tight Bipolar System*):

النظام القطبي الثنائي الحر يمكن أيضاً أن يتحول إلى نظام قطبي ثنائي محكم، أو إلى عدد من النظم الأخرى. في هذا النظام، الدول غير المنحـازة لا تظهر، وإذا ظهرت لا يكون لها دور ذات أهمية، وكذلك الممثل العالمي (The universal actor) لا يكون له دور فعال.

4ـ النظام الدولي العالمي (*The Universal International System*):

هذا النظام يدعو إلى تشكيل حكومة عالمية (فدرالية النسق)، هذا النظام يمكن تحقيقه عندما تتحول الأمم المتحدة إلى منظمة قويـة تـستطيع أن تمنـع الحرب وترعى سلاماً دائماً (Perpetual peace)، مع إسناد الحكـم الـذاتي للدولة القومية.

5ـ النظام العالمي الهرمي (*The Hierarchical International System*):

هذا نموذج خيالي يمكن أن يتحقق عندما ينصهر كل الممثلين الوطنين فى الممثل العالمى (Universal Actor national Actors in to الأمم المتحـدة) أي يصبح العالم كله دولة موحدة. بينما في النظام الدولي العالمي تكون هنـاك دولة واحدة ولكنها مركبة أي يصبح العالم كله دولة إتحادية.

6ـ نظام وحدة الفيتو (*The unit Veto system*):

جوهر هذا النظام ينحصر في أن كل الدول تكون لها المقدرة علي تدمير الآخرين، ويبقي هذا النظام متزناً فقط في حالة أن تكون كـل الـدول مـستعدة لمقاومة التهديد وعلي استعداد للإنتقام في حالة الهجوم عليها.

خلاصــــة (*Conclusion*):

هكذا فإن لنظرية مورتون كابلان علاقة بالنظام العالمي المعاصر ولكنه تعرض لنقدٍ عنيفٍ من قبل أنصار المدرسة التقليدية في النقاط التالية:

أولاً: النظامين الأولين لكابلان يتبعان للواقعية، أما نظامه الثالث فيقل إمكانيـة حدوثه نتيجةً للإتجاه العام العالمي نحو الإتزان وعدم الإنحياز وعدم الذوبان في القطبية الثنائية. أما نظامه الرابع فهو نظام بدأ يتشكل وينمو دون تـدخل وهـو محق في هذا. وأما النظام الخامس فيصعب حدوثه إن لم يكن مـستحيلاً. أمـا النظام المشكوك بشدة في حدوثه فهو نظامه السادس خاصةً في ظروف بـدأت تقوي فيه إتفاقية منع إنتشار الأسلحة النووية (Non-Proliferation Treaty).

لقد أهمل كابلان مناقشة ميكانيكية القوي التي تحدد سلوك الأمم، وهـذا واحد من إخفاقاته الرئيسية، لأن دراسة العلاقات الدولية وفق النظام العالمي هي دراسة سلوك الدولة كواحدة من الوحدات التي لها دور فـي مـسرح أحـداث السياسة الدولية.

بلا شك فإن كابلان جذب إنتباه الإنسانية نحو مفهوم المصالح الوطنيـة والتي لا يمكن فصلها عن القيم الوطنية الجوهرية، ولكنه أهمل أن يـرد علـي السؤال الذي يقول: كيف يمكن تشكيل القيم الوطنية الجوهرية داخل المـصالح الوطنية؟ وكيف يؤثر ذلك في السلوك الإجمالي للدولة؟، كما أنه أغفل حقيقة أن مفهوم المصلحة الوطنية قد حدث له تغيير. إن السيطرة علي النظـام العـالمي وتسخيره لخدمة السلام العالمي يتطلب معرفة الوسائل التي يتغير بهـا النظـام العالمي.

II مدخل صناعة القرار (*The Decision making Approach*):

نظرية أخري مهمة أُبتكرت لدراسة العلاقات الدولية، والتي حدث لهـا تطور ملحوظ خلال العقود القليلة الماضية، هي نظريـة أو مـدخل صـناعة القرار(The Decision Makin Approach) هذا المدخل أصبح مرتبطاً بأسماء

معينة مثل ردتشارد سايندار (H.W.Bruck Richard C)، وبورتون اسبين (Borton Spain)، هؤلاء الكتاب حاولوا توفير شرح نظري لسلوك الممثلين (أو الفاعلين) في مسرح العلاقات الدولية. وعلي أساس تحليل صناعة القرار حاولوا إيجاد تفسير لماذا وكيف يتصرف الممثلين هكذا؟ (والمقصود بالممثلين هنا الأشخاص وليس الدول كما في نظرية النظم). إن (صناعة القرار) هي عملية أو إجراء كرد فعل لنشاطات مراحل محددة لمشكلة ما، سواءً كانت بحث عن معلومات، أو تحديد الخيارات.

هدف مدخل صناعة القرار هو تحديد إطار عملي لمفهوم يمكن أن يساعد الإنسان في إعادة بناء الوضع كما تم تحديده بصناع القرار، وهكذا فإن الحقائق والمعطيات (Data) للدراسة لابد من اختيارها علي أساس ما هو الشيء الذي يساعد في تفسير سلوك صناع القرار، وهذا الشيء (الذي يساعد في تفسير سلوك صناع القرار) هو المحددات الداخلية والخارجية، والمحددات الداخلية تشمل السياسات الداخلية، والرأي العام، أما المحددات الخارجية فتشمل كل المواضيع ذات الصلة التي تخص كل الأحوال في النظام العالمي، الموجود في زمن محدد. بمعني آخر كل العوامل التي تلي حدود الدولة، وقرارات الدول الأخرى، وطبيعة مجتمعاتهم، ولكن هناك اختلافات بين المنظرين لهذا المدخل في مواضيع كثيرة منها:

1- كيف يأثر المناخ المحيط بصناع القرار في تشكيل القرار، حيث أن للمناخ أثران: الأول يمكن لصناع القرار رؤيته، أما الآخر بعيد عن توقعاتهم (beyond their perception or estimation)

2- النقطة الثانية تم شرحها بواسطة هارولد اسبروت (Harold Sprout) ومارجريت اسبروت (Margart Sprout)، لقد قالا أن صناعة القرار هو: (عملية تنجم عن انتقاء اجتماعي لإختيار يهدف إلى تحقيق أمنية وطنية كما تخيله صناع القرار)، أما الأثر الثاني فيشمل العامل الشخصي، وهذه

المدرسة تري ضرورة دراسة السلوك الشخصي لصناع القرار، ومن الذين ركزوا علي هذه النقطة همـا الاسـكندر جـورج (Alckander George) وجوليتي جورج (Juliette George)، وضربوا مثال لذلك بدور شخصية الرئيس الأمريكي ولسون (Wilson) خلال فترة رئاسته في تحديد المعـالم البارزة للعلاقات الدولية.

3- أما النقطة الثالثة فهي متعلقة بالذين يشاركون فعلياً في صـناعة القـرار، وأوضح أنصار هذه المدرسة خمسة عناصر تأثر في صناع القرار، هـذه العناصر هي: الرأي العـام، جماعـات المـصالح، ووسـائل الاتـصال الجماهيري، ووكالات (مؤسسات) محددة في الجهاز التنفيذي، ولجان محددة في الجهاز التشريعي.

ومن ما تقدم يمكن القول بأن الفكرة الأساسية لنظرية (صناعة القـرار) هي: أن العلاقات الدولية يجب أخذها علي أنها تفاعـل للـسياسات الخارجيـة للدول، ولفهم التفاعلات فإن الوسيلة الوحيدة الفعالة هي دراسة سـلوك صـناع القرار.

مآخذ علي نظرية صناعة القـرار: (Defects of The Theory of Decision Making) هذه النظرية تعاني من نقاط ضعف كثيرة منها:

1- هذه النظرية تجريبية أكثر من اللازم، إذ تعتمد كثيراً علي التجربة العلميـة مع عدم أي إعتبار للعلم والنظريات، أي الإعتماد علي الملاحظة والإختبار فقط. إنها تهمل كل المعايير، والقيم والمبادئ العليا التي تأثير علي العلاقات الدولية، فالواقع يقول أن المبادئ الدينية التي يعتنقهـا صـانعوا الـسياسة الخارجية تؤثر فيهم، وبالتالي تؤثر هذه المبـادئ فـي تـشكيل الـسياسة الخارجية ومثال لذلك المحافظين الجدد فى الولايات المتحدة الأمريكية.

2- النظرية مبنية علي أساس مبدأ عدم التحديد، وعدم إعطاء اعتبار لبعض المؤثرات مثل الوضع الراهن، والمناخ (السياسي) والسلوك والمزاج الشخصي لصانع القرار. كل هذه الأشياء تؤثر في صناعة القرار.

3- النظرية تحدثت عن نموذج مركزية الدولة (State Centric) للعلاقات الدولية ولم تضع في الحسبان صورة شاملة للعلاقات الدولية. إن النظرية حاولت فقط أن تثبت أن صناع القرار يميلون إلى جعل المعلومات الواردة لهم تناسب نظرياتهم وتخيلاتهم. بلا شك إن النظرية تحتاج لإعادة صياغة لكي تقدم مفهوم مفيد.

4- النظرية تركز علي دوافع وسلوك صناع القرار وتهمل العوامل الأخرى التي تأثر في العلاقات الدولية.

5- النظرية تهمل طبيعة هدف التنمية الدولية، حيث أنها لم تعطي مقياس لشرح القوة السياسية أو توصف قوانين السلوك الدولي.

إيجابيات النظرية:

النظرية أوضحت كيف ولماذا تتصرف الدولة في العلاقات الدولية، وطالما أن المنهج المباشر لجمع المعرفة حول العلاقات الدولية غير متوافر، فإن التركيز علي دراسة سلوك صناع القرار أمر جائز، إن المعرفة التي تم الحصول عليها بالقوانين المختلفة مثل الاقتصادية والنفسية والاجتماعية يمكن استخدامها، ويمكن أن تعطي نتائج إيجابية في دراسة العلاقات الدولية فقط باستخدام نظرية صناعة.القرار (decicion making approach). وهكذا من الخطأ وصف النظرية كلها بأنها ليست ذات فائدة في دراسة العلاقات الدولية، إنها تساعد في الدراسة المقارنة للسياسات الخارجية المختلفة، إن نظرية صناعة القرار أداة تحليل جيدة للسياسة الخارجية.

هوامش الفصل السادس

1- الدكتور إبراهيم البشير عثمان العلاقات المعاصرة، دار العلـــوم للطباعـــة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية 1990م، ص 13 .

2- نفس المصدر، ص14 .

3- نفس المصدر، ص 15 .

4- In the work cited = Opero citato Hans Morganthau - Op Cit,P.27

5- Vernon Van Dyke, International Relations; deep and Deep publication new Delhi 1990;pp.33-74.

6- Hedley Bull " International Theory, The case for a classical approach, World politics, April, 1966,p.361,

7- Ibid,P.362.

8- Op.Cit.= opero Citato = In the work cited. PP.61-81 parkash Chander and Premerora.

9- Ibid.P.75

10- Quitedout Ibid.pp.65-66

11- Quoted out hans J. morganthau- Op. Cit. PP .66-67.

12- Vernon Van Dyke= Op.cite. pp.53-74.

13- Quoted out in K.J. holsti. International Politics; A Fram work for Analysis; P.g

14- Quoted out in Stantley Hoffman. Contemporary theory in International Relations, P.g

15- Quoted out in Ibid, PP.44-53

16- E. H.carr; Twenty Years Crisis; P.93

17- Hedley Bill ;op.cite;PP 232-234 (Opero citato = In work cited).
18- Mortan Kaplan, The New Great debate,. Traditionalism V. Science in International Relations. pp.68-76.
19- Devid Singer; International Theory: The Case for a Classical Approach in World Politics April1966;pp 361-367
20- Michael Hass ; The Fate of Nations ; The Search For National Security in Press; Cambridge 1986;pp.73-81
21- Robert North; International Relational Since 1900; S.Chand &Company Ltd.new Delhi1980 pp.73-81.
22- Hall & Fagon ' The International System Theory; Hamper and Row Publishers; New York 1980 pp.87-89
23- James N. Rosenau; International Polities And Foreign Policy;pp.179-80.
24- Charles A. Mclelland; Theory and The International System' p.90
25- Ibid:.PP.95 – 104.
26- Morton kaplan ' Systems Theory, Op. cit, pp.80 – 98.

الفصل السابع

السياسية الخارجية والعلاقات الدولية

- معني السياسية الخارجية وأهدافها ومحـــــــــدداتها.
- وسائل تنفيذ السياسة الخارجية والتقنيات المستخدمة لتنفيذ ذلك.

الفصل السابع

السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

The Foreign Policy & Internations Relations

سياسة الدولة الخارجية هو تعبير عن جوهر مشاكلها الدفاعية.

(A nation's foreign policy is the core of its defence problem) في الوقت الحاضر لا تستطيع أي دولة أن تحقق الإنعزال التام والغياب من مسرح الأحداث الدولية، وطالما لابد لها من الدخول في أحداث السياسة الدولية، فيستحسن أن يكون هذا الدخول منظم ومؤسس علي بعض المبادئ بكياسة وفطنة لأن هذه المبادئ تنعكس علي سياستها الخارجية. إن أهمية السياسة الخارجية شرح من قبل عدد من العلماء وبطرق مختلفة، فوفقاً لبدلفورد ولنكولن (bedlford & lincoln)[1] : إن الدولة التي ليست لها سياسة خارجية محددة كالسفينة التي ليست لهادفة والتي تنجرف بلا هدف ولا إتجاه، تحركها الرياح والتيارات كيف شاءت. أما بروفسير تايلور (prof. Taylor) فيقول طالما هناك سياسة خارجية للدولة، فهناك سيادة للدولة.

معنى السياسة الخارجية (meaning of Foreign policy):

يعرف جوزف فرانكول (Prof. Joseph Frankel) السياسة الخارجية بأنها: (مجموعة معاملات الدولة مع العالم الخارجي، وهذا لا يعنني مجموعة الوثائق الرسمية فقط، إنها تحوي كذلك القرارات والتصرفات مع الدول الأخرى)[2]، وهناك محاولات كثيرة لعدة علماء لشرح مصطلح السياسة

الخارجية كلها مفادها أن السياسة الخارجية تعني كل ما يتعلق بسلوك الدولة تجاه الدول الأخرى.

أهداف السياسة الخارجية (*Objectives of The Foreign Policy*):

الأهداف الرئيسية للدولة التي تسعي لتحقيقها عبر سياستها الخارجية هي:

1- تسعي السياسة الخارجية لحماية الرقعة الجغرافية للدولة وحماية مصالح المواطنين داخل وخارج الدولة، وغالباً ما تنتهج الدول سياسة الأمر الواقع في ذلك، أما إذا إنتهجت سياسة إنتقائية تكون قد زعزعت الوضع الراهن لأن ذلك يثير شكوك الدول المكونة للمجتمع الدولي.

2- رعاية الروابط مع الدول الأخرى وتصنيفها، وذلك بتحديد الدول التي سوف تنتهج معها سياسة صراع، والدول التي تنتهج معها سياسة التعاون بغرض تنمية مصالحها الوطنية.

3- تطوير ورعاية المصالح الوطنية، وحفظ الأمن القومي.

4- رعاية المصالح الإقتصادية للبلد، ووضع الخلافات الأيديولوجية جانباً ما أمكن ذلك (الصين – الولايات المتحدة وخاصة زيارة نكسون للصين).

5- تعزيز نفوذ الدولة إما بتوسيع دائرة نفوذها أو تحجيم دائرة نفوذ الدول الأخرى المنافسة لها (حيث أن السياسات الخارجية للقوي العظمي تأثرت بهذه الإتجاهات خاصةً بعد الحرب العالمية الثانية).

محددات السياسة الخارجية:

Determinants of Foreign Policy (Factors Influencing Foreign Policy)

السياسة الخارجية للدولة تتأثر بعدة عوامل ومن الصعب حصرها كلها، ولكن برودلي (Broadlly) قسمها إلى فئتين: العوامل الداخلية والعوامل الخارجية.

تقويم العوامل الداخلية (*Internal Factors*):

1- المساحة والسكان: الدولة التي تشغل مساحة صغيرة ولها عدد قليل من السكان مقارنة بالمجتمع الدولي، لا يتوقع منها أن تلعب دوراً فعالاً في مسرح العلاقات الدولية. بينما الدول ذات المساحة الكبيرة وعدد سكانها كبير فهى علي استعداد أكبر لأداء دور أكثر فعالية في الشئون الدولية، ولكن رغم كل هذا هناك دول صغيرة الحجم غنية المصادر لها دور فاعل بل أكثر فعالية في الشئون الدولية.

2- **العوامل الجغرافية** (*Geography*): إن جغرافية الدول تشمل الموقع والمناخ والتضاريس والحجم بالإضافة إلى المصادر الطبيعية، وكل هذه العوامل مجتمعة تحدد الإكتفاء الذاتي للدولة من عدمه، كما أن عامل توافر الساحل والإنفتاح علي العالم عبر البحر عامل مهم. وهناك شئ لا يمكن إغفاله، وهو قرب الدولة من دولة عظمي يقلل من فرص استقلال القرار في سياستها الخارجية.

3- **الثقافة والتاريخ** (*Culture and history*): كل ما كان التاريخ مشترك أو موحد لكل القوميات المكونة للدولة، كل ما مكن ذلك من صناعة سياسة خارجية متوازنة وقوية، وما ينطبق علي التاريخ ينطبق علي الثقافة. وهذه الفعالية في السياسة الخارجية تنبع من الدعم الشعبي للدولة للأسباب

المدكورة (التاريخ والثقافة المشتركة)، لأنهم يحملون نفس القيم والذكريات. ومن الناحية الأخرى الدولة المكونة من الأمم أو الشعوب المختلفة الثقافات والتاريخ يصعب عليها إنتهاج سياسة خارجية فعالة، وهـذا وفقـاً لـرأي بروفيسور جميس روسنيو (Prof. James N. Rosenau)[3].

4- **التنمية الإقتصادية** (***Economical Development***): التنمية الاقتصادية التى حققتها الدولة لها أثر قوى على سياستها الخارجية، والجدير ذكره هنا هو أن الدولة التى حققت تنمية صناعية تعد من الدول التى حققت تنمية اقتصادية، لأن الدولة الصناعية يتوقع أن تكون لها معدل عالى للدخل القومى (Higher Gross Indugtrail Product GNP)، وبالتالى يمكنها أن توفر أموال لأغراض برامج المساعدات الاقتصادية، أو التعاون العسكرى، أو دبلوماسية نشطة، ومن ناحية أخرى الدولة المتخلفة صناعياً لا تستطيع أن تفعل أى من هذه النشاطات.

5- **التقنية** (***Technology***): ما قيل فى الصناعة يمكن سحبه على التقنية.

6- **السعة الوطنية** (***National Capacity***): تشمل النقاط الثلاث التى تقدمت وهي التجهيزات العسكرية، + التطور التقني + التنمية الإقتصادية".

7- **التركيبة الإجتماعية** (***Social Structure***): ويقصد به تلاحم الجبهة الداخلية وعدم وجود مشاكل نتيجة لتوافر العدالة الإجتماعية، وعدم تعدد الأديان أو المذاهب الدينية.

8- **المزاج العام للشعب** (***The Pubic Mood***): هل الشعب إنعزالى أم يحب التدخل فى شؤون الآخرين ويرحب بالغرباء.

9- **نوع التنظيم السياسى** (***Political Organization***): ينقسم إلى نظامين، نظام رادكالى، وآخر ليبرالى: فى النظام الرادكالى يتخذ القرار الخاص بالسياسة الخارجية بسرعة ويكون الشعب مغيباً فيها. أما فى النظام الليبرالى يتخذ القرار الخاص بالسياسة الخارجية ببطء، ويكون قريباً جداً من مزاج الشعب، ويوجد إحتمال كبير لتأجيل القرار نتيجة مخالفته لمزاج الشعب.

10- **دور الصحافة** (***Role Of The Press***): الصحافة تمكن الشعب من معرفة مغزى تطور أحداث السياسة الخارجية سلباً وإيجاباً. كما أن للصحافة دور فى كسب الحكومة لتأيد الشعب لسياستها الخارجية أو رفضها، ولكن دور الصحافة مقيد بنوع النظام السياسى السائد، ونسبة التعليم فى الدولة ومن ثم درجة الوعى السياسى.

11- **المسئولية السياسية** (***Political Accountability***): طلبات المواطنين وميولهم وخاصةً بالنسبة للجماعات (جماعات الضغط، وجماعات الأورقة، وجماعات المصلحة والأحزاب السياسية)، وهذا يظهر بوضوح فى النظم الليبرالية، أما في النظم الراديكالية فغالباً لا يكون هناك إهتمام لرد فعل الرأى العام الناتج من القرار السياسى.

12- **القيادة** (***Leadership***): قوة الشخصية القيادية فى تفسير الأحداث، ونقاط ضعف القائد وعلاقاته الشخصية مع القيادات الأخرى، ونوع الدبلوماسية التى يفضلها. مثال لذلك جورج بوش (الأب) ودبلوماسية التلفون(George Bash & Telephone Diplomacy)

العوامل الخارجية (*External Factors*):

بالإضافة إلى العوامل الداخلية التى تقدم مناقشتها هناك عوامل أخرى خارجية لها تأثير على عملية تشكيل السياسة الخارجية، لقد تقدم في الفصل الأول من هذا الكتاب أن العالم إنكمش زمانياً، وبالتالى أى حدث يجرى فى أى جزء من العالم يؤثر فى الأجزاء الأخرى، فمثلاً تأميم شركات النفط فى الشرق الأوسط، أو تقديم مقترح لإتفاقية السيطرة على السلاح فى أى جزء من العالم يؤثر على سلوك وتصرفات الدول الأخرى. لكن هناك عوامل رئيسية تؤثر فى السياسة الخارجية يمكن حصرها فى:

1- **تركيبة القوى العظمى (*Supper Powers Structure*):** هناك ثلاث أشكال لتوزيع القوى العظمى فى العالم:

أ- **الشكل الأول:** وجود ثلاث قوى عظمى أو أكثر مستمتعة باستقرار نتيجةً لتوازن القوى بينها وتكون العلاقات بينها مستقرة.

ب- وجود قوتين عظميتين فقط تسيطران علي الوضع الدولى، والدول الصغرى مقسمة بينها وهو ما يسمى بوضع القطبية الثنائية.

ج- دولة واحدة عظمى مسيطرة على العالم، أو ما يسمى بالقطبية الأحادية، وهو أسوأ الأشكال الثلاث.

2. **المنظمة الدولية (*International Organization*):** على الدولة مراعاة ميثاق المنظمة الدولية عند تشكيل سياستها الخارجية، وكذلك عليها أن

تهتم بالقانون الدولى والمعاهدات والإتفاقيات التى دخلت فيها، بالإضافة إلى الإعتبارات الإقليمية.

3- **رد فعل الدول الأخرى** (***Reaction Of Other States***): عليها أن تتذكر رد فعل الدول الأخرى تجاه أى إجراء منها. فلا توجد دولة تسمح للأخرى بإنتهاج سياسة خارجية تضر بمصالحها الوطنية، فمثلا عام 1939 إكتسح هتلر بولندا (Poland) دون أن يضع أى إعتبار أو الإهتمام برد الفعل البريطانى، ومثال آخر كذلك رد الفعل الأمريكى تجاه الغزو العراقى للكويت فى أغسطس 1990م.

4- **التحالفات** (***Alliances***): على أى دولة عندما تشكل سياستها الخارجية أن تراعى مصالح حليفاتها.

5- **الرأى العام العالمى** (***World Pubic Opinion***): من طرائف علم السياسة الخارجية أن الرأى العام العالمى لا يؤثر فى تشكيل السياسة الخارجية للقوي العظمى إلا إذا وجد سنداً من الرأى العام المحلى، مثال لذلك موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حرب فيتنام، لم يتغير إلا بعد أن تلاحم الرأى العام العالمى مع الرأى العام الأمريكى فلجأت الحكومة الأمريكية إلى المفاوضات ثم إتفاقية باريس لإنها الحرب ثم إنسحابها من فيتنام.

وسائل تنفيذ السياسة الخارجية (*Foreign Policy Choices*)[4]:

الدول تنخرط فى العلاقات الدولية بنسب مختلفة، فمنها من تنغمس بعمق لتحقيق مصالحها الوطنية، ومنها ما تكتفى بالإنعزال من الأحداث الدولية وتركز على مشاكلها الداخلية، ووفقاً للمعطيات التى سبقت (المحددات الداخلية

والخارجية) فإن الدول تنتهج السياسة الخارجية التى تناسبها لتحقيق مصالحها الوطنية. فى السطور القادمة إن شاء الله نستعرض الوسائل المختلفة التى تستخدم لتنفيذ السياسة الخارجية:

1- **الأمبريالية** (*Imperialism*): حسب رأى بالمر أن بريكنس فإن الإمبريالية هى: (سياسة إستغلالية تنتهجها دولة ما تريد بها زيادة قوتها السياسية أوالإقتصادية أو الأثنين معا، على حساب دولة أو دول أخرى، وتكون هى الأقوى وتلك الدولة أو الدول الممارس عليها السياسة الإستغلالية هى الأضعف، وتحقق فيها التبعية أى تبعية الضعيف للقوى قسراً، ودون مراعاة لأى مثل أخلاقية).

دوافع إنتهاج الإمبريالية (***Motives Behind Imperialist Policy***)

1- للحصول على الموادالخام وعلى الأسواق لتسويق المنتجات والخدمات وفتح المجال لإستثمار فائض رأس المال.
2- لتقوية المكانة الإجتماعية بين الدول، وزيادة القوة.
3- لأغراض الدفاع الوطنى وذلك بإحتلال الأراضى المتاخمة للحدود، أو إحتلال دولة وتحويلها لدولة عازلة (Buffer State) لحماية المصالح الوطنية من الجيران الأقوياء (أفغانستان والتبت – للأمبراطورية البريطانية بالنسبة للدول العازلة). وهذه المناطق المحتلة يمكن تجنيد مواطنيها للدفاع عن الدول الإمبريالية (إستخدام بريطانيا وفرنسا لمواطنى مستعمراتها جنوداً للدفاع عنهما فى الحرب العالمية الثانية).
4- تستخدم الدول هذه السياسة لتشغيل وتسكين فائض السكان فى المناطق المحتلة (ج.أفريقيا) وأنجولا.

5- لنشر الدين ونشر الأيديلوجيات.

6- لجذب إنتبها مواطنى الدولة بعيداً عن مشاكل الدولة الداخلية.

التقنيات المستخدمة لتنفيذ السياسة الإمبريالية (***Techniques Used To Impose Imperialism***):

التقنيات المستخدمة لتنفيذ الإمبراايالية تتراوح ما بين الإحتلال العسكرى والحصول على امتيازات من خلال إتفاقيات وحيل خداعية للتمكن من التغلغل والإختراق الإقتصادى......الخ.

هذه الأنواع من التقنيات إستخدامها كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا واليابان، وكذلك هيأت كل من تركيا وبريطانيا وفرنسا والمانيا وإيطاليا مناخ للتأثير على دول العالم الثالث لتحقيق مصالحها الوطنية.

بروفسير هانس مِوجانثيو[4] قسم تقنيات السياسة الإمبريالية إلى ثلاث أنواع هى:

1- **الاستعمار العسكرى** (***Military Conquests***): وهى أقدم التقنيات وتستخدم لكسب أراضى جديدة بإستخدام القوة العسكرية، وهذا النوع خطر علي الدولة الإمبريالية نفسها لأنها غالباً ما تخسر الحرب مهما طال الاستعمار.

2- **السيطرة الإقتصادية** (***Economical Control***): وفيها تقوم الإمبريالية بالهيمنة على الدول الضعيفة إقتصاديا من خلال الإستثمار الاقتصادى فيها، أو من خلال تقديم مساعدات إقتصادية (مشروطة)، أو الاثنين معاً، ويمكن أن تستخدم الدول الإمبريالية التقنيتين المذكورتين الإستعمار العسكرى و السيطرة الاقتصادية فى آن واحد، وقد إستخدمتها كل من فرنسا وبريطانيا، والآن تستخدم

الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة الإقتصادية على أجزاء من العالم، ومنها على سبيل المثال ما تمارسها على دول أمريكا الجنوبية من خلال إتفاقيات تجارية ونفس الأمر مع دول الخليج العربى.

3- **السيطرة الثقافية** (***Cultural Control***): هذه التقنية تتم بالسيطرة علي العقول ومن ثم تفرض أيديولوجية الدولة الإمبريالية، وهو أكثر فعالية من التقنيتين السابقتين، وقد وصفها مورجانثو بأنها أنسب وأنجح التقنيات لتنفيذ الإمبريالية. وبرعت فرنسا فى إستخدامها فى شمال وغرب إفريقيا، كما نجح الإتحاد السوفيتى في تطبيقها فى أوروبا الشرقية، وكذلك بريطانيا فى أجزاء مختلفة من دول العالم الثالث.

الإمبريالية فى العصر الحديث (*Imperialism In Modern Times*):

حدث تغيير لطبيعة الإمبريالية فى العصر الحديث، حين إختفى الإحتلال العسكرى وأصبحت السيطرة الإقتصادية والثقافية هما التقنيتان السائدتان لتنفيذ الإمبريالية بدلاً من السيطرة على الأرض، وسبب إزدهارهما يرجع إلى:

أ- عيوب الإحتلال العسكرى الذى ورد ذكره، بالإضافة إلى الخوف من المحرقة النووية.

ب-من ناحية أخرى إزدياد إعتماد دول العالم الثالث على المساعدات الآتية من الدول التى استعمرتها فى السابق أو الدول الإمبريالية الجديدة (أمريكا، وإسرائيل .. الخ)، وبالتالى

زدات الظروف الملائمة لتطبيق هذين النوعين (السيطرة الإقتصادية والثقافية) من الإمبريالية.

الآثار الضارة للسياسات الإمبريالية (*Effect Of Imperialist Policy*)[5]:

1- الإمبريالية مبنية على أن الشعوب المستعمرة شعوب عظمى، والشعوب المستعمرة شعوب دنيا، وهكذا بدأت تعامل الثقافة الوطنية على أنها ثقافة دنيا، وبالتالى فإن الإمبريالية يمثل عدة أنواع من التفرقة العنصرية.

2- من النقطة الأول يتضح أن الإمبريالية تحدث نكسة للثقافة الوطنية وذلك لأن القوة الاستعمارية تبدأ بفرض ثقافتها وأيديولوجيتها.

3- الدول الاستعمارية تشجع على تعاطى المخدرات مثل الأفيون (Opium) ولعب القمار (Gambling)....الخ، ثم فرض ضرائب على أندية القمار لكسب مصادر دخل جديدة للدولة الامبريالية دون أى إعتبار لتبعات ذلك، وقد مارست بريطانيا ذلك النوع من الإمبريالية فى الشرق الأقصى.

4- الإمبريالية غالباً ما تؤدى إلى الحرب، وذلك إما أن تتنافس الدول الإمبريالية فيما بينها على منطقة ما، أو نتيجةً لمقاومة الوطنيين لهذه السياسة، وفى الحالتين هذا النوع من الحرب مدمر للممتلكات وللبشر بدرجة كبيرة.

5- السياسة الإمبريالية تقود إلى إستغلال إقتصادى ولا تكتفى الدولة الإمبريالية بسرقة المواد الخام وإستغلال الشعوب الضعيفة إقتصاديا، بل يقوم المستعر بالإستثمار المدمر وكذلك تحقيق الأرباح الفاحشة والمدمرة لإقتصاد الدول المستعمرة وبالتالى تزداد الدول الإمبريالية غناً وتصبح الدول المستعمرة أكثر فقراً.

رأى الإمبرياليين فى الإمبريالية (Imperialist Policies Are Not Entirely armful):

يقول بعض الإمبرياليين أن الناس يعتقدون خطأً أن الإمبريالية كلها مساوئ، بينما فى الواقع لها فوائد يستفيد منها الشعوب الممارس عليها تلك السياسات، وذكروا النقاط التالية دفاعاً عن الامبريالية(6):

1- تعرض الإمبريالية الشعوب النامية (المستعمرة) لثقافات وحضارات متطورة نسبياً.

2- تؤدى الإمبريالية إلى توحيد الشعوب (كما فعلت بريطانيا فى الهند).

3- ساعدت فى نشر المعرفة الصناعية نسبياً فى المناطق المتخلفة. ووفرت أيضاً تسهيلات لتحقيق التعليم الحديث، وتدريب الشعوب النامية على الحكم الذاتى بالأساليب الحديثة، وهذا أدى إى صحوة فى وسط هذه الشعوب، مما أدى بدوره إلى مقاومة الإستعمار ونتج عن ذلك أن بعض الدول الاستعمارية بمبادرة منها منحت بعض المناطق التى استعمرتها الاستقلال.

II- **التحالفات والإنحياز** (*Alliances And Allegiances*): الوسيلة الثانية لتنفيذ السياسة الخارجية هي التحالف والانحياز، وتبنتها الدول الإمبريالية فى العصر الحديث، فالتحالفات استخدمت أداةً للسياسة الخارجية خاصةً لحفظ توازن القوى.

معنى التحالفات (*Meaning Of Alliances*): التحالف هوالمساعدة العسكرية المتبادلة بين دولتين أو أكثر، ومعظم التحالفات قبل الحرب العالمية الأولى كانت ليست ذات طابع عدوانى (كانت فاعية).

تطور التحالفات (*Development Of Alliances*): التحالفات وجدت منذ زمن قديم كأحدى أدوات السياسة الخارجية، وتوجد أمثلة كثير فى الهند القديمة والصين القديمة واليونان القديمة وهذه التقنية استخدمتها الدول لتعزيز مصالحها الوطنية. أما فى العصر الرومانى فقد قل استخدام هذه التقنية لتحقيق المصالح الوطنية للدول، وفى العصور الوسطى نشطت سياسة التحالفات، وتبعاً لذلك نشطت التحالفات المضاده. وفى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تقسم العالم إلى معسكرين، الأول سمى بالتحالف الثلاثى (Triple Alliances) والثانى سمى الإتفاق الثلاثى (Triple Entente) كما تقدم ذكره، ويرجع بعض المؤرخون أسباب إندلاع الحرب العالمية الأولى إلى تقسيم العالم إلى هذين المعسكرين ذات النوايا العدوانية.

بعد الحرب العالمية الثانية نشطت مرة أخرى سياسة التحالفات. وتقسم العالم مرة أخرة إلى معسكرين، المعسكر الأول بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها الغربيات والمعسكر الثانى بقيادة الإتحاد السوفيتى وحليفاتها الماركسيات، وكل معسكر يصر على أن حلفه لأغراض الدفاع، وأبرز الأحلاف التى عرفت بعد الحرب العالمية الثانية هى:

1- حلف شمال الأطلسى **North Atlantic Treaty Organization (NATO)**

2- حلف وارسو **(Warsaw pact)**

3- منظمة دول وشعوب جنوب شرق أسيا(SEATO) South East Asian Treaty Organization

4- منظمة دول شعوب شرق آسيا(CENTO) Countries Of East Nations Treaty Organization

إن التحالفات تعنى مساعدات عسكرية عند الحاجة، وفى نفس الوقت هى الرادع للدولة التى تريد أن تبدأ بالإعتداء. كما أنها تضيف نوعاً من الإمتياز للدول الصغيرة، لأنها بالتحالف تضم إلى جانبها دولة قوية. لكن من ناحية أخرى فإن التحالف يمكن أن يمثل عائق لتقدم الدولة، حيث أن التحالف يحتم عملية تقديم هذا الدعم العسكرى متى ما طلب منها ذلك، بينما يمكن أن تكون عملية الدعم العسكرى هذه ضد المصلحة الوطنية.

أنواع التحالفات (Kinds & Alliances):

قسم مورجانثو التحالفات إلى الأنواع التالية:

1- التحالفات التى تخدم المصالح المتماثلة أوالمتكاملة

(Alliances Serving Identical Or Complementary Interest)

مثال للتحالف الذى يخدم المصلحة المتماثلة التحالف الأمريكى البريطانى (حتى نهاية الحرب العالمية الثانية)، حيث أن هدفه الرئيسى هو حفظ توازن القوى فى أوروبا، بينما التحالف الأمريكى الباكستانى مثال للتحالف الذى يخدم المصالح المتكاملة، حيث أن هذا التحالف يتماشى مع السياسة الأمريكية التى تهدف للإحتواء، وفى نفس الوقت تنمى القدرات السياسية والإقتصادية والعسكرية الباكستانية (وهو هدف باكستانى).

2- التحالف الأيديولوجي (*Ideological Alliances*):

الموقعين على هذا النوع من التحالف يتعهدوا برعاية مبادئ الأيديولوجية المعتنقة. ومن أمثلة هذا التحالفات الحلف المقدس (The Treaty Of Holly Alliances) الموقع عام 1815م، وميثاق الأطلنطي (Atlantic Charter) الموقع عام 1941م.

3- التحالف الأحادي والمتبادل (*Mutual And One –Sided Alliances*):

التحالفات التي إنشأت من قبل دول متساوية في القوة وتخدم مصالح متماثلة تعتبر تحالفات متبادلة، أما في حالة تحقيق الهدف الرئيسي للحلف (أو السبب الذي عقد من أجله الحلف) لطرف واحد فقط من أطراف الحلف، يبدأ هذا الطرف بالتخلي عن الحلف نظريا وعلى الطرف الآخر أن يتحمل العبء الرئيسي أو ربما كل العبء لوحدة. فيعتبر هذا الحلف أحادي(One Sided Alliance).

4- التحالفات العامة والمحدودة(*General And Limited Alliances*):

التحالفات التي أنشأت بغرض حماية أنواع كل المصالح لكل الأطراف الداخلة في الحلف في زمن السلم والحرب، تصنفت على أنها تحالفات عامة. ولكن على وجه العموم تطلق غالباً على التحالفات التي عقدت في زمن الحرب هذا الاسم، بينما التحالفات التي عقدت في زمن السلم تسمى تحالفات محدودة، لأنها تمثل جزء صغير من المصالح الكلية للموقعين.

5التحالفات المؤقتة والدائمة (*Temporary And Permanent Alliances*):

التحالفات المؤقتة غالباً ما تعقد في زمن الحرب بهدف كسب وتحقيق الأمن من خلال السلم لترقية مصالح محدودة تسمى تحالفات دائمة.

6-التحالفات العاملة والمجمدة (Operative And Inoperative Alliances):

التحالفات تعتبر عاملة إذا كانت تحقق السياسات العامة للموقعين، كما أن على الموقعين الإتفاق علي الأهداف العامة وعلى السياسات والإجراءات. أما إذا إختلف الموقعون فى الأهداف العامة والسياسات والإجراءات يعتبر التحالف غير عامل.

التبعات الإيجابية للتحالف (*Impact Of The Alliances*):

الدخول فى التحالفات (كما تقدم) عمليه لها إيجابياتها وسلبياتها، فمن إيجابياتها:

1- توافر المساعدة العسكرية من بقية الحلفاء متى ما طلب منهم ذلك.

2- كما أنها تعطى وضع أفضل للدول الصغري وذلك لتواجد قوة كبرى بجانبها.

3- لها دور إيجابى فى حفظ السلام العالمى، لأنها تسهم فى عملية توازن القوى، وتمثل القوة المضادة، رادع للمعتدى.

4- تسهم فى ظهور الوحدة التعاهدية (Confederation) والوحدة الإتحادية (Federation) فى الدولة القومية ذات السيادة، ومثال لذلك ألمانيا وسويسرا.

أما النقاط السالبة التى أخذت على التحالفات فيمكن حصرها فى:

1- تجبر الدولة على التورط فى الصراع (وفق شروط التحالف) حتى لو كان ذلك ضد مصالحها الوطنية.

2- مسئوولة عن الصراع بين الأمم وأنها تزيد من حدة الصراع، وذلك بتفسيمها للعالم إلى معسكرات معادية لبعضها.

3- غالباً ما ينشب خلاف بين الحلفاء فى تفسير بنود الإتفاقيات، عندما تتعارض المصالح.

III - **الإنحياز**: (*Alliances*):

الإنحياز نسبياً مفهوم جديد فى السياسة الخارجية وهو يختلف عن التحالف، هذا النوع من السياسة إنتهج من قبل بعض دول العالم الثالث وذلك بإنحيازها لأحد المعسكرين، حلف وارسو أو حلف الناتو. إنقسمت دول العالم الثالث بالانحياز لأحد القوتين العظيمتين لتحقيق بعض من النقاط التالية:

أ- دول العالم الثالث تشعر بأن روابطها مع القوى العظمى تعزز أمنها القومى.

ب- يمكنها من الحصول علي المساعدات الأجنبية لتحقيق التنمية الداخلية، وتوفير السلاح للتمكن من التعامل مع المشاكل الداخلية والخارجية بفعالية.

ج- الدول التى تنتهج هذه السياسة (الإنحياز) تنغمس فيها وتلتزم أيديولوجية القوة العظمى، دون محاسبة النفس، هل هذا الإنحياز يؤدى إلى تحالف أم لا.

د- تعتمد الدولة المنحازة على القوى العظمى فى القيادة والدعم والمساعدة.

هـ- القوى العظمى أيضاً تشجع الدول الصغرى لإنتهاج سياسة الإنحياز وتوفر لها أموال طائلة، وتسهيلات كثيرة.

تسعى الدول العظمى لكسب إنحياز الدول الصغرى، بإستخدام عدة وسائل منها الحصول على تأييد الأحزاب السياسية المؤثرة، والإتحادات مثل إتحاد الغرف التجارية، وجماعات الضغط، وكذلك رجال الأعمال والقيادات

الفكرية التى يمكن أن تؤثر فى السياسة القوميــة. وإذا شــعرت هــذه القــوى (العظمى) بأن إنحياز هذه الدول الصغرى ربما يتغير، فتسعى بدورها لتغييــر الحكومة أو النظام السياسى فى الدولة النامية المعنية.

نعم إن سياسة الانحياز تؤدى إلى فقدان حرية القرار السياسى، ولكن مازالت دول العالم الثالث تتجه للفوائد التى تقدم ذكرها. إن السمات العامة لسياسة الإنحياز تتحصر فى:

1- الدول الصغرى الداخلة فى هذا المنهج السياسى متساوية فى القوة (تقريباً)، لأنها كلها من دول العالم الثالث.
2- وهناك تساوى بين الدول التى تهيمن عليها قوة عظمى واحدة من حيث المكانة السياسية عندها.
3- الدول العظمى لا ترضى بهزيمة شريكاتها الصغريات ولا تسكت علي تحولها إلى معسكر آخر. وإنما تبذل كل ما بالوسع لإعادتها إلى حظيرة الطاعة.

IV- سياسة العزلة (*Isolation Policy*):

سياسة العزلة تمثل درجة دنيا من الإنغماس فى شؤون السياسة الدولية والعسكرية والدبلوماسية والتجارية مع الدول الأخرى، وهذه السياسة مبنية علي إفتراض أن أفضل وسيلة لتحقيق الأمن القومى والاستقلال السياسى هى عدم إنشاء علاقات نشطة مع الدول الأخرى وبناء قوة عسكرية رادعة على الحدود، وهذه السياسة نفذت من قبل الدول المكتفية ذاتياً داخل الدولة المتبنية لهذه السياسة. سياسة الإنعزالية (Policy Of Isolationism) لا تعنى أنه لا تكون

هناك علاقات دبلوماسية أو تجارية للدولة التى تبنتها مع الدول الأخرى ولكن تكون فى أدنى درجة ممكنة.

من دواعى تبنى سياسة العزلة العوامل الجغرافية، أو بفلسفة أخر إنه أفضل وسيلة للدفاع عن النفس هو الإنسحاب من مسرح السياسة الدولة، والتحصن خلف الحدود لدرجة تكون عصية الإختراق العسكرى والثقافى، ويمكن أن تساعد سلاسل الجبال والبحار المفتوحة والصحارى الواسعة فى تنفيذ هذه السياسة بشرط أن لا يكون للعدو وسائل تتخطى هذه الموانع الطبيعية. فمثلاً فى القرن التاسع عشر استخدام نابليون سياسة العزلة لتوافر بعض من العوامل الجغرافية المذكورة، كما أن اليابان والولايات المتحدة الامريكية تبنتا سياسة العزلة فى فترات مختلفة من تاريخهما فى ظروف مختلفة. أما فى ظل العولمة والإنترنت فمن الصعب تنفيذ مثل هذه السياسات.

هوامش الفصل السابع

1- Norman J. Padelfford and George A. Lincoln: The Dynamics of International politics pp.190-195.
2- Joseph Frankel: The Making Of Foreign policy, P.I.
3- Prof. James N.Rosenau: International politics and Foreign policy = Op. cit= Opero = Citato = In the work Cited: pp. 77-98.
4- Hans J. Morganthau: Op. cit.

الفصل الثامن

الدبلوماسية والعلاقات الدولية

- معنى الدبلـوماسـية.
- دلالات مصطلح الدبلوماسية.
- مذاهب الدبلوماسـية.

الفصل الثامن

الدبلوماسية والعلاقات الدولية

معنى الدبلوماسية:

من خلال الصياغ التاريخي والمعرفي فإن لفظ الدبلوماسية مشتق من الفعل اليوناني دبلوما Diploma وهي تعني الفعل طوى وقد أطلقت على الوثيقة التي تطوى طبقتين وكانت تستعمل كوثائق (جوزات).

أما في القصر الروماني فقد أطلقت على الوثائق التي تمنح حقوقاً للأفراد وتحدد ملكيتهم ثم أطلقت على كافة الوثائق والمعاهدات، وعندما تكاثرت الوثائق والمعاهدات أطلقت عليها (برس دبلومانيك) وتعني عدد من الوثائق المحفوظة في دار والأشخاص الذين يهتمون بهذه الوثائق سميو بدبلومانيك.

أما الدبلوماسية مصطلحاً ظهر حديثاً وبالتحديد في أُخريات القرن السابع عشر، وفي الواقع هذا الظهور المتأخر تزامن مع توقيع إتفاقية وستقاليا عام 1846م، والتي عنيت بتنظيم العلاقات الدبلوماسية بين أشخاص القانون الدولي،

وفي الحقيقة لم يتضح المعنى الحقيقي للدبلوماسية وهذه الحقيقة لم نقف عليها إلا من خلال التعاريفات التي قدمها فقهاء القانون الدولي، وقد عرفها فقية بريطاني: بأنها علم رعاية العلاقات الدولية وفق التوفيق بين مصالح الشعوب، ونجد أن فيلب كاي عرفها بأنها: الطريقة أو الوسيلة التي ينتهجها أو يتبعها أحد أشخاص القانون الدولي في تسيير الشئون الخارجية لتحقيق مصالح المجتمع.

أما دوكوسيه الفرنسى فقد عرفها: بأنها مجموعة المعلومات والمبادئ التى من خلالها تبنى العلاقات الدولية بصورة حسنة وودية، بينما نجد مارست سانتة عرفها: بأنها توظيف الذكاء والتقنية لتحقيق المصالح بين الحكومات، وكذلك عرفها كافية بأنها: فن تمثيل الدول لتحقيق المصالح المتبادلة بين أطراف العلاقات الدبلوماسية، وهناك تعريفات كثيرة، فمثلاً جون فليس سماها بأنها الخندق الأول تجاه الخطر الخارجى، الذى أما المعجم السياسى البريطانى فقد عرفها بأنها: علم رعاية العلاقات عن طريق المفاوضات التى تتم عن طريق البعثات الدبلوماسية.

إذاً من خلال هذه التعريفات يمكننا فى إطار محاولة معرفة ماهية الدبلوماسية أن نستخلص الآتى:

1- هى نشاط يمارسه أشخاص القانون الدولى (الدول بالأصل) وذلك لحتمية تقاطع المصالح الدولية لمعطيات الإجتماع المدنى الدولى.
2- هذا النشاط بالضرورة يخضع لأحكام الأعراف الدولية والقوانين الدولية.
3- هذا النشاط يمارس مباشرةً بالأصل وبطريقة غير مباشرة.
4- إنه نشاط شمولى عام لا يختصر على ممارسة نشاط معين كالإقتصاد فقط، وإنما يتعلق بالحياة السياسية والثقافية وغيرها.

دلالات مصطلح الدبلوماسية:

1- تدل على ذلك النشاط المنفذ للسياسة الخارجية للدولة مع غيرها من أشخاص القانون الدولى العام، رعايةً للمصالح المشتركة عن طريق الوفادة الدبلوماسية.

2- تدل على إطلاق الجزئية بقصد الكلية أى يقصد بها الاستراتيجية (الثوابت) ومخططات السياسية الخارجية (المحولات) والبعثة الدبلوماسية.

3- تدل على معنى أخلاقى يتعلق بعلم الجمال.

4- تدل على الوظيفة أو المهنة التى يمارسها الموظف فى السلك الدبلوماسى (مذاهب الدبلوماسية).

هناك مذهبان للدبلوماسية:

1- المذهب اللاأخلاقى (المذهب الميكيافلى) وهذا المذهب تبريرى ويوظف كافة القيم الإنسانية تفسيراً ودينياً وأخلاقياً، أدواتاً لتحقيق الأهداف المبتغاة، ومن ثم الوصول إلى المقاصد.

2- المذهب الأخلاقى وهو مذهب يقوم علي المبادئ والقيم ويؤمن بنظرية Give and take (أعطى وخذ) ويعتمد هذا المذهب على السلام، باعتباره جوهر العلاقة الإنسانية ويتجنب الحرب. ولكن مذهب السلام هذا لا يعنى التسليم ولا الوهن والضعف، وتقتضى الحكمة أن يقترن بالقوة تمشياً بالمنطق العقلى المعبر عنه باللاتينية إذا رغبت فى السلم فستعد الحرب.

علاقة الدبلوماسية بالسياسة الخارجية:

تعد الدبلوماسية والسياسة الخارجية عنصرين متلازمين يكمل كل منهما الآخر إلا أن خطط السياسة الخارجية بالضرورة تشكل الدبلوماسية بإعتبارها خادمة لها (وأداة تنفيذها) إلا أن الدبلوماسية الحقيقية الفطنية تستطيع من خلال تقاريرها أن تؤثر فى رسم السياسة الخارجية.

علاقة الدبلوماسية بالقوة:

إن علاقة الدبلوماسية بالقوة أشبه ما تكـون بعلاقــة العملــة الورقيــة بالرصيد، فالدبلوماسية بلا قوة تسندها لاقيمة لها كالعملة الورقية التى لا رصيد (غطاء) لها.

الدبلوماســية فى العصور السحيقة

(دبلوماسية دويلات المدن الإغريقية):

والذى يقوم بتعين السفراء أوأعضاء البعثة الدبلوماسية هو المجلس وهو السلطة التى تقوم إليه السلطة التنفيذية فالمجلس إذاً هو الذى يختار الأشــخاص الذين يصلحون لتقلد هذه المناصب بعد أن تتوافر فيهم شروط معينــة، ولــذلك وضعت شروط لابد من أن يتوافر فى الشخص المرشح للسفارة، وإختلفت هــذه الشروط من دولة إلى أخرى وفق ما نص عليها دستور الدولة ومنها:

1- أن لا يقل عمر المرشح عن 50 عاماً لأن هذا العمر هو سن النضج لديهم.

2- كثير ما يختار الحكماء والعقلاء ويقال أن أفلاطون مثل أثينــا فــى إسبارتا.

3- أما المجلس فهو الذى يمنح براءة التعين وهذا تقليد ومازال ســارياً حتى اليوم فى إطار الدبلوماسية الحديثة، ولكنــه يـستخدم لتعــين المراسلين وليس السفراء لأن السفراء يعينون مــن قبــل خطــاب الرئيس.

إن وظيفة الدبلوماسية فى الواقع تمتعت بحــصانات وإمتيــازات منــذ العصر اليونانى، ونصت عليها حديثاً فى إتفاقية فينا. وهذه الحصانات تتعلق:

1- بشخص السفير وذلك حمايته من القوانين الداخلية فى البلد الذى توجد فيه السفارة.

2- حماية مقر البعثة الدبلوماسية لممارسة أعمالها.

3- حصانات تطال آليات النقل الخاصة بالبعثة وأن لا يتعرض للسرقة والضرب (مثل القصف الجوي أو بالمدفعية أو غير ذلك من المعدات الحربية).

4- حصانات تطال الرسائل الصادرة والواردة إليها حتى لو كانت من دولة عدوة، إلا فى حالة الشك الأقرب لليقين. وهذه الشروط حتى الآن تطبق فى المادة 37 من إتفاقية الأمم المتحدة.

وتلك الأمتيازات تمنح لأعضاء البعثة الدبلوماسية بغرض عدم إخضاع منقولاتهم إلى التفتيش والجمارك، إلا تلك الأمتعة التى يعتقد أن لها أهداف تجارية، وكذلك تصدق لهم مخصصات ولكنها رمزية، والهدف من ذلك هو تأكيد الفكرة الإغريقية التى أكدت فى عهد الدولة الأوليجاركية.

مهام السفارة الأغريقية: كانت تتعلق بالعمل على تنقية الأجواء بين الدول أطراف العلاقة وإبرام المعاهدات والإتفاقيات وتقديم الهاربين واللاجئين إلى السلطة المركزية، وكذلك تهتم بمناقشة القضايا الإقتصادية والتجارية والأمنية، ومن مهامها أيضاً حمل التحايا والتهانى (للإمبراطور) وكذلك الاهتمام بنقل الأسرى.

كيفية ممارسة الدبلوماسية: مورست الدبلوماسية الإغريقية خلال مسارين:

1- السفارة

2- القنصلية

فقد عرفت الدويلات الإغريقية وظيفة القنصيلية وهى تنقسم إلى قنصل، وهو شخص أثينى يبعث على رأس مهمة أمنية لدولة مجاورة (لها علاقة) كمراقبة صناعة الأسلحة تحت غطاء شراء الأسلحة من تلك الدولة، وحيئنذ يمكن معرفة القدرات القتالية والشئون العسكرية.

وقد يكون قنصلاً مسلكياً ويقوم بمهمة المراسم وذلك عندما يكلف شخص ذو مكانة أدبية، فيلسوف مثلاً بإن يهتم بشئون البعثة الدبلوماسية الموفدة إلى أثينا.

المسار الثانى هو عبر قنصل فخرى وهو شخص يحمل مواطنة الدولة التى يعمل فيها، ويقوم برعاية مصالح دولة أخرى صديقة ترى فيه الكفاءة والأمانة بإن يطلع بهذه المهام، فمثلاً تجد بندر الطيبى مواطن يحمل الجنسية الطيبية اختارته دولة مدينة أثينا ليكون قنصلاً فخرياً لها يعمل فى بلاده طيبة، وذلك لرعاية مصالح أثينا فى طيبة.

بالمقابل دوس موسيس الأثنينى، قد اختارته دولة ميدنة طيبة ليكون قنصلاً فخرياً لها فى أثينا وذلك لرعاية مصالح طيبة.

ومهمة القنصل فى الواقع لا تختلف كثيراً عن المهام الوظيفية التى يقوم بها السفير، فقد تختلف مقادير التكليف والتفويض الذى يمنح للسفير أكبر من حجم التفويض الذى يمنح للقنصل، وهناك إختلاف من الناحية المراسمية من حيث الإختيار والحصانات.

عرفت دولة أثينا الكثير من الأعراف الدبلوماسية والمبادئ خاصةً مبدأ الحصانة الدبلوماسية وخرقه، فقد بعثت أثينا ببعثة دبلوماسية إلى إسبارتا وتتكون من مين لاوس وأديسيوس فتآمر عليهما انتاقيوس الإسبارتى فى الجمعية

ووصفهما بالجواسيس فتم إعدامهما، فكانت تلك الواقعة أول خرقاً لمبدأ الحصانة الدبلوماسية. ورداً على هذا الخرق طبقت أثينا مبدأ المعاملة بالمثل عندما وقع أبناء إنتاقيوس فى الأسر فكتب حاكم أثينا إلى أنتاقيوس يقول فيه إن الدرس الذى قدمتموه سنطبقه بجدية وأعدم ولديه وكان ذلك تأكيداً لتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل.

وتجرى المفاوضات شفاهةً أمام المجلس بحضور البروكسيونس أى القنصل (proxsinous) بعد أن يعلن المنادى ميرلند بإفتتاح الجلسة، وكان المنادى هذا شخصاً يتمتع بجمال الطلعة ويكون قوى الصوت وجهورى، ويقوم أيضاً بجانب إعلان إنتهاء الجلسات بالمهمات الأمنية والطقوسية الدينية.

مهام السفارة:

تختلف فى الواقع مهمة السفارة بإختلاف الوظيفة أو الأهداف التى بعثت أو كونت من أجل تحقيقها، فقد تكون مهمة البعثة الدبلوماسية فتح الجوار أو المفاوضات من أجل توقيع إتفاقيات مشتركة لتنظيم العلاقات الإقتصادية والثقافية والأمنية، وقد تكون البعثات الدبلوماسية مهمتها تنقية الأجواء وتطبيع العلاقات التى شابتها شئٌ من تعكير الصفوة، وقد تكون البعثات الهدف منها فك الجنود الذين وقعوا فى الأسر، أو لتنظيم شئون المهاجرين أو اللاجئين الذين تركوا بلادهم لسبب أو لآخر، وقد تكون لأسباب ثقافية كتبادل المعارف ماديا ومعرفيا وما إلى ذلك.

فى الواقع إن هذه البعثات تنجز مهامها فى ظل الحصانات، ويتمتع أعضاء البعثة الدبلوماسية بالحصانات المتمثلة فى عدم المساءلة جنائياً أمام المحاكم الوطنية (محاكم الدولة المعتمدة)، وحصانات مدنية تتعلق بالأعفاء من

القوانين الضريبية التى تحكم الأصول المنقولة. وتعفى أمتعتهم من أحكام قانون التعريفة الجمركية مادامت تتعلق بتنفيذ المهام الرسمية بالبعثة، كما تتمتع آليات النقل ومقر البعثة غير الدائم ومراسلاتهم الرسمية التى تتعلق بالمهمة الدبلوماسية بالإعفاءات الجمركية.

طبيعة الدبلوماسية فى العصور القديمة:

تتميز طبيعة الدبلوماسية فى العصور القديمة بأنها متجولة ومتنقلة وغير مستقرة لأنها تفتقر إلى مقر ثابت تمارس فيه مهامها الدبلوماسية، مهمة السفارة أى البعثة الدبلوماسية وتنتهى بإنتهاء المهمة التى أرسلت من أجلها.

دبلوماسية المؤتمرات الدولية:

هذه الدبلوماسية مورست أبتداءً من عام 500ق.م عندما تحالفت دويلات المدن الإغريقية فيما بينها مكونةً إتحاداً توافقياً عُـرف بالإتحـاد الأمفلتيـونى، ونظمت فى مؤسسة إتحادية عرفت بالمنظمة البولويونيزيـة، وهـذه المنظمـة تمارس أعمال المشورة فى صورة مؤتمرات تعقد كل عامين فى إحدى المـدن الرئسية فى دول الإتحاد كمدينة ثيورفهيلى، وكانت كل دولة تمثل بمندوبين إثنين ومن بين المبادئ الأساسية لهذا الإتحاد هو نبذ الحرب كوسيلة لحل النزاعـات القائمة بين الدول، أو إعتبارها آلية لتحقيق المصالح الوطنية (عن طريق العنف أو القوة) إمتثالاً لحكمة الفيلسوف الإغريقى تيوكيكيديس وهو صـاحب الـسلم، ويرى أن الحرب هو مصدر ويلات البشرية وأنها تنفيذ لإرادة الشيطان.

ولهذا نجد أن الإتحاد الأمفكتيونى قد مارس مبـدأ التحكـيم والتوسـط والتوفيق أكثر من ستٍ وأربعون مرة فى الفترة التى تقع ما بين 300 ق.م إلى

100 ق.م، وإعتبرت مدينة ليما دولة التحكيم فقد مارست المهمة بين طيبة وأثينا مرات متعددة.

تميزت الدبلوماسية فى مدينة أثينا بأنها دبلوماسية جماعية أى تتكون البعثة من شخصين وأكثر وذلك فى عهد الحكم الأوليجاركى، بينما تكونت البعثة من (10) أشخاص بصفة ثابتة تحت الحكم الديمقراطية وذلك لتمثيل كل ديموس (شعب مدينة) بمندوب.

مكانة السفارة وطبيعتها عند العرب قبل الإسلام

عرف العرب السفارة ومارسوها وقيل أن أول من قام بها هم بنو عبد مناف ومنهم هاشم بن عبد مناف وأخويه فأشتهروا بين العرب. لكثرة سعيهم للصلح بين بوادى العرب وأشتهر أيضاً عمر بن عتبه فلقب بالرحال لكثرة رحيله وتنقله سعياً وراء الصلح، وأيضاً مسلم بن عبد العزة لكثرة ترحاله وسعيه لفض النزعات حتى عرف أو لقب بمسلمة.

كانت السفارة تتمتع بقدر من التجلّ فوقعها من الوظائف الإجتماعية موضع إلهام أى الرأسن وكان يختار لها من العرب من إشتهر بحسن السيرة وقوة العزم ورجاحة العقل وقد عرف العرب كغيرهم من الشعوب دبلوماسية المؤتمرات إذا جاز لنا نوظف هذا المصطلح الحديث، فقد عقدت مؤتمرات فى مدن عربية وعرفت بالمؤتمرات الجولية (العام أو السنة)، وكانت تلك المؤتمرات تعالج أموراً شتى كالاقتصادى والثقافى والسياسى وغير ذلك، **ومن أشهر تلك المؤتمرات**:

1- مؤتمر سوق (دومة الجندل) ويعقد من الفاتح إلى الخامس عشر من شهر ربيع الأول كل عام.

2- مؤتمر رابية حضر موت ويعقد من 15 إلى 30 من ذى القاعدة كل عام.

3- مؤتمرصحار فى عمان ويعقد من الفاتح إلى الخامس من رجب كل عام.

4- مؤتمر عكاظ ويعقد من الخامس عشر إلى الثلاثين من ذى الحجة كل عام.

5- مؤتمر ذو المجاز، ويعقد من الفاتح إلى الثامن من ذى الحجة من كل عام.

وكثيراً ما توقع وتبرم المعاهدات والإتفاقيات وتوضع كأشهار لها فى الكعبة بعد أن تشهد الآلهة عليها.

كيفية إختيار السفراء:

تعتبر السفارة كما تقدم مكانة القمة عند العرب وكان الخلفاء الراشدين ومن له الحاكمية السياسية يفضلون توافق صفات خلقية وخلوقية فى المرشح للسفارة، وكان صاحب ديوان الإنشاء يزود البعثة الدبلوماسية بما تحتاج إليه من كتب ووثائق ومن خلالها لتتمكن من إتمام مهمتها، وكانوا يستقبلون السفراء الوافدين إلى الدولة الإسلامية أو مكة عند دخول البلاد ويرشدونهم إلى الحاضرة السياسية، وأورد (الوافدي) من أخبار السفارة أن السفير يلاقى بالخلاء بثلاث ويسأل عن خبر هويته، وكان يقول أنا سفير الملك قد بعثنى إلى سلطان العرب ومعى كتابى وحملة الهدايا المرسلة إليه فيخلى سبيله وكان السفراء يستضافون فى بيت الضيافة الذى عرف بدار الصاعدة.

ومن أهم الصفات الخلقية التى يجب توفرها للسفير ما يأتى:

1- ذكر الطبرى فى تاريخه أن حكيماً قد بين تلك الصفات بقوله: (ويستحسن فى الرسول تمام القدر وإمتداد الطول وغبالة الجسم وألا يكون قميعاً فتذدريه النواظر وأن يكون جهورى الصوت ووسيم الطلعة).

وقد أهتم العرب بالصفات المادية أى الخلقية وإن كانت قد سبقت عليها الصفات المعنوية لقولهم إن العين أسبق من اللسان وما المرء إلا بأصغريه قلبه ولسانه. ومن الصفات الخلقية أن يكون السفير عالماً ملماً بقدر من دروب المعرفة.

ذكر الشعبى فى رسائله أن حكيماً أوصى أحد السفراء بقوله: أحفظ شيئاً وأنتهز الفرصة وبت عند رأس الأمر لا ذنبه وأياك وسيطاً ضعيفاً فإنه أضعف وسيلة وأياك والدجل فإنه أوضح وإياك والعجز فإنه أو هي مركب وعليك بالصبر فإنه سبب الظفر ولا تخوض القمم حتى تعليم القدر.

وكان يستحسن فى السفير أن يكون عالماً ولا يقصد فى ذلك أن يكون جامعاً للمعرفة إذ قال العرب: إن العلم أكثر من أن يحصى فنجد من كل شئ أحسن

3- أن يكون السفير نقياً ورعاً أى أن لا يتعاطى الخمر ولا يعاشر المزدلفات الفاتنات لأن الخمر تكشف الأسرار وأن المزدلفات كيدهن عظيم ويجدر .

أغراض السفارة:

يتنوع أغراض السفارة بإختلاف الموضوعات التى كونت من أجلها ومن أهدافها:-

أ- التهنئة حيث ترسل الوفود والسفارات لتهنئة الملوك والأمراء عند إعتلاءهم العروش

ب- ترسل السفارة لأغراض إقتصادية، فقد أرسل مروان بن عبد الملك إلى بلاط بيزنطا لمعادلة قيمة الدينار الإسلامى تجاه الدينار البيزنطى.

ج- ترسل السفارة لتنقية الأجواء وتطبيع العلاقات وقد كتب الأمبراطور تيوقيل إلى المأمون الخليفة العباس رسالة يواده فيها ويستحسه على تطبيع العلاقات بين الدولتين.

د- وقد تبعث السفارة أيضاً لتمتين علائق الجوار، فقد كتب القديس نيقولا ستيكوس حاكم الشام من طرف أمبراطور بيزنطا إلى الأمير المسلم حاكم جزيرة كريت يقول له:

(إلى الأمجد الأعز الأشرف أن أكبر قوتين فى العالم هما قوتا العرب والروم تتألقان فى السماء كالشمس والقمر وبهذا وحده يجب أن نعيش فى وئام على الرغم من إختلاف الطبائع والعادات والدين).

هـ- وترسل السفارة أيضاً لأغراض ثقافية وقد بعث المتوكل إلى حاكم بيزنطا يطلب إليه أن يسمح للعالم تيو بالرحيل إلى بغداد مقابل ألفى قطعة من الذهب.

دبلوماسية مدينة يثرب النبوية:

كانت يثرب من الحواضر العربية التى جمعت بين متساكنيها يهوداً ونصارى ووثنين وقد أختلف المؤرخون حول الكيفية التى وصل بها اليهود إلى يثرب. وأخذ ينظم جبهته الداخلية فوضع من تلقاء نفسه عهداً

للموادعة بين المؤمنين وأهل الكتاب فى المدينة (اليهود والنصاري) ثم بدأ الرسول (ص) في تنفيذ سياساته الخارجية آملاً نشر دينه وثبيت سلطانه وقد بنى سياساته الخارجية علي ما يأتى:

أ- عمل علي تحييد القبائل التى تتاخم مكة فعقد مع بعضها مواثيق وعهود وأوضح فيها مايأتى:

1- إن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم.

2- وأنه (أي هذا العهد) لايضمن فيه تجار قريش ولا من نصرها.

تدل هذه الصحيفة علي عبقرية النبى (ص) فبعد مآخاته للمسلمين منح لنفسه الحاكمية السياسية وذلك لتأكيد المرجعية لله وله.

أيضاً كتب النبى (ص) إلى دولة الغساسنة مخاطباً مليكهم الحارث بن أبى سمير كما خاطب النبى (ص) دولة اليمامة فى شخص حاكمها هوده بن على، الحنفى.

العوامل التى أدت إلى تطور الدبلوماسية:

وخروجها من نطاق السرية إلى النطاق العلنية، هنالك عدة عوامل أدت إلى تطور الدبلوماسية وخروجها من نطاق السرية إلى نطاق العلنية.

1- العامل الأول بتمثل فى إتفاق الرأى العام العالمى على أن السلم والأمن الدوليين هما المحور الأساس الذى من خلاله يتحقق الرفاه والتقدم الحضارى، وهذا السبب أو العامل دفع الكثير من السياسيين بإن يعلنوا مبدأ ممارسة الدبلوماسية بصورة علنية وإشهار المعاهدات حتى يتمتع بقوة الإلزام.

2- تطور وسائل الإتصال السلكية واللاسلكية وفى الواقع هذا التطور نتج من التطور التقنى المعرفى الذى وصل إليه العقل الإنسانى وهذا التقدم جعل العالم رغم إتساعه صغير جداً، وأيضاً سقطت الحدود السياسية والموانئ الطبيعية وأصبح الإتصال المباشر وسيلة تعميم الأفكار والآراء الجديدة، لهذا تكون نسبياً ما يعرف بالرأى العام العالمى.

3- ظهور دول كبرى ذات أيدولوجيات متصارعة متناقضه وهذا فى حد ذاته قد يبدو إشكالية، لأن تناقض الأيدولوجيات يقود إلى التصارع والصراع ولكن من البعد الدبلوماسى فإن هذه الدول الكبرى الحديثة عملت علي كشف وفضح الممارسات اللإنسانية واللأخلاقية. ومن ثم أصبحت الدبلوماسية التى تمارس وراء الكواليس لاقيمة لها، وأصبحت الطاولة المستديرة هي المكان الذى يولد فيه القناعات.

4- بروز منظمات دولية تمثل فى حد ذاتها أعمال العقل الجماعى فى إطار التفاعلات الدولية والإقليمية، أو التفاعلات الدولية العالمية وهذا أدى إلى جلوس أكثر عدد من أعضاء المجتمع الدولى مع بعضهم وفتح الحوار، ويؤدى إلى نوع من الإتفاق لحماية قيم معينة، وهذا أدى إلى خروج الدبلوماسية من النطاق السرى إلى النطاق العلنى.

5- بروز السلطة الرابعة وتوظيفها للتقنية المتقدمة فى مجال السمعيات والبصريات لم يترك للدبلوماسية السرية خبراً مكتوماً.

6- إعتناق مبدأ التعامل الصريح بين الدول القائمة علي كلمة الشرف والعدل. بإذن كل هذه العوامل أدى ذلك إلى خروج الدبلوماسية من السرية إلى العلنية.

مظاهر تطور الدبلوماسية:

فى الواقع هذا التعبير فى السلوك الدبلوماسى لابد أن ينعكس فى المسائل التطبيقية، ومن مظاهر تطور الدبلوماسية هى:

1- ظهور ما يسمى بدبلوماسية القمة وهذا النوع من الدبلوماسية يؤمه رؤساء دول والحكومات، وبدأت هذه الظاهرة تبرز منذ القرن الخامس عشر عندما إلتقى هنرى الرابع ملك بريطانيا بفرنسوا الأول إمبراطور فرنسا للتباحث حول شئون الدولتين. وكذلك إلتقاء تشرشل زعيم الدولة البريطانية مع روزفيلت الرئيس الأمريكى عام 1942م. وأيضاً لقاء القمة الرباعية بين تشرشل – روزفيلت – ستالين للتباحث حول وضع اللمسات الإنسانية لإنشاء منظمة الأمم المتحدة . ثم قمة ريكافيك بين قورباتشوف ويفان عام 1986م، وأخيراً قمة مالطا وهى القمة العائمة (أي عقدت على ظهر حاملة طائرات أمريكية).

2- دبلوماسية المؤتمرات الدولية – كقمة مؤتمر فرساى عام 1919م ومؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945م، وهذه هى القمة الأساسية التى من خلالها أنشئت منظمة الأمم المتحدة وبجانب هذه القمم هناك قمم تمثل مؤتمرات دولية وإقليمية وعالمية. قد عرفت دبلوماسية المؤتمرات بدبلوماسية مكبر الصوت وأيضاً سماها ولترلبمان بسوق الدبلوماسية، كما عرفها داج أمرشيلد بالدبلوماسية التى تملك القلم لا السيف.

3- دبلوماسية المؤتمرات السياسة والفنيو، وهذا النوع من اللقاءات الجماعية يشتمل فيه المختصون فى محاور المؤتمر الدولى.

4- الدبلوماسية الجوالة Running Diplomacy وتنقسم فى حد ذاتها إلى الآتى:

أ- البعثات الخاصة وهي تتكون من مبعوث خاص يحمل رسالة شفهية أو خطية من رئيس دولة إلى رئيس دولة أو حكومة أخرى، وهـذا يلجأ إليه عندما تكون هناك قضايا حساسة بين الدولتين.

ب- الحملات الدبلوماسية وهى عبارة عن إنتشار دبلوماسـى لـشرح قضية واحدة لأكثر من جهة لها أهميتها لدى الطـرف المرسـلمثل مافعلت حركة حماس الفلسطينية عندما أرادت أن تشكل الحكومـة لأول مرة.

ج- الخبراء المتخصصون فى دبلوماسية الندوات وهى تقوم على اساس إرسال المتخصصين فى شئون دولة معينة أو إقليم معين، وتكـون تحقيق أهدافها عن طريق عقد ندوات ومحاضرات من أجل جـس النبض والوقوف على التوجيهات العامة لدى الرأى العام الوطنى أو المحلى، ومن أشهر الحملات الدبلوماسية ماسـبق وعقـب حـرب 1967م وحرب أكتوبر 1973م والحرب العراقية الايرانية والأزمة التى أعقبت إجتياج العراق للكويت إجتياح الكويت.

مصادر القانون الدبلوماسى

1- العرف والعادة: عرفت محكمة العدل الدولية العرف بأنـه التعامـل العـام المقبول بمثابة القانون أي يكون سلوكاً متواتراً تعارف عليه بين أشـخاص المجتمع الدولى، مثل دول كاملة السيادة أو الحكومات، وهـذا يعتبـر مـن

مصادر القانون الدبلوماسى غير المكتوب لأنه عبارة عن تراكم الأعـراف والعادات.

2- آراء الفقهاء والباحثين فى القانون الدولى العام فيما يتعلـق بالموضـوعات ذات الصيغة الدبلوماسية.

3- الإتفاقيات الثنائية والجماعية التى تعالج مسائل تدخل فى مجال الدبلوماسية، مثلاً إتفاقية تاتران الموقعة بين الفاتيكان وإيطاليا وهى إتفاقية ثنائيـة عـام 1929م، والهدف منها تنظيم مهام الدبلوماسين وتقديم كافة التسهيلات لهـم لمباشرة نشاطاتهم مع دولة الفاتيكان رغم إقامتهم فى روما وأن تلتزم الدولة الإيطالية (حكومة روما) بإن تعاملهم أسوةً برؤساء البعثـات الدبلوماسـية المعتمدين والمقيمين فى روما.

4- مشروعات تقنين القانون الدبلوماسى حيث هناك مشروعات عديـدة، منهـا على سبيل المثال مشروع بنشلى الموقع عـام 1968م، ويتعلـق بتفـسير حصانة البعثة الدبلوماسية وتجديد الحصانة الدبلوماسية التى يتمتع بها البعثة الدبلوماسية.

5- مشروع معهد القانون الدولى بنيويورك عام 1929م، وهذا المشروع يدور حول تبرير الحصانة الدبلوماسية التى تحدد مقر البعثة الدبلوماسية، وقد نقد هذا مشروع ينشلى الذى قال بإن مقر البعثة الدبلوماسية فى أية دولة يعتبـر جزء من أرض الدولة التى أوجدت البعثة، وبالتالى فإن هذا المقر أي البعثة تسير وفقاً لقوانين الدولة الموفده إى التى أوفدت البعثة، أما مشروع معهـد القانون الدولى فقال إن ضرورة الطبيعـة إسـتوجبت حمايـة مقرالبعثـة

الدبلوماسية من قبل سلطات وقوانين الدولة التى يوجد فيهـا مقـر البعثـة الدبلوماسية، حتى تستطيع البعثة تنفيذ مهامها على الوجه المطلوب.

6- مشروع إتفاقية فينا عام 1915م، فى الواقع أهتم هـذا المـشروع بتقـسيم الدرجات الوظيفية الدبلوماسية إبتداءً من قمة الهرم إلى القاعدة، فأعطى قمة الهرم الدرجة الأولى الرئيس البعثة الدبلوماسية بدرجة السفير، ويتمتع بهذه الدرجة وكلاء البابا.

7- مشروع قانون عهد إكس لاشابل عام 1818م وهذا العهد سابق لتاري إتفاقية فينا عام 1915م، ووضع ضمن الدرجات الوظيفية للبعثة الدبلوماسية وظيفة القائم بالأعمال.

8- إتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية الموقعة عام 1961م، هذه الإتفاقيـة تمثـل المصدر الأكثر أهمية للقوانين المنظمة للوظيفة الدبلوماسية، وقـد عالجـت موضوعات كثيرة مازال العمل الدبلوماسى يهتدى بها ويعتمدها. مثال لذلك كيفية إنشاء العلاقات الدبلوماسية وتنظيم الاستمزاج أي موقف رأس الدولـة من ترشيح شخص سفيراً معتمـداً لـديها، وأيـضاً توزيـع الحـصانات والإمتيازات الدبلوماسية وحصانات مقـر البعثـة الدبلوماسـية والحقيبـة الدبلوماسية، وأفراد عائلة المبعوث الدبلوماسى من غير الدبلوماسيين ومـا إلى ذلك.

كيفية إنشاء العلاقات الدبلوماسية:

تنشأ العلاقة الدبلوماسية بين دولتين أو أكثر إذا رأت تلك الأطـراف أن مصالحها الوظيفية تقتضى إنشاءها، وبإنشاء العلاقة الدبلوماسية يجـب تـوفر شروط ثلاثة هى:

1- أن تكون الدولة كاملة السيادة.

2- الإعتراف المتبادل بين الدولتين.

3- إبرام إتفاقية تنفيذ العلاقة الدبلوماسية بينهم.

إنماط التمثيل الدبلوماسي:

بإعتبار الأمر المتعارف عليه يكون التمثيل الدبلوماسى:

1- أحادياً: يعنى طرفيّ العلاقة الدبلوماسية يرسل بعثة دبلوماسية مهمتها تمثيل كل طرف عند الآخر وفى هذه الحالة تكون مهمته البعثة الدبلوماسية هي تمثيل بلاده إلى الدولة الموفودة لديها، أى المعتمدة لديها وهنا يعتبر التمثيل أحادى لتحديد مهمة رئيس البعثة الدبلوماسية لتمثيل بلاده لدى الدولة المعتمدة لديها والتى بها مقر بعثته، إذا كان سفيراً معتمداً مقيماً فى إقليم تلك الدولة.

2- مزدوجاً: وهو أن يكلف رئيس البعثة الدبلوماسية المعتمدة لدى الدولة المضيفة بأكثر من مهمة، فمثلاً كونه ممثلاً " مندوب" معتمداً ومقيماً فى إقليم تلك الدولة يكون ممثلاً أيضاً لدولته لدى منظمة دولية أو إقليمية أو عالمية.

3- متعدداً:- ويكون التمثيل متعدداً إذا اتفقت دول متعددة " دولتين أو أكثر" بعد موافقة الدولة المعتمدة لديها من أن تتخذ هذه الدول من رئيس البعثة الدبلوماسية بصفته هذه (والذى له مقراً دائماً لدى الدولة المعتمدة لديها) أن يطلع مهمام رعاية مصالح هذه الدولة فى تلك الدولة. والجهة التى تمارس سلطة الإيفاد والقبول فى الواقع تختلف بإختلاف نوع

البعثة الدبلوماسية ودرجة رئيس تلك البعثة وينقسم الجهات إلى قسمين أساسين:

1- رئيس الدولة ومن هو فى حكمه (ملك – أمير – قيصر ..) فيمارس رئيس الدولة إستصدار القرارات المتعلقة بإيفاء بعثة دبلوماسية بدرجة سفارة برئاسة من هو فى درجة السفير أو الوزير المفوض، بإعتباره ممثلاً شخصياً له(السلطة السيادية الناطقة" وذلك بإستصدار خطاب) كتاب" الإعتماد الموجه إلى رئيس الدولة المعتمدة لديها.
2- يقوم وزير الخارجية بمهمة إستكمال إجراءات رئيس البعثة الدبلوماسية بدرجة قائم بالأعمال بالأصالة.

أنواع البعثات الدبلوماسية:

تتنوع البعثات الدبلوماسية وفقاً لأهمية ودرجة البعثة ذاتها وتلعب المصالح التى يراد رعايتها أو تحقيقها دوراً أساسياً فى تحديد نوع البعثة الدبلوماسية. والبعثات عدة أنواع هى:

1- السفارة وتعتبر أرفع درجة فى هرم البعثات الدبلوماسية وبصفة عامة تكون البعثة الدبلوماسية (الهيئة الدبلوماسية) برئاسة شخص بدرجة سفير أو وزير مفوض.
2- المفوضيات وهى بعثة دبلوماسية أقل درجة من السفارة ويكون رئيس بعثتها بدرجة وزير مفوض أو قائم بالأعمال بالأصاله.
والمفوضيات تتقسم إلى:

أ- المفوضيات السامية وهذا النوع من المفوضيات تلجأ إليها الدول الكومنولث، وهى دول تربطها ببريطانيا علاقة تاريخية بإعتبارها تحت التاج، ولهذا

السبب خلقت علاقات مع مستعمراتها تتفاعل فيها من أجل توظيف الثروات وهذه الدول فى علاقاتها الدبلوماسية تعتمد على رعاية مصالحها عبر هـذا النمط من التنظيم. وفى هذه المفوضية السامية رئيس البعثة الدبلوماسـية لا يقدم أوراق إعتماد كغيره من رؤساء البعثات الدبلوماسية.

ب- المفوضية البابوية" السفارة البابويه" وهى بعثة دبلوماسية تنظم العلاقات بين الفاتيكان والدول الكاثولوكية المسيحية، والدول الكاثولوكية تجعل من رئيس البعثة الدبلوماسية للسفارة البابوية أوالمفوضية البابوية (تلقائياً) عميداً للسلك الدبلوماسى، دون إعتبار مبدأ الأقدمية أو الأسبقية المعمول به وفقاً لأحكـام إتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961م. بينما لا تعتبره كذلك الـدول المسيحية غير الكاثولوكية.

3- المندوبية الدائمة (البعثات الدبلوماسية التى توفرها الدول الأعـضاء فـى المنظمات الدولية أقليمية كانت أم عالمية بإعتبار مندوبية مقيمة دائمة تمثلها لدى تلك المنظمة)، ويكون رؤساء هذه البعثات من الموظفين الدبلوماسـيين بدرجـة سفير أو وزير مفوض.

4- البعثات غير المقيمة التى تمثل دولها لدى المنظمات الدولية أوالمـؤتمرات الدولية.

جنسيات أعضاء البعثة الدبلوماسية:

فى الواقع (بالأصل) ومن الطبيعى أن يكون أعضاء البعثة الدبلوماسية من حاملى جنسية الدولة الموفدة، أى الدولة التى تقوم بإرسال الدبلوماسيين ولكن وفقاً لأحكام إتفاقية فينا لعام 1961م للعلاقات الدبلوماسية حيث أنه يجوز للدولة الموفدة أن تكلف أشخاصاً من غير حملة جنسيتها بالعمل فى بعثتها الدبلوماسية

شريطة أن توافق الدولة الموقر إليها على ذلك وأن تحتفظ لنفسها (الدولة المضيفة) من سحب موافقتها المسبقة.

البنيان الوظيفي للبعثة الدبلوماسية

يقصد به الدرجات الوظيفية التى تمثل التدرج الهرمى لمجمل الوظائف الدبلوماسية التى تكون مع بعضها ما يسمى بالهيئة الدبلوماسية الوظيفية ويأتى على قمة الهرم الوظيفى:-

1- وظيفة رئيس البعثة الدبلوماسية وغالباً ما يكون موظفاً بدرجة سفير أو وزيراً مفوضاً أو قائماً بالأعمال بالأصالة. ولا يشترط لرئيس البعثة الدبلوماسية أن يكون مقيماً لدى الدولة المعتمدة لديها وفى هذه الحالة يسمى بالسفير بالا سفارة، وهو المسئول عن البعثة بصفته المسؤول الأوحد عن كافة الأنشطة الدبلوماسية.

2- وظيفة مستشار البعثة الدبلوماسية أى أنه يقوم بالاستشارات القانونية والفنية لرئيس البعثة الدبلوماسية، ويتضخم ويتحجم دور المستشار كلما كان رئيس البعثة الدبلوماسية متخصص تخصصاً وظيفياً أو أن يكون غير ذلك، بمعنى أنه ملم بكافة المهمات المكلفه به وفى هذه الحالة يسمى رئيس الجهاز الإدارى للبعثة الدبلوماسية، أما إذ ا كان غير متخصص يرقى لدرجة مساعد رئيس البعثة الدبلوماسية.

3- السكرتاريون وهذه الوظيفة تنقسم إلى ثلاثة درجات، وتبدأ أولها بدرجة سكرتير ثالث ثم سكرتير ثانى ثم سكرتير أول.

ويعتبر السكرتير الأول هو أمين سر البعثة الدبلوماسية ويحـل مكـان المستشار، وكثيراً ما يكلف السكرتاريون الأوائل بأداء مهام القناصل في إطار البعثة الدبلوماسية في حالة عدم وجود قنصليات في الدولة المعتمدة لديها.

4- الملحقيون العسكريون وهؤلاء يتم ترشيحهم مـن قبـل وزارة الـدفاع وتوافق على تعينهم وزارة الخارجية، ويختلف حجم الملحقية العـسكرية وفقاً لمصالح الدولة الموفدة وأيضاً للوظيفة العسكرية المميـزة للدولـة الموفدة إليها ومهام الملحقية العسكرية هو تمثيل بلادهم فـي المجـالات العسكرية، أي أن يتطلع بمهمة إعداد التقارير المتعلقة بمجالات التسليح والتقنية العسكرية ويحضرون الاحتفالات والاستعراضات والتـدريبات العسكرية (المناورات العسكرية)، والمعارض ذات الطـابع العـسكري وزيارة المصانع الحربية وحفلات تخريج الدفعة العسكرية، وأن يـسلك في تجميع معلوماته الطرق والمسالك القانونية.

5- الملحقية التجارية وهذه تتعدد مراكزها بتعدد المدن الحيويـة فـي الدولـة المضيفة ويحكم ذلك حيوية المصالح الوطنيـة لـدى الدولـة المـضيفة. ومهمتهم تنمية العلاقات التجارية وتقديم الاستشارات والمعلومات حـول التنمية في الدولة المضيفة.

6- الملحقية الثقافية وهي تطلع بمهمة تمتين وتقوية الروابط الثقافية بين الدولة الموفدة والدولة المعتمدة لديها، وذلك بتنظيم الفعاليات الثقافيـة الأكاديميـة وغير الأكاديمية.

7- الملحقين الصحفيين ومهامهم تكملة مهام الملحقين الثقافيين وعليهم إعداد تقارير عن الحركة الصحافية، ومدى إنتشار المعرفة وقوة السلطة الرابعة بإعتبارها من أهم المؤتمرات التى تشكل البنية الفوقية للمجتمع.

8- الأداريون والمحاسبون وهم فريق يعمل ضمن البعثة الدبلوماسية ومهامهم فنية بحتة تتعلق بالإختصاص الوظيفى.

9- حملة الحقيبة الدبلوماسية وهم الموظفون المختصون بنقل الصادر والوارد من مقر البعثة وإليها (الصادر من قبل خارجية الدولة الموفدة) ويتم تصنيفهم وفقاً لأحكام المادة 27 من إتفاقية فينا لعام 1961م.

ويقصد بالحقيبة الدبلوماسية مجموع الطرود التى تقوم بارسالها البعثة إلى خارجيتها أو إستلامها منها محددة بالكم والنوع وفقاً لقائمة رسمية وتحمل هذه الطرود إشارات مميزة لها عن غيرها.

الإنشاء الدبلوماسى:

يقصد به لغة الخطاب الدبلوماسى ومصطلحاتها المتعارف عليها خطياً أو شفاهةً. وتعتبر المحاور الآتية هى الأنماط المعتمدة فى الخطاب الدبلوماسى الخطى:

1- تستخدم اللغة القومية إذا كان طرفى أو أطراف العلاقة الدبلوماسية تجمع بينهم لغةً واحدةً مثلاً دول الوطن العربى.

2- الدول التى تجمع بينها روابط مصلحية أو ثقافية أو تاريخية لها أن تخاطب رسمياً (فى علاقتها الدبلوماسية أى الخطاب الرسمى) مثل مجموعة الكميكون والمجموعة الفرانكفونية ومجموعة الأنجلوفونية.

3- يتحتم على الدولة المخاطبة باحدى اللغتين (الإنجليزيـــة أو الفرنـــسية) دون أن يكون هنالك إتفاق على لغة الخطاب أن ترد بذات اللغة التـــي خوطبت بها.

4- أن تخاطب الدولة الموفدة الدولة الموفود إليها بلغتها الوطنية، وفى هذه الحالة يجب على الدولة الموفود إليها أن تـــرد الخطـــاب الدبلوماســـى بلغتها الوطنية مرفقاً الرد بترجمة بأحدى اللغتين العـــالميتين. وأيـــضاً يمكن أن ترد بلغة الدولة الموفدة مع إرفاق ردها مترجماً.

المناشط والسلوكيات الدبلوماسية:

مهام البعثة الدبلوماسية:

تتراوح مهام البعثة الدبلوماسية ما بين التمثيـــل وإجـــراء المفاوضـــات والمباحثات مع الدولة الموفدة إلى التواجد الودى بالتعامل بالمثل داخـــل إطـــار النشاط الدبلوماسى والمفاوضات الدبلوماسية تجرى بطريقتين:

1- التمثيل الدبلوماسي:

من مهام البعثة الدبلوماسية تمثيل بلادها لدى الدولـــة المعتمـــدة لـــديها وتشمل هذا التمثيل كافة المناشط والسلوكيات الدبلوماسية، وفقاً لحكام إتفاقيـــة فينا لعام 1961م مضافاً إليها مبدأ التعامل بالمثل.

2- إجراءات المفاوضات:

تجرى المفاوضات الدبلوماسية عادةً عن طريق وفود خبيرة متخصصة (إقتصادي – عسكرى – ثقافى) لمعالجة قضايا تقع داخل إختـــصاص أعـــضاء الوفد، ويتم ذلك عبر برتكولات أو مراسم أو نظم أو عن طريق تنظـــيم متفـــق

عليه سلف وهنا تكون مهمة رئيس البعثة الدبلوماسية هى تهئية المناخ الذى يعين المتفاوضين على بلوغ أهدافهم.

وقد يشارك رئيس البعثة الدبلوماسية المعتمدة المقيمة أو أحد موظفيه الكبار فى المفاوضات باعتباره مستشاراً وملماً بظروف الدولة المعتمدة لديها.

3- إجراء المباحثات:

تعتبر إجراءات المباحثات من المهام الرئيسية التى يقوم بها رئيس البعثة، والمباحثات أنواع:

أ- **مباحثات رسمية:** يتطلع بها رئيس البعثة الدبلوماسية تنفيذاً لأوامر دولته، وتحدث عند نجاحها إلتزامات متبادلة بين أطراف المباحثات.

بـ **مباحثات غير رسمية:** وهى تلك التى يقوم بها رئيس البعثة الدبلوماسية بمبادرة ذاتية يستهدف من إجراءها باستطلاع رأى الدولة المضيفة حول جملة قضايا تهم البلدين.

جـ **مباحثات مباشرة:** وهى التى يجريها رئيس البعثة الدبلوماسية مع رئيس الدولة المعتمدة لديها.

د- **مباحثات غير مباشرة:** وهى تلك التى يجريها رئيس البعثة الدبلوماسية مع وزير الخارجية أو تلك التى يجريها مستشار البعثة الدبلوماسية بصفته قائماً بالأعمال، أو يجريها قائم بالأعمال بالوكالة أو بالأنابة مع عناصر فى وزارة خارجية الدولة المعتمدة لديها **(ليس مع وزير الخارجية).**

ما هى المساعى الدبلوماسية:

يقصد بالمساعى الدبلوماسية النشاط الذى يقوم به رئيس البعثة الدبلوماسية أو أحد وكلائه (تصريف أو تكليف) بالإشارة منه فى إطار التفويض للقيام بمباحثات لدى الدولة المعتمدة لديها.

أنماط المساعى الدبلوماسية:

1- **مساعى دبلوماسية رسمية:** أى تلك المباحثات أو المفاوضات التى يقوم بها رئيس البعثة الدبلوماسية أو وكيلاً عنه، تنفيذاً لطلب أو أمر من قبل دولته لانجاز مهمة تكون الدولة المعتمدة لديها طرفاً فيها.

2- **مساعى دبلوماسية غير رسمية**: وهي تلك التى تكون بمبادرة ذاتية من رئيس البعثة الدبلوماسية، يستهدف من تلك المساعى إستطلاع رأى الدولة المعتمدة لديها ومعرفة موقفها من قضية تكون الدولة التى يقوم بتنفيذها بصفته تلك(رئيس البعثة الدبلوماسية) طرفاً فيها.

3- **مساعى دبلوماسية خاصة:** ويقصد بها تلك النشاطات الدبلوماسية التى يقام بها تمهيداً لأجراء مباحثات أو مفاوضات رسمية مستقبلاً.

4- **المساعى الدبلوماسية السرية:** وهى التى تمارس نشاطاً سياسياً خلف الكواليس، وتظل بصفتها هذه أمداً من الدهر، وتترتب عليها إلتزامات مقابلة.

5- **المساعى الدبلوماسية المباشرة:** وهى تلك النشاطات الدبلوماسية التى يطلع بها رئيس البعثة الدبلوماسية بصفته تلك، فى مواجهة رئيس الدولة المعتمده لديها أو وزيره الأول (رئيس الوزراء أو وزير الخارجية).

6. **المساعى الدبلوماسية غير المباشرة:** وهى تلك التى يطلع بها أحد وكلاء رئيس البعثة الدبلوماسية بتفويض منه (مستشار البعثة الدبلوماسية – السكرتير

الأول) فى مواجهة وكلاء وزير خارجية الدولة المعتمدة لـــديها أو مـــدير المراسم أو أى جهة تمثل السلطة الرسمية (الدولة المعتمدة لديها).

أغراض المساعى الدبلوماسية:

فى الواقع تتنوع أغراض المساعى الدبلوماسية بتنوع المصالح التى تهم طرفى أو أطراف العلاقة الدبلوماسية ونذكر منها ما يأتى:

1- تقديم معلومة إلى الدولة المعتمدة لديها أو طلب ذلك منها.

2- طلب القيام بأجراء أو عدم القيام بإتخاذ إجراءات تهدف فى نهايتها إلى تحقيق المصالح المشتركة.

3- طلب المعرفة والمساعدات سواء إقتـــصادية أو سياســـية أو عـــسكرية ..الخ، وهذا الطلب فى حد ذاته يمهد الطريق لإنشاء إتفاقيـــات لاحقـــة تضبط مثل هذه العلاقات المشار إليها فى الطلب.

4- لفت النظر وهو توجيه إهتمام الدولة المعتمدة لديها إلى ضرورة إتخاذ موقف أوتصحيح موقف تجاه قضية للدولة الموفدة مصلحة فيها.

كيفية ممارسة المساعى الدبلوماسية:

تمارس المساعى الدبلوماسية إما شفوياً أو خطياً ولـــذا يمكـــن تقـــسيم المساعى الدبلوماسية إلى قسمين:

1ـ مساعى دبلوماسية شفوية وتتم عبر الوسائل الآتية:

أ- التصريح وهو بيان يستصدره رئيس البعثة الدبلوماسية يوضـــح فيـــه وجهة نظر دولته وموقفها من قضية معينة، تكون الدولة المعتمدة لديها (المضيفة) طرفاً فيها أو يتعلق بمصالح قومية أو إقليمية تهم الدولتين.

ب- البلاغ ويقصد به الإخطار الذى يقدمه رئيس البعثة الدبلوماسية إلى وزارة الخارجية (الدولة المعتمدة) يطلب فيه إليها أو يبلغها حالة مفاجئة أو طارئة. أو حدث قد تترتب عليه مضار تفسد العلاقات الثنائية أو تجعل الدولة الموفدة أن تتخذ إجراءً مهماً.

ج- الإحتجاج وهو شكوى لا يقدم إلى جهة قضائية وإنما إلى خارجية الدولة المعتمدة لديها تذمراً وإحتجاجاً على موقف أتخذته الدولة المضيفة تجاه الدولة الموفدة.

2ـ مساعى دبلوماسية خطية وهى قسمان:

أ- **قسم موجه إلى البعثة الدبلوماسية** ويطلب إليها صراحة الرد على المذكرات التى وجهت إليها من قبل خارجية الدولة المعتمدة لديها، أو من بعثات دبلوماسية معتمدة مقيمة أو غير ذلك فى الدولة المضيفة، ومن أهم تلك المساعى الخطية الواردة إلى البعثة الدبلوماسية ما يأتى:

1- **خطاب التعميم**: وهو خطاب أو كتاب تبعثة خارجية الدولة المعتمدة لديها إلى البعثات الدبلوماسية المعتمدة لديها والمقيمة، تبين لها فيه أمراً معيناً أو تقدم معلومة محددة لا يطلب رداً عليه، ويجب أن يميز فى الخطاب السفارة والقنصلية.

2- **الرسالة الموجهة**: وهى كتاب تبعثة خارجية الدولة المعتمدة لديها إلى سفارة أو إلى بعثة دبلوماسية لدولة محددة بعينها، تطلب إلى رئيس بعثتها أن يوضح الملابسات التى ترتب عليها إلحاق الضرر لرعايا الدولة المعتمدة لديها المقيمن فى الدولة الوفدة وغالباً يطلب رداً عليها.

بـ المساعى الدبلوماسية الخطية الصادرة من البعثة الدبلوماسية:-

1- **المذكرة الجماعية**: وهى مكتوب أو خطاب تستصدره البعثات الدبلوماسية فى شكل جماعى توجهه إلى خارجية الدولة المعتمدة لديها تضمنه فيها إحتجاجاً أو مطالبها، وتأمل فيه أن تتكرم الدولة المعتمدة لديها من أخذ ذلك فى الإعتبار وهذه المذكرة تلقائياً تعتبر صادرة من رئيس البعثة الدبلوماسية، لأنها لا تعتمد إلا بتوقيع رئيس البعثة، وهذه المذكرة نادرة الحدوث لأن أهواء البعثات دائماً مختلفة.

2- **المذكرة المماثلة**: وهى كتاب أو خطاب ذو صيغة واحدة يتضمن موضوعاً واحداً ويستهدف تحقيق مصلحة واحدة، فهي عبارة عن مذكرة جماعية إلا أنها تستصدر من قبل كل بعثة دبلوماسية على حده وتحمل توقيعاً للأحرف الأولى وختم السفارة.

3- **الخطاب المكتوم**: وهو عبارة عن رسالة فى غاية من الأهمية يوجهها رئيس الدولة الموفدة إلى رئيس الدولة المعتمدة لديها، وغالباً ما يتضمن مسائل جد خطيرة، فقد يستدعى رئيس البعثة الدبلوماسية المعتمدة والمقيم لدى الدولة المعتمدة لديها إلى بلاده لحمل الخطاب وتسليمة إلى رئيس الدولة الموفدة إليها مباشرة، أو قد يوفد مبعوثاً خاصاً لإجل تسليم الخطاب المكتوم وهنا يصطحبه رئيس البعثة الدبلوماسية إلى رئاسة الدولة المعتمدة لديها تسليمه لرئيس الدولة.

4- **المذكرة الموقعة**: وهى رسالة مهمة يصدرها رئيس البعثة الدبلوماسية موجهة إلى وزارة الخارجية فى الدولة المعتمدة لديها، يشرح فيها بعض الملابسات

ويبين وجهة نظر دولته تجاه حالة معينة وهى أكثر المساعي الخطية إنتشاراً وتحمل توقيعاً كاملاً مزين بختم السفارة.

5- المذكرة المقيدة بشرط الاستشارة وهى مكتوب أو خطاب يشترط فيه رئيس البعثة الدبلوماسية عند قيامه بالمباحثات والمفاوضات والاستمرار فى الحوار، مع عدم إبداء وجهة نظر فى مسألة تعترض مسار المفاوضات لم تكن ضمن الإتفاق الذى تجرى المفاوضات أوالمباحثات وفقاً له، حتى تستشار خارجية الدولة الموفدة فى ذلك.

6- **اللائحة فى : اللائحة فى العرف الدبلوماسى:** هى مذكرة تتضمن موقف أطراف المباحثات من مجمل قضايا نقاشها وحددت المواقف منها، يقدم للطرف الآخر قبل استئناف المباحثات التى بوشر فى إجراءها.

المذكرة المتبادلة: وهى مذكرة تتبادلها البعثة الدبلوماسية المعتمدة ووزارة الخارجية الدولة المعتمدة لديها تمهيداً لإبرام إتفاقية سبق إجراء المفاوضات بصددها.

المساعى الدبلوماسية الخطية الموجة من البعثة الدبلوماسية إلى الدولة الموفدة.

هذه المساعى عرفت بالتقارير وتنقسم هذه المساعى إلى ثلاث أنماط:-

أ- رسائل دورية إى يتم إرسالها إلى الجهة المعنية وفق عرف متواتر أو لوائح ضابطة تمارس من خلالها وزارة خارجية الدولة الموفدة إتصالها لبعثاتها الدبلوماسية.

ب- رسائل خاصة وهى تلك التى تتعلق بالتقرير حول مسألة بعينها.

ج- رسائل طارئة وهى التى تعنى بالتقرير حول الأحداث الطارئة.

2. البرقيات وتنقسم البرقيات إلى نمطين:

أ- بترمويات مشفرة وتستخدم للمعلومات ذات الطابع السرى.

ب- البرقيات غير مشفرة (غير رمزية) وهى التى يستخدم فيه جهاز التلغراف أو التلكس أو الفاكس.

3- **الرسائل المسموعة** (**غير خطية**) ويستخدم فيها أجهزة السمعة الوصلية أو عن طريق النقل المباشر فى حالة الاستدعاء أو اللقاء المكانى.

واجبات المبعوث الدبلوماسى بصفته رئيس البعثة الدبلوماسية.

تنقسم واجبات المبعوث الدبلوماسى إلى ثلاث أقسام:

1- واجبات نحو الدولة الموفدة التى يعمل بصفته رئيساً للبعثة الدبلوماسية على تحقيق مصالحها أو أهدافها.

2- واجبات تجاه رعايا بلاده أشخاصاً طبيعين أو إعتبارين.

3- واجبات تجاه الدولة المعتمد لديها " الدولة المضيفة أو المستقبلة".

واجباته تجاه راعايا بلاده:

تنقسم هذه الواجبات تجاه الرعاية إلى قسمين:

1- واجبات رسمية وهى التى تتم مباشرة عبر القنوات الرسمية المكلفة بذلك، ومن أهم تلك الواجبات الرسمية الحماية الدبلوماسية.

2- واجبات غير رسمية وتتم بالطرق الودية . ما هى الحماية الدبلوماسية؟

تعتبر الحماية الدبلوماسية من أبرز الواجبات الرسمية التى يطلع بها رئيس البعثة الدبلوماسية مباشرة أو تكليف أحد مساعدية.

ويعنى بالحماية الدبلوماسية التدخل طرفاً قانونياً لـدى محـاكم الدولـة المعتمد لديها دفاعاً عن مصالح أحد الرعاية، ويشترط كي يتمتـع الرعايـا بالحماية الدبلوماسية ما يأتى:

1- ألا يكون المستفيد من الحماية يحمل جنسية مزدوجة أحـداها جنـسية الدولة المعتمدة لديها.

2- أن يكون المعنى قد أستنفذ كافة الوسائل التى يكفلها له قـانون الدولـة المعتمد لديها.

3- أن يكون التدبير القضائى الذى ألحق الضرر بالمستفيد مـن الحمايـة الدبلوماسية يتنافى وأحكام القانون المعمول به فى الدولة المعتمد لديها، أو لأحكام القانون الدولى وأعرافه أو مناقضاً لأحكام إتفاقيـة مبرمـة وسارية المفعول بين دولة المعنى والدولة المعتمد لديها والتـى تـشمل مثل تلك القضايا.

واجبات رئيس البعثة الدبلوماسية تجاه الدولة المعتمد لديها:

على رئيس البعثة الدبلوماسية أن يعمل صادقاً على تنمية وتقوية أواصر العلاقة بين دولته والدولة المعتمد لديها، كما عليه أن يخـدم الـنظم والقـوانين المعمول بها فى الدولة المضيفة، وعليه أن يعرف أن عدم مراعاة أحكام القانون والتقيد فى مهام الوظيفة الدبلوماسية قد يعرضه للمساءلة أو بإعتباره شخـصياً غير مرغوباً فيه.

وتعمل الدول المضيفة بصفة عامة على تقييد نشاط البعثة الدبلوماسـية وإحترامها لقوانينها الوطنية (قوانين الدولة المعتمدة لديها) وذلك عبر الوسـائل الأتية:

1- أن تلتزم البعثة الدبلوماسية بإن تتم كافة إتصالاتها بالبعثات الدبلوماسية وأركان الدولة المضيفة عبر القنوات التى تحـــددها وزارة الخارجيـــة (خارجية الدولة المضيفة)، وذلك بتطبيقها لأحكام إتفاقية 1961م المنظم للعمل الدبلوماسى.

2- أن تقيد مكانياً نشاط البعثة الدبلوماسية بان لا تسمح بإقامة مقـــرات أو مساكن لأعضاء البعثة الدبلوماسية خارج عاصمتها الوطنية.

3- الإلتزام بطاعة القوانين العمول بها فى الدولة المعتمد لديها.

أساس الحصانات والإمتيازات الدبلوماسية

ما هية الحصانة الدبلوماسية:

هى حماية قانونية تمنح لأعضاء البعثات الدبلوماسية مؤقتاً تجاه مساءلة القانون الجنائى – القانون المدنى– القانون الإدارى وذلـــك تمكينـــاً لهـــم لأداء مهامهم الدبلوماسية ومن حيث الموضوع تقسم الحصانات إلى ثلاث أنماط:

1- حصانات دبلوماسية محلها مقر البعثة.

2- حصانة محلها شخص المبعوث الدبلوماسى ومن هم تحت كفالته رسمياً.

3- حصانات الرسائل الخطية والسلكية واللاسلكية وتـــشمل أيـــضاً هـــذه المركبات.

الحصانة ومقر البعثة الدبلوماسية:

يقصد بمقر البعثة الدبلوماسية هى جملـــة المنـــشآءت الدبلوماســـية أو أجزاءها والمساحات الواقعة فى إطارها، والتى تستخدم فعلاً فى تـــسير مهـــام البعثة الدبلوماسية، ويشمل ذلك مساكن ومستودعات أعضاء البعثة الدبلوماسية.

أساس حصانة المقر:

تعارف فقهاء القانون الدولى والعلاقات الدولية بإن هناك ثمة أربعة مصادر محدده كما يأتى:

1- **الصفة التمثيلية للمبعوث:** ويستخدم المبعوث الدبلوماسى حصانته بإعتباره شخصياً طبيعياً كما يعترف القانون الطبيعى، وإنما بصفته الإعتبارية ممثلاً شخصاً للملك أوالإمبراطور.

ولما كان الملوك والأباطره فوق القانون بإعتبارهم صناعة تمتد صفة الملوك إلى ممثليهم الشخصيين " رؤساء البعثات الدبلوماسية" ولما يمارس رئيس البعثة الدبلوماسية مهامه داخل مقر البعثة يشمله الحصانة الدبلوماسية وعليه لا تنطبق أحكام القانون المعمول به فى الدولة المعتمد لديها.

2- **نظرية الإقليم المستقطع:** ومضمون هذه النظرية يعتبر مقر البعثة هو بمثابة إقليم جزئى من أقاليم الدولة الموفدة لذا ينطبق عليه أحكام قانون الدولة الموفده وليس قوانين الدولة المعتمدة لديها.

مقتضيات الوظيفة الدبلوماسية:

يعتبر هذا التفسير لمنح الحصانة الدبلوماسية أكثر موضوعية لأنه يدفع بحقيقة أن الحصانة ما منحت لأعضاء البعثات الدبلوماسية ليكونوا فقط أناس مميزين دون غيرهم فى مواجهة أحكام القانون، وإنما لتمكينهم من الإطلاع بمهامهم الوظيفة أشخاصاً إعتباريين مرتطبتين بالمهام الوظيفية. فعليه تنسحب الحصانة الدبلوماسية على المقر بإعتباره السكنه المادية التى يتم فيها تنفيذ المهام الدبلوماسية.

4- مبدأ التعامل بالمثل وهو فى الواقع مبدأ لا يفسر منح أو إكتساب الحصانة الدبلوماسية لمقر البعثة الدبلوماسية، وإنما يوسع إطارها لآجل إستيعاب مشمولات أكثر.

مقتضيات الحصانة الدبلوماسية:

1- تقتضى الحصانة الدبلومناسية الممنوحة لمقر البعثة أن تقوم الدولة المعتمد لديها كافة الضمانات لأجل حماية مقر البعثة الدبلوماسية.

2- يحرم تحريماً تاماً على عناصر السلطة التنفيذية إقتحام مقر البعثة أو التعرض لمراسلاتها للتفتيش أو التشويش أو المصادرة.

3- لا يجوز لمخبر السلطة القضائية من دخول مقر البعثة دون إذن مسبق من رئيس البعثة، حتى وإن كان فى مهمة رسمية (إيصال إشعار علم وخبر لأحد أعضاء البعثة الدبلوماسية لكونه طرفاً فى دعوى مقامة أمام القضاء المحلى.

الإستثناءات التى ترد علي حصانة المقر:

1-يجوز إقتحام مقر البعثة الدبلوماسية حالة تعذر الحصول علي إذن مسبق من رئيس البعثة الدبلوماسية لسبب قاهر.

1- يجوز فى حالة الحريق المدمر تدخل الشرطة دون إذن مسبق من رئيس البعثة وذلك للظروف الطارئة التى تمنع من إستصدار إذن مسبق منه.

2- يجوز التدخل بالأقتحام لأسباب إنسانية تفجر غاز يخاف فيه ضياع حياة بعض الموظفين والعمال.

3- يجوز إقتحام مقر البعثة لضرورة الحفاظ على الأمن الوطنى فى الدولة المعتمدة لديها.

حصانة الحقيبة الدبلوماسية:

يقصد بالحقيبة الدبلوماسية مجموع الطرود المستخدمة لنقل المسائل المتعلقة تسيير مهام البعثة ووفقاً لنص المادة 3/27 يمنح أو يحظر تفتيش ومصادره الحقيبة الدبلوماسية.

ولكن ترد إستثناءات فى حالة الشك الأقرب إلى اليقين مثلاً إذا زادت الحقيبة بين 100 – 300كيلو جرام وما فوق يتوجب عليها التفتيش.

الحصانة الممنوحة لشخص المبعوث الدبلوماسى:

تمنح الحصانة الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسى حمايةً مؤقتةً تمكنه من الإطلاع بمهامه الوظيفية وتنقسم هذه الحصانة إلى ثلاث أنواع:

1- حصانة تجاه المحاكم الجزئية أوالجنائية لا تستطيع السلطة القضائية من أستيقاف المبعوث الدبلوماسى والقبض عليه أو محاكمته أمام المحاكم المحلية تطبيقاً للقانون الوطنى للدولة المعتمدة لديها.

الدبلوماسية الشعبية

يمكن تعريف الدبلوماسية الشعبية بأنها الاداة التى من خلالها تستطيع الجماهير الشعبية أن تحقق تنفيذ السياسة الخارجية الجماهيرية بين الشعوب وصولاً إلى أهدافها الداخلية الراجعة إليها.

أنماط الدبلوماسية الشعبية عبر التاريخ: الدبلوماسية الشعبية فى دولة أثينا الأغريقية:

" الدبلوماسية الشعبية الديموسية"

نقصد بمصطلح الديموسية مجمل القبائل الأغريقية المكونة للبنى الديمقارفية الأثينة، إذ كانت الدولة تتكون من تحالف عشرة مجموعات تسكن كل محموعة فى قطاع يسمى ديموس. ومورست الدبلوماسية الشعبية الديموسية فى حقبه الحكم الديمقراطى إذ كانت البعثة الدبلوماسية الشعبية الديموسة تتكون من عشرة أعضاء وتكون الرئاسة تناوبياً وتحدد الأسبقية الرئاسية. كانت البعثة الدبلوماسية الشعبية الديموسية تمارس عملها جماعياً وإن كانت المسؤليات المباشرة فردية (أحادية).

كيف تمارس مهامها:

تناقش موضوعات المفاوضات بين أثينا والطرف الآخر جماعياً إلا أنه يلقى كل عضو خطابه الذاتى معبراً عن وجهة نظره فى المفاوضات، فى موضوع محل المفاوضات أمام المجلس إلا أنه عند تقويم التقرير النهائى إلى المجلس فى أثينا ينظر إلى النتائج بإعتبارها محصلةً للعقل الجمعى، إلا أنه يعاقب من يثبت خراب ذمته من أعضاء البعثة فردياً، بينما يثاب الآخرون.

قسمة العقل الجمعي:

ركن إلى الدبلوماسية الشعبية الديموسية بإعتبارها عقـلاً جماعيـاً ذو معرفة شمولية وإذ يمحور القدرات الأحادية داخل إطار واحد، فيلم بكل شـاردة وواردة فإذا نسى أحد مساله ما أكمل الآخر ذلك النقص.

الفلسفة السلطانية في عصر الثورة الفرنسية 1789م:

قامت الثورة الفرنسية ضد الملكية والإقطاع وكان وقودها سواد الشعب الفرنسي بيْنما كانت قياداتها من البرجوازية أي الطبقـة الوسـيطة الفرنـسية، وبإنتصار الثورة ورثت البرجوازية الفرنسية سلطات العرش طبقـةً وخرجـت الجماهير صفر اليدين، وكان إعلان الجمهورية يعني في مضمونه قيام سـلطة جمهور الطبقة البرجوازية وهذا المفهوم دفع الجماهير الشعبية إلى الإسـتمرار في الثورة والعمل على تصديرها، بحثاً عن دعم الجماهير له فرفعوا شعار كـل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب، كمردود سياسي برزت المفاهيم الآتية:

1- إن الشعب هو مصدر السلطة.

2- الأخاء – المساوأة – العدالة.

3- تولت البرجوازية الفرنسية السلطة في الجمهورية الأولى 1792م ثـم مورست السلطة التشريعية نيابياً خلال مرحلتين:

1- تأكيد سلطة الجماهير في إقصاء نوابها عن الدوائر المعنية.

2- حرمت الجماهير من هذا الحق أي لا تستطيع الجماهير في دائرة معنية عن إصاء ممثليها في مجلس الأمة، ومن ثم إعـلان الأمـة مـصدراً للسلطة، لأن سيائدة الأمة لا تتجزأ.

تسمى الدبلوماسية فى عصر الجمهورية الفرنسية الأولى بالدبلوماسية الشعبية لإعتبار أن السلطة المنتخبة التنفيذية والتشريعية تمثل إدارة الشعب وتصنع القوانين والسلطة التشريعية معبرة عن حماية مصالح الشعب، وتخطط وتنفذ (السلطة التنفيذية) سياسات تستهدف تحقيق مصالح الشعب، وترسل البعثات الدبلوماسية لتنفيذ علاقاتها الخارجية ويكون أعضاءها منوطين بتحقيق السياسات الخارجية لمصالح الشعب، لذا سميت بدبلوماسية الشعب أى الدبلوماسية الجمهورية حيث تستمد الدولة أسمها.

ولكن هذه التسمية الدبلوماسية الشعبية أو الدبلوماسية الجمهورية لاتمثل فى الواقع ولا تطابق المفهوم الشعبى للمصالح، وإنما كانت حيله تتستر لها البرجوازية الفرنسية لتحقيق مصالحها بإعتبارها وريثة للسلطة الملكية المنهار، فالتسمية شكلاً شعبية جماهيرية ومضموناً غير ذلك.

الفلسفة السياسية الطبقية الماركسية اللينينية:

عرفت الديمقراطيات تحت الأنظمة الماركسية النينية، ولما كانت النظرية الماركسية اللينيية ليست نظرية شمولية تغطى كل المعطى الجماهيرى (الديمقراطى)، وإنما هى نظرية جزئية بنيت على المعطى الطبقى الشغيلى والبتروليتاريا نظرت إلى المجتمع من خلال الكم الأفقى والتباين المعرفى رأسياً.

جدلياً تقتضى نظرية ثورة الشغيلة من الطبقات الرأسمالية البرجوازية عبر ثورة العمال على رأس المال، ومن ثم أنشات الدولة عبر الفعل العنيف ثورة إطاراً سطوياً تحقق من خلالها وسيلة أو أداةً لمصالح الطبقة البروليتاريا ومن ثم استخدام الحزب الطليعى كمعطى موضوعى لغياب القدرات الإبداعية المستنيرة بين جموع البروليتاريا، بإعتباره (أى الحزب) العقل المدبر والمفكر

(نظرية العقل البديل). الدولة التى قامت على نمط النظرية الماركسية اللينينية " دولة البروليتاريا" فى الواقع هى دولة الحزب والحكومة، التى تنفذ (السلطة التنفيذية) سياسات الحزب وهي حكومة الحزب وأعضاء البعثات الدبلوماسية لتلك الدولة هى بعثات دبلوماسية حزبية لتنفيذ سياسات الحزب الخارجية.

إذاً ما أطلق عليه بالديمقراطيات الشعبية هى فى واقع الأمر ديمقراطيات الأحزاب الحاكمة وليست ديمقراطيات شعبية، وعليه تكون الدبلوماسية الشعبية التى تعبر عن مصالح تلك الديمقراطيات الشعبية بمفهومها الذي سبق هى دبلوماسيات شعبية من حيث الشكل لا المضمون (كما تقدم ذكر ذلك).

الدبلوماسية الشعبية وفلسفة الحكم:

فى ظل النظام الأتوقراطى (الحكم الفردى أو الحكم الأحادى) كانت السلطة السياسية تعبر عن مصلحة الحاكم الفردى (ديكتاتور) وكما كان الديكتاتور هو صانع السياسة الخارجية كان ينتقى من بين أعوانه طاقماً دبلوماسياً بإعتباره أداة تنفيذ للسياسة الخارجية لأثينا الأتوقراطية. ولايمكن وصف الدبلوماسية تحت هذا النظام بغير كونها دبلوماسية أتوقراطية.

أثينا الأوليجاركى(حكم القلة الثرية):

تحت النظام الأوليجاركى تمارس القلة مهام الحكم ومن ثم تخطط سياساتها الخارجية على نسق من الأفكار يحقق أهداف فئوية فى علاقاتها الخارجية. ومن ثم تكون مهمة البعثات الدبلوماسية تنفيذ السياسات الخارجية الأوليجاركية، ويصدق الوصف عندئذ بأن الدبلوماسية تحت هذا النظام بأنها دبلوماسية أوليجاركية.

أثينا تحت الحكم الديمقراطى:

عرفت أثينا الديمقراطية المباشرة المعبر عنها بحشد الجماهير الأحـرار المتفاعلين فى إطار الجمعية، ومن ثم كانت أدوات الحكم الـديمقراطى تبنـى سياساتها الخارجية شعبياً وتنشأ البعثات الدبلوماسية الشعبية (الديموسية)، يجوز هنا أن نوصف هذه الدبلوماسية بأنها دبلوماسية شعبية (نسبية).

الدبلوماسية تحت الأنظمة القيصرية والملكية:

لما كان الأباطرة والملوك هم آلهة فى ذواتهم أو ظلال للآلـة (حـسب إعتقاد مجتمعاتهم) كانوا فوق القانون، ولما كانت الدولة هى الملك والملك هـو الدولة أصبحت السلطة السياسية فى الدولة أداة طيبة لتنفيذ أهـداف ومطـامح الملوك. ولما كانت السياسة الخارجية تعبيراً عن رغبات الملوك والأباطرة فـى علاقاتهم مع من يتعاملون معه طرفاً فيها دولياً أنشاؤا جهازاً منفذاً لـسياساتهم يتحرك وفق أوامرهم. إذاً الدبلوماسية تحت الأنظمة الملكية والقيـصرية هـى دبلوماسية للملك أو للقيصر.

الدبلوماسية تحت النظام الجمهوري:

النموذج الأول: **الجمهورية الفرنسية** 1892م:

عندما قامت الثورة الفرنسية عام 1789م (كما سـبق ذكـره) كانـت الجماهير الفرنسية هى أداتها الفاعلة بينما كانت البرجوازية الفرنسية هى عقلها المدبر وصانعة فلسفتها (الجمهورية)، وبانتـصار الثـورة الفرنـسية ورثـت البرجوازية الفرنسية صولجان السلطة الملكية ومن ثم سخرت جهـاز الدولـة لخدمة مصالحها الطبقية علة الرغم من الصيحة الشعبية الفرنسية (الشعوب هـم أصدقاءنا والحكومات هى أعداءنا).

بعد حرمان الجماهير من ممارسة السيادة التى نص عليها دستور الجمهورية الأولى(الأمة هى مصدر السلطات) حيث كانت الجماهير تفرض سيطرتها علي الحكومات من خلال ممارساتها الرقابية. ففى الدوائر الإنتخابية حرمت من هذه السلطة بعد تبنى إنتماء النواب إلى الأمة (فرنسا).

إذاً تحولت السلطة إلى سلطة (البرجوازية الصغيرة) إذ أصبحت هى صانعة القرارات السياسية وراسمة للسياسات الخارجية، لذا اختارت الأداة التنفيذية لسياساتها الخارجية من العناصر البرجوازية التى تشاركها الهدف والمصير. هنا يمكن وصف الدبلوماسية فرنسا الدبلوماسية أسماً أو شكلاً" بأنها دبلوماسية برجوازية تمارس نشاطها تحت رآيات الجمهورية.

النموذج الثانى: الدبلوماسية تحت النظام الماركس اللينينى:

قامت النظرية السلطوية الماركسية اللينينية على أساس الطبقة العاملة وهيمنتها السياسية والإقتصادية على غيرها من الطبقات الأخرى. ولما أبتدع ....لينين (فلادمير غلكس أوليانون)، نظرية الحزب الطبقى الطليعى بإعتباره العقل المدبر للطبقة العمالية الكادحة، ومن ثم أصبح المكتب السياسى للحزب الشيوعى هو العقل الذى يرسم السياسات الداخلية والخارجية نيابةً عن الطبقة العاملة"ويقوم كادره بتنفيذها داخلياً وخارجياً.

ولوقوع الإغتراب السياسى والإقتصادى والنفسى بين البروليتاريا من جهة والطبقات الإجتماعية المهمشة (طبقة الفلاحين والمثقفين) من جهة أخرى، والحزب الطبقى من جهة ثالثة ولم تعد الدولة الماركسية اللينينية تعبر عن مصالح الشغيلة وإنما تعبر عن مصالح الحزب الحاكم. ومن ثم يمكن القول أن الدولة هى دولة الحزب والسياسة الداخلية والخارجية هى سياسة الحزب وتعتبر

عن مصالح الفئة الحاكمة التى تنفذ تلك الـسياسات الخارجيـة وبالتـالى هـى دبلوماسية الحزب إذا جاز لنا أن نصف الدبلوماسية تحت النظـام الماركـسى اللينينى بدبلوماسية الحزب الشيوعى.

الفصل التاسع
دور الأيديولوجية في العلاقات الدولية

- مقدمة وتعريف للأيديولوجية.
- صناعة الأيديولوجية.
- استغلال الأيديولوجية في السياسة والدعوة إليها.
- أنواع الأيديولوجيات.
- أثر الأيديولوجية في العلاقات الدولية.

الفصل التاسع

دور الأيديولوجية في العلاقات الدولية

(The Role of Ideology in International Relations)

مقدمة (*Introduction*):

معلوم أن القوة تحتاج إلى تبرير لاستخدامها في تنفيذ السلطة السياسية، وهذا التبرير يأخذ شكل غطاء فكري معين يعرف بالأيديولوجية.

إن الإنسان هو الذي ابتكر الفكر، وتفكير الإنسان مختلف من شخص إلى آخر، فمن العسير أن تطرح عليه فكرة تطبق عالمياً، وقد يرجع سبب الإختلاف في التفكير إلى الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية التي ولدت فيها هذه الفكرة، ولذلك قد يكون من الصعب القول بعالمية ظروف المحتوي، وإذا كانت الأيديولوجية إبتكاراً فكرياً للإنسان أو نتاجاً للمحتوي المذكور، فكيف يمكن لهذا النتاج أن يصبح عاملاً مهماً في تقرير سلوكية معينة؟ وبمعني آخر كيف يمكن لهذه الأفكار أن تتحول إلى سياسة يأخذ بها الفرد؟ وماهي البواعث التي تدفعه لتبني هذه الأفكار؟ وأخيراً، هل يمكن اعتبار الأيديولوجية غطاءاً يحتمي الإنسان به في بحثه عن طفولته السعيدة الضائعة، أم أنها حقاً تعبيراً عن نضوج الإنسان الباحث عن الكمال؟ هذه مجموعة من الأسئلة تخطر علي البال وتحتاج إلى أجوبة، فما هي الأيديولوجية؟

تعريف الأيديولوجية (*Definition of Ideology*):

أول من تكلم عن الأيديولوجية هو دوتراس عام 1796م، وعني بها علم الأفكار ذات الصلة بالمجال الفلسفي، ولقد خرج هذا المفهوم عن حدود الفلسفة

ليأخذ له معناً سياسياً، وسبب هذا التحول يعود كما يقول فرانس بـول بينـوا : (.... لقد مزج بين الفلسفة والسياسة، وقد أخذ المزج عمقاً أكبر لـدي نـابليون الذي نظر إلى الأيديولوجية علي أنها - أفكار وهمية - وإلـي الأيـديولوجيين كثرثارين لا يعرفون حتى أنفسهم)، ومع ماركس أخـذت الأيديولوجيـة عمقـاً جديداً، فعلي الرغم من استمرارها في المحافظة علي علاقتها بالمجال السياسي، فإنها أخذت منظرواً آخراً، فماركس وانجلز وهيس عندما كتبوا (الأيديولوجيـة الألمانية) عام 1845م - 1846م أعطوا للأيديولوجية المعنـي التـالي: (إنهـا الصورة التحريرية للظروف الحقيقية للأفراد وهذا التحرير يفسر بـالإجراءات التاريخية والاجتماعية)، بمعناً آخراً أن الأيديولوجية هي (نظام تمثيلي للواقـع صيغ بشكل معين وذلك بعد معالجته لهذا الواقع). ويري فرانسيس دوميشيل أن الأسس التي يقوم عليها المفهوم الماركسي (لمصطلح الأيديولوجية) هي:

1- التمثيل.

2- قاعدة الأيديولوجية أو مواردها وهي الواقع.

3- هدف الأيديولوجية وهو النظام المنبثق عن الواقع وباحثاً عن الشرعية.

فحسب التحليل الماركسي، فإن التطبيقات مجموعة من المفـاهيم لنظـام اجتماعي وأنها تعتقد أن هذه المفاهيم تتسم بالمثالية، ولذا يكون من المفـروض تطبيقها، وبالنسبة لماركس فإن الواقع الاقتصادي وظروفه تحدد مسبقاً هوية هذه المفاهيم، وأن الطبقة المسيطرة تحاول تبريـر وجودهـا مـن خـلال أخـذها بالأيديولوجية، لذلك فإن الأيديولوجية تعبر عن: (ميكانيزم الوهم الاجتماعي).

وإذا كان التحليل الأيديولوجي هذا قد شهد تطوراً في الوقت الحاضـر، فإنه مع ذلك بقي محافظاً علي نفس الأسس الماركسية، وهذا ما يراه كلود لوفور

الذي يعتبرها خطاباً خادعاً، بل إن بيير أنسار قد ذهب إلى أبعد من هذا حينمـا رأي فيها: (مجموعة من الأفكار التي تبرر موقفاً ما في عيني من أوجـدها.... وأنها مصدر لعدم المعرفة والوهم وعقل للغموض)، إلا أن تبرير الموقف لـيس وقفاً في الحقيقة علي أصحاب الفكرة، بل يتجاوزهم ليشمل كل من يهمه الأمـر من مؤيدين ومناصرين، لأن تبني هؤلاء لهذا الموقف فيه خدمـة لمـصالحهم الخاصة، ولذلك يكون تبريرهم قائماً علي شعور خاطئ بالواقع المعاش.

في مقابل هذا الإتجاه، هناك من حاول إعطاء مفهوم الأيديولوجية الصفة العلمية، وليس معني هذا غياب الأهداف السياسية، بل إن استعمال الصفة العلمية قد استعين بها لتنفيذ الهدف السياسي، ومن خلال هذا الطرح ولـد مـا يـسمي بالأيديولوجية السياسية، وتعني لدي فلادميير ويدلي: (نظاماً للأفكار يخدم شـئ ما، ولا يؤلف هدفاً بحد ذاته كمـا هـو الحـال بالنـسبة للنظـام الفلـسفي). فالأيديولوجية تتكون وبشكل أساسي من برنامج لعمل ومن تبرير لهذا البرنامج، هذا التعريف يتشابه مع الذي قد يقدمه بيير أنسار الذي مفاده أن: (الأيديولوجية السياسية تفترض أنها تهدف وبشكل أساسي إلى إعطاء معنا للعمل الجمـاعي، ويكون ذلك بوضع نموذج للمجتمع الشرعي ولتنظيمه، وتبين أن أحد القـائمين الشرعيين للسلطة والأهداف التي يجب تقديمها للمجتمع والوسائل المستعملة).

والجدير بالذكر هو أن كلاً من فلادميير وأنسار قد ركزا علـي فكـرة البرنامج والعمل، أي إعطاء الأيديولوجية صفة المنظم (لأنه في التنظـيم يـتم تحقيق مصالح الأفراد والجماعات)، ولما كانت الأيديولوجية في نظر هؤلاء هو الإستيلاء علي السلطة السياسية، فإن هذا التنظيم سوف يحقق بالدرجة الأولـى مصالح الطبقة المسيطرة، ويؤدي نجاح هذا البرنامج المطروح إلى تحقيق هدف

الطبقة المذكورة، والذي يتمثل في استمرار سيطرتها، مع العلم أن نجاح البرنامج يعني نجاح هذه السلطة في التأثير علي الآخرين وإقناعهم بمثالية أهدافها، ولهذا السبب يري آخرون ومنهم جان جاك شفاليه: (أن الأيديولوجية هي نظام متماسك أو تنظيم للأفكار، وهي تمثيل فكري أو عقلي قادر علي توجيه السلوك الإنساني في إتجاه معين):

وعليه فإذا كان تغيير السلوك الإنساني هو نتيجةً لتأثيره بالمبادئ والأفكار الأيديولوجية، فهذا التأثير لا يعني بالضرورة إقناع الفرد فكرياً بهذه المبادئ، لأن هناك دائماً ربطاً بين فكرة التأثير وفكرتي الخوف من القهر والبحث عن التعويض، وهي التي تلعب دوراً في تبني الفرد لفكرة ما، خاصةً إذا كان وراء هذه الفكرة سلطة أو طبقة تملك كل أشكال القوة[1]. إذاً هناك ركلاً للضمير والسير بدونه وليس إقتناعاً شعورياً، ولهذا السبب اعتبر ريمون آرون أن الأيديولوجية (فكرة خاطئة وتبريراً لمصلحة ما ومشاعر): ومع ذلك يمكن لسلوك الإنسان الناتج عن التأثير الأيديولوجي أن يتخذ صفة الاقتناع الفكري، ولكن علي الرغم من هذا يكمن وراء هذا الاقتناع رغبة الفرد التي تدفعه إلى البحث عن الحقيقة وكذلك الاعتراف بها، وهذا ما يذهب إليه جان باشلير في تعريفه للأيديولوجية حيث يعتبرها: (... مناقشة منطقية تحاول المجموعة المعتنقة للأيديولوجية -بفضلها- تحقيق رغبة ما بواسطة استعمال القوة أو السلطة داخل المجتمع).

ويتضمن تعريف باشلير هذا ثلاث أسس لها دورها في تكوين الأيديولوجية وهي: الرغبة والمؤسسات والقيم، وبمعني أن التكوين الأيديولوجي يولد في أساسه عن رغبة لم يحدث إشباعها ويتم اللجوء إلى مؤسسة داخل

المجتمع من أجل تحقيق هذا الإشباع، فالسلطة السياسية تعتبر خير ضامن لاستمرار هذا الإشباع نظراً لما تملكه من إمكانيات مادية ومعنوية يمكن الاستفادة منها لتحقيق هذا الغرض، والبحث عن إشباع رغبة من خلال المؤسسات يضفي عليها صفة التنظيم المؤسسي، ويكون ذلك بالأخص عندما تصبغ علي نفسها قيمة معينة تأخذها هدفاً لتبرير سلوك الفرد تجاه السلطة أو تجاه الآخرين (قيمة الدين مثلاً)، ونظام الإنقاذ فى السودان نموذج تقليدى لهذه الحالة.

وطالما أن الأيديولوجية تتضمن نوعاً من الدينمايكية، فإن الصراع من أجل السلطة هو الذي يقف وراء هذه الديناميكية، وعند استيلاء أعضاء مجموعة ما علي السلطة تشهد مثالياتها تغيراً ملحوظاً، وتقدم التبريرات لنموذجها والدفاع عنها، وهو موقف يدفع بالأيديولوجية إلى التركيز علي حاضر التجربة أكثر من مستقبلها، وإعطاء هذا الحاضر أهمية كبري من خلال مقارنته بالماضي، وهنا تفقد الأيديولوجية دورها الديناميكي المتمثل في البحث عن التغيير لتتحول إلى مجرد (نظام للتمثيل)، وهكذا فإن كل الأيديولوجيات تحمل في طياتها هذا التناقض بين مثالية المنهج عندما تكون خارج السلطة وواقعية المنحى عند استلامها للسلطة، ومثالاً لذلك تطور الأيديولوجية الليبرالية والماركسية اللينينية ونظام الإنقاذ في السودان(مثل ما تقدم).

ويمكن تقديم مثال واحد يتضح فيه كيف وقعت الأيديولوجيات (الليبرالية والماركسية) في خطأ مشترك، فمثلاً، إن الماركسية تؤكد من الناحية النظرية علي علاقة إنتاجية جديدة تستند علي قاعدة الملكية العامة لوسائل الإنتاج، فهذا يعني أن الطبقة العمالية هي المسئولة عن إدارة الملكية العامة لوسائل الإنتاج من

خلال التعاونيات والمجتمعات، والاقتصاد يأتي فى مرحلة تاليـــة. ولكـــن عنـــد تطبيق هذا النموذج (أي النموذج الماركسى) أخذ الاقتصاد الأولوية في عمليـــة التخطيط، حيث حل الإنتاج وزيادته محل أهمية القائمين بهذا الإنتـــاج، بمعنـــاً آخراً، إن الهدف الأخير في المجال التطبيقي كان زيادة الإنتاج، وهذه الزيادة لا تتم إلا بعد اتخاذ العامل وسيلةً أو أداةً في عملية الإنتاج، بدلاً من كونه هدفاً لهذه العملية، وهنا إلتقت البرجوازية والماركسية (عند التطبيق) في نفس الهدف، وهو استغلال العامل من أجل الاقتصاد، ونتيجةً لهـــذا الأســـلوب وقـــع الاقتـــصاد الماركسي (المطبق) تحت طائلة نفس الإنتقادات التي وجهها ماركس في تحليله للاقتصاد الرأسمالي.

وفي موضوع استغلال العامل، فإذا ما أثيرت فكـــرة أن العامـــل ودروه الاقتصادي يختلف لكونه في التطبيق الماركسي يبقي هو المسئول والمستفيد من عملية الإنتاج، إلا أن إدارة الملكية العامة لوسائل الإنتاج من الناحية الواقعية هي بيد الطبقة البيروقراطية والمجموعات التكنووقراطية المـــسئولة عـــن عمليـــة التخطيط وتنفيذ البرامج، وأما دور العامل فقد قلص ليكون مجرد أداةً من أدوات النظام السياسي القائم، وبهذا قتل دور حركة العامل وتحول (العامل) من محرك للتاريخ إلى مجرد أداة من أدوات الدعم السياسي للنظام.

إن التماثل الأيديولوجي يهدف إلى إثارة كراهية شئ ما وذلك بمقارنتـــه أو تشبيهه بشيء مكروه مسبقاً، وإن إثارة هذا الشعور يهدف في الحقيقة إلى تحرير الفرد من ضغط موقف معين بإعطائه معناً لوجوده. وكما يقـــول أنـــسار: (إن الأيديولوجية هي شئ من الإنفعال والكراهية يريح الأنا بإعطائها معنـــاً للعـــالم ويسمح لها بالتماثل مع ما يعادلها من سلطة أبوية).

وخلاصة القول فإن الأيديولوجية تصبح أداةً للتبرير وتزود الفرد بمعانٍ وقيم من أجل تفسير عمله الفردي أو الجماعي، فالفرد من خلال هــذا التفــسير سيجد أن كل عمل يقوم به ينطوي علي قدر من الحــق، وهــذا التقيــيم لــيس محصوراً علي الفرد وحده، وإنما يمكن تعميمه علي كل من يتشابه مع هذا الفرد فكرياً ومادياً، ومن خلال هذا التقييم يمكن للفرد أبعاد العناصر التــي تــرفض تبريره بأي شكل من الأشكال، ولهذا فالأيديولوجية تستطيع أن تمد الفرد بأسباب العيش، وتستطيع أيضا أن تكون له سبباً للبغضاء، وهو ما يجعل منها أداةً قاتلةً ليس لكونها دعوة للقضاء علي الآخرين، وإنما تفسح للفرد مجالاً للتضحية مــن أجل أهدافها، ويقول ريمون روير: (يجب تقديم الأيديولوجية كاستشارة للانتحار وليست ثقافةً جديدة).

وعليه فإن خلاصة الخلاصة (فى شأن تعريفهــا)، يمكــن أن تــصف الأيديولوجية بأنها مجموعة من الأفكار المتجانسة والهادفة إلى خلــق أوضـــاع جديدة، وأنها أصبحت اليوم سلاحاً في الصراع السياسي، وأدي ذلك إلى فقدانها لمثاليتها، وطالما أن الصراع السياسي هو قبل كل شئ صراع مصالح فلا يمكن إذاً الجمع بين المثالية والمصلحة.

صناعة الأيديولوجية (*Ideology Industry*):

عندما تدخل الأيديولوجية سلاحاً بين مجموعتين متصارعتين فلابد من تحديد هوية هذا الصراع أولاً، ويكون ذلك من خـــلال تحديــد المتــصارعين والأسس التي يستندون عليها في صراعهم هذا، فلقد أثبتــت الدراســات التـــي حاولت تفسير أسباب الثورات وقيـــام الحركـــات الـــسياسية فـــي العـــالم، أن المجموعات المثقفة داخل المجتمع هي التي تقود الصراع وتستند علـــي قاعـــدة

معينة من الجماهير، وتختلف بنية هذه القاعدة من مجتمع لآخر حسب اختلاف طبيعة المجتمع وظروفه، وهو ما ينعكس علي المجموعة المثقفة نفسها التي تتأثر هي الأخرى بهذه الوضعية.

ويعرف باتومور المثقفين بكونهم: (المجموعة التي تساهم بشكل مباشر في تكوين وإيصال ونقد الأفكار)، وبالتالي هم: (منتجو الأيديولوجية ومستهلكوها) في نفس الوقت، ويلعب المثقف دور الوسيط بين مركز المجتمع حيث تتكون القيم العامة، والمحيط حيث تأخذ مصالح وقيم المجموعات خصوصية معينة.

وبالرجوع مرة أخرى لإصرار من يصنعون الأيديولوجية بضرورة (كونية الأيديولوجية)، فيمكن القول بأن هذا الأمر قد يكون من الصعب تحقيقه، وصحيح أنه ومنذ منتصف القرن العشرين قد تطور التقدم العلمي وكذلك منهجه بشكل سريع ودقيق، ولم يعد هناك شئ في الوجود (تقريباً) لا يمكن وضعه في مجال التحليل العلمي والمختبري من أجل الوقف علي مدي صحته، إلا أن الأفكار المجردة لم تبعد كذلك دائماً، وأخذت بعدها الحقيقي من خلال التحليل العلمي، وهو الشيء الذي لم يكن بالإمكان تحقيقه في القرن الماضي، لهذا فإن كونية الإنسان التي فسرت بمبادئ ذلك القرن لم تعد كافية للرد، ولا كافية لتقديم التبرير أمام الحقيقة العلمية، علماً بأن عالمنا المعاصر بقيمه يميل إلى التأكيد علي مركزية الإنسان بشكل واسع.

وإذا كانت الأيديولوجيات المعاصرة عاجزة إمام حقيقة العلم ومنهجه علي استمرار تقديم التبريرات، فكيف يمكن لمجتمعات دول العالم الثالث وهي في غمرة معركتها من أجل التنمية والخروج من حالة التخلف، الاعتماد علي

أيديولوجية معينة؟ علماً بأن تكوين غالبية هذه الأيديولوجيات يعود إلى القــرن قبل الماضي (القرن التاسع عشر)، ومن هنا فإن إغفال هذا البعد الزمني من قبل مثقفي وقادة مجتمعات دول العالم الثالث بوعي أو بدون وعـــي، يعنـــي زيـــادة التعقيدات التي تعاني منها مجتمعات هذه الدول. والمفروض أن تلجأ هذه الدول إلى العلم الذي ينير لها الطريق بدلاً من اللجوء إلى الأفكار الأيديولوجية التـــي تعجز عن تقديم تفسير لأضاع مجتمعاتها.

اســتغلال الأيديولوجيــة في الســياسة (*Utilization of Ideology In Politics*):

هل يمكن أن تكون الأيديولوجيا تعبيراً عن شعور الأنا التي تبرر واقعاً معيناً؟، وإذا كانت كذلك فما هو الشيء الذي يمنعها من إقامة علاقــة قمعيــة؟ ووصول هذه السياسة إلى هذه المرحلة ألا يعني ذلك العودة مــرة ثانيــة إلـــى الصراع والإنشقاق وغلبة المصالح الشخصية علي المصالح العامة، وهــو مـــا يخلق أرضية لقيام صراع أيديولوجي جديد ؟ هذه الأسئلة تثير قضيتين رئيسيتين تحتاج إلى حل:

1- **قضية تحول المجموعة التي تقترح السياسة المستقبلية إلى مجموعة ضاغطة.**

2- **قضية من الذي يمنح هذه المجموعة (سواءً كانت سلطةً أو مجموعة من المتخصصين) الحق بالتكلم باسم الجماهير ومطالبتهم بالاستجابة والخضوع لها؟**

القضية الأولى هي قضية تحول هذه المجموعة إلى مجموعة ضـــاغطة، وهو أمر كبير الإحتمال لأن الخبرة العلمية والتقنية لهؤلاء.قد تدخلهم في تنافس

عملي فيما بينهم، في محاولة للسيطرة علي مركز صناعة القرار السياسي داخل المجتمع، فهنا يصبح العلم بدلاً من أن يكون وسيلةً للتغيير وتطوير الإنسانية، يصبح أداةً من أدوات الضغط والاستغلال وبالخصوص في علاقة هذه المجموعة مع دول العالم الثالث الباحثة عن العلم والتكنولوجيا، والأكثر من هذا، هناك إمكانية تحول هذه المجموعة إلى مجموعة أيديولوجية إذا ما توافر لها شرطين هما: العالمية والإجمالية. والمقصود بالعالمية قدرة المعطيات العقلانية لهذه المجموعة علي إخضاع الظروف التي تعيشها المجتمعات لتحليلاتها، أما الإجمالية فتعني أن هذه التحليلات لا تنحصر في قطاع ما وإنما تشمل كل قطاعات المجتمع، ويعني تحقيق هذين الشرطين تحول الفكرة إلى سياسة، بمعني تطبيق النموذج الأيديولوجي لهذه المجموعة علي صعيد الواقع.

وفيما يختص بالقضية الثانية، والمتعلقة بمعرفة ما الذي يمنح هذه المجموعة سواءاً كانت سلطةً أو حزباً أو مجموعةً من المتخصصين حق التكلم باسم الجماهير، فجواب هذا الاستفسار واضح، لأن هذه المجموعات تبرر سلوكياتها وكذلك برامجها السياسية والاقتصادية بما تملكه من خبرات ومعرفة علمية، ومن خلال هذا المصدر فإنها تحاول أن تميز نفسها عن المجموعات الأخرى، وغالباً ما تتكون هذه المجموعة من المثقفين (مدنين وعسكريين)، وإذا ما غض المرء الطرف عن طريقة مجيء هؤلاء إلى السلطة السياسية لأن البحث في هذا الموضوع، يؤدي بالمرء إلى اللجوء إلى تبريرات لا تخلو من معطيات أيديولوجية معينة (من أين أتي هؤلاء، الأديب السوداني الطيب صالح - كيف أتي هؤلاء، المفكر السوداني عبد الله علي إبراهيم)، وإذا قبل الواقع كما هو، وهو قبول مشروط بقدرة هذه القيادات علي تحقيق التطور وإلزامها بالأخذ

بفكرة الرقابة الجماهيرية، فإن أي عملية تسيس لهذه الرقابة من قبل قيادات هذه المجتمعات، يعني أن السلطة قد فتحت علي نفسها باب الإنبعاث الأيـديولوجي المعاكس لسياساتها، والذي يمكن تفسيره كرد فعل ضـد أيديولوجيـة الـسلطة السياسية (الإنبعاث الأيديولوجي المعاكس في عهد مايو في السودان، كان يطلق عليه ثورة مضادة)، وإذا ما وصلت الأنظمة السياسية إلى هذه المرحلة فإن هذا يعني بداية تعثر عملية التطوير والتقدم المنشودين.

الدعوة إلى الأيديولوجية (*Ideological Recrooting*):

إن قدرة أي فكرة علي خلق التأثير تعتمد إلى حد كبير علي أهمية القيم التي تحملها وعلي مدي قدرتها علي الاستجابة لمطالب مصالح الأفراد، وتختلف هذه القدرة من مجتمع إلى آخر حسب طبيعة المجموعة التي تتبني هذه الفكـرة، وحسب الوقت الذي يتم فيه هذا التبني. وإذا كانت هناك علاقـة بـين الفكـرة والظروف الاقتصادية والاجتماعيـة، فـإن مـاركس يـري: (إن المواجهـة الأيديولوجية للتناقضات بين القوي المنتجة وعلاقات الإنتاج لا تتـرك وبـشكل قاطع أثرها النفسي علي الإنسان)، لأن الإنسان الأمي والذي ليس لديه المعرفة والوعي (السياسى) يحتاج إلى من يشعره بأن هناك فرقاً بين مصالحه اليوميـة وقيم الفكر، وهي نوعية تأتى دائماً من الخارج.

إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية تلعب دوراً فيه إثـارة للمـشاعر، فهذه الإثارة تكون مرفقة دائماً بعمل ما وبإتجاه مصدر الإثارة، فإذا كانت الفكرة تملك مصادر القوة والجاذبية وتغري الفرد وتثير مشاعره، فإن الفرد سـينجذب باتجاه هذه الفكرة، وقد يصل به إلى أن يضحي في سبيلها إذا ما كان التعويض المادي أو المعنوي المقدم مهم بالنسبة له.

ولكن بين الفكر والعمل هناك علاقة يمكن وصفها بأنها قائمة علي عدم المساواة، وبمعناً آخراً، فهي علاقة قائمة علي سيطرة الفكر علي العمل الاجتماعي للفرد، وتظهر هذه السيطرة من خلال محاولة الفكرة في قولبة الفرد بنموذجها القيمي، لأن عملية القولبة هذه تحتم إندماج الفرد فى إستراتيجية الفكرة وتحقيق مصالحها، وهكذا تعني القولبة بالنسبة لمنتجي الفكرة إندماج الفرد بالحقيقة التي يجب النضال من أجلها.

وبالتالي فإنه عندما يلتزم المنفذ بالفكرة يتصور أنه يقوم بإشباع حاجياته (لدرجة الإستشهاد)، في حين يشعر منتج الفكرة بأن مصالحه قد تحققت عن طريق إلتزام المنفذ بالنموذج القيمي المقترح، وهنا فرق بين شخص يتصور والأخر يشعر.

إن الإلتزام يعني وجود رقابة اجتماعية، وكما يقول هار: (لا يمكن للأفراد القيام بعمل مركز أو تأسيس مجموعة ما، إلا بفضل وجود شكل من أشكال الرقابة الاجتماعية)، وعليه يمكن اعتبار النموذج الذي تقدمه الأيديولوجية مجتمعاً منغلقاً يتكون من مجموعة المتماثلين مع هذه الأيديولوجية، وداخل هذا المجتمع ليس هناك خيارات غير المقررين ولغتهم، وكل لغة وكل خيار يذهب إلى عكس ماهو مقترح يعني الإنحراف عن الحقيقة والواقع(ثورة مضاضة).

وخلاصة القول فالاستغلال الأيديولوجي للإنسان يتم من قبل صانعى الفكرة الذين يستغلون وضعه، ويدعون مساعدته من خلال برمجة معينة، ولكن الواقع هو عكس ذلك، وبالرغم من أن الواقع يخالف الفكرة إلا أن صانع الفكرة يستمرون فى النفخ لأنه من شأن هذا التصرف أن يزيد من تبعية الأفراد للفكرة،

ومن ثم لصاحب الفكرة ونتيجةً لذلك يفقد الفرد شخصيته ليصبح أداةً من أدوات منتجي الفكرة أو النظام السياسي.

من المعالم البارزة التي ميزت العلاقات الدولية المعاصرة من الأسلوب التقليدي القديم هي الأيديولوجية، حيث أن النازية (Nazism) في ألمانيا والفاشية (Fascism) في إيطاليا (وهما من الأيديولوجيات الوطنية) قادتا العالم إلى الحرب العالمية الثانية. والشيوعية (Communism) من قواعدها في روسيا أصبحت واحدة من القوي الرئيسية في العصر الحاضر، والديمقراطية الليبرالية (Liberal Democracy) بتحرريتها أدت إلى تغيير في خريطة العالم (السياسة الدولية)، إنه من السهل جداً إطلاق (عصر الأيديولوجية) علي القرن العشرين.

علاقة الأيديولوجية بالسياسة الخارجية (*The Relation Between Ideology and Foreign Policy*):

وبالرجوع مرة أخرى إلى تعريف الأيديولوجية فإن شارلس شرشل (Charles Scheicher) وصفها بأنها: (نظام لأفكار ملخصة صيغت بواسطة فرد وفيها معاني تشرح الواقع، وتعبر عن القيم، وتحتوي علي برامج لتحقيق نوع من نظام اجتماعي فيها أنصار هذه الأفكار، وأهلها يؤمنون بأنها أفضل وسيلة لتحقيق هذه الأهداف).

أما بدلفورد ولنكولون (Padelford and Lincoln): عرفوها بأنها (جسم لأفكار تخص الاقتصاد والاجتماع، والقيم والأهداف السياسية مع برنامج إيجابي لتحقيق هذه الأهداف).

من ناحية أخرى، وفي بحث العلاقات بين السياسة الخارجية والأيديولوجية قال بعض العلماء منهم مارتن سلجر (Martin Seliger): أن الأيديولوجية هي مؤشر لخيارات وأهداف السياسة الخارجية، ووفقاً لهذه العلاقة،

فإن الأيديولوجية تختص بتحقيق القوة، حيث إن القوة هـي الهـدف الرئيـسي للسياسة الخارجية، بينما يتم ترجمة ذلك فعلياً بـالطرق القانونيـة (Legal) أو العرقيـة (Ethnical) أو الإنـسانية (Humanitarian Terms)، ولـو تركـت الاختلافات الواردة في التعاريف المختلفة جانباً، لوجد أنها كلها تتفـق فـي أن الأيديولوجية هو العمود الفقـري (Backbone) للـسياسة الخارجيـة للدولـة. والأيديولوجية: تجاهد من أجل إنجاز فعال للـسياسة الخارجيـة (Strives for effective implementation) كما وصفها بروفسير هولـست (prof Holsti) واضاف: (إن الأيديولوجية لا ترسم أهداف السياسة الخارجية فقط، بل تطـور معيار التقويم و الضبط للعمل، لكن فوق كل هذا وذاك له تأثير مهم علي الإدراك الحسي)، وقال إن الأيديولوجية تأثر في الأهداف السياسية بخمس طرق(1) :

1- إنها تنشئ الإطار العقلاني والتي من خلالها يراقب صناع السياسة الواقع.
2- إنها توصف لصناع القرار الأهداف البعيدة المدى لـسلوك الدولـة الخارجي، لكي يتم ترقيتها بواسطتهم.
3- تعمل وسيلةً لضبط الاختيار من أجل سياسة خارجية أكثر دقة.
4- إنها تحدد لصناع السياسة الخارجية المراحـل الرئيـسية لتـاريخ التنمية، والتي من خلالها يمكن رسم استراتيجية السياسة الخارجية.
5- تبني نظام للمثل الأخلاقية والدينية، وبذلك توصف التفكير الـسليم وتطور معايير حكم الأفعال الشخصية.

أنواع الأيديولوجيات (*Kinds of Ideologies*):

إن الدول إنتهجت أيديولوجيات متعددة في فترات متعددة، وقد قسمت بواسطة مروجانثو إلى ثلاث أنواع:

1- أيديولوجية الوضع الراهن (*Ideology of Status quo*):

إذا كانت الدولة تتبع سياسة للمحافظة علي الوضع الراهن، فتعد علي أنها معتنقة لأيديولوجية الوضع الراهن، وغالباً مثل هذه الدولة تؤمن وتعول كثيراً علي القانون الدولي والسلام، وأنها مناهضة لكل أنواع الإمبريالية، وأنها تعتمد علي الأمن الجماعي (Collective Security) والمساعدة المتبادلة لتأمين السلام العالمي من أي تهديد. ومثل هذه الدولة تسعي كذلك لحفظ مصالح الدول الصغرى.

2- الأيديولوجية الإمبريالية (*Ideology of Imperialism*):

وهي الأيديولوجية النقيضة لأيديولوجية الوضع الراهن، وتسعي دائماً لتغييرها وإحلال الأيديولوجية الإمبريالية محلها، وخلق نظام عالمي يعاد فيها توزيع القوي لصالح الدول المنتهجة للأيديولوجية الإمبريالية، ومن البديهي أن هذه الأيديولوجية لا تحترم القانون الدولي، وتسعي لتغيير الوضع الراهن لترقية مصالحها الخاصة، ومن الذين انتهجوا هذه السياسة هتلر ألمانيا النازي الذي نقد اتفاقية وست فاليا وسعي إلى إلغائها.

3- الأيديولوجيات الغامضة (*Ambiguous Ideologies*):

وهي الأيديولوجيات غير الواضحة المعالم، وقد استخدمت من قبل عدة دول لأغراض خاصة، وخير مثال لهذه الأيديولوجيات مبدأ تقرير المصير الوطني (Principle of National - Self-determination) والتي دافع عنها

الرئيس الأمريكي ولسون (Wilson) بعد الحرب العالمية الأولي، واستخدمها الحلفاء لفصل النمسا (Austria) من المجر (Hungarian)، واستخدمها هتلر لإبتلاع النمسا وجزء من تشيكوسلوفاكيا (Czecho Slovakia).

4- المصلحة والأيديولوجية (*Interest and Ideology*):

هناك علاقة طبيعية بين المصلحة والأيديولوجية، حيث إن كل واحدة تتأثر بالأخرى، فمثلاً عملية استعمار بريطانيا لبعض الدول وصفها البريطانيون بأنها عملية تعليمية وحضارية مهمة وإنسانية، بينما الهدف الحقيقي هو الاستغلال الاقتصادي. مثال آخر هو عندما استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الفلبين للأغراض التجارية والعسكرية، وصفت سلوكها الاستعماري هذا بأنها مهمة إنسانية، وبالمقابل فإن المصلحة الوطنية تأثر في الأيديولوجية، فمثلاً خروج الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها وانغماسها في الشئون الأوروبية، لهو من دواعي المصلحة الوطنية، وتنفيذ سياسة الإحتواء (Containment Policy) لحماية الديمقراطية في أوروبا.

الأيديولوجيات المهمة (*Important Ideologies*):

هناك أيديولوجيات كثيرة من الصعب شرحها كلها ولكن إن شاء الله سوف يتم التركيز علي أهم الأيديولوجيات وهي:

1- **الليبرالية** (Liberalism) وهي تسمي كذلك أيديولوجية الحرية والسلام العالمي (حسب رأي أنصارها) وهي ليست جديدة، ومعروفة منذ القرن السابع عشر، ولكن في الحقيقة متدثرة بالمثل الغربية سواءً كانت الاجتماعية أو الدينية، أو الاقتصادية، أو النظم السياسية، وأنها تعطي لرأي الفرد قيمة كبيرة. وتركز علي ضرورة إعطاء الفرد

الفرصة لتنمية مواهبه (Histalents)، وتهتم بشدة بالمنافسة الحرة، كما تعطي رفاهية الفرد اهتمام كبيراً.

وعندما إنتقلت هذه الأيديولوجية إلى بقاع العالم المختلفة ركزت علي السلام العالمي، وعلي الصداقة، والحرية والتعاون، والعدالة...الخ، إن الأيديولوجية الليبرالية أساساً تتعارض مبدئياً مع التدخل في الشئون الداخلية للدول وتشجع علي التعايش السلمي (Peaceful co-existence). وقد أوضح البروفسير شلشر (Prof. Schleicher) السمات العامة لليبرالية في النقاط التالية[2]:

1- ثبت بالنظرية وبالتطبيق أنها يحقق وترقي الرفاهية للمواطنين بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي أو الاقتصادي، أو العرقي، أو القومي.

2- تسعي لصيانة وحفظ كرامة الفرد ليس في وطن واحد فقط وإنما لكل البشرية.

3- تمنع وقوف السياسة أمام مسيرة حقوق الإنسان وبعض القيم الديمقراطية الأخرى، مثل الحرية والعدالة والمساواة وما يتفرع عنها، كالحق في الحريات الديمقراطية والحق في العمل وتكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروة والسلطة...الخ.

4- تعظم شأن المؤسسات الدولية حيث إتخاذ القرارات المهمة وفيها تبحث الحلول السلمية للقضايا الدولية. وداخليا تركز علي إقامة دولة المؤسسات، وهذه المؤسسات تعلوا علي الأفراد مهما كانت مراتبهم وإنتماءاتهم العرقية والدينية والحزبية.

5- إن الليبرالية تحبذ الحلول السلمية للنزاعات وكذلك تنفيذ رأي الأغلبية بالطرق السلمية. ومن هنا تأتي تداول السلطة سلمياً داخل مؤسسات الدولة بين القوي السياسية المتعددة، وذلك علي أساس التنافس الشريف مع حفظ حقوق الأقليات.

إن المبادئ التي تقدم ذكرها متبناه من قبل مؤيدي الليبرالية، ولكن هناك اختلاف كبير بين ما تبنوه وما طبقوه.

واستخدموا هذه المبادئ لتبرير جزء من سلوكهم المتصف أحياناً باللامبالاة أو المربوط بالمصلحة المادية البحتة، حتى تكوين الأحلاف العسكرية المختلفة مبنية علي أسس تهدف لحماية الديمقراطية الليبرالية والتي هي مهددة من الشيوعية (فى فترة الحرب الباردة)، إن إلتزام الليبرالية مربوط بالمصلحة الاقتصادية وأمن الدولة وليس من أجل المبادئ التي سبق ذكرها (القيم الاجتماعية والدينية وحقوق الإنسان، والحرية ....الخ).

ب- الشمولية (*Totalitarianism*):

هذه الأيديولوجية عكس الليبرالية وهي مربوطة بمصالح الدولة أكثر من مصالح الأفراد، وأنها ترسم خط فاصل واضح بين الحاكم والمحكوم وتؤمن بحق النخب في الحكم، ولا تعطي أي حق للتعبير(أو حرية التعبير فى ظل حرمة التفكير)، وتعتقد بأن الدولة وحدها يمكنها تحقيق الرفاهية للشعب (دون إعطاء أهمية لرأي الشعب)، ومن أهم خصوصيات هذه الأيديولوجية أنها تعرف بحكومة الحزب الواحد (وديمقراطية الحزب الواحد)، والحرب هي أكبر أدواتها في السياسة الخارجية وأهمها، وأمثلة هذه الأيديولوجية الفاشية، والنازية،

والاشـــتراكية، والـــشيوعية (Fascism, Naizsim ,national Socialism, Communism) ونظام الإنقاذ في السودان.

غير أن الشيوعية تختلف عن النازية والفاشية في أنها تـسعي لتحقيـق حياة كريمة (حسب رأي أنصارها) للأفراد، وذلك من خلال القضاء علي النظم التي تساعد استغلال الإنسان لأخية الإنسان، وأنها تسعي إلـى إنجـاح ثـورة عالمية، وتري أن الدولة نتجت من صراع الطبقات، وأن هنـاك طبقـة واحـد (الطبقة البرجوازية Bourgeois) مسيطرة علي بقيـة الطبقـات (البلوريتايـا - Proletarian العمال والمزارعين). وأن الدولة تكون قائمـة فـي المرحلـة الأولى (الاشتراكية) مع تطبيق شعار (من كل مقدرته ولكل حاجته)، وكـذلك تطبيق دكتاتورية البلوريتايا، وفي المرحلة الثانية تذوب الدولة وتظهر الشيوعية، ولذلك تصر الماركسية - اللينينة علي تحطيم البرجوازية وذلك باستخدام ثـورة العنف، وتري أن النظام الرأسمالي (Capitalism) الحالي فقـد محتـواه فـي المحيط القومي، ولكنها (أي الماركسية في المحيط العالمي أصـبحت تمـارس الإمبريالية ضد شعوب العالم الأخرى بحجة تحرير وإعتاق شعوب العالم مـن عبودية الرأسمالية).

المواجهات الأيديولوجية (*Ideological Confrontation*):

بدأ الـصراع بـين الديمقراطيـة الليبراليـة (Liberal Democracy) والشيوعية (الشمولية) بعد الحرب العالمية الثانية وكل واحدة تـسعي لتحطـيم الأخرى، ولكن في فترة من الفترات حدث تغير لهذه الأيديولوجيات، وعـدلت كل واحدة منهما عن فكرة تحطيم الأخرى، حيث بدأت الدول الرأسمالية نتيجةً لخوفها من أن تكسب غريمتها الماركسية أرض جديدة، بـدأت تتخلـي عـن

مستعمراتها القديمة وتعطيها الاستغلال، أما داخليا فبدأت الدول الرأسمالية تتبني بعض السياسات الاشتراكية.

هذه التغيرات في المبادئ الرأسمالية دفعت المدرسة الشيوعية إلى انتهاج تغيرات متوالية في مبادئها كذلك، وفكرت في وسيلة للإنفراج في علاقاتها مع الغرب سيما بعد عام 1953م. هكذا بدأت المدرستان في إتباع سلوك راشد في المذهبين، وانخرطتا في تنافس في ظل تعايش سلمي.

في العقدين الماضين وفي العقد الحالي انخفضت حمي الأيديولوجية قليلاً، واقتربت الدولتان العظميتان المتبنيتان للأيديولوجيتين المختلفتين، (الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية) من بعضهم، وبدأت الدول المعتنقة للماركسية تنتهج سياسات أكثر إنفتاحاً، وتبنت السمات الطيبة للرأسمالية، وهذا هو السبب الرئيسي الذي أدى إلى إضمحلال مكانة الأيديولوجية في الصراع الدولي، وفي عام 1990م انهارت الإمبراطورية السوفيتية، وحدث تغيير جذري في الأمر.

أثر الأيديولوجية في العلاقات الدولية (*Impact of Ideology In the International Relations*):

هناك اختلاف في الآراء بين العلماء في شأن أثر الأيديولوجية في العلاقات الدولية، فمن ناحية يري البروفسير هل (Prof. Hill): أن الأيديولوجية آلية مبسطة تمنح للأفراد (صناع القرار) برنامجاً جاهزاً (Ready - Packaged) للأفكار ويرتب العمل ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية عموماً، وفي ميدان العلاقات الدولية علي وجه الخصوص. فإذا كان يعمل الفرد في الإتحاد السوفيتي فعليه أن ينظر للأمور بمنظار ماركسي لينيني، وإذا كان من الولايات المتحدة الأمريكية

فعليه أن ينظر لها بمنظار ديمقراطي ليبرالي، وإذا كان فرنسياً فعليه بالمنظار الوطني ....الخ[3].

ومن ناحية أخرى رأي العلماء أن هناك أثراً ضعيفاً للأيديولوجية في العلاقات الدولية، حيث يقول بالمرآن بركنس: (إن بعض القوي بمقدروها تحريك الرجال وتحطيم مجتمعات وإنشاء مجتمعات جديدة. وهذا يعتمد علي حساباتهم الخاصة وتقديراتهم الشخصية أكثر من إعتماده علي الأيديولوجية، إن دور الأيديولوجية ينحصر فقط في التوجه الفيزيائي نحو مصادر الدولة)[4].

أما الحقيقة فهي موجودة بين هاتين المدرستين المتعارضتين، لأنه من المبالغة القول بأن للأيديولوجية دور كبير و في العلاقات الدولية، ولكن في نفس الوقت لا يمكن تجاهل ذلك الدور. فمثلاً قبل الحرب العالمية الثانية كانت الفاشية في إيطاليا والنازية أو الاشتراكية الوطنية في ألمانيا تؤثر في السياسة الخارجية لهذه الدول، وفي الحقب الزمنية التالية أصبحت للأيديولوجية أهمية أكثر، للزيادة الملحوظة في عدد الناس المشاركين في صناعة القرار، والحقيقة تقول أن عامة الشعب لا يمارسون تأثيراً مباشراً ومتواصلاً علي صناع القرار. ولكن الرأي العام مجال الخيارات المتاحة لصناع القرار، وصناع القرار من جانبهم يحاولون إستمالة الرأي العام لدعم سياساتهم.

إنهم يستميلون الرأي العام بالسماح بتدفق المعلومات التي انتقيت والمرغوب وصولها للرأي العام، ومنع وصول المعلومات التي يرونها خطيرة عليهم إذا وصلت للرأي العام، ويحدث هذا بصورة أكثر وضوحاً في النظم الشمولية، ويحدث هذا حتى في النظم الليبرالية حسب رأي كار(E.H.Carr).

محاسن الأيديولوجية (*Cons of Ideology*):

1- إن الأيديولوجية تحكم سياسات الدولة وذلك بتحديد أهداف للإجـــراءات السياسية.

2- إن الأيديولوجية توافر فرص للتعاون، وفرص للمعارضـــة، حيـــث إن الأيديولوجيات العامة توحد الدولة (الماركسية والاشـــتراكية ...الـــخ)، والأيديولوجيات الخاصة (الليبرالية ...الخ)، ولكنها فرقت شعب الدولـــة الواحدة، كذلك الأيديولوجيات الوطنية فرقـــت البـــشرية (The Mankind) لمجموعات صغيرة معادية لبعضها البعض.

ما آخذ علي الأيديولوجية (*Demerits of Ideology*):

1- الأيديولوجية توفر إطار جامداً لصناع السياسة الخارجية، وينجم عن ذلك تفكير باهت مصحوب بتشكك صانع القرار في فعالية ما يتخذ، وأيـــضا يعتقدون بأن المعطيات الموجودة غير كافية.

2- هناك علاقة بين الأيديولوجية وبين الصراع من أجل القوة، فحسب رأي مورجانثو: (إن كل السياسات تتضح بالتحكم الأيديولوجي). وعليه، فبدلاً من استخدام الأيديولوجية لشرح الخيارات، للتحقق من الشيء الذي تريده القوة السياسية، فإن الأيديولوجية فقط، تقوم برســـم علامـــات للـــدوافع والسلوك المطلوب. عموماً الأيديولوجية توضح من أين يمكن الحصول علي القوة، وأين وكيف ومتي توجه هذه القوة، بينما مقدار القوة تحـــدده شدة الإيمان بالأيديولوجية.

إضمحلال مكانة الأيديولوجية (*Decline of Ideology*):

بعض العلماء يرون أن مكانة الأيديولوجيـــة بـــدأت تـــنخفض، فمـــثلاً بروفسير دانيال بل (Prof. Daniel Bell) يقول: (إن الأيديولوجية في الغرب بـــدأت تبرد نتيجةً للتقارب بين المعسكرات المختلفة، وأن الصراعات القائمة الآن، مثل

الصراع بين الهند وباكستان، وبين العرب وإسرائيل، ليست صراعات أيديولوجية، حتى ولو صبغت بطابع أيديولوجي).

أما بالمر آن بركنس فلا يتفق مع آراء العالم السابق، ويقول نعم إن الأيديولوجية فقدت شئ من بريقها، ولكن لم ينتهي تأثيرها نهائياً. خلاصة القول فإن الأيديولوجية فقدت الكثير من مكانتها السابقة.

هوامش الفصل التاسع

1- ومن الروايات الشهيرة في هذا الشأن، أي حول هذا الأمر في روسيا صدر كتاب (الطبقة الجديدة) للكاتب ديجلاس، والمقصود بهذه الطبقة هي طبقة أعضاء الحزب الشيوعي الذين سيطروا علي الأمور تماماً في الإتحاد السوفيتي، وأثروا أنفسهم بالإمتيازات في الدولة الشيوعية علي حساب طبقة البروليتاريا التي صعدوا علي أكتافها مدعين أن هذا التحرك من أجلها. وهذا الواقع هو ما عبر عنه جورج أورويل في كتابه (مزرعة الحيوانات) بطريقة ساخرة، خاصة تلك العبارة الشهيرة التي ظل يرددها أصحاب السلطة الجديدة في الإتحاد السوفيتي حينما حرفوا المبادئي التي قام عليها ثورتهم (كل الحيوانات سواسية - All animals Are equal)، فحرفت بإضافة شئ جديد لها فأصبحت (كل الحيوانات سواسية ولكن بعضهم أكثر مساواة من الأخرى All Animals Are Equal But some Animals Are more Equal than others).

2- Norman Hill; contenporay world politics; PP.429-430.
3- Pa;mer & perkins; International Relations; P.84.
4- Ibid, P.85

الفصل العاشر

النظام العالمي للعلاقات الدولية

- مقدمة وتمهيد
- الحرب الباردة القديمة
- الإنفراج أو الوفاق في العلاقات الدولية
- الحرب الباردة الجديدة
- النظام العالمي الجيد

الفصل العاشر

النظام العالمي للعلاقات الدولية

(World Order)

المقصود بالنظام العالمي هو الشكل العام أو الميزة العامة للعلاقات الدولية، في فترة زمنية محددة، والفترة المقصودة في هذا الفصل وتحت هذا العنوان (النظام العالمي)، تبدأ بعد الحرب العالمية الثانية وتستمر إلى كتابة هذا (الفصل)، وقد قام علماء العلاقات الدولية بتقسيم فترة النظام العالمي إلى أربع مراحل هي:

أولاً : مرحلة الحرب البادرة القديمة (Old Cold War).

ثانياً : مرحلة الإنفراج في العلاقات الدولية (Détente in International Relations).

ثالثاً : مرحلة الحرب البادرة الجديدة (New Cold War) .

رابعاً: مرحلة النظام العالمي الجديد (New World order).

ويجدر تناول كل مرحلة بصورة منفصلة:

أولاً: الحرب البـاردة القديمة (The old Cold War) (1945م – 1969م).

أول من استخدم كلمة الحرب الباردة هو الموظف الأمريكي برناند بورج (Bernand Baruch)، في حديث له في ولاية كورولاينا الجنوبية في أبريل16، 1947م حيث قال (... دعونا، يجب أن لا ننخدع نحن الآن في منتصف الحرب الباردة)[1].

لقد عرف فرولانس إلوت (Florance Eliott) وما يكل سميرسكل (Michael Sumerskell) في كتابه قاموس السياسة بأنها: (حالة من الشد بين مجموعتين من الدول في كل جانب هناك سياسة متيناه لتقوية هذه المجموعة، ولإضعاف الطرف الآخر بحيث لا يتطور الأمر إلى حرب ساخنة).

أصبحت الحرب الباردة عامل مهيمن لمتابعة العلاقات الدولية، بعد الحرب العالمية الثانية. إنها أنشأت حقبة زمنية لا هي بالحرب ولا هي بالسلام بين الإتحاد السوفيتي وحليفاتها من جهة وبين الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها من جهة أخرى وبين الصين والولايات المتحدة من جهة ثالثة والصين والإتحاد السوفيتي من جهة رابعة ولكن علماء العلاقات الدولية غالباً ما يركزوا علي الصراع الأمريكي السوفيتي. إن إرهاصات الحرب الباردة بدأت قبل إنتهاء الحرب العالمية الثانية حيث تبادل الرطفان الاتهامات الآتية[2]:

1- تماطلوا (الحلفاء) في فتح جبهة جديدة ضد ألمانيا لتخفيف الضغط علي الجبهة السوفيتية في الحرب العالمية الثانية.
2- البخل الذي مارسه الإتحاد السوفيتي حول المعلومات الخاصة بالقنبلة الذرية من رأي الغرب وبالذات أمريكا.
3- عدم دعوة الحكومة البولندية (Polish Government) لمؤتمر سان فرانسسكو بعد الحرب العالمية الثانية.
4- إتهام الغرب للإتحاد السوفيتي بعدم المصداقية في الحرب، حيث دخل الإتحاد السوفيتي في حرب مع اليابان في اللحظات الأخيرة

لانتهاء الحرب العالمية الثانية، خلافاً لما كان مقرراً (أن تدخل الحرب مبكراً).

ورغم كل هذا وذلك، بعض العلماء يعتقدون بأن الحرب الباردة بدأت منذ إندلاع الثورة البلشيفية في عام 1917م، وعموماً الأسباب التي أدت إلى استمرار وتطور الحرب الباردة تنحصر في[3]:

1- منذ البداية رفضت القوي الأوروبية الإعتراف بالثورة البلشيفية.

2- العداوة المتبادلة وعدم الثقة والخوف بين المعسكرين.

3- قبل الحرب العالمية الثانية رفض الإتحاد السوفيتي المشاريع الهادفة لتقريب الأوروبيين من بعض، كما رفض فكرة نزع السلاح وفقاً لبرنامج عصبة الأمم.

4- اختلاف الأهداف المتعددة التي أدت إلى دخولهما الحرب (الحرب العالمية الثانية) أسهمت كذلك في الحرب الباردة.

5- المنافسة بين الأيديولوجيتين (الماركسية والليبرالية).

6- رفض الإتحاد السوفيتي فتح البحر الأسود والدانوب للملاحة الدولية، وذلك لتخوفها من أن يكون ذلك باباً للإختراق التجاري والفكري الأمريكي.

7- عدم إنشاء علاقات دبلوماسية بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية حتى عام 1933م.

8- الولايات المتحدة الأمريكية كثفت من الدعاية المضادة للإتحاد السوفيتي، مما آثار حفيظتها ضد الغرب عموماً وعلي الولايات المتحدة الأمريكية علي وجه الخصوص.

9- خطاب رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل في 5 مارس 1946م، والذي قال فيه (......... لا أحد يعرف نوايا الإتحاد السوفيتي وحليفاتها الماركسيات وأن هناك ستاراً حديدياً ضرب علي المساحة الجغرافية المشغولة بهن). وركز علي ضرورة التعاون الأمريكي البريطاني، بل التحالف بينهما وأضاف أن السوفيت لا يفهمون إلا لغة القوة، وهكذا تنبأ بالحرب الباردة المحتومة.

10- قرار الولايات المتحدة الأمريكية بتسليح اليونان، بعد قرار بريطانيا الإنسحاب منها، بحجة أن الولايات المتحدة الأمريكية إن لم تقم بذلك وتملأ الفراغ فإن الإتحاد السوفيتي هو الذي يقوم يملأ هذا الفراغ.

مؤتمر يالطا:

إجتمع زعماء الدول الثلاث الكبرى التي تحالفت ضد ألمانيا النازية، وهم جوزيف ستالين الزعيم السوفيتي وفرانكلين روزفلت الرئيس الأمريكي وونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطاني (لدورتين انتخابيتين) أثناء الحرب العالمية الثانية، فقد عقدوا اجتماعهم الأول في طهران في وقت متأخر من عام 1943م، وعقدوا اجتماعهم الثاني في يالطا خلال شهر فبراير من عام 1945م قبل أسابيع معددوة من نهاية الحرب. وفي الحقيقة فإن اجتماع قمة آخر عقد في برلين بعد مرور شهرين علي إنهزام ألمانيا ولكن الرئيس الأمريكي روزفلت كان قد فارق الحياة بحلول ذلك التاريخ[4].

أما أكثر تلك الاجتماعات إثارةً للخلاف وأخلدها في الذكري، هو المؤتمر الذي عقد في منتجع يالطا الساحلي (القديم) في جزيرة القرم الواقعة في جنوب روسيا علي البحر الأسود. وبرزت في ذلك الاجتماع أربع قضايا رئيسية وجب حلها وهي[5]:

أولاً: مسألة دحر ألمانيا وبالتالي السيطرة عليها.

ثانياً: سبل تحقيق النصر بسرعة علي حليفة ألمانيا وهي اليابان.

وثالثاً: مستقبل الأقطار الأوروبية الشرقية التي كانت مستقلة قبل الحرب العالمية الثانية والتى تم الهيمنة عليها من قبل الإتحاد السوفيتى.

رابعاً: التطلع صوب المستقبل وإنشاء منظمة للدول المتحدة الحرة والمستقلة.

وتم التوصل بسرعة (تقريباً) إلى إتفاقية بشأن إحتلال ألمانيا، وأفلح ونستون تشرشل في كسب حصة لفرنسا في ترتيبات السيطرة علي ألمانيا رغم معارضة الرئيس الأمريكي روزفلت والزعيم السوفيتي ستالين. أما القضية الثانية هي مسالة اليابان، وقد نال الرئيس الأمريكي تعهداً سرياً من جانب الزعيم السوفيتي ستالين بخوص الحرب ضد اليابان بعد إندحار ألمانيا، ولكن إسقاط القنابل الذرية الأمريكية علي مدينتي هروشيما ونجزاكي اليابانيتين جعل المساهمة السوفيتية غير ضرورية، ولكن الزعيم السوفيتي نجح في مؤتمر يالطا بالمطالبة بمناطق شاسعة من الأراضي اليابانية ثمناً للمساهمة السوفيتية. أما المسالة الثانية التي حظيت بمكانة الأولوية في تذكير روزفلت هو الحلم الذي راوده في إقامة نظام عالمي من الأمم المتحدة الحرة، ولكن ستالين لم يكن مهتماً بهذا الموضوع، وإن استطاع أن يستغل شغف روزفلت بهذا الموضوع وجعله وسيلة ضغط للحصول علي الأهداف السوفيتية الرئيسية وعلي: تقطيع أوصال

ألمانيا والتعويضات الهائلة عن الحرب ثم (وهذا هو بيت القصيد) السيطرة علي أقطار أوروبا الشرقية ولاسيما بولندا [6].

وكان الرئيس الأمريكي روزفلت قد ألمح فى قمة طهران عـام 1943م ومرة أخري في يالطا عام 1945م، بأنه لا يولي أوروبا الشرقية إهتماماً خاصاً وأعلن عن نيته في نقل الجنود الأمريكيين من أوروبا في غضون عامين فقـط من إنتهاء الحرب، ومع ذلك فقد استطاع مع تشرشل الحصول علي بيان علنـي من ستالين يقر فيه بترك الخيار أمام شعوب أوروبا (المحررة) في نمط الحكـم الذي ترغب فيه من خلال أجراء إنتخابا . ت حرة

ولم يخف ستالين خلال تلك المفاوضات معتقداته تجاه حقوق الـشعوب الصغيرة، حيث صرح بأنه: (ينبغي علي الدول الكبرى إملاء إدارتها علي الدول الصغرى)، بينما إعترض تشرشل علي ذلك وقال: (علي الدول الكبرى احتـرام حقوق الدول الصغرى ورد ستالين بعدم الموافقة علي ذلك)[7].

وفي الوقت الذي تم فيه إجتماع قمة يالطا كان القلق سائداً أصلاً حـول إنتهاك الحقوق في دولتين أوروبيتين شرقيتين هما رومانيا وبولندا، حين اقـتحم الجيش السوفيتي أراضى الدولتين في السنة السابقة لإنتهاء الحـرب. وعنـدما فرض الإتحاد السوفيتي في وقت لاحق نظام الحكم الشيوعي في هاتين الدولتين وفي أماكن أخرى من أوروبا الشرقية، تبين أن إتفاقات يالطا قد إنتهكت وشعرت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أن وجود الجيش السوفيتي في تلك البقاع، قد جعل من المستحيل عملياً (بالنسبة لهما) الحيلولـة دون وقـوع تلـك الانتهاكات دون المجازفة بإشعال مواجهة عسكرية مع الدولة التي كانت حليفـة لهما في الحرب التي لم ينجلي دخان معاركها بعد، ومـن الملفـت للنظـر أن

المؤرخين السوفيت وغيرهم قد ناقشوا الوضع علي أساس أنه كان في إستطاعة الولايات المتحدة وبريطانيا، استخدام قوتهما العسكرية والسياسية والاقتصادية بنجاح، والإصرار علي إحترام حقوق دول أوروبا الشرقية في تشكيل حكوماتها الديمقراطية (الحرة) الخاصة بها.

ويجب التنبيه إلى أن اتفاقات يالطا لم تمنح ستالين أي حقوق محددة في أوروبا الشرقية. علي أن الإنقسامات الواضحة في المناقشات بين المقترحات البريطانية والأمريكية، وردود الفعل والاستجابات بشأنها قد أقنعت ستالين بإطلاق يده في أوروبا الشرقية، وبعد مرور شهر واحد فقط علي مؤتمر يالطا كتب تشرشل رسالة إلى الرئيس الأمريكي روزفلت يعرب فيه عن مخاوفه من أنهما بالتوقيع علي إتفاقية يالطا ربما خدعا نفسيهما وشعوب أوروبا معهما.

مراحل الحرب الباردة (*Phases of the Cold War*):

1- **المرحلة الأولي 1946م- 1949م**، المناخ الذي كان سائداً عدم الثقة المتبادلة والشكوك والظنون، كما أن الغرب أسهم في زيادة عدم الثقة، حيث إن الولايات المتحدة تحتكر القنبلة الذرية، بينما يفتقر السوفيت لذلك، ومن ناحية أخري ظهور مذهب ترومان (Truman) في عام 1947م، والذي نادي بالتكامل الاقتصادي الأوروبي، وظهور خطة مارشال (Marshall Plan) في يونيو1947م، ومن ناحية ثالثة خطاب ستالين (Stalin) في فبراير 1946م، والذي ذكر فيه شكوكه في نوايا الغرب تجاه الدول المعتنقة للماركسية اللينينية الستالينية.

في هذه المرحلة كذلك أسهمت المشكلة الألمانية كثيراً في التوتر بين هاتين المجموعتين، حيث في عام 1948م جمعت ووحدت القوي الغربية

الأراضي الألمانية المحتلة وأنشأت تريزونيا (Trizonia)، وبعد عام من ذلك أعلنوا عن قيام جمهورية ألمانيا الإتحادية (الفدرالية)، وبالمقابل أعلن الإتحاد السوفيتي عن قيام جمهورية ألمانيا الديمقراطية في الأراضي الألمانية التي تحتلها. وتواصل التوتر حيث أنتجت ألمانيا الإتحادية عملة جديدة، ورد الإتحاد السوفيتي بإعلان الحصار علي برلين، حيث قام الغرب بإنشاء جسر جوي لبرلين الغربية لتقليل آثار ذلك الحصار، وآخر معالم هذه المرحلة عدم إعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بجمهورية الصين الشعبية واستمرار دعمها لفرموزا (تايوان).

2- **المرحلة الثانية** (1949م – 1953م)، إتصفت باستمرار السياسات الأمريكية المعادية للسوفيت، ووقعت إتفاقية أمنية مع استراليا ونيوزيلاند، وإتفاقية سلام مع اليابان عام 1951م، والحرب الكورية أيضاً وقعت في هذه الفترة، وفي هذه الحرب حدثت مواجهة حقيقية بين العملاقين، وفي 1953م فجر الإتحاد السوفيتي القنبلة الذرية. خلال هذه المرحلة برزت معالم للتعاون أهمها رفع الحصار عن برلين.

3- **المرحلة الثالثة** (1953م – 1957م) استمرت السياسات الأمريكية المعادية للمجموعة السوفيتية، وقعت إتفاقيات لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، الأولى إتفاقية منظمة جنوب شرق آسيا (South East Asian Treaty SEATO Organization)، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتقوية نفوذها في الشرق الأوسط، وذلك بنقل مذهب ترمان إلى الشرق الأوسط. واستطاعت أن تنشأ عدد من القواعد العسكرية، ودخلت في إتفاقيات دفاعية مع 43 دولة، وفي هذه المرحلة إندلعت الحرب الأمريكية الكورية ووصلت الحرب الباردة

ذروتها. من ناحية أخري خلال هذه المرحلة لم تفتر الإتحاد السوفيتي ولم تلــين عزيمتها، حيث أنشأت حلف وارسو لمقابلة حلف الناتو، ودخلت في إتفاقيات مع 12 دولة، وعرفت أيضاً هذه الفترة بتقسيم بوتسدام (Potsdam) لألمانيا ونجحت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي من تفجير القنبلة الذريـــة علي التوالي، كما تميزت هذه المرحلة بالعمل الدؤوب للعملاقين وكانت الحرب علي وشك الوقوع بينهما، ورغم ذلك بدأت بوادر لبعض المفاوضـــات مهــدت لمرحلة جديدة تميزت بالتفاهم، وبدأت العلامات الأولى للإنفراج (الوفاق) فـــي العلاقات الدولية تظهر للوجود، وعقد اجتماع قمة في جنيــف (Geneva) فـــي 1955م بين العملاقين.

4- **المرحلة الرابعة** (1957م –1962م) وتميزت هذه بنقطتين مهمتــين:

الأولى: حيث إن مبادئ التعايش الــسلمي أعلنــت (Principles of Peaceful Coexistence were pronounced)

والنقطة الثانية: أزمة الصواريخ الكوبية، حيث إن هذه الأزمة هددت الإنــسانية جمعاء، ذلك لأنها كادت أن تشعل الحرب العالميــة الثالثــة، بإســتثناء هــاتين النقطتين، فكما تقدم بدأت بوادر الإنفراج، وتبودلت الوفود الثقافية والــسياسية، وزار رئيس كل من العملاقين بلد الطرف الآخر وإتفقا علي الإلتقاء فــي قمــة باريس، ولكن هذه الروح لم تستمر طويلاً حيث اسقط الإتحاد السوفيتي طائرت تجسس أمريكية من طراز (U -2)، ولكن هذا التوتر إنخفض بالقمة العامة التي عقدت في عام 1960م، واجتماع فيتنام الذي عقد بــين الــرئيس خريتــشوف (Khrushchev) والرئيس الأمريكي كندي (Kennedy) في عام 1961م، ومرة أخري أحداث 1961م التي جرت في برلين وتهديد الإتحاد السوفيتي بتعليق إذن

الدخول الأمريكي لبلالين، أعادت التوتر بين العملاقين، وتمخض عن ذلك بناء حائط برلين.

وبالرجوع إلى أزمة الصواريخ الكوبية، ففي اليوم الثاني والعشرين من أكتوبر 1962م فوجئ العالم بأن الدولتين العظيمتين كانتا علي وشك الدخول في حرب نووية، ذلك بعد أن ألقي جون كينيدي الرئيس الأمريكي آن ذاك خطاباً قال فيه: (إن السوفيت إتخذوا في السر قراراً بنصب أسلحة استراتيجية خارج أراضيهم لأول مرة)[8]. ووصف هذا الأجراء بأنه إستفزازي ويرمي إلى تغيير الوضع الراهن بدون مبرر، وقال: (إن الولايات المتحدة لا يمكن أن تقبله إذا ما أرادت الحفاظ علي ثقة أعدائها أو أصدقائها في شجاعتها وقدرتها علي تلبية إلتزاماتها، وعليه فإن هدفنا الذي لا محيد عنه يجب أن يكون الحيلولة دون استخدام هذه الصواريخ ضد بلادنا أو أي بلد آخر، وضمان سحب هذه الأسلحة أو إزالتها من نصف الكرة الغربي).

لقد بدأ السوفيت نشر صواريخهم علي أراضى كوبا قبل شهر علي الأقل من التاريخ الذى تقدم ذكره، ولكن الحكومة الأمريكية لم تعلم بها إلا قبل أسبوع، وأوضحت عمليات الاستكشاف الجوية أن السوفيت نصبوا سراً نوعين من الصواريخ يمكنها أن تضع معظم أراضى الولايات المتحدة في نطاق أهدافها[9]. وهكذا أصبح الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في موقف خطير قد يؤدي إلى نشوب حرب نووية يمكنها أن تبيد الجنس البشري بأسره.

إن الطريقة التي عالجت بها القوتان العطيمتان هذه الأزمة وكيف تمكنا بمساعدة الأمم المتحدة من أن يتراجعا من حافة الهاوية لهي قصة يجب أن تعرفها جميع الأجيال. كانت بداية الأزمة الحقيقية بالنسبة للأمريكيين يوم الرابع

عشر من أكتوبر، وذلك عندما عادت طائرة استكشاف أمريكية من طراز (U2) تحمل صوراً لمواقع الصواريخ، وأنزعج الرئيس الأمريكي كنيدي وأصيب بصدمة عندما وصلته تقارير الاستخبارات السرية، وأعلن اجتماعاً طارئاً للجنة أطلق عليها أسم اللجنة التنفيذية لمجلس الأمن القومي.

وفي هذا الشأن قال روزول جيلياتريك نائب وزير الدفاع الأمريكي آن ذاك: (اجتمعنا في الساعة الحادية عشر من صباح الثلاثاء 16/أكتوبر، لقد كانت جلسة كئيبة وعلي الفور تم إتفاق علي أن تعقد اللجنة اجتماعاتها في سرية تامة في غرفة قريبة من مكتب دين راسل مدير مكتب وزير الخارجية آنذاك، وبمعزل عن الرئيس وبطريقة لا تثير إنتباه وسائل الأعلام.

وإنعقدت الاجتماعات علي مدي الأيام الخمس التالية بصورة متقطعة وتحت إشراف وزير الخارجية (جون فروستر دلاس)، ووزير الدفاع (روبرت ماكنمارا) ومستشار الأمن القومي وربرت كينيدي شقيق الرئيس والمدعي العام، وكانت المهمة الكبرى للجنة هي تقرير ما إذا كان الأجراء السوفيتي تكتيكياً أم استراتيجياً، (أي لأغراض إنتزاع مكاسب سياسية، أم فعلاً للإستخدام العسكري).

ويقول ثيودور سورنسون المستشار الخاص لكينيدي (أن الصور الأولى أوضحت أن الصواريخ لم تكن مستعدة للإطلاق، علي الرغم من تفاقم الموقف)[10]، وإختلفت وجهات نظر أعضاء اللجنة لتفسير مغزي الأجراء السوفيتي. فرأي فريق أن الأجراء كان تكتيكياً وليس إسترتيجياً إذ أن السوفيت (استراتيجياً) لا يحتاجون إلى نصب صواريخ متوسطة المدى لضرب الولايات المتحدة، لأن لديهم غواصات تحمل صواريخ وتقوم بدوريات خارج سواحل

الولايات المتحدة الأمريكية، وبناء علي ذلك فإن أجراء الإتحاد السوفيتي لا يغير المعادلة بين القوتين العظيمتين، بينما رأي فريق آخر داخل اللجنة أن قرار خروتشوف بنصب الصواريخ المتوسطة المدى في كوبا، كان أجراءً استراتيجياً يرمي إلى أحداث تغيير في ميزان القوي في مضمار الأسلحة النووية.

وكان أغلبية أعضاء اللجنة يميلون إلي توجيه ضربة عسكرية لمواقع الصواريخ عن طريق القصف الجوي ثم إنزال قوات من مشاة البحرية. ورأت مجموعة صغيرة من الأعضاء من بينهم روبرت ماكنمارا أن يكون رد الفعل الأمريكي في صورة حصار بحري علي نطاق ضيق.

وفي تلك الأثناء كان السوفيت يبنون مواقع إطلاق الصواريخ وينصبون الصواريخ عليها بل ويرسلون المزيد منها. وذكر الزعيم السوفيتي نيكيتا خرتشوف في مذكراته: (أن الأمريكيين يجب أن يلوموا أنفسهم علي توتر الموقف، ذلك لأنهم قاموا في العام السابق للأزمة الكوبية بمحاولة غزو كوبا، وإنتهي بهزيمتهم في خليج الخنازير، وعلي الرغم من ذلك استمرت الولايات المتحدة في دعم الأعمال التخريبية).

وبعد خمس أيام من المداولات لم تتوصل اللجنة إلى قرار موحد فتقدم كل فريق إلى الرئيس كينيدي بمقترحاته، وبعد يومين أعلن كينيدي قراره علي الأمة قائلا: (إنه لكي يتم وقف الأجراء العسكري السوفيتي ستخضع جميع المعدات العسكرية الهجومية المرسلة إلى كوبا من السوفيت بالحظر ويتم ذلك عن طريق تفتيش السفن المتجهة إليها. وفي حالة وجود أسلحة عليها سيتم إرجاعها)[11].

عرف كل العالم أمر هذه الأزمة ووقوف حائراً مشدوهاً أمام المواجهة بين العملاقين فى أعالي البحار، وواجه مجلس الأمن مهمة خطيرة جعلته فى موضع اختبار، وزداد تفاقم الموقف وتزداد معه خطر التهديد السوفيتي أثر نصب المزيد من الصواريخ . وانطوى الحصار على خطورة مجابهة بعد أن أوقفت البحرية الأمريكية سفناً سوفيتية فى أعالي البحار . وقال كينيدى فى جلاء إنه مستعد للدخول فى حرب نووية، وأن أي هجوم من جانب الإتحاد السوفيتي على الولايات المتحدةسيقابلة هجوم أمريكى. ولم يكن فى مقدور أي من الطرفين أن يحيل القضية إلي مجلس الأمن بالنظر إلي أن الطرف الآخر يمكنه أن يستخدم حق النقض فى حالة عرض مشروع قرار يتعارض مع أهوائه، وهنا أحيل الموضوع إلي الجمعية العامة حيث لا يوجد حق النقض ولا تتطلب القرارات الموافقة عليها بالإجماع، كما هو الحال فى مجلس الأمن، واثناء الاجتماعات وصف السوفيت الحصار البحري الأمريكي بأنه عدوان لا مبرر له، وردت الولايات المتحدة على ذلك قائلةً أنه أجراء مشروع للدفاع عن النفس، وأثناء غليان الموقف إضطلع يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة آن ذاك بدور الوسيط، وحاول تهدئة الطرفي،ن وحثهما على التراجع عن موقفيهما، واتخذ اندار ريكى الجنرال بالجيش الهندي مستشاراً عسكرياً له.

وبينما كان مجلس الأمن منهمكاً في بحث الأزمة رتب يوثانت اجتماعات في مكاتبه الخاصة بين أعضاء الوفدين الأمريكي والسوفيتي، وكانت إستراتيجيتة فعالة، إذ تمكن من تسهيل الحوار واستمراره بين الطرفين واستجاب السوفيت للحصار البحري في اليوم العاشر للأزمة بأن أصدروا الأوامر لسفنهم بالرجوع، وبذا تجنبوا عبور خط الحصار الأمريكي. وفي نفس الوقت وجه

يوثانت نداءً دعاء فيه الطرفين إلى تجميد الموقف بحيث لا يرسل السوفيت أي أسلحة إلى كوبا، ويرجئ الأمريكيون الحصار، وكان رد كينيدي هو أن السبيل الوحيد لحل الأزمة هو إزالة الصواريخ من كوبا، وشعر الأمريكيون أن تجميد الموقف أجراء غير منصف لهم لسببين: أولهما أن السوفيت نصبوا صواريخهم في كوبا، وثانيهما أنه: (أي التجميد) سيزيد من صعوبة أزالتها، ولم تفلح سياسة فرض الحصار البحري في إرغام السوفيت علي تغيير موقفهم وإزالة صواريخهم من كوبا، وازداد قلق الأمريكيين من أن قواعد الصواريخ ستصبح جاهزة للعمل رغم وجود الحصار، وفي اليوم الثاني عشر للأزمة قرروا حشد قواتهم استعداداً للقيام بقصف جوي لقواعد الصواريخ، وإنزال قوات هجومية، وإزاء ذلك أرسل خرتشوف إلى كينيدي رسالة مشحونة بالعواطف جاء في مضمونها أن السوفيت لا يرغبون في تدمير الولايات المتحدة، ولكنهم يرغبون في التنافس معهم بالطرق السلمية، وعرض أن يسحب الصواريخ من كوبا مقابل فك الحصار البحري.

وقبل أن يتسنى لكينيدي أن يرسل رده إلى خرتشوف وصلت رسالة ثانية من الحكومة السوفيتية أشد حدة من الرسالة الأولى، إذ طلب السوفيت من الأمريكيين إزالة صواريخهم من تركيا مقابل سحب الصواريخ السوفيتية من كوبا، ولكن كينيدي رد علي الرسالة الأولى وتجاهل أمر الرسالة الثانية ووعد كينيدي بأن لايعتدي علي كوبا مقابل سحب الصواريخ السوفيتية. وبذا لم تدخل الصواريخ جويبتر[1] الأمريكية الموجودة في تركيا في الإتفاق عند حل الأزمة، وإن أبلغ الأمريكيون السوفيت في السر أن هذه الصواريخ ستزال في وقت

لاحق، وجاء نص الإتفاق ضمن قرار الأمم المتحدة، وبذا أظهر كل طرف أنـــه استجاب للرأي العام.

5- **المرحلة الخامسة (1962م -1969م)**: فــي هــذه المرحلــة ركــز العملاقيين علي موضوع الأسلحة الذرية ووقعــت إتفاقيــة التحــريم الجزئـــي للتجارب النووية (The Partial Test Ban Treaty - PTBT) في عام 1963م، أما إتفاقية جنيف للخط الساخن (Hot - Line) الذي وقع في عام 1963م، زاد التقارب بــين العملاقين،والذي أزداد من التقارب أكثر إتفاقية منع انتشار الأســلحة النوويــة (Non-Proliferation Treaty -NPT).

تبعات الحرب الباردة (***Implication of Old Cold War***):

1- الحرب الباردة أدت إلى سباق تسلح محموم.

2- كما أدت إلي تشكيل أحلاف مختلفة في زمن السلم، وكل من العملاقين سعي لعقد الأحلاف المضادة (مثــل الأحــلاف Warsaw,NATO,SEATO,CENTO)، التي سبق ذكرها، ووجود هذه الأحلاف أدت إلى مزيد من التوتر.

3- عدد كبير من دول آسيا و إفريقيا وأمريكــا اللاتينيــة فــي الفتــرة التاليــة لاستقلالها قررت النائ من الأحلاف العسكرية. وقررت أن تتبني سياســة عدم الأنحياز، بمعني آخر سياسة عدم الانحياز نتاج طبيعي للحرب الباردة.

4- الحرب الباردة قللت من فرصة إنشاء الحكومة العالمية أو العالم الواحــد أو العالم الموحد. ووفقاً للتنافس المزدوج بين العملاقين إنعدمت الثقة بينهمــا، وكان ثمرة ذلك أن كل واحد منهم بدأ يأخذ موقف معارض لرأي الأخر في المنظمة الدولية، وبالتالي أدي هذا إلى منع المنظمة الدولية من أن تتــدثر

بالثوب العالمي، وهكذا عرضت الحرب الباردة فكرة العالم الموحد إلى الخطر.

5- سباق التسلح المحموم الناجم من الحرب الباردة، أدي إلى صرف أموال طائلة فيه، مما حرم الدول الداخلة في هذا الصراع من أموال كان من المفترض أن تذهب إلى التنمية وترفع من مستوي المعيشة لمواطنيها.

ثانياً: الانفراج (الوفاق) في العلاقات الدولية: ***(Détente and its Impact on the International Relations)***

كما تقدم، عاشت الإنسانية فترة من الحرب الباردة، ولكن ساد مسرح العلاقات الدولية في فترة من 1968م إلى 1979م شئ من الإنفراج (الوفاق)، وعرف الرئيس الأمريكي نكسون (Nikcon) الوفاق بأنه حالة من الودية سادت العلاقات الخارجية الأمريكية نتيجةً لعلاقاته وصداقاته الشخصية بالرئيس السوفيتي لينيد برجنيف (Leonid Brezhnev) وبقية القادة السوفيت. ولكن رفض هذا التعريف من قبل السوفيت، وقالوا إن الإنفراج ظهر نتيجةً لأن مفهوم التعايش السلمي بدأ يسود بين النظم السياسية والاجتماعية المختلفة، كنتاج للحاجة لمنع حدوث المحرقة النووية واللجوء لحل الخلافات بالطرق السلمية.

أما الرئيس الأمريكي كارتر (Carter) فعرف الإنفراج بأنه: (إنخفاض في التوتر بين أمتين، وتطور مفاهيم جديدة والتي بها يمكن لهاتين الأمتين أن تعيشا في سلام)، وأضاف أنه: (من المعالم البارزة للإنفراج هو احترام الإتفاقيات والمواثيق والتخلي عن فكرة التفوق العسكري).

عموماً الإنفراج هو إنخفاض التوتر بين (القوي العظمي) الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي وبين الولايات المتحدة والصين. والصينيون من

جانبهم لا يستخدمون مصطلح الإنفراج في وصف علاقاتهم مع الولايات المتحدة ويستخدمون فقط في وصف العلاقات الأمريكية السوفيتية، الانفراج كسب للأمريكيين في جانب علاقاتهم مع الصين أكثر من ما هو في جانب علاقاتهم مع السوفيت. حيث أن التوتر في العلاقات الأمريكية الصينية أعنف من العلاقات الأمريكية السوفيتية.

وهناك فرق بين الإنفراج والهدوء (appeasement) في العلاقات الدولية، حيث إن الهدوء سياسة يتجاهل فيها توازن القوي، بينما الانفراج استراتيجية تتمخض من حسابات دقيقة وحذره لتوزان القوي، إنها مبنية علي فرضية أن المصالح السياسية أكثر أهمية من الأيديولوجية، وهذه من الأشياء التي أدت إلى تدني مكانة الأيديولوجية عند القوتين العظميين. ومن عوامل ساعدت علي ظهور الانفراج (The Factors Which Promoted the two Superpowers to work for détente)(13)

1- القوتان العظمتان الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتى (USA&USSR) لهما الرغبة في أبعاد شبح الحرب النووية التي مثلت تهديداً مباشراً لوجودهما.

2- القوتان (USA& USSR) مالتا لإيقاف سباق التسلح، خاصةً الإتحاد السوفيتي لأن ذلك يأكد تساويها مع الولايات المتحدة الأمريكية قوةً عظمي.

3- القوتان (USA& USSR) حريصتان علي إنشاء علاقات مع دول المعسكر الآخر لتقليل شدة التوتر ولتتمكن كل واحدة من إنشاء علاقات مع دول المعسكر الآخر وبالتالى افتراقه.

4- الولايات المتحدة تريد إنهاء الحرب الفيتنامية الأمريكية بطريقة تحفظ لها ماء وجهها، وتعتقد بأن الإتحاد السوفيتي يمكنه الإسهام بفعالية في هذا الأمر.

5- تري الولايات المتحدة الأمريكية أن التعاون مع الإتحاد السوفيتي يساعد علي صناعة نظام عالمي أكثر إتزانا.

6- الإتحاد السوفيتي من ناحية يري أن الإنفراج يفتح الباب له للدخول إلى الدول الصناعية وذات رأس المال والتقدم التقني الهائل، وهي الأشياء التي يحتاجها الإتحاد السوفيتي بشدة لتحقيق النمو الاقتصادي.

7- كما أن الإتحاد السوفيتي يري أن الإنفراج وسيلة لقياس التقارب الأمريكي الصيني ضده.

تقويم الإنفراج حتى 1969م (*Evolution of détente up to 1969*):

يقول كورال بل (Coral Bell) في كتابه دبلوماسية الإنفراج (Diplomacy of Détente): (يعتبر ونستون تشرشل وهو المتحدث الرسمي للسياسيين المتبنين لفكرة الانفراج).. أن مبادرة تشرشل بدأت وتطورت في الفترة 1953م – 1955م، وهناك من يعتبر المبادرة بدأت منذ 1951م، حيث قال أن من مهامه الأساسية إبعاد العملاقين من التصادم ومنهم من قال إن المحاولة كانت قبل ذلك بكثير، عندما صرح تشرشل أن إنشاء علاقات دبلوماسية مع الإتحاد السوفيتي ليس بلأمر المستحيل، وكان ذلك في عام 1948م، لكن مبادرات تشرشل لم تجد دعماً من أمريكا.

إن صناع القرار في الكرملين (Kremlin) أيضاً سعوا للإنفراج في العلاقات الدولية منذ لينين (Lenin) الذي نجح كرئيس للوزراء وكذلك من بعد

بعد وفاته ستالين، أما من الغربيين الذين لم يتحسسوا سياسة الإنفراج منهم جون فوستر دلس (John Foster Dulles) وزير الخارجية الأمريكية في عهد كينيدي، وهو صاحب نظرية الانتقام الكبير (Massive Retaliation).

تبعات الانفراج (Détente Consequences):

إن الظروف التي ساعدت في الإنفراج بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية تختلف عن التي ساعدت في الإنفراج بين الصين والولايات المتحدة، حيث إن ولادة الإنفراج في الحالة الأولى حدثت والحرب الباردة في قمتها.

فترة الإنفراج في العلاقات الدولية تميزت بالتمدد في التجارة الدولية، والتعاون العلمي والتقني بين العملاقين، هذه السياسة أدت إلى التحول من حالة المواجهة إلى التعاون تميز بعدة نقاط مهمة مثل[14]:

1- تعهد العملاقين بأن لا يستخدما القوة أو يهددا باستخدامه في العلاقات بينهما.

2- تعهد العملاقان بتبني سياسة الحد من التسلح خاصةً في مجال الأسلحة الذرية الاستراتيجية.

وهكذا فإن المباحثات التي قادت إلى الاتفاقية الأولى الحد من الأسلحة الاستراتيجية (Strategic Arms Limitation Toulks – SALT-I) في مايو 1972م، ثم الإتفاقية التي عقدت في مدينة فلادي فستوك (Vladivostok) في مايو 1974م، SALT-II .

سياسة الإنفراج أيضا أسهمت في تحقيق الأمن وذلك بضمان الطرف الآخر بالتخلي عن سياسة المواجهة.

ثالثاً: الحرب الباردة الجديدة (*New Cold War*):

الحرب الباردة الجديدة يمكن متابعتها من ديسمبر 1979م عندما تـدخل الإتحاد السوفيتي في أفغانستان بينما بعض السياسيين يعتقدون أنها بدأت في عام 1978م. فمثلاً برجنسكي مستشار الرئيس كارتر لشئون الأمن القومي، يقول في كتابه القوة والمبدأ (Power and Principle): (في 1978م بدأ يظهر شئ غير سليم في العلاقات الأمريكية السوفيتية، لقد إقترحت إرسال قوات أمريكية في مهمـة كرد فعل لاستخدام السوفيت للقوات الكوبية في أثيوبيا، ولم تجد الفكرة تاييداً من الرئيس الأمريكي، ولكن أتى رد الفعل الأمريكي لاحقاً بعـد الجـسر الجـوي السوفيتي لأثيوبيا وذلك بعد عدم الموافقـة علـي إتفاقيـة SALT II مـن قبـل الكونجرس الأمريكي، وكانت النهايـة الحقيقيـة للإنفـراج الغـزو الـسوفيتي لأفغانستان). وهكذا رمي برجنسكي اللوم علي السوفيت بالقضاء علي الإنفراج.

بينما يري السوفيت أن الأمريكيين هم الذين سببوا في نهاية الإنفـراج، حيث إن بروز برجنسكي مستشاراً للرئيس لشئون الأمن القـومي، والمخـالف لسياسات كسنجر ونكسون هو الذي أدي إلى نهاية الإنفراج، ويقول السوفيت أن برجنسكي يتهم السوفيت بعدم إلتزامهم بإتفاقياتهم، وأنحوا باللائمة علي كـارتر في ربطه بين التصديق علي إتفاقية SALT II، وسلوك السوفيت، وأضاف هنري ترفمنكو (Henery Trofimenko) في مجلة (Foreign Affairs of Summer) النقاط التالية[15]:

1- المكانة المتدنية للعلاقات الأمريكية السوفيتية عند صناع السياسة الخارجية الأمريكية.

2- عدم إشراك الإتحاد السوفيتي في مباحثات حل مشكلة الشرق الأوسط (في 2 أكتوبر، 1977م أي إتفاقيات كامب ديفيد).

3- إزدياد الكثافة العسكرية للقوات الأمريكية علي الحدود الجنوبيـة للإتحـاد السوفيتي.

4- عدم التصديق علي SALT II ومصاحبة ذلك تحديث الأسـلحة الأمريكيـة وأسلحة حلف شمال الأطلسي.

5- تلويح الأمريكيون باستخدام الكرت الصيني، وذلك نوعاً من الضغط علـي السوفيت.

تطور الحرب الباردة الجديدة (*Development of new cold war*):

لتكوين فكرة شاملة عن الحرب الباردة الجديدة لابد من متابعـة بـوادر هذه الحرب منذ عام 1970م، والمواقف التي إتخذت من قبل القوي العظمـي، والبوادر والمواقف هي[16]:

1- إنتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الوفاق تجاه الإتحاد الـسوفيتي ودخلت في إتفاقية SALT II للحفاظ علي ماء وجهها في قضية فيتنام.

2- مما تقدم يمكن المحافظة علي الوضع الراهن والذي هو في صالح الولايات المتحدة الأمريكية، خاصةً في مجال الأسلحة الذرية الاستراتيجية، وهكـذا تكون أمريكا حافظت علي توازن القوي العالمي حسب هواها.

3- هناك أحداث قوت من مركز الولايات المتحدة عالمياً، مثل النزاع السوفيتي الصيني، وابتعاد الرئيس المصري محمد أنور الـسادات مـن الـسوفيت، ووصول شاه إيران وملك السعودية قمة اللمعان في الشرق الأوسط (وهما حليفان للولايات المتحدة الأمريكية) والقضاء علي دكتاتور شـيلي اللنـدي

(Allande) (حليف السوفيت). وتفوق الترسانة النووية الأمريكية. كل هذه الأشياء ساعدت في تقوية عناصر القوة القومية الأمريكية.

4- لكن في النصف الثاني لعقد السبعينات كان سير الأحداث ضـــد المــصالح الأمريكية .

أ- ففي إفريقيا تدخلت القوات الكوبية بنجاح في أنجولا.

ب- وفي الخليج العربي عام 1976م - 1977م فقدت أمريكا حليفها القــوي في ذلك المكان وهو شاه إيران.

ج- اوكانت القشة التى قسمت ظهر البعير هو لتدخل السوفيتي في أفغانستان.

د- وفي عدن قضي على (علي ربيع محمد) وقوي المركز السوفيتي في اليمن الجنوبي.

هـ- أما في القرن الإفريقي فقدت الولايات المتحدة حليفة قديمـــة (أثيوبيـــا)، وهي من أكبر دول القرن الإفريقي وانضمت إلى الإتحاد السوفيتي.

نظير كل ما تقدم انتهجت الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة أو (الــرئيس كارتر) سياسات جديدة لاستعادة المكانة التي فقدتها الولايات المتحدة الأمريكية دولياً، فمن ناحية حاول أن يصور نفسه بطل حملة الدعوة إلى حقوق الإنسان، وكتب خطاباً شخصياً لاندريا سخروف (Vladmir Bukovsky) وهـــو أحـــد كبار المعارضين السوفيت ولقبه بداعية الحقوق المدنية، وبالتأكيد (ظاهريـــاً) نقدت الولايات المتحدة الأمريكية قادة جنوب إفريقيا لممارستهم العنــصرية لا كمال التظاهر بمناصرة حقوق الإنسان.

ثانياً: في منتصف 1977م إتخذ كارتر قراراً يقضي بإنتاج ونــشر طـــائرات قاذفة للصواريخ كروز (Cruis Missile)، وساهم ذلك في سباق التسلح، وفي

1978م تغيرت المشاعر الأمريكية تجاه الإتحاد السوفيتي وقـام برجنـسكي (Brgeinski) مستشار الأمن القومي الأمريكي بزيارة بكين، مما دفع بالسوفيت للإعتقاد بأن هناك حلفاً عقده الأمريكيون والصينيون، وفي 1979م وقع كارتر وبرجنيف إتفاقية SALT II ، ولكن بدأ كارتر يتوجس من الـسوفيت قبـل أن يصل إلى واشنطون ولم تجاز SALT II من قبل الكونجرس، وقاطعت الولايات المتحدة الأمريكية أولمبياد موسكو التي جرت أحداثها عام 1980م كرد فعـل لتدهور العلاقات عموماً وعدم إجازة إتفاقية الحد من إنتشار الأسلحة النوويـة (SALT-I).

في عام 1979م أُطيح بشاه إيران، وفكرت الولايات المتحدة في إنـشاء قواعد لها في كل من كينيا والصومال وعمان، لحماية المصالح الأمريكية في المحيط الهندي والخليج العربي.

وفي أواخر عام 1979م قرر حلف الناتو نشر صواريخ كروز الأمريكية الصنع، وصواريخ بيرشنج 2- (Pershing) المتوسـطة المـدى، لمعادلـة الصواريخ السوفيتية (SS20)، وليس من السهل تحديد علي من يقع عليه لوم العودة إلى سباق التسلح.

وفي خضم هذه الأحداث قام الإتحاد السوفيتي في ديسمبر 1979م بغزو أفغانستان. أما في أمريكا اللاتينية فكانت قضية السلفادور تشتعل هناك، وفـي 1984م حدثت قاطعت موسكو لأولبياد لوس أنجلوس، ولاحقاً أسقطت طائرة البوينج 747 الكورية الجنوبية بواسطة المقاتلات السوفيتية في منطقة سخلين في الإتحاد السوفيتي وكانت متوجه من الولايات المتحدة الأمريكية إلى كوريا

الجنوبية وعلى متنها أكثر من مائتى وخمسون راكباً ومن ضمنهم سناتور أمريكى، وفي مجال نزع السلاح لم يصل العملاقان إلى اتفاق.

الفرق بين الحرب الباردة القديمة والجديدة [17]:

(The Difference Between The new and old Cold War)

1- في الحرب الباردة الجديدة شركاء العملاقين غير متورطين فيها.

2- في الحرب الباردة القديمة الأسلحة الذرية ليست هي قضية كبري، والتركيز الأساسي كان علي الأسلحة التقليدية من حيث النوع.

3- الحرب الباردة الجديدة كانت أكثر تهديداً للسلام والأمن العالمين من الحرب الباردة القديمة.

4- الحرب الباردة الجديدة نتجت من تصارع القوتين العظميتين للسيطرة علي قيادة العالم، بينما الحرب الباردة القديمة مركزة علي التكافؤ والتساوي بين العملاقين.

5- الحرب الباردة القديمة ركزت علي موضوع الأيديولوجية بينما الحرب الباردة الجديدة ركزت علي موضوع سباق التسلح.

تبعات الحرب الباردة الجديدة علي العلاقات الدولية :

:(Impact of New Cold war on world Politics)

1- في الحرب الباردة القديمة كانت أوروبا مستعمرة لدول العالم الثالث، وبالتالي تتعامل معها مباشرةً، بينما في الحرب الجديدة أصبحت الولايات المتحدة هي التي تتعامل مع دول العالم الثالث مباشرةً.

2- الحرب الباردة الجديدة أعطيت حيوية لحركة عدم الانحياز وانضمت إليها دول جديدة.

3- الحرب الباردة الجديدة زادت من الحروب بالوكالة بدلاً من أن تكون هناك حرب مباشرة بين العملاقين.

4- الحرب البادرة الجديدة أسهمت في المصاعب الاقتصادية التي واجهت العالم، لأن الزيادة في الإنفاق الدفاعي زاد من نسب الفائدة.

إن الحرب الباردة الجديدة تركت آثاراً عميقة علي الدول النامية والدول المتقدمة، فأثره علي الدول المتقدمة كان إقتصادياً، أما علي الدول النامية فكانت آثارها اجتماعية وسياسية واقتصادية وأدي ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي، وفتح الباب أمام تدخل الدول العظمي في شئون الدول النامية.

خمود الحرب الباردة الجديدة ***(Cooling of Second Cold war)***:

في منتصف الحرب الباردة الجديدة شعر العملاقان بالحاجة إلى التفاهم وإلتقي رئسيهما عدة مرات في جنيف (Geneva)، ولكنهم لم يصلوا إلى إتفاق في شأن الخلافات بينهما، ولكن إتفقا في 1985م في جنيف علي ضرورة الاستمرار في الحوار، وتكررت اللقاءات ولكن أهمها لقاء ريكزيفيك (Reykjavik) في أكتوبر 1986م، ففي هذا الإجتماع لم يصل العملاقان إلى حل في القضايا ألآتية : صواريخ (INF)، والأسلحة الاستراتيجية وذلك لأن الإتحاد السوفيتي يريد حلاً شاملاً لكل القضايا خاصةً في موضوع مبادرة الدفاع الاستراتيجية (Strategic Defence initiative - SDI)، ولكن بغض النظر عن هذا الإختلاف فإن لقاء ريكزيفيك هي الخطوة في الطريق الصحيح للحل.

وتوالت اللقاءات (قمة واشنطن ديسمبر1987م، وقمة موسكو في مايو ويونيو 1988م) ووقعت بعض الاتفاقيات، ومن أهم معالمها خفض التوتر في هذه الفترة، وعلي أثر ذلك قرر الإتحاد السوفيتي خفض القوات السوفيتية

المتواجدة في أوروبا الشرقية، وأبدت نوايا صادقة من أجل إنشاء علاقات مع أوروبا الغربية، وهذه التطورات في الجانب السوفيتي يعزي إلى أن السوفيت أدركوا صعوبة الحفاظ بالمجتمعات المغلقة، وأن الاقتصاد العالمي بدأ يتحول إلى إتجاه أكثر ليبرالية، وفي الشهور التالية حدث مزيد من التعاون والتقارب من بين العملاقين، ولاحقاً أدت لقاءات القمة التي عقدت بين قيادة العملاقين في القضاء علي الحرب الباردة الجديدة، وفي نفس الوقت أسهمت في القضاء علي الإتحاد السوفيتي كعملاق وأفرزت عن مرحلة جديدة من النظام العالمي أسمته الولايات المتحدة بالنظام العالمي الجديد.

التحديات التي واجهت الحلفين أثناء الحربين الباردتين

The Challenge Faced The Two Blocks During The Two Cold (***Wars***):

وضح مما سبق أن العلاقة بين الحلفين تميز بالصراع من أجل التفوق أو علي الأقل فى المحافظة علي التوازن، ومن ناحية أخري فإن العلاقات داخل كل حلف لم تخلو من تباينات جوهرية أم ثانوية.

فعلي صعيد سباق التسلح وهو أهم ميادين المنافسة بين الحلفين، لم يلتزم أي طرف بالتوجيهات التي تحد من التسلح، بل العكس من ذلك دخل الطرفان في سباق محموم نحو مزيد من التسلح، فالولايات المتحدة مثلاً حددت أن يكون عقد السبعينات هو عقد نزع السلاح ولكن رغم ذلك استمر تنامي وتيرة التسلح فيها، وارتفعت النفقات العسكرية الدولية من 400 مليار دولار في عام 1976م إلى 550 مليار دولار في عام 1985م، وكان نصيب العملاقين أكثر من نصف ذلك المبلغ(18)، وفي العام 1985م بالتحديد قدم الرئيس ريغان إلى

الكونجرس الأمريكي مشروع ميزانية عسكرية بلغت 305 مليار دولار للاستمرار في إعاده تسليح الولايات المتحدة، وتمثل هذه النفقات 29% من الميزانية العامة للولايات المتحدة[19].

أما علي المستوي الاقتصادي فيوجد أن النسبة المخصصة للدفاع من الناتج القومي كبيرة، ففي عام 1985م خصصت الولايات المتحدة 7% من ناتجها القومي للدفاع، بينما خصص السوفيت 17% من الناتج القومي للدفاع (ويرجي ملاحظة الفرق بين أجمالي الناتج القومي للدولتين).

صعوبات داخلية وخارجية واجهت الحلفين:

أولاً: حلف الأطلسي: في الماضي أي قبل بلوغ الحرب أوجها كان السياسيون ينتقدون زيادة ميزانية الدفاع علي حساب القضايا الأخرى ومنهم إيزنهاور، ولكن لاحقاً أصبح الأمر واقعاً بل ومن الثوابت التي لا يمكن المساس بها بسهولة، ومن ناحية أخرى كان هناك (أي داخل خلف الأطلسى) من ينتقد عملية إنتاج وتصدير الأسلحة لبعض الدول، ومن هؤلاء اليسار الفرنسي، ولكن سرعان ما أدرك صعوبة تغيير هذه السياسة خاصةً بعد وصوله إلى السلطة (أي اليسار الفرنسي)، حيث إن الصناعة الحربية الفرنسية تستوعب أكثر من 3000 ألف عامل إلى جانب مساهمتها في دفع الاقتصاد الفرنسي إلى الأمام.

أما علي مستوي الأسلحة الحديثة فقد تضاعف الإهتمام بتطوير وسائل التدمير الأكبر، فبعد القنبلة النووية (Atomic Bomb) جاء دور القنبلة الهيدروجينية (Hydroginic Bomb) التي تجاوزت قوتها التدميرية آلاف

المرات القنبلة النووية، ثم القنبلة النيترونية (N. Bomb) التي تقتل الإنسان دون دمار للمباني والمعدات.

وقد وصل التطور التكنولوجي قمته في هذا المجال بعد إعتزام الولايات المتحدة إنشاء نظام الدفاع الاستراتيجي أو ما يسمي بحرب النجوم، وهو مشروع يهدف للتصدي للصواريخ البلاستيكية العابرة للقارات (Inter Continental Ballistic Missile ICBM) وتدميرها في الفضاء، وذلك برفع مفاعل نووي في الفضاء يولد طاقة كهربائية فتنتج من ذلك أحزمة أشعة ليزر، ثم تستخدم هذه الأشعة في تدمير الصواريخ البلاستيكية العابرة للقارات، ويقدر الخبراء أن يكلف هذا النظام مبلغ 60 مليار دولار، ورغم أن الخبراء الأمريكيين يقدمونه نظاماً دفاعياً، فإن الاستراتيجيون يعتبرونه ذات طابع هجومي.

ورغم أن الولايات المتحدة وروسيا هما اللذان يقودان هذا التسابق نحو تدعيم الترسانة العسكرية (الخاصة بكل واحد منهما)، فإن الهواجس الأمنية ليست غائبة عن الحلفاء الأوروبيين. ففي الخمسينات قامت أمريكا بنشر مفاتلات وبعض الصواريخ المتوسطة المدى حول الإتحاد السوفيتي، الذي وجه بالمقابل صواريخ SS5,SS4 في إتجاه أوروبا الغربية، وفي عام 1977م نشر الإتحاد السوفيتي في أراضيه صواريخ SS20 متحركة، وتصل في مداها إلى 5 ألف كلم ومجهزة بثلاث رؤوس نووية، وفي مواجهة ذلك قرر الحلف الأطلسي في عام 1979م نشر صواريخ بيرشنيغ 2 ذات المدى الذي يصل إلى 1800 كلم، وحاملة لرؤوس نووية إلى جانب صواريخ عابرة(كروز) في بعض الدول الغربية (إنجلترا ، ألمانيا، هولندا ، بلجيكا).

ولتوضيح درجة الصراع داخل إحدى الحلفين نذكر مثلاً، الضغوط التي تمارسه الولايات المتحدة علي حلفائها، من أجل حملها علي المساهمة المادية في مشروع حرب النجوم، ويكون المستفيد الأول من النتائج هي الولايات المتحدة، من ناحية أخري، تقود فرنسا حملة لصالح مشروع أوريكا (Eureka) بمساندة نسبية من ألمانيا، وهو مشروع يرمي إلى تشجيع أوروبا لأنتهاج استراتيجية مستقلة. ومثال آخر للصراعات داخل الحلف الواحد، ما حدث عام 1965م، عندما رفع الرئيس الفرنسي الجنرال ديغول مذكرة معنونة للرئيس الأمريكي ايزنهاور والوزير الإنجليزي هارولد ماكميلاند طالباً فيها ضرورة تعديل الآليات المتحكمة في سير حلف الأطلسي متضمناً في مذكرته المقترحات والنقاط الآتية[20]:

1- لقد اعتبرت فرنسا أن النطاق الجغرافي الذي يغطيه الحلف لا يساير الحقائق الاستراتيجية والسياسية الجديدة، فإقتصار هذه المعاهدة علي أمن المحيط الشمالي يعني أن ما يقع خارج هذه المنطقة لا تهم أوروبا وفرنسا، والتي لها مسؤوليات ممتدة في إفريقيا والمحيط الهندي.
2- لاحظت فرنسا أنه بالرغم من أن قرارات مجلس الحلف تعود للقيادة العسكرية الأمريكية بحكم تحملها عبء الدفاع الفعلي عن المعسكر الغربي عامة والأوروبي خاصة، لذا إقترح الجنرال ديغول إنشاء قيادة ثلاثية داخل الحلف تضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وتتولي إتخاذ القرارات الضرورية في كل ما يتعلق بشئون العالم.
3- طالبت المذكرة بضرورة نهج نوع من اللامركزية في السياسة التي تتبع داخل المعسكر الغربي، ومن أمثلة ذلك أن أي قرار يتعلق بأوروبا ينبغي أن

ينال موافقة فرنسا، وأن يوكل إليها أمر تنفيذه نظراً لمركزها القيادي في أوروبا، وإذا كان القرار يتعلق بمنطقة خارج أوروبا يكفي التشاور معها، إلا أن الولايات المتحدة وكذا الأعضاء الآخرون، لم يبدوا إرتياحاً لهذه الإقتراحات الفرنسية الشيء الذي دفع فرنسا إلى الانسحاب من المنظمات العسكرية للحلف في مارس 1966م. علاوة علي هذه المشكلة، فقد خلق النزاع التركي اليوناني حول جزيرة قبرص، شرخاً في البناء الأطلسي، وخاصةً بعد أن حاول الضباط الحاكمون في اليونان القيام بعملية عسكرية للإطاحة بنظام الأسقف مكاريوس وتوحيد قبرص واليونان في سنة 1974م، غير أن تركيا من جانبها لم تذعن للأمر الواقع وتدخلت عسكرياً لإحتلال جزء من الجزيرة. وبسبب الموقف اللامبالي لحلف الأطلسي (وفق رأي اليونان) قررت اليونان الإنسحاب من الجناح العسكري للحلف، وتصاعد التوتر بين تركيا واليونان بسبب خلافهما حول تحديد الجرف القاري في بحر إيجه.

من جهة ثالثة فقد إنبعثت بعض المصاعب للحلف من قبل مالطة عندما وصل الحزب العمالي إلى السلطة في سنة 1971م، برئاسة دومنتوف (Domintoff)، وطلب من الحلف نقل قيادته من الجزيرة وعدم تجديد الإتفاق الأنجلو مالطي، والذي كان مسموحاً بمقتضاه لإنجلترا تسيير المنشآت العسكرية في الجزيرة لحساب الحلف (كان ذلك عام 1974م)، واستبدل بإتفاق مالطي يقضي باستخدام إيطاليا لتلك المنشآت لحماية أمن مالطا.

وتكرر ما سبق ذكره في الشأن المالطي في البرتغال، بعد حدوث الإنقلاب الذي أطاح في 25 أبريل 1974م بديكتاتورية مارسيلو خايطانو

(M.Caetano)، وأظهر الإنقلابيون الشرعيون نشاطاً ونفوذاً ملحوظاً، وسبب ذلك قلق للأوساط الأطلسية بسبب مواقفهم إيزاء الحلف، ولم تهدأ هذه الزوبعة إلا بعد استقرار الأوضاع في البلاد بعد أن أرسي دعائم نظام ديمقراطي وحجم الشيوعيون.

رابعاً : **النظام العالمي الجديد** (*New World Order*):

منذ أن أعلن الرئيس السوفيتي ميخائيل قورباتشوف مبادرته المسماة البيروستوريكا والغلاسنوست (الإنفتاح وإعادة التعمير) دخل الإتحاد السوفيتي في عهد جديد، وكان ذلك خلال النصف الثاني من الثمانينيات، وهو العهد الذي عرف بإنهيار المعسكر الشيوعي، وأصبح الحديث يدور حول ميلاد نظام دولي جديد، بديلاً للنظام القديم، وهذا النظام كان جديداً بالآتي:

1- إنهاء الحرب الباردة التي ميزت مسار العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

2- بروز هيئة الأمم المتحدة هيئةً مسخرةً في يد القوي الغربية وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

3- تدهور مبدأ السيادة (تدريجياً) للدول عن طريق منح الحق للمنظمات الدولية للتدخل في الشئون الداخلية للدول.

4- مشاركة واسعة للحركة الصهيونية العالمية في صنع القرار الأمريكي، وتوسع العمل الصهيوني في الدول الأوروبية وروسيا.

5- برزت الليبرالية فكراً سياسياً منتصر علي الشيوعية (الماركسية) وأصبحت الهيمنة الأمريكية واضحة في مسرح العلاقات الدولية.

وتميزت هذه الفترة بإنبعاث عدة قضايا في الساحة الدولية أهمها:

1- النظرية السياسية للنظام العالمي الجديد (*Political Theory of the new world order*):

بعد إنهيار المعسكر الشيوعي ونهاية الحرب الباردة، بدأ المحللون الغربيون وعلي رأسهم فرانسيس فوكوياما (Frances Focoyama)، يتحدثون عن ما أسموه (نهاية التاريخ) أي أنه تحقق النصر والتفوق لليبرالية إلي درجة الإدعاء بنهاية التاريخ، أي إنتشار روح الثقافة الغربية في العالم، المتمثلة في نموذج الحكومة الغربية الديمقراطية الليبرالية، باعتبارها الشكل النهائي للحكومة الإنسانية، حيث يقول فوكو ياما: (قد يكون الذي نشاهده ليس فقط نهاية الحرب الباردة أو نهاية حقبة خاصة بعد الحرب، بل نهاية التاريخ بالذات، أي نهاية التطور الأيديولوجي للبشرية كلها، وتعميم الليبرالية الغربية شكلاً نهائياً للسلطة علي البشرية جمعاء)[21].

شرح فوكوياما نظريته التي سماها نهاية التاريخ، وقصد بها نهاية الصراعات الايديولوجية، بعد أن إنتصرت الليبرالية علي الماركسية. وهي نظرية اذا كانت تعبر عن شئ فإنما تعبر عن تفكير أيديولوجي يفترض أن الليبرالية هي النظام الأصلح للمجتمعات المعاصرة. وقد تأثر فوكوياما عند وضع نظريته (بالهيغليلية) التي أصبحت جزءاً من تراث الفكر السياسي المعاصر، ومعلوم أن هيغل صاحب المثالية المطلقة أو (الجدلية المثالية). كان يعتقد أن التاريخ سيبلغ القمة في لحظة مطلقه، حيث ينتصر الشكل النهائي والعقلاني للمجتمع.

وإذا كان معلوم أن ماركس أفرغ الجدلية الهيغليلية من محتواها المثالي، ليجعل منها إطاراً مادياً، أي أنه عكس النظرية الجدلية المثالية تماماً، فإن فوكو

ياما لا يوافق ماركس عمله هذا، حيث يقول: (إننا بشكل عام لا ننظر إلى هيغل إلا من خلال المنظار الماركسي الذي يشوهه. مع أنه جري في فرنسا جهد كبير لفصل فكر هيغل عن مفسريه الماركسيين وإعادته إلى مكانه الحقيقي وهو مكان الفيلسوف الذي خاطب عصرنا بكل مهارة.

ومن ناحية أخري يعزز فوكو ياما نظريته بإعطاء أهمية لإقتصاد السوق، فحرية السوق والنظام السياسي المستقر، شروط مسبقة ضرورية لنمو الاقتصاد الرأسمالي، وهو لا يري في البنيات الأساسية أو العوامل المادية، محدداً أساسياً للبنية الفوقية، ولا يأخذ بالأساس المادي، ويضيف فوكو ياما (أريد هنا أتجنب الحتمية المادية القائلة أن الاقتصاد الليبرالية ينتج بالضرورة سياسة ليبرالية، لأنني أعتقد أن الاقتصاد والسياسة يفترضان حالة وعي مسبقة ويجعلهما ممكنين، ولكن حالة الوعي هذه التي تسمح بالنمو المتزايد لليبرالية، يبدو أنها تثبت بشكل يبعث الأمل - بنهاية التاريخ - إذا تأكدت هذه الحالة بوفرة اقتصاد السوق).

ويري فوكو ياما أن الليبرالية واجهت خلال القرن العشرين تحديين كبيرين هما :تحدي الفاشية والنازية من جهة، وتحدي الشيوعية من جهة أخري. فالتحدي الأول كان نتاجاً للضعف السياسي والمادي والفوضي وغياب روح التضامن في الغرب، وهي تناقضات رئيسية مرتبطة بالمجتمعات الليبرالية، وقضي علي الفاشية والنازية في الحرب العالمية الثانية. أما تحدي الشيوعية فكان الأقوى، لقد استخدم ماركس لغة هيغل ذاتها، وركز علي التناقض الذي يراه بين رأس المال والعمل، وشكل هذا التناقض القاعدة الأساسية للاتهامات التي ساقها ماركس ضد الليبرالية منذ ذلك الحين.

تحدث فوكو ياما عن المساواة في نظريته (نهاية التاريخ) أو المساواة في عهد انتصار الليبرالية لمزيد من التعزيز للنظرية، وخاصة عند المساواة في الولايات المتحدة الأمريكية، وحاول أن يجد مبررات لبعض التناقضات الموجودة في المجتمع الأمريكي، ويري فوكو ياما أن موت الفاشية والنازية والشيوعية، لا يعني بروز النظام العالمي الجديد أو (نهاية التاريخ) بدون متحد جديد، بل هناك تحديات أخري تقف أمام النظام العالمي الجديد، هي الدين والقومية. وبخصوص المتحدي الاول تتعاظم قوة المسيحية والإسلام، ويري فوكو ياما أن هذا التجدد الديني، يعبر عن الاستياء العميق، الذي نشأ من الرتابة والفراغ الروحي لمجتمعات الاستهلاك الليبرالي، أما القومية فهي تشكل تناقضاً لا يمكن حله داخل الليبرالية، وهي ليست ظاهرة واحدة بل ظواهر متعددة تتراوح بين الحنين الثقافي البسيط والعقيدة المنظمة، ولكن فوكو ياما لم يلقي الضوء علي الآتي:

1- وضع الثروة المتراكمة عند الإمبرياليين علي حساب الشعوب المستعمرة.
2- لم يعطي أهمية لما قامت به الحركة الصهيونية العالمية في تحقيق انتصار الديمقراطية الليبرالية، وإذا كان لهم دور في ذلك فهل كان حباً في الديمقراطية أم في مآرب أخري.
3- لم يوضح فوكو ياما الجوانب التحررية والتنموية للماركسية التي استفادت منها النظم الليبرالية.
4- مستقبل العلاقات بين الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة.

هناك عدد أخر من المفكرين السياسيين وعلي رأسهم أندريه كاستانيه (Andria Castineh) يرون أن التاريخ لم ينتهي ولكنه بدأ يتسارع. وقد يكون

كاستانيه محقاً في رأيه لأن التاريخ لا ينتهي بانتهاء الإمبراطوريـات وهنـاك مجموعة أخري من المفكرين لا يوافقون النظريتين منهم الدكتور المختار مطيع حيث يقول (ونستغرب كيف ينسي أو يتناسي أصحاب أطروحتي نهاية التاريخ – وتسارع التاريخ، بأن قوة الغرب (أو الحضارة الغربية) قد بنيت علي حـساب حضارات أخري وخاصة الحضارة الإسلامية العربية)(22).

2- تأثير النظام العـالمي الجديـد علـي المنظمـة الدوليـة (*The Impact of The new World Order on the International organization*):

كان هناك أثر واضح من النظام العالمي الجديد علي مبادئي المواثيـق الدولية، وكذلك علي الدور الذي كانت تقوم به هيئة الأمم المتحدة وحفظ السلام والامن الدوليين، حيث كان السلام والأمن هما الهـدفين النهـائيين والمهمـين للمنظمة الدولية. فقد كان لها دور إلى حد ما في حل عدة مشاكل دولية، وأوقفت عدة حروب ورأيت صدع بعض المواجهات، وذلك مثل ما قامـت بـه خـلال الحرب الكورية في الخمسينيات من القرن العـشرين، كـذلك خـلال الحـرب العراقية الإيرانية، أو قضية ناميبيا.

بعد إنهيار المعسكر الشرقي، ظهرت المنظمة بوجه جديد، وخضعت لتطور جعلها تنحرف عن الأهداف والمقاصد التي رسمها لها ميثاقهـا، كمـا إنعكـس إنهيار توازن القوي الذي كان سائداً من قبل.

3-أكساب الصفة الشرعية للتدخل في الشئون الداخلية للدول (*legalization of Intervention*):

النظام العالمي الجديد يستهدف تنظيم سلوكيات الدول علي أساس حقوق وواجبات جديدة وهكذا تتعرض سيادة الدول إلى محنة جديـدة، وحـسب هـذا المنطق يسعي الغرب بعد انهيار الشيوعية تحت غطاء حماية حقوق الإنسان إلى

إعادة إحياء الفكرة القديمة (التدخل الإنساني) أو (التدخل المقدس)، وهو الأكثر خطورة في الظرف الراهن، وخاصة عند تحايل الدول الغربية علي القواعد التي تحرم التدخل واللجوء إلى القوة، فيلاحظ التأكيد التدريجي علي حق التدخل، واللجوء إلى القوة كرد فعل علي سلوك دولة يعتبر هذا السلوك غير مشروع من طرف الدول المتدخلة أو باسم محاربة الأرهاب يعتبر كفاحاً مشروعاً ضد الإرهاب، فعلياً كان أم مزعوماً.

يقول رايمون آرون (لقد بحثت عما يميز العلاقات بين الدول وظننت أنني وجدت هذه الخاصية المميزة في مشروعية اللجوء إلى القوة من قبل الفاعلين، ففي الحضارات العليا تكون هذه العلاقات وحدها دون غيرها من العلاقات الاجتماعية هي التي تقبل الطابع العادي للعنف...).

وهنا يصور الباحث الاجتماعي والمفكر الفرنسي آرون وصاحب مؤلف (حرب وسلم بين الأمم) الحياة الدولية المتسمة (بالفطرة وحرب الجميع ضد الجميع)، وبغياب السلطة (فوق الوطنية) حيث تسود القوة إلى جانب القانون والحرب إلى جانب محاولات السلم، وهذا وصف قريب من واقع العلاقات الدولية في الظرف الراهن ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة يقرر في أروقتها (بسبب التدخل العراقي في الكويت) بتاريخ 1992/1/31م اللجوء إلى الدبلوماسية الوقائية – preventive Diplomacy –، أي إلى تدخل مجلس الأمن في مناطق ساخنة من العالم قبل استفحال الأمر فيها، لدراء كل تصعيد أو خطورة للموقف، لكن (كما تقدم) فإن هذا التدخل نتيجةً لإفرازات نظام القطب الواحد يتحول إلى استعمار وهيمنة مقننة من قبل الدول الكبرى علي الدول الصغرى.

والجدير بالذكر أن في ظل هذا التغيير للنظام العالمي فإن النزاعات في العالم لم تختفي، بل تغيرت هذه النزاعات من حيث الطبيعة.

4- مكانة دول الجنوب في النظام العالمي الجديد (*Status of the developing Countries in the new world system*):

دول العالم النامي عانت خلال الحرب الباردة من الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب، أما فى ظل النظام العالمي الجديد فيمكن رؤية ضعف هذه الدول وعدم قدرتها علي حماية أمنها القومي، ويظهر ذلك جلياً في مجالين، المجال الأول هو المجال العسكري وحماية الأمن القومي، أما الثاني فهو المجال الاقتصادي وعلاقات التبادل والتعاون..

في المجال الأول أيضاً ذهبت خطة عرابو النظام العالمي الجديد في محورين: المحور الأول تحجيم دور دول العالم الثالث في التسليح وفي حماية أمنها القومي، وذلك بتقليص مبيعاتها العسكرية للدول النامية وحرمانها من قطع الغيار بحيث لا تتطور ترسانتها العسكرية، وبالتالي لا يكون لها دور في الأحداث العالمية والإقليمية، وكذلك غير قادرة علي حماية أمنها القومي، أما المحور الثاني فيتلخص في إجهاض أي تجربة لصناعة السلاح خاصة (الأسلحة الحديثة وبالأخص النووي منها)، في أي بلد يطمح في التنمية باستثناء بعض الدول مثل إسرائيل وجنوب أفريقيا.

أما في المجال الاقتصادي وعلاقات التبادل والتعاون فأصبح التعاون بين الشمال والشمال (تعاون بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة وبين أوروبا الشرقية)، علي حساب التعاون شمال جنوب (أوروبا عموماً والولايات المتحدة مع دول العالم الثالث)، أما الشق الثاني من المجال الاقتصادي وعلاقات التبادل والتعاون فقد تشكلت علاقات غير متكافئة للتبادل بين الشمال والجنوب تبلورت في عمليتي الخصخصة والعولمة.

هوامش الفصل العاشر

Baruch; public years; Rinehart and Winston; Halt ; new York; 1960.-1

2- هيوم لونجي، قرارات مؤتمر يالطا، مجلة هنا لنـدن، العـدد 455، سـبتمبر 1986م، ص33 .

3- نفس المصدر، ص33.

4- نفس المصدر، ص 34.

5- كيث همدل، أزمة الصواريخ الكوبية، مجلة هنا لنـدن، العـدد 471، ينـاير 1988م، ص1.

6- نفس المصدر، ص 10.

7- نفس المصدر، ص11 .

8- نفس المصدر،ص.12 .

-9 1989 Repant. Development Co-operation In 1990's, Efforts and Policies of the Members of the Development Assistance Committee, New York.

Bid, P119. -10

11-كيث هندل، مصدر سابق، ص10.

12- نفس المصدر، ص10.

13-ملف حول (نهاية التاريخ) لفوكوياما، مجلة الفكر العربي، العدد 78، ديـسمبر 1990م ص 78، أما فرانسيس فوكوياما فهو مفكر أمريكي من أصل ياباني ويـشغل منـصب المدير المساعد لمصلحة التخطيط الأمريكية وعضو بارز في مركز الأبحـاث (Rand Corporation) كما أنه محاضر في مركز أولين (Olin Center) التابع لجامعـة شيكاغو.

14-المختار مطيع، المشكلات السياسة الكبرى المعاصرة، منشورات ايزيز، الدار البيـضاء، يناير 1993م، ص. 26.

15-دانيال كولار، ترجمة خصر خصر، العلاقات الدولية، سلسلة الـسياسة والمجتمـع، دار الطليعة، بيروت، 1985م، ص48-70 .

16-نفس المصدر، ص 48-70.

17-نفس المصدر، ص 48-70.

18-هيوم لونجي، مصدر سابق، ص 33 .

19-نفس المصدر، ص 33 .

20-المختار مطيع، مصدر سابق، ص 260 .

21-فوكو ياما، مصدر سابق،ص 78.

22-نفس المصدر، ص78.

الفصل الحادى عشر

حركة عدم الانحياز

- تطور مسيرة حركـة عـدم الإنحياز .
- بواعث حركة عـدم الإنحـياز .
- تقويم مفهوم حركة عدم الإنحـياز .
- دور حركة عدم الإنحياز في العلاقات الدولية.
- نجاحات واخفاقات حركة عدم الإنحياز.

الفصل الحادي عشر

حركة عدم الإنحياز (*Non- Alignment*):

منذ الخمسينيات بدأت الإعراض الأولى لمحاولة إعادة النظر في النظام الدولي. ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية، وما رافقها من تنامي لحركات التحرر وضعف القوي الاستعمارية المتداعية، برزت إلى الساحة الدولية كتلة من الدول تميزت بسمات متشابة علي مستوي بنياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أطلق عليها اسم دول العالم الثالث.

وفي الواقع حاول العالم الثالث إثبات ذاته سياسياً، من خلال التأكيد باستمرار علي أهمية استقلال قراره، وإنسلاخه من التعبية اقتصادياً عن طريق تفكيك النظام الاقتصادي العالمي السائد، وفي هذا الصدد شكل صدور ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية (في 12 ديسمبر 1974م) علامة بارزة في الدعوة الي بناء نظام اقتصادي عادل ومتكافئ، يركز علي الاستقلال الاقتصادي للدول السائرة في طريق النمو، ويضيق من هوة اللامساواة التي تتمظهر جلياً في توزيع الثروات: حيث تسيطر الدول الغربية علي ثلثي التجارة الدولية، كما أن هناك طرق كثيرة استخدمت للسيطرة الثقافية علي دول العالم الثالث.

ولذلك سعت هذه الكتلة إلى زيادة حضورها في مسرح العلاقات الدولية عن طريق بناء حركة عرفت في الأوساط السياسية بحركة عدم الانحياز، إلا أن وجود الكتلة مازال يأخذ طابعاً معقداً ومتعدداً ومغموراً بالتناقضات.

تطور مسيرة حركة عدم الإنحياز:

اختلف العلماء الغربيون في تسمية هذه الحركة فمثلاً هانس مورجانثو HansT.Morgenthau) وجورج ليسكا (George Liska) ولورنس مارتون

W.Marton Lawrence وآخرون يفضلون مصطلح الحياديــة (Neutralism) علي عدم الانحياز (Non - Alignment)، أما جورج شكورنبيرجر (George Schwazenberger) يستخدم عدة مصطلحات منها الانعزالية (Isolationism)، (Neutralization)، أو عدم التدخل (Non - involvement) وكلها تأخذ علي أن عدم الإنحياز هي (سياسة الإبتعاد عن الأحلاف بصفة عامــة والأحــلاف العسكرية بصفة خاصة)(1).

بداية ظهور هذه الحركة يرجع إلى الخمسينيات من القــرن العــشرين عندما عقد مؤتمر باندونغ (Bandoeng) الشهير للدول الأفروواسوية بإندونيــسيا في الفترة (18-24 أبريل 1955م)، وكان بداية لإبراز الذات لهذه الدول، وقــد سبقته عدة مؤتمرات للدول الأسيوية محددة الأعضاء، وكانت تناقش في كــل مرة قضية أساسية واحدة ذات طبيعة إقليمية(2)، وقد انصب المؤتمر علي دراسة دور دول آسيا وأفريقيا المستقلة، والوسائل التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي بين الدول الأعضاء. وأشار في بلاغه النهائي إلى المشاكل الناجمة من الاستعمار وقضايا الأمن والسلم، وقد أكد المــؤتمر تأييــده الكامل لمبدأ حق تقرير المصير للشعوب والأمم كما هو وارد في ميثاق الأمــم المتحدة، والمبادئ التي ينبغي أن تحكم العلاقات بين الدول، ومنهــا الاعتــراف بالسيادة والوحدة الترابية لجميع الأمم، وتؤكد مساواة جميع الدول،-وعدم التدخل في شئونها الداخلية وعدم اللجوء إلى القوة وحل الخلافات بالطرق السلمية.

ورغم كل هذا التقارب واشتراك المصير بالنسبة لدول هذه الحركة، إلا أن هناك تباين عميق بين بعض أعضائه، وكان من أبــرز تجلياتهــا الــصراع الصيني الهندي، والسوفيتي الصيني.

بدأ التقارب بين ثلاث دول تنتمي إلى القارات الثلاث إفريقيا وآسيا وأوروبا وهي مصر والهند ويوغسلافيا في مؤتمر بريوني (Brioni)، الذي عقد في يوليو 1956م وجمع قادة الدول الثلاث (جمال عبد الناصر، ونهرو، وتيتو)، وكان من نتائجه محاولة إفراز تيار فلسفي دعا لمحاربة الاستعمار ومساندة الشعوب المتطلعة للتحرر والمحافظة علي الهوية الوطنية.

وشهدت السنوات التالية تحركاً نشطاً للدبلوماسية اليوغسلافية في إتجاه الدول الآسيوية، ودول إفريقيا المستقلة حديثاً. وقد إنحاز تيتو خلال الدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة (1960م) إلى رأي زعماء الهند ومصر وإندونيسيا وغانا، لمطالبة القوتين العظميتين بالعمل علي المحافظة علي السلم وإقرار الحوار.

وكذا تهيأت الظروف لدعوة كافة الدول التي تعلن عن عدم إنحيازها لأي من القوتين العظميتين، ليس فقط من الدول الأفروآسيوية، بل تشمل دول أمريكا اللاتينية، وقد إنعقد مؤتمر تحضيري بالقاهرة (يونيو 1961م) حضره ممثلو عشرين دولة، وحدد فيه بعض المعايير لتحديد ما سمي لاحقاً بحركة عدم الإنحياز وهي:

أ- نهج سياسة مستقلة قائمة علي التعايش السلمي وعدم الإنحياز.

ب- مساندة حركات التحرر الوطني.

ج-عدم الإنخراط في أي حلف عسكري في ظل الصراع بين القوي العظمي.

د- الإمتناع عن إبرام أي تحالف مع قوي عظمي.

هـ-معارضة إنتشار القواعد العسكرية الأجنبية فوق ترابها.

وهكذا وضعت اللبنات الأولى لحركة عدم الإنحياز التي ظهرت رسمياً في أول مؤتمر ببلغراد في سنة 1961م، وقد قسم بعض العلماء ومنهم إدمون جوف (E. Jowf) عمر الحركة إلى ثلاث حقب، الفترة الأولى كانت للصراع من أجل التعايش السلمي، والفترة الثانية كانت من أجل الإستقلال باستخدام القوة العسكرية، وأخيراً الصراع لمحاربة الإمبريالية. وهناك مجموعة أخرى من العلماء قسموا عمر الحركة إلى مرحلتين، المرحلة الأولى تميزت برغبة الدول الأعضاء في إظهار الحركة ممثلاً مستقلاً في النظام الدولي وسيطر عليها الخطاب السياسي، أما المرحلة الثانية تميزت بمراجعة النظام الاقتصادي الدولي. أما العوامل الحقيقية التي دفعت دول العالم الثالث لتبني سياسة حركة عدم الانحياز هي[1]:

1- **الوطنية** (*Nationalism*): وهو ذلك النوع من الوطنية التي أتت بعد نضال مرير ضد الاستعمار.

2- **معاداة الاستعمار**(*Anti -Colonialism*): معاداة الاستعمار والتخوف من عودة الاستعمار، ولذلك اشترطت الدول الأعضاء عدم السماح بانضمام الحلفين إلى الحركة وتبني سياسة مستقلة تماماً عن هاتين المجموعتين.

3- **المساعدات الاقتصادية من الدول الكبرى والدول النامية** (***Under development and economic Aids***) معظم دول الحركة التي إستقلت حديثاً فقيرة ومحتاجة لمساعدات لتحقيق التنمية، ومن الصعب أن تكون هناك مساعدات دون شروط، ولذلك وجود تنظيم حركة عدم الانحياز ضروري لتخفيف قسوة هذه الشروط.

4- **الاعتبارات العنصرية والثقافية** *(Racial and Cultural Aspect)*: أوحت القوي الاستعمارية في فترة الاستعمار لشعوب الدول النامية بأنها متخلفة ثقافياً، ولذلك تعاونت دول الحركة لنفي هذه التهمة وإقناع شعوبها بأن هذا الكلام أكذوبة استعمارية.

5- **الحاجة إلى السلام لتحقيق التنمية** *(Need of Peace for development)*: دول الحركة (وهي دول مستقلة حديثاً) محتاجة لظروف يسود فيها السلام في العالم ومنها تستطيع أن تركز علي مواضيع التنمية، وتبعاً لذلك قررت الحركة الابتعاد عن الأحلاف العسكرية.

بواعث حركة عدم الانحياز *(Motives of Non -Alignment)*:

لكل سياسة خارجية بواعث محدودة والهدف النهائي لهذه السياسة هي تحقيق وتطوير المصالح الوطنية، ولذا فإن البواعث الرئيسية لحركة عدم الانحياز هي(2):

أ- **ضرورة إستقلال القرارات السياسية والاقتصادية**: رغم الظروف الصعبة التي أعقبت الإستقلال مباشرة.

ب- **الرغبة في الإبتعاد**: عن التورط في حرب شاملة والتركيز علي حل القضايا الاقتصادية.

ج- **حماية السلام العالمي**: حيث تري الكتلة أن الأحلاف العسكرية غالباً ما تقود إلى حروب، والأمم غير المنحازة قادرة علي التوسط في النزاعات بين الكتل المتباينة الآراء كما فعلت ذلك في الصراعات (الهندية الصينية، والكورية، والكنغولية)، ويمكنها كذلك الإسهام في قوات الفصل بين المجموعات المتحاربة والاشتراك في المراقبين الدوليين وقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

د- التنمية الاقتصادية (*Economical development*): التوفيق بين الحاجة الماسة للتنمية الاقتصادية، مع ضرورة توفير القوة العسكرية لحراسة الاستقلال.

هـ- موضوع الأخلاق (*Moral Argument*): دول الحركة تبنت مذهب الأخلاق في العلاقات الدولية ولهذا السبب تختلف عن دول الحلفاء في سياستها الخارجية.

و- مساعدة الأمم المتحدة لكي تعمل بنجاح (*To Help UN. To function Successfully*): وذلك بتحرير منابر الأمم المتحدة من هيمنة الدول المنضوية تحت الأحلاف العسكرية.

ز- المساعدات الفنية والاقتصادية (*Economical And Technical Assistance*):

يمكن لدول الحركة أن تستفيد فائدة كبيرة من بقائها محايدة وفي نفس الوقت صديقة للقوي العظمي، وهكذا يمكنها تلقي مساعدات فنية وإقتصادية من المعسكرين، أو من أحد المعسكرين عندما تتعرض للتهديد من المعسكر الآخر.

تقويم مفهوم عدم الانحياز (*Evaluation of the concept*):

علماء العلاقات الدولية إختلفوا في تقويم المفهوم فمنهم من رفع من شأنه ومنهم من نقده بشدة.

نقد المفهوم:

1- غموض المفهوم.

2- ينقصه دقة التحليل.

3- ليس هو مثال للسلوك العالمي.

4- تمثل سياسة المصلحة الوطنية الذاتية.

5- لبس معنى المفهوم مع المصطلحات الأخرى.

مميزات المفهوم (*Merits*):

1- حماية السلام العالمي Preservation of the world peace .

2- حماية الاستقلال Preservation of Independence.

3- ضمان توافر المساعدات الفنية والاقتصادية Issuer. of Tech .& Econ. Assistance.

4- مراقبة القوي العظمي Check on the Super Powers Ambitions .

5- ساهمت في إنحسار الحرب الباردة Recession in Cold war .

6- مساعدة الأمم المتحدة في إتخاذ القرارات العادلة في الجمعية العامة Support of U.N .

7- إستقلالية القرار للحركة Independence of Judgement .

8- ظاهرة حديثة في العلاقات الدولية Non- Alignment is a new Feature in the International Relations .

أ- ظاهرة خاصة في النظام العالمي المعاصر.

ب-تعكس بعض مظاهر العالم النامي.

ج- خلق موروثات حديثة في السياسة الخارجية لدول الحركة.

د- قللت من أهمية الاتجاه إلى الردع النووي.

9- قللت من سباق التسلح Minimized the Arms Race .

دور حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية:

إنعقد أول مؤتمر للقمة لحركة عدم الإنحياز في العاصمة اليوغسلافية بلغراد، من 1 إلى 6 سبتمبر 1961م بمشاركة 25 دولة كاملة العضوية وثلاث دول بصفة ملاحظ، وقد إحتدم الجدل بين تصورين متباينين لدور الحركة في مسرح العلاقات الدولية، فهناك إتجاه ضم إندونيسيا والعراق وغانا ومالي، أعطي الأولوية لمناهضة الاستعمار والإمبريالية بحسبانهما مصدري القلاقل والفتن في العالم، بينما رأي فريق آخر ضم مصر والهند والمغرب وأثيوبيا أن هذه المسألة ثانوية، وأن التهديد الخطير هو الذي يفرضه صراع القوي الكبرى وهو الأهم، وبالتالي ينبغي إعطاء الحياد مفهوماً جديداً، وقد تبني المؤتمر هذا الرأي الأخير، ووجه خطاباً إلى المسئولين في الدولتين العظميتين يناشدهما بالعمل علي مواصلة المفاوضات بشأن السلام.

أما المؤتمر الثاني الذي عقد بالقاهر في أكتوبر 1964م بحضور 47 دولة عضو و10 ملاحظين، فقد إهتم بشكل أساسي بالقضايا المتعلقة بالتخلف وإن كانت المسائل المتعلقة بمناهضة الاستعمار قد إحتلت موقع الصدارة في أعماله. وقد تميزت السنوات التي تلت هذا المؤتمر بحالة الفراغ لأن الفترة من 1964م إلى 1970م لم ينعقد أي مؤتمر للقمة أو مشاورات بين الدول الأعضاء في الحركة وذلك للآتي(3):

1- تقدم الانفراج بين الشرق والغرب، بشكل أفقد مطالب العالم الثالث أهميته وحيويته.

2- محدودية حركة عدم الإنحياز في المحافظة علي تماسكها خلال هذه الفترة، وفشلت في إحتواء كثير من النزاعات (حرب فيتنام، نزاع

بيافرا، الصراع الهندي الباكستاني، الصراع العربي الإســرائيلي)، وفي نفس الوقت تدهورت الأوضاع الداخلية في كثير مــن الــدول الأعضاء.

3- إختفاء بعض القادة الذين لعبوا دوراً ريادياً في إنشاء الحركة (أحمد سوكارنو، نهرو، كوامي نيكروما، موديبوكيتا....الخ).

ولإعادة تنشيط الحركة، سعي المارشال تيتو إلى استدعاء بعض ممثلي دول عدم الانحياز لحضور إجتماع استشاري في بلغراد فــي يوليــو 1969م، وخلال دورة الجمعية العامة وافق وزراء خارجية هذه الدول غير المنحازة علي مبدأ عقد مؤتمر قمة لهذه الحركة بلوساكا عاصمة زامبيا ما بين 8 و10 سبتمبر 1970م.

وكان مؤتمر لوساكا بمثابة بداية إنطلاقة جديدة بعد الجمود الذي خــيم عليها، فقد زاد عدد الأعضاء إلى 53 عضوا و10 ملاحظين، كما أدخلت بعض التعديلات في مواقف الحركة إزاء القــضايا الــساخنة آن ذاك، مثــل التميــز العنصري والابارتيد والصراع العربي الإسرائيلي.

أصدر هذا المؤتمر عدة قرارات تتعلق بمختلف قضايا الساعة إلى جانب إعلان عن السلم والاستقلال والنمو والتعاون وإضفاء الديمقراطية صفة للعلاقات الدولية، والاستمرار في بذل الجهود من أجل نزع السلاح، وجعل الأمم المتحدة قاعدة إنطلاق لذلك، وربط المؤتمر في تصريح له حول التقدم الاقتصادي بــين عدم الانحياز والعمل من أجل التنمية، والعمل علي إعادة النظر في بنيات النظام الاقتصادي العالمي. من جهة أخري قررت الحركة في نفس المؤتمر أن تعقــد

مؤتمرات قمة كل ثلاث سنوات، والسعي لتنسيق سياسة الدول الأعضاء في المنظمات الدولية.

المؤتمرات اللاحقة للحركة (*The Movement Conferences*):

إنعقد مؤتمر قمة للحركة في الجزائر (5-9 سبتمبر 1973م) بعد مؤتمر وزراء خارجية الدول العظمي الذي إنعقد في جورج تاوت 8-11 أكتوبر 1972م، وقد رسخ مؤتمر القمة هذا العناية التي بدأت الحركة توليها للمشاكل الاقتصادية وخاصة مشروع إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي. فبعد أن سجل زعماء هذه الدول فشل مجهوداتهم الجماعية الدولية من أجل تنمية الدول النامية، وعدم إيقاف استمرار هيمنة الدول الصناعية بالرغم من تصفية الاستعمار، فقد لاحظ المؤتمرون (أن الأمن الدولي لا يمكن أن يكون كاملاً إلا إذا تضمن بعداً اقتصادياً يضمن لجميع الدول الحق في إقرار برنامج نموها).

وتبعاً لذلك فقد طالب التصريح الاقتصادي الصادر عن المؤتمر، ليس فقط بتغيير الآليات الدولية، بل استهدف موضوع البنيات الأساسية نفسها، وفي هذا الصدد ألمح المؤتمر علي ضرورة استرجاع دول العالم الثالث لسيطرتها علي مصادرها الطبيعية، وممارسة سيادتها عليها حقاً غير قابل للمساومة، وفي نفس الوقت أدان المؤتمرون التصرفات غير المقبولة للشركات متعددة الجنسيات التي تنتهك سيادة الدول السائرة في طريق النمو.

الجدير بالذكر أن هذا المؤتمر تميز بمواجهة سياسية صاخبة بين مؤيدي رأيين، الفريق الأول أصر علي التحالف الطبيعي مع الدول الإشتراكية ضد الدول الإميرالية، ومن أنصار هذا الرأي فيدل كاسترو رئيس كوبا. أما الفريق الثاني فقد أصر علي ضرورة تميز الحركة سواءً عن الكتلة الاشتراكية أو

المجموعة الرأسمالية، مفترضاً إنعدام الفرق بين سلوك القوتين العظميين وقد دافع عن هذا الاتجاه بالخصوص الرئيس الليبي معمر القذافي.

بعد مؤتمر الجزائر تغير الوضع الدولي بشكل ملحوظ نتيجةً لحرب أكتوبر، وبصورة عمقت الأزمة الاقتصادية العالمية، الشيء الذي أدي إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة (أبريل 1974م) تمخض عنها صدور ميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية. ومن جهة أخرى فقد تم توحيد فيتنام بعد إنهيار نظام سايغون الموالي للولايات المتحدة في سنة 1975 م، وفي نفس السنة حقق الإتحاد السوفيتي وكوبا إنتصاراً ملحوظاً في أنجولا وموزمبيق.

من 16- 19 أغسطس 1976م، إنعقد مؤتمر للمجموعة في العاصمة السيرلانكية كولومبو بمشاركة 80 دولة عضو و9 دول بصفة مراقب ودول مدعوة، وهو المؤتمر الخامس للمجموعة، وكان هذا المؤتمر متميزاً عن سائر المؤتمرات الأربعة الأخرى، حيث أنه لأول مرة يعقد مؤتمر للمجموعة في آسيا الموطن الأصلي لعدم الانحياز، ثانياً القضايا الإفريقية والأمريكية اللاتينية هيمنت علي المؤتمر، وثالث علاماتها المميزة كان بروز مفهوم (الاعتماد علي الذات) Collective Self - Reliance ، ونوقش باهتمام تنفيذ هذا المفهوم لتأمين حق التنمية وذلك باستخدام (قوة المساومة الجماعية) Collective Bargaining، ورابعاً أوصى المؤتمر بإلغاء نظام النقض (Veto system) في مجلس الأمن، وذلك بتعديل ميثاق الأمم المتحدة، وخامساً نادي المؤتمر بإنشأ نظام اقتصادي عالمي جديد، كما نادي المؤتمر ببرنامج فعلي لتحقيق التعاون الاقتصادي بين دول حركة عدم الانحياز.

بالإضافة إلى القرارات التي تقدم ذكرها، فقد أكد هذا المؤتمر المبادئ الأساسية التي تم الإتفاق عليها خلال المؤتمرات السابقة، وفضلاً عن ذلك فقد تقرر أحداث تجمع لوكالات الأخبار في العالم الثالث لمراجعة الاحتكار الذي تمارسه بعض الوكالات الرأسمالية، كذلك وباقتراح من يوغسلافيا فقد منح تنسيق دول عدم الانحياز صبغة الجهاز الدائم

مؤتمر هافانا *(Havana Conference 1979):*

المؤتمر السادس لحركة عدم الانحياز إنعقد في العاصمة هافانا (كوبا) في سبتمبر 1979م، وحضر هذا المؤتمر 94 دولة ويمثل هذا الرقم ثلثي عدد دول العالم ونصف سكان العالم (في ذلك الوقت).

ولأول مرة واجهت الحركة خطر الإنقسام، فقد آثر البعض في عملية اختيار مكان المؤتمر حيث أنه (فى هذه المرة يعقد في دولة لا تخفي انحيازها للإتحاد السوفيتي، ومما زاد الأمر تعقيداً هو الإقتراح الذي تقدم به بعض الدول الراديكالية مثل كوبا وفيتنام، مفاده استغلال روح الانفراج الذي ساد بين العملاقين في ذلك الزمان (كما تقدم ذكره في الفصل الذي سبق)، والتعاون الذي ظهر بين المعسكرين ولذلك يجب أن لا تزيد الشقة بين القطبين، بل يجب أن تنحاز إلى جانب المعسكر الاشتراكي، وهو المعسكر الذي تتماشى مبادئه مع معاداة الإمبريالية والاستعمار.

من جهة أخري هناك دول مثل سنغافورة وزائير أصروا علي أن تميل حركة عدم الانحياز إلى الكتلة الغربية لأن تفوقها الاقتصادي والتقني يمكنها من منح المساعدة لدول الحركة ويمكنها من تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة، ولكن أغلبية دول الحركة فضلوا إستقلالية الحركة وتميزها بعدم الانحياز.

موضوع آخر نوقش في المؤتمر، هو إقتراح بعض الدول العربية تعليق عضوية مصر عقاباً لها لتوقيعها معاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل، إلا أن الإقتراح أجل علي أن يبحث لاحقاً، واكتفت المجموعة بإدانة مصر لتوقيعها تلك الإتفاقية.

الإعلان الذي صدر في نهاية القمة أدان سياسة هيمنة القوي العظمي، وطالب الإعلان بحل الأحلاف العسكرية وإزالة القواعد العسكرية من العالم. كما نادي الإعلان بمواصلة جهود ردم الهوة بين الدول الغنية والأمم الفقيرة، والحفاظ علي المحيط الهندي منطقة خالية من الأسلحة النووية.

قمة نيودلهي *(New Delhi Summit March 1983)*:

الاجتماع السابع للحركة عقد بنيودلهي في الفترة ما بين السابع إلى الثاني عشر من مارس 1983م وكان عدد الدول المشاركة 99 دولة وهناك عضوان لم يحضوا المؤتمر، إن مقعد كمبوديا كان شاغراً وأثيرت قضية من يمثل كمبوديا. عموماً بالإضافة إلى التسعة والتسعين دولة كانت عشرون دولة حضرت كمراقب كما أن هناك تسعة عشر مقعداً خصصت لدول ومنظمات حضرت المؤتمر ضيوفاً، ومرة أخرى طرح في المؤتمر قضية الأسلحة النووية، ومشكلة النظام الاقتصادي العالمي، وضرورة إنعاش التعاون الجنوبي-الجنوبي.

قمة هراري *(Harare Summit 1986 Sep.)*:

القمة الثامنة للحركة عقدت بهراري عاصمة زيمباوي من الأول إلى السابع من سبتمبر 1986م، وحضره قياديي 101 دولة، وتم إنتخاب روبرت موجابي رئيس وزراء زيمباوي رئيسياً للقمة، وقررت القمة إجراء خطوات

صلبة لمساندة دول المواجهة مع النظام العنصري في بريتوريا آنذاك، وقـررت القمة كذلك إنشاء نظام مالي لها تحت أشراف رئـيس وزراء الهنـد (آنـذاك) راجيف غاندي، وبحثت أيضاً قضية إستقلال ناميبيا في القمة، وبالإضافة إلـى الثوابت التي تبحث في كل مؤتمر للحركة (موضوع الأسلحة الذريـة والنظـام الاقتصادي العالمي)، نوقش موضوع كمبوديا، والحرب الأفغانيـة الـسوفيتية، والحرب العراقية الإيرانية، ونادت القمة كذلك بضرورة البحـث عـن وطـن للفلسطينيين، والقضية القبرصية، وأدانت القمة القصف الأمريكي لمنزل الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي.

قمة بلغراد (*Belgrade Summit 1980*):

القمة التاسعة للحركة عقدت في بلغراد في الفتـرة مـن4-7 سـبتمبر 1989م وحضرها 102 من قادة دول الحركة، وكررت القمة الحديث عن مشكلة الأسلحة النووية وأهمية إستغلال الإنفراج في العلاقات بين القطبين لحـل هـذه المعضلة، وضرورة إيجاد صبغة لنظام اقتصادي عاملي جديد، وربطـت بـين حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية، حيث رأت القمـة أنـه لا معنـي للتنميـة الاقتصادية دون مصاحبتها لحقوق الإنسان، ولذلك شددت علي قـضية حـق تقرير المصير للشعوب، خاصةً شعب جنوب إفريقيا وناميبيا ومناصرة حركـة سوابو (SWAPO).

إسهامات الحركة في العلاقات الدولية:

The main Contribution of the Non - Alignment In The international)
:(Relations

1- زيادة عدد أعضاء الحركة بسرعة شديدة دليل علي صحة مذهب الحركة.

2- العدد الكبير لأعضاء حركة عدم الانحياز في الجمعية العامة للأمم المتحدة حد من هيمنة القوي العظمي علي المنظمة الدولية، ورغم وجود الفيتو في مجلس الأمن فإن العدد الكبير لأعضاء الحركة في الجمعية العامة يشكل حيز كبيراً من الرأي العالمي، ووسيلة اختيار للأخلاق والتصرفات سيئة النية من القوي العظمي.

3- حركة عدم الانحياز بمكنها أن تلعب دور الموازن (Balancer)، وتبعاً لذلك سعت القوتان العظمتان إلى كسب الحركة ويتعبر هذه ظاهرة صحية للسياسة الدولية المعاصرة.

4- إكتسبت مذهب التعايش السلمي (Peaceful Coexistence) رواجاً في ظل حركة عدم الانحياز.

5- الحركة لا تشجع علي سباق التسلح ويمكن أن يصب ذلك في خانة المساهمة في الحفاظ علي السلام العالمي.

6- أسهمت الحركة في تحرير كثير من الشعوب التي كانت مستعمرة.

7- أسهمت الحركة في إنشاء اليونكتاد (United nations Conference on Trade and development (UNCTAD)، ومجموعة السبعة والسبعين (G.77).

8- أسهمت في حل بعض النزاعات مثل: أزمة الصواريخ الكوبية في سنة 1962م، الصراع الصيني الهندي في سنة 1962م، وكانت لها مبادرات في حل بعض القضايا.

9- كان لحركة عدم الانحياز إسهاماً متميزاً في القضاء علي التفرقة العنصرية وكان شعارها الأخوة العالمية (World Brotherhood).

10- الحركة ليست خيالية صرفة (Not mere utopia) وإنما هـي خلـيط مـن الواقعية والمثالية ولذلك كان لها إسهاماً فاعلاً في خفض شـدة الحـرب الباردة.

إخفاقات الحركة (*Short Comings of the Movement*):

ليس هناك شك في أن حركة عدم الانحياز قـد تمكنـت مـن توسـيع صفوفها، وإنشاء بعض الأجهزة، بيد أن هذا لا يعني أنها أفلحت فـي تحقيـق جميع أهدافها. بل علي العكس من ذلك فإن هذه الحركة في مسيرتها اصطدمت بمعوقات ترتبط ببنائها الداخلي، وأبرزت محدوديتها من حيث كونها لم تـستطع أن تحول دون إنفجار كثير من الصراعات والنزاعات، التي يتقاتل فيها أعضاء من الحركة.

كانت الحركة في بدايتها تتكون مـن دول متجانـسة الأفكـار، وزادت عضويتها في فترة محدودة إلى أن تجاوزت المائة. وظهرت الفوارق الـسياسية التي تمثلت في اختيار المنهج الليبرالي، في حين سارت دول أخرى في إتجـاه المنهج الاشتراكي، وهذا التنوع تبلور بشكل ملموس في تباين مصالح هذه الدول وبالتالي إنتهاج سياسات خارجية متباينة.

رغم أن الحركة حاولت صناعة سلام عالمي إلا أن اسـتيفن (Istvan Kende) يقول: (ما بين 1945م- 1976م وقعت 120 حرباً مست 71 دولـة وتورطت فيها جيوش 82 دولة، وقد تجاوزت المدة الزمنية لهذه الحروب 369 سنة، بمعدل 3 سنوات لكل حرب وخلال هذه الحروب بلغ عـدد الـضحايا 25 مليون قتيل، ولم تنعم الإنسانية إلا بــ26 يوماً من السلام)[1].

وعليه فإن كثيراً من الصراعات والصدامات تتغذي من الصراع القـائم بين الشرق والغرب، وكل منهما ينظر إليه من زاوية مصالحه الحيوية، وتعمل القوتان العظمتان علي تسوية خلافاتها وذلك بتقديم تنازلات متبادلة هنا وهنـاك

علي حساب الدول النامية، وهكذا تحول العالم الثالث (أو كتلة دول حركة عدم الانحياز) إلى مجرد أوراق جيواستراتيجية يتلاعب بها القوتان العظمتان (قناة السويس، مضيف هرمز، البترول، إفريقيا الجنوبية، القرن الإفريقي ....الخ).

إن بيئة ومناخ التنازع في العالم بصفة عامة إنعكس في إرتفاع مستمر للنفقات العسكرية لدول عدم الانحياز، ففي عام 1980م كان الإتفاق الحربي العالمي حوالي 595 مليار دولار، وكان نصيب الدول المتقدمة 462 مليار دولار (أي 77.62%) وقد بلغ نصيب الدول النامية حوالي 132 مليار دولار (أي 22.35%)، ويلاحظ أنه في الوقت الذي زادت فيه النفقات العسكرية للدول المتقدمة بمقدار 20.3% ما بين سنة 1970م، و 1980م فقد زادت في نفس الفترة في الدول النامية بنسبة 85.3%.

أما فيما يتعلق بواردات السلاح عام 1983م فقد إحتل الشرق الأوسط المكانة الأولى بنسبة 48.3% من إجمالي الواردات، تليه إفريقيا بمعدل 20.2% فأمريكا اللاتينية 12.9% ثم الشرق الأقصى 10.9% وأخيراً جنوب أسيا بمعدل 7.7%.

إن النزاعات وما تمتصه من نفقات لها إنعكاسات سلبية علي الظروف المعيشية في هذا الجزء من العالم، فهي تخلق حالة من عدم الاستقرار، وسبباً لإهدار الطاقات في مجالات لا تعود بالنفع علي المواطن ولا تدفع بعجلة التنمية إلى الأمام.

وخلاصة القول فإن حركة عدم الانحياز مكنت دول العالم الثالث من تقديم إضافة نسبية إلى النظام الدولي، وذلك من خلال طرح قضايا وهواجس جديدة تهم الرأي العام العالمي، إلا أن النظام الدبلوماسي الدولي حافظ علي جوهره المتمثل في القطبية المرنة حتى ديسمبر 1990م (إنهيار أحد الأقطاب وهو الإتحاد السوفيتي).

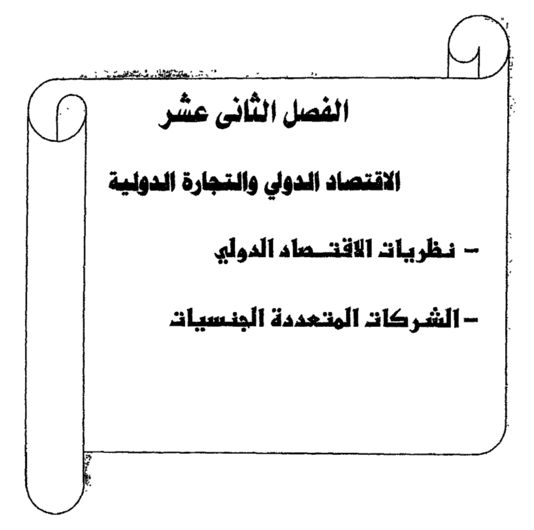
هوامش الفصل الحادي عشر

1- parksh chander, & prem Arora , International Relitions Cosmos,

Bookhive pVT.LTD.new Dehni , 1990, PP.27 Ibid, P28.

2- مختار مرزا، حركة عدم الانحياز في العلاقات الدوليـــة، الـــدار العالميـــة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1981م، ص 17.

3- نفس المصدر، ص 17-21.



الفصل الثانى عشر

الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية

- نظريات الاقتصاد الدولي

- الشركات المتعددة الجنسيات

الفصل الثانى عشر

الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية

(International Economic and the World Trade)

لقد احتلت دراسات الاقتصاد الدولي وضعاً مميزاً في النظريـــة العامــة للسياسة الدولية، وركزت تلك الدراسات في سنوات ما بعــد الحــرب العالميــة الثانية علي الأبعاد الاقتصادية للقوة الدولية ممثلة في مؤسسات بريتــون ودودز (Briton Woods system)، وصور التكامل الإقليمي في القــارتين الأمريكيــة والأوروبية علي وجه التحديد (ومعلوم أن مؤسسات بريتون ودودز المشار إليها هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، علاوة علي مؤسسات التمويل الدولية). بينما تعني ترتيبات التكامل الاقتصادي في أوروبا وأمريكــا، السوق الأوروبية المشتركة والتحالف من أجل التقدم بين دول أمريكا الجنوبيــة والولايات المتحدة الأمريكية، وأهم ما يميز الدراسات الراهنة فــي الاقتــصاد الدولي، كثرة النظريات المستحدثة مثل النظريـــة الاعتماديـــة (Dependency theory)، وما تولد عنها من مناظير اقتصادية بدأت متحدية القوالب المنهجيــة التقليدية التي يعرفها الكلاسيكيون والليبراليون[1].

في هذا الفصل يكون التركيز علي موضوعين الأول، المناهج الرئيــسية التي استخدمت لعلاج قضايا العلاقات الاقتصادية الدوليـــة وانعكاســات تلــك القضايا علي الدول، أما الموضوع الثاني فهو محددات الاقتصاد الدولي ومــا صاحب أنشطة المؤسسات متعددة الجنسيات (Multi National Corporation)

أو ما أكتشف من تدابير التدخلات الاقتصادية الإقليمية وبطريقة أخري يمكن تلخيص ذلك في استعراض النظريات الخمس التالية:

أ-النظرية الليبرالية: (*Liberal Theory*): الفرضية الأساسية للنظرية: إن الأخذ والعطاء من خلال ميكانيكية السوق، وحرية التجارة يوفر الحد الأعلى للنمو مع ميول ضمنية نحو مساواة الدخول.

داخل الدولة: حسب رأيها يكون حل مشكلة التباين الداخلي للدول الفقيرة هو الأرجاء حتى يتم تراكم رأسمال كبير يسمح بإجراء الحلول المناسبة.

بين الدول: ينبغي على الدول أن تتجنب التداخل في النشاط السوقي، مادام التداخل لا يفرز إلا تعقيدات متزايدة.

ب- القومية الاقتصادية (*National Economy*): الفرضية الأساسية: القومية الاقتصادية تعمل علي تذويب التباينات الراهنة بينما الاتجاه الليبرالي للاقتصاد الدولي يعمل من أجل تكريس وزيادة التباينات الراهنة.

داخل الدول: ينبغي أن تتخذ تدابير المساواة الاقتصادية والاجتماعية في ذات الوقت الذي تتخذ فيه التدابير التنموية وليس بعدها.

بين الدول: الدول الفقيرة يجب أن تتداخل في النشاط التجاري من أجل حماية الاقتصاد القومي من مظاهر السيطرة الأجنبية.

ج- النظرية الإسلامية (*Islamic Theory*):

الفرضية الأساسية هي أن عموم النشاط الإنساني ينبغي أن يعتصم بالموجهات الشرعية الإسلامية، حيث أبانت الشريعة الإسلامية المباح والمحظور والواجب في ذلك، ويمثل الاقتصاد جزءاً منه.

داخل الدولة: التركيز علي الضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينات، مع خلو النشاط الاقتصادي من صيغ الاحتكار والمعاملات الربوية، واعتماد صور المشاركة والمرابحة وغيرها، علاوةً علي تأكيد قيم التكافل الاجتماعي.

بين الدول: في الإطار الدولي يجب أن تزول مظاهر الهيمنة والاحتكار الرأسمالية، وينبغي أن يطرح نظام اقتصادي دولي جديد يمحو كافة آثار الربا الذي هو السبب الرئيسي في الكساد الاقتصادي الدولي الراهن، هو سبب تعقيدات المديونية الدولية.

د- النظرية الدولية أو المنهج الدولي (*International Theory*):

الفرضية الأساسية: هي نفس أطروحة القومية الاقتصادية مع دعوة للتفاعل الاقتصادي عبر المنظمات الدولية.

داخل الدولة: نفس ما تقرره القومية الاقتصادية مع إضافة التخطيط القومي الشامل ضرورةً تنموية.

بين الدول: يري المنهج الدولي ضرورة إنشاء المنظمات الدولية الفعالة لتوفير القنوات المؤثرة التي تتبني مصالح العالم الثالث في الساحة الدولية.

هـ- المنهج الماركسي والنظرية الاعتمادية (*The Marxist and the Dpendancy theory*):

الفرضية الأساسية: الاقتصاد الدولي الرأسمالي سواءً في هيكله الليبرالي أو غير ذلك يزيد من الفروقات الاقتصادية في العالم.

داخل الدولة: لإحداث المساواة ينبغي أن تقرر حتمية الثورة والحل الاشـــتراكي كمنهجين لازمين لذلك، والسعي لأيلولة الملكية الخاصة إلى عامة ومن ثم سيادة القطاع العام.

بين الدول: علي دول العالم الثالث أن تنفصل عن هيكليـــة النظـــام الرأســـمالي الدولي ومؤسساته إن أرادت أن تنفك من آثار التخلف.

الشركات المتعددة الجنسيات (*mutinational Corporations*):

تمثل الشركات المتعددة الجنسيات أو العبر وطنية، وأخـــذت أهميتهـــا تتصاعد وتتضخم خاصةً في العلاقات الاقتصادية الدولية، ونظراً للتحولات التي أفرزتها وإنعكاساتها المختلفة علي النظام المبني علي سيطرة الدولة، فقد أثارت جدلاً حول قوتها الحقيقية ودورها، واسترعت إهتمام الدول والمنظمات الدوليـــة التي قامت بدراسة آثارها، والإجراءات الضرورية لتحديد ومراقبة نشاطها.

تعريف الشركات المتعددة الجنسية (*Definition of the Multi- National Corporations*):

أول من استخدم مصطلح الشركات المتعددة الجنسيات هي شـــركة I.B.M. الأمريكية، فالامريكي بيرلموتر (H.V.perlmutter) في سنة 1965م وميز بين الشركات القومية المركزة، والتي تراقب فيها الشركة الأم جميع فروعها، وبـــين الشركات المتعددة المراكز القومية يتسم فيها الفروع باستقلال نسبي عن الشركة الأم. وأخيراً الشركات التي تشارك فيها الفروع في اتخـــاذ قـــرارات الـــشركة المركزية وتسير بواسطة نخبة مختارة تنتمي إلى دول مختلفة وأشار روبنسون Robnson إلى أربع أنواع من الشركات وهي[2]:

أ- الشركات الدولية (International).

ب- الشركات المتعددة الجنسيات (Muti national).

جـ- الشركات عبر الوطنية (Transnational).

د- الشركات فوق الوطنية (Super national).

وتتصف هذه الشركات بالآتي:

1- من الوجهة القانونية، فإنه علي خلاف ما يوحيه إسم الشركة المتعددة الجنسية، من خضوعها لدول مختلفة، فإنها في الحقيقة تابعة لمركز واحد موجود في دولة ما، وتحمل جنسية الدولة وتحدد حسب معايير معينة، كما أنها تتمتع بالشخصية القانونية وفقاً للمقتضيات المنصوص عليها من طرف قانون الدولة المضيفة.

2- من الناحية الاقتصادية تتميز عن الشركات العادية، من حيث أن نشاطها لا يقتصر علي إنتاج معين، بل يغطي كثيراً من الفروع الاقتصادية، فشركة I.T.T. أصبحت منذ سنة 1960م تهتم بجانب المواصلات اللاسلكية وبالصيدلة والتغذية والخدمات ...الخ. علاوة علي ذلك فهي تمتاز بتعدد مراكز إنتاجها المنتشرة في أنحاء العالم، بشكل كرس تدويل الإنتاج في القطاعات الأكثر مردودية. علي أنه رغم تعدد مراكز الإنتاج، فإنها تخضع لدماغ مركزي يحدد استراتيجيتها وخطط عملها.

إلى جانب كل هذا، إن تطور هذه الشركات مرتبط بقانون التطور اللامتكافئ الذي يسود العلاقات الدولية، والذي ينجلي في الهيمنة الاقتصادية للإمبريالية الأمريكية، وكانعكاس لذلك فإن اغلب الشركات المتعددة الجنسية تنتمي للولايات المتحدة.

دور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الدولي

:(*Role of the multinational Corporations in the world system*)

ليس هناك جدل فيما يتعلق بالقوة الاقتصادية لهذه الشركات التي تتجاوز ميزانيتها ميزانيات كثير من الدول، فمبيعات شركة جنرال موتورز (General Motors) يتعدي الإنتاج الخام لمائة وثلاثين دولة، وإذا كان الأمر كذلك في المجال الاقتصادي، فإن التساؤل يطرح حول معرفة ما إذا كانت هذه الشركات تحمل في طياتها استراتيجية مستقلة عن سياسة الدولة، وبمعني آخر هل يتحكم في سلوكها منطق خاص بها، أو أنها ليست إلا أداةً من أدوات السيطرة التي تستخدمها بعض الدول في توسيع نفوذها. إن الإجابة علي هذه التساؤلات ينبغي أن تنطلق من موقع هذه الشركات في النظام الدولي، علي أساس الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الدول نفسها.

فبالنسبة لدولة الأصل، فإن هذه الشركات تمثل مصدراً من مصادر قوتها وتأثيرها لذلك فإنها لا تتردد في مساعدتها من أجل انتشارها، واستحواذها علي أكبر عدد من الصفقات والعقود، ويبين سلوك الولايات المتحدة بلا مراء تعاطفها مع شركاتها، بحيث ذهبت إلى غض الطرف عن بعض أنشطتها المشبوهة، كتدخل شركة I.T.T للمساعدة في الإطاحة بالحكومة الشيوعية في شيلي بزعامة سلفا دور الليندي S.Allende في سنة 1973م، بتوطؤ مع المخابرات المركزية الأمريكية، وليس ذلك مستغرباً أو مستهجناً، ففي دولة تتمتع فيها الاحتكارات الكبرى، بقسط وافر من النفوذ، فإنه من الطبيعي أن يحصل توافق بين المصالح الخاصة لهذه الشركات والصالح العام .(الأمريكي)؛ وقد لخص ببراعة هذه المعادلة رئيس شركة (جنرال موتورز) عندما قال (ماهو صالح لجنرال موتورز فهو صالح لأمريكا).

ويختلف الأمر فيما خص الدول المستقبلة، حيث ينبغي التمييز بينهما، فبصفة عامة يلاحظ أن الدول الرأسمالية المتقدمة لا تضع قيوداً علي هذه الشركات، بل تحتضنها بحرارة لا سيما عندما تتكفل بأعباء لا يستطيع رأس المال الوطني إنجازه. وقد يصل الأمر إلي حد التنافس الحاد من أجل جلبها، كما حصل بين عمدتين من فرنسا وهما دلماس (C.Delmas) وجان جاك سوفان شوابير (J.J.S.Schreiber) اللذان تصارعا من أجل احتضان مصنع لشركة فورد في إحدي المدينتين (بوردو – أونانسي) .

غير أنه قد تتطلب المصلحة الوطنية تدخل الدولة لتحجيم هذه الشركة الأجنبية عندما تشعر بأن مصالحها أصبحت مهددة أو أهداف استراتيجية يجب أن لا تمسها تلك المؤسسة أو تلك الشركة أو أصبحت مناهضة للسياسة التنموية.

وبالرغم من أن استثمارات هذه الشركات تبقي ضعيفة (نسبياً) في دول العالم الثالث مقارنة بالدول الصناعية، إلا أنها في الواقع تسبب خطراً علي الدول النامية نظراً لكونها في غالب الأحيان تسيطر علي أهم منتج في الدولة. فمثلاً الشركات الأمريكية المحتكرة للموز في بعض دول أمريكا اللاتينية (أو النفط) مع ضعف المراقبة، تمنح هذه الشركات إمكانية نهب الثروات واستغلال الطاقات المنتجة[3]، وبصفة عامة فإن الدول المستقبلة لها الحق في أن تتخذ الوسائل المتنوعة لمواجهة نفوذ هذه الشركات.

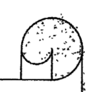
هذه الإجراءات تتأرجح بين منع تصدير الأرباح واستثمار جزءً منها أو كلها داخل الدولة المعنية، أو خلق منافسة بين هذه الشركات، من خلال السماح لمثيلاتها بالعمل في الدولة، وأخيراً كحد أقصي تأميم هذه الشركات. ومهما كانت قوة هذه الشركات والتي تبقي أدواتها خفية، فإنه ليس هناك ما يبين أنها تتصرف باستغلال عن الدولة المنتمية لها.

هوامش الفصل الثانى عشر

1- د. إبراهيم البشير عثمان، العلاقات الدولية المعاصرة، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية،1990م، ص 169م .

2- نفس الصدر، ص 169م .

3- نفس المصدر، ص 169م .



الفصل الثالث عشر

المنظمات الدولية والعلاقات الدولية

- فكرة التنظيم الدولي وتعريفه.
- عصبة الأمم.
- الأمم المتحدة.
- المنظمات المتخصصة.
- المنظمات الإقليمية.

الفصل الثالث عشر

المنظمات الدولية و الإقليمية

تمهيد:

فكرة إقامة تنظيم دولي تتعاون في كنفه الدول والشعوب ويحقق الأمن والسلام للإنسانية، فكرة قديمة في عقول المفكرين والساسة والفلاسفة علي مر العصور، خاصةً بعد ظهور الأسباب الآتية:

1-إزدياد إعتماد الدول علي بعضها البعض في مناحي الحياة المختلفة (سياسياً واقتصادياً واجتماعياً).

2- الزيادة الملحوظة في عدد سكان العالم وصاحب ذلك إزدياد طموحات شعوب العالم عموماً وشعوب دول العالم الثالث خصوصاً.

3- التقدم المذهل في وسائل المواصلات البرية والبحرية والجوية ووسائل الاتصال الجماهيري (كتب - صحف- إذاعة - تلفزيون - مسرح - سينما - شبكة المعلومات..الخ) والتي عملت علي ربط شعوب العالم المختلفة بأوثق الروابط، وعمقت لديهم الإحساس بوحدة الهدف، وخلقت بينهم رأي عام عالمي يكاد يكون موحداً ضد الحروب والدمار، وبدأت الأصوات تنادي بضرورة التعاون الوثيق بين مختلف شعوب العالم، وبوجوب تنظيم التعاون بشكل مفيد وثابت هدفه القضاء علي التنافس والمنازعات وضمان قيام سلام دائم بين الأمم.

بدأ الاتجاه إلى إنشاء هيئات دولية وإقليمية لرعاية وتنمية بعض مصالح الدول المشتركة وأصبح تنظيم هذه الروابط والهيئات أمراً لابد منه، سواءً

تحقق هذا علي المستوي الإقليمي (منظمات إقليمية)، أو منظمات دولية وإقليمية فنية متخصصة.

وكل هذه المنظمات المذكورة لها أهمية كبري، وقد قامت منظمة (عصبة الأمم) بعد الحرب العالمية الأولى والأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك بروز المنظمات الإقليمية عقب استقلال العديد من الدول بعد الحرب العالمية الثانية.

قلة المراجع في هذا الشأن من أهم الأسباب التي دفعت إلى تخصيص فصل كامل بالحجم إياه داخل هذا العمل. وهذا الفصل يبدأ بمقدمة ثم ثلاث مباحث، المبحث الأول خصص للمنظمات الدولية العالمية، أما المبحث الثاني فقد خصص للمنظمات الفنية المتخصصة، و المبحث الثالث كان نصيبه المنظمات الإقليمية.

فكرة التنظيم الدولي:

فكرة التنظيم الدولي قديمة ودعا إليها كثير من المفكرين والحكام منذ أقدم العصور، وترجع البداية عند المفكرين المسلمين إلى القرن العاشر الميلادي، بينما كانت البداية عند الفلاسفة الغربيين في القرن الرابع عشر الميلادي حين اشتد الصراع الديني بين الدول الأوروبية، وتعرضت القوي الضعيفة لبطش الأقوياء، وحينها قام المفكرين وقيادات الرأي العام إلى البحث عن آلية تمكن من القضاء علي النزاعات والحروب، وتحقق التعايش السلمي بين جميع الدول دون المساس بسيادتها، وقد إنبثق عن تفكير هؤلاء مشروعات عديدة كلها ترمي إلى إنشاء منظمات تحقق هذه الغايات، ويمكن تقسيم هؤلاء المفكرين إلى ثلاث مدارس[1].

أولاً: المدرسة الأولى مدرسة المفكرين المسلمين:

والذين نادوا بالتعاون الدولي المنظم منذ القرن العاشر الميلادي، ومعلوم أن الشرع الإسلامي لم ينشأ عن برلمان أو سلطة حاكمة، وإنما مصدره الأول أحكام القرآن الكريم، وسنة المصطفي (ص) ثم الإجماع والقياس علي أيدي فقهاء المسلمين، ولاشك في أن الظروف العصيبة التي نشأ فيها الإسلام جعل دعاته في حالة حرب مستمرة.

ويمكن القول بأن التاريخ الإسلامي لم يظهر أية دعوة إلى إقامة إتحاد أو تنظيم دولي بالمفهوم الحديث (التنظيم الدولي أو المنظمة العالمية أو الحكومة العالمية وتقوم الأمم المتحدة الآن بهذا الدور)، وذلك لأن الإسلام جعل المسلمين أمة واحدة متحدة معتصمة بحبل الله وسميَّ وطنها بدار الإسلام، أما الأمم التي لا تدين بالإسلام فلا تخرج عن أمرين، إما دار عهد أو دار حرب.

ومما سبق نستنتج أن التنظيم الدولي بمفهومه الحديث لم يكن ممكناً في داخل الدولة الإسلامية، لأنها كانت دولة واحدة مترابطة منظمة، ولهذا السبب لم يرتفع صوت واحد يطالب أو يشرع للتنظيم الدولي، مثل ما حدث في المدارس الفكرية الأوروبية أو الانجلوسكسونية بسبب فرقة تلك الدول المسيحية والحروب التي كانت تدور فيما بينها بوجه عام.

وعلى الرغم مما تقدم، فإن تاريخ الفكر الإسلامي ملئ ببعض المبادرات التي ترى ضرورة التنظيم الدولي وتدعو إلى إقامته بين مختلف الدول، وقد تأثر بعض المفكرين المسلمين بالفكر اليوناني، فدعي بعضهم إلي إيجاد مجتمع دولي على غرار جمهورية أفلاطون، ومنهم أبو النصر محمد الفارابى في القرن العاشر الميلادى. أما في العصور الحديثة فهناك بعض من

المفكرين المسلمين من تألم لانقسام العالم الإسلامي على نفسه وخضوع بعض الدول الإسلامية لنفوذ الاستعمار الأجنبي، لذا برزت أصوات جديدة تطالب بإعادة وحدة العالم الإسلامي، ويعد المفكر المسلم عبد الرحمن الكواكبي رائد هذا الاتجاه.

وفيما يلي نستعرض آراء بعض المفكرين المسلمين حول موضوع التنظيم الدولي(2):

1- أبو النصر محمد الفارابي (872م – 950م):

ولد في تركيا وعاش فترةً في العراق ثم إنتقل إلى بلاد الشام حيث إتصل بسيف الدولة الحمداني، في حلب. تأثر الفارابي بافلاطون وخاصةً كتابه (الجمهورية) وكتب علي نمط (الجمهورية) كتابه المشهور (آراء أهل المدينة الفاضلة) الذي دعا فيه إلى إقامة إتحاد بين دول العالم، وقال الفارابي في ذلك المؤلف: (إن الإنسان لا يمكن أن ينال الكمال الذي لأجله جعلت له الفطرة الطبيعية إلا باجتماعات جماعة كثيرة متعاونة يقوم كل واحد منهم للآخر ببعض ما يحتاج إليه في قوامه)، وقسم الفارابي المجتمع الإنساني إلى مجتمعات كاملة وغير كاملة وقرر أن المجتمعات الكاملة هي التي يتحقق فيها التعاون المتبادل والإكتفاء الذاتي علي الوجه الأكمل، كما قسم المجتمعات الكاملة إلى ثلاثة فئات هي:

- الفئة العظمي: هي أرقي المجتمعات لأنها تتكون من إجتماع الجماعة كلها، ويعني بذلك كل العالم.
- أما الفئة الوسطي: فهي أقل من العظمي كمالاً لأنها تتكون من إجتماع أمة في جزء من المعمورة تحت سيطرة حكومة مستقلة.

- أما الفئة الصغرى: فهي أقلها جميعاً في الكمال لأنها تتكون من إجتماع أهل مدينة في جزء من الأمة.
- أما المجتمعات غير الكاملة فهي التي تتم في القرية أو الحلة أو المنزل.

وقد إقترح الفارابي علي المعمورة الفاضلة (العالم) شخصاً واحداً هو الإمام، وهو الرئيس الأول للمدينة الفاضلة ورئيس الأمة الفاضلة، كما هو أيضاً رئيس المعمورة التي تتعاون فيها الأمم علي بلوغ السعادة. وقد بالغ الفارابي في تقدير رئيس المعمورة الفاضلة في وجوب توافر الخصال الحميدة فيه وفي مقدمتها الحكمة، إلى درجة التأكيد علي زوال المعمورة الفاضلة في حال عدم توافر الصفات المطلوبة في الرئيس.

واستناداً لما تقدم فإن أهم آراء الفارابي في مسألة التنظيم الدولي تتلخص فيما يلي:-

1- وجوب قيام إتحاد بين الشعوب لحاجتها إلى بعضها البعض.
2- إن الحاجة الملحة هي التي تدفع الشعوب والمجتمعات إلى الإتحاد والتفاهم.
3- إن إتحاد شعوب المعمورة يجب أن يتم تحت زعامة رئيس واحد يسمي الإمام ويتصف بصفات سامية، وإذا لم تجتمع كل الصفات في شخص واحد جاز أن يرأس الإتحاد أكثر من شخص واحد يكمل كل منهم الآخر.
4- العبرة ليست بالنظم والقوانين وإنما بالصفات والأخلاق التي يتميز بها شخص الرئيس.

إن ما قدمه الفارابي من أبحاث في التنظيم الدولي في القرن العاشر الميلادي ومعالجته للنظريات لم تتبلور إلا في العصور الحديثة تحت تأثير التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد كان عملاً جديراً بالتقدير.

2- عبد الرحمن الكواكبي (1848م – 1902م):

ولد سنة 1848م في حلب بسوريا، وكان محرراً لجريدة رسمية وقاضياً شرعياً، ورئيس بلدية ثم رئيساً لغرفة تجارية، وكانت سوريا في ذلك الوقت كغيرها من الأقطار العربية تحت الحكم العثماني. ومن المعروف عنه أنه ما أن يتسلم دائرة من الدوائر إلا ويحاول إصلاحها فوراً، لذا فإن محاولاته العديدة الرامية إلى الإصلاح والتجديد التي أثارت عليه حفيظة الولاة الأتراك ونقمة رجال الدولة في ذلك الوقت، ولما شعر الكواكبي بالخطر هاجر إلى مصر في عام 1900م واستقر فيها، واجتمع بزعمائها ومفكريها، من أجل أن يحدد داء الأمة الإسلامية، ويتلمس لها العلاج الناجح مما تعانيه، وزار كثيراً من البلاد الإسلامية منها مصر (كما تقدم) ونشر كتابه (طبائع الاستبداد) وكتابه (أم القرى) ودعا فيها إلى ربط البلاد الإسلامية عن طريق تنظيم دولي.

لقد دعي الكواكبي في كتابيه إلى ربط البلاد الإسلامية عن طريق تنظيم دولي. وقد عرض في كتابه (أم القرى) بأسلوب الخيال أن جمعية من المسلمين عقدت مؤتمراً قبيل الحج في مكة عام 1898م، حضره ممثل أو أكثر عن كل قطر إسلامي، وأن الرئاسة أسندت إلى ممثل مكة، وأن الأمانة العامة أسندت إلى السيد الفراتي (أي الكواكبي نفسه) وتصور أن هذا المؤتمر عقد عدة اجتماعات، وأن كتابه (أم القري) ليس إلا تسجيلاً لوقائع وقرارات الاجتماعات.

تحدث الكواكبي في كتابه عن إنتشار جمعية المدن والبلدان الإسلامية، والغاية من إيجاد هذه الجمعية هو إنهاض الأمة الإسلامية من كبوتها، واقتراح تأليف الجمعية من مائة عضو علي النحو التالي:

1-عشرة أعضاء عاملون.

2- عشرة أعضاء مستشارون.

3- ثمانون عضواً فخرياً.

كما تضم الجمعية أعضاء مساعدين (لم يحدد عددهم)، ويشترط في الأعضاء العاملين والمستشارين، العفة والأمانة والإخلاص وسعة العلم والقدرة علي التأثير وإمكانية التفرغ للعمل لأغراض المؤتمر والإلمام باللغة العربية تحدثاً وكتابةً، ويتوجب أن تكون سنهم لا تقل عن الثلاثين ولا تزيد عن الستين عاماً، شريطة أن يكونوا سليمي الحواس، قادرين علي الإقامة في مقر المنظمة ثمانية أشهر في كل عام، والحضور إلى مقر العمل 4 ساعات في كل يوم. ويشترط في الأعضاء الفخريين أن يكونوا ملمين (قراءةً وكتابةً) بإحدى اللغات الآتية:

العربية، أو التركية، أو الفارسية، أو الأُردية، وأن يقدموا تقريراً شهرياً عن أحوال مناطقهم وعما تتطلب من إصلاح. ويقترح الكواكبي أن يقوم التنظيم الإسلامي المقترح علي هيئات ثلاث هي:

1- الجمعية العامة.

2- الهيئة العاملة.

3- الهيئة الاستشارية.

عني الجمعية العامة بانتخاب أعضاء الهيئة العاملة والمستشارين، وانتخاب رئيس الجمعية لمدة سنة واحدة، ونائب رئيس لمدة سنتين، وكاتب أول لمدة ثلاث سنوات، وكاتب ثاني وأمين لمدة أربع سنوات. والجمعية هي التي تشرف علي السياسة العامة للمنظمة وعلي ميزانياتها، ويجري الانتخاب بأغلبية الثلثين، وبالاقتراع السري، ومن حق الجمعية فصل العضو المخالف.

يكون مقر الجمعية في مكة المكرمة، وتنشأ لها فروع أو شعب في البلدان الإسلامية الأخرى، ولا يجوز خضوع المنظمة لأي حكومة ولا تتقيد بمذهب ديني معين ويكون شعارها (لا نعبد إلا الله).

من أهم أغراض الجمعية تعميم التعليم في البلاد الإسلامية في مختلف نواحيه، وإنشاء المدارس العالية، وتوحيد مناهج التعليم، وإنشاء مجلة شهرية لتأكيد ونشر أغراض المنظمة. ووصل الكواكبي من خلال معالجته لفكرة المؤتمر الإسلامي إلى عدة نتائج منها:

1- المسلمين في حالة تفرق ويجب تدارك الأمر قبل فوات الأوان.
2- إن الجهل هو الداء وهو مصدر الخلل في العالم الإسلامي.
3- الدواء هو الإتحاد وتنوير الأفكار بالتعليم، وتأسيس الجمعيات والمؤسسات التعليمية وتنوير شعوب العالم الإسلامي.

وقد يكون إنشاء جامعة الدول العربية، وكذلك منظمة المؤتمر الإسلامي مستوحاتان إلى حد ما من مشروع الكواكبي ونظريته في التنظيم الدولي.

ثانياً : مدرسة المفكرين الأوروبيين[3]:

يتلخص رأي هذه المدرسة في تكوين التنظيم الدولي علي طريقة التنظيم الداخلي للدول، بحيث تكون للمنظمة الدولية صلاحيات خاصة مستقلة بها، ونفوذ واسع وسلطة تنفيذية تتمكن المنظمة بموجبها من فرض قراراتها علي الدول الأعضاء، وأن تلزم الدول الأعضاء بالتقيد بها وتنفيذها، وهذه الفئة تعتمد في مشروعاتها علي المنطق والقانون. ومن أشهر مفكرى هذه المدرسة (ديبوا) و (أمرك كروشيه)، و(سان بيير) في فرنسا، و(دانتي) في إيطاليا، و (ابراسموس) في هولندا، (ليبنس) في ألمانيا.

(أ) مشروع بيير دبوا (1250م- 1323م):

يعتبر هذا المفكر الفرنسي أول من بحث (من المفكرين الغربيين) في ضرورة إيجاد تنظيم دولي، وكان دافعه الظاهري القضاء علي الفوضى في العلاقات الدولية، ولكن الباعث الحقيقي لدعوته هو رغبته في تكوين عصبة من الدول الأوروبية، توحيد جهود هذه الدول الأوروبية للتمكن من الوقوف صفاً واحداً في وجه الأقطار الإسلامية من أجل احتلال الأراضي المقدسة. إذاً هدفه لم يكن حبه للسلام وغيرته علي الإنسانية المعذبة في الشرق !! ومشروع التنظيم الدولي الذي وضعه يستند في أساسه علي النقاط التالية:

1- تكوين مجلس إتحادي يجتمع فيه الملوك والحكام الروحيون والزمنيون لدراسة قضاياهم المشتركة ووضع الحلو لها.

2- إنشاء محكمة تحكيم تنظر في المنازعات التي تنشأ بينهم وتصدر أحكامها بين الأطراف المتنازعة علي أن تستأنف هذه الأحكام لدي البابا، وهنا يكون حكم البابا حاسماً ونهائياً، ولكن يؤخذ علي هذا المشروع أنه كان مفرطاً في المحلية، ومقصوراً علي الدول المسيحية في غرب أوروبا. بل يمكن القول: أن هدف المفكر من إنشاء منظمة دولية مسيحية هو تهيئة الفرص لها وتمهيد الطريق أمامها، كي تتمكن من محو العار الذي لحق بالجيوش الصليبية في الشرق الأوسط.

(ب) مشروع سان بيير (1658م- 1743م):

لقد تأثر المفكر بالحروب التي نشبت في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، فوضع عام 1713م كتاباً أسماه (مشروع لإدامة السلم في أوروبا) هاجم فيه معاهدات الصلح، لأنها لم تحقق سلماً دائماً فضلاً

عن أنها تحمل بذور الحرب في طياتها بل وتمهد لها. والسلام في رأيه لا يأتي إلا عن طريق رجحان كفة الدول المحبة له علي كفة الدول العدوانية، ولا يتحقق السلام إلا عن طريق إتحاد ينشأ بين الدول الأوروبية.

ويتألف مشروع سان بيير من 28 مادة يقضي بإنشاء دولة إتحادية من جميع الدول الأوروبية الأربع والعشرون (في ذلك الوقت)، ويكون لها مجلس أعلي يشرف علي هذا الإتحاد، ويتألف المجلس من مندوبين عنها يترأسه مندوبو الدول بالتناوب أسبوعياً وينبثق عن هذا المجلس لجان دائمة إحداها لجنة للتوفيق. ويتمتع هذا المجلس باختصاصات تشريعية وقضائية وسياسية، ويتخذ المجلس قراراته بالأغلبية ولكل دولة عدد من الأصوات يتناسب مع عدد سكانها، إذ يتمتع كل مليون نسمة بصوت واحد. ويصدر أحكامه الأولية بالأكثرية البسيطة وحكمه النهائي بأكثرية الثلثين، أما تبديل النظام الأساسي أو تعديله فيحتاج إلى إجماع الأصوات، وكل عضو من الأعضاء يرفض تنفيذ قرارات المجلس يعتبر عدواً للمجتمع الدولي، وتعلن عليه الحرب إلى أن يستسلم أو ينفذ القرار.

ويتضمن مشروع سان بيير إيجاد جيش دولي يتولي إقامة السلم الدولي والمحافظة عليه عن طريق فرض قرارات المجلس، ويتألف هذا الجيش من كتائب ترسلها الدول الأعضاء بالتساوي وقائد عام يعينه المجلس، بأغلبية الأصوات، وتسهم هذه الدول في نفقات هذا الجيش بنسبة وارداتها. ويوصي مشروعه علي إقامة إتحاد في قارة آسيا يماثل الإتحاد الأوروبي الذي إقترحه، علي أن يتعاون الإتحادان في إقرار السلام والأمن وفي تيسير حركة التجارة بين القارتين.

ثالثاً: مدرسة المفكرين الانجلوساكسون:

هذه المدرسة تدعو إلى إقامة منظمة دولية ولكن دون أن يكون لها اختصاصات الدولة بالمعني التام، دون أن تعطي لها سلطة القمع أو المنع كما هو عليه الحال في مبادرات المفكرين الأوروبيين، وإنما تنحصر رسالتها في التعاون الحر بين الدول علي قوة تأييد الرأي العام الذي تكسبه بفضل ما تبديه من حسن تصرف. ومن أشهر مفكري هذه المدرسة (توماس مور) و (وليم بن)، والفيلسوف (بنتام).

(أ) وليم بن (1641 – 1718م):

هو نبيل إنجليزي هاجر إلى أمريكا حيث أسس دولة سميث التي عرفت فيما بعد باسمه والمعروف حالياً باسم (ولاية بنسلفاينا)، وطبق عليها حين ذاك القواعد التي أوضحها في كتابه (مشروع للسلام الأوروبي في الحاضر والمستقبل) والمنشور عام 1693م، وأهم الآراء التي وردت في كتابه تتلخص في أن يتكون بين الدول إتحاد يرتكز علي التضامن فيما بينها وبين شعوبها، ولأجل تحقيق ذلك يمنع التسابق في التسلح، شريطة أن لا يمس ذلك الشئون الداخلية للدول أو يتعارض مع سيادتها أو يضر باقتصادياتها. وأن ينشأ برلمان لهذا الإتحاد مؤلف من الدول الأعضاء يقوم بوضع قواعد عادلة يلتزم بها الحكام، ويقوم هذا البرلمان بالتوسط لفض أي نزاع أو خلاف يمكن أن يقوم بين الدول، وتصدر قراراته بأغلبية ثلاث أرباع الأصوات.

يتألف هذا البرلمان من تسعين عضواً تمثل فيه كل دولة بعدد من المندوبين يتناسب مع قوتها، علي أنه لم يوضح الوسائل والطرق التي يجب اتخاذها لتنفيذ قرارات البرلمان، فهو ملتزم بمبادئ المدرسة الانجلوسكسونية

التي تأخذ بمبدأ القوة وإنما تعتمد في تفكيرها كما أسلفنا علي التضامن وحب السلام، وكذلك قوة الرأي العام التي ربما تكون نهائية لتنفيذ قرارات البرلمان.

(ب) مشروع الفيلسوف بنتام (1748– 1832م):

هو فيلسوف إنجليزي مارس المحاماة فترة وجيزة ثم انصرف إلى التأليف في القانون والسياسة، ومن أشهر مؤلفاته كتابه (مبادئ القانون الدولي)، الذي يتضمن أحد فصوله مشروعاً كاملاً دائماً للسلام العالي. وتتركز نظرية بنتام في السلم الدولي علي أن يحقق السعادة لأكبر عدد ممكن من الناس. ومادامت الحروب لا تثمر وما دام أن السلم يضمن سعادة الإنسانية وتقدمها، فإنه يتوجب علي المجتمع الدولي أن يعمل بكل طاقاته لتحقيق السلام، عن طريق التنظيم الدولي، وهذا التنظيم الدولي، يتم (حسب قوله) عن طريق المقترحات التالية:

1- العمل علي خفض التسلح في جميع الدول.

2- تحرير جميع المستعمرات وجلاء القوات المستعمرة عنها، وهو يشير بوجه خاص إلى إنجلترا وفرنسا بصفتهما أهم دولتين استعماريتين في ذلك الوقت، ويقول إنه ليس من مصلحتها البقاء في المستعمرات ولا أن تكون لها قوة بحرية سوي ما تحتاج إليه لمكافحة القرصنة. ويقول بأن بقاء الاستعمار ليس إلا مصدراً للمنازعات وإثارة الحرب.

3- منع المعاهدات السرية والحركة الدبلوماسية الخفية، إذ أنها تعكر مناخ السلام والحرية.

4- تشجيع التبادل التجاري بين الدول.

5- إنشاء محكمة دولية تفصل في النزاعات بين الدول، ولكن دون أن تفرض عقوبات.

6- إنشاء هيئة دولية مكونة من نائبين عن كل دولة، تكون فيهــا المناقــشات علنية لإطلاع الرأي العام العالمي علي القضايا العامة والدفاع عن الأمــن والسلام والحرية.

تعريف التنظيم الدولي وتقسيم المنظمات الدولية:

التنظيم الدولي يفترض إتحاداً بين مصالح عدة دول - أو جميع الدول - علي أن تقوم الدول بتنمية ورعاية مصالحها عن طريق هيئة مشتركة ذات كيان منظم ومستقل، وقد أعطى هذا التنظيم الدولي تعريفــات متنوعــة وإن كانــت جميعها متماثلة في الجوهر وتوحي بالمضمون التالي: (التنظيم الدولي هيئــة أو منظمة دائمة تقوم بإنشائها مجموعة من الدول المستقلة لتحقيق مصالح مشتركة بينها، وتكون لها إرادة ذاتية مستقلة يتم التعبير عنها في المجتمــع الــدولي أو الإقليمي، وفي مواجهة الدول الأعضاء في هذه التنظيمات وبواسطة أجهزة دائمة خاصة بالمنظمة، ووفقاً لنظام يتحدد باشتراك جميع الدول فيه).

1- والعناصر الرئيسية للمنظمات الدولية أو الإقليمية هي:

2- الإرادة الذاتية المستقلة.

3- الكيان المتميز .

4- عدم المساس بإستقلال الدول الأعضاء وسلطاتها المطلقة.

المنظمات الدولية والإقليمية قد تختلف من حيث التكوين ومــن حيــث المركز القانوني وماهية النشاط ونطاقه، أما العناصر الأساسية التي تشترك فيها جميع المنظمات الدولية أو الإقليمية هي :

1- خضوعها جميعاً لقواعد القانون الدولي.

2- إقتصار العضوية فيها علي الدول المشتركة وبواســطة منــدوبين تعيــنهم حكوماتهم.

3- وضع نظام أساسي لها، وقد يسمي ميثاقاً أو عهداً أو دستوراً، يتضمن بياناً بالتزامات الدول الأعضاء وحقوقها في المنظمة (دولية أم إقليمية).

4- إنشاء مجلس لكل منظمة يتكون من ممثلين للدول الأعضاء يجتمع عادةً في دورات عادية منتظمة، يشرف علي السياسة العامة للمنظمـــة، (الجمعيـــة العامة للأمم المتحدة، مجلس جامعة الدول العربية ...الـــخ). وقـــد يكـــون للمنظمة مجلس آخر يقل عدد أعضائها عن المجلـــس الأول، وتكـــون لـــه صلاحيات محددة في ميثاق المنظمة واجتماعات أكثر من دورات إجتمـــاع المجلس الأول (مثال لذلك مجلس الأمن في الأمم المتحدة)، وعادةً ما ينشأ للمنظمة أمانة عامة أيضاً.

5- صدور قرارات الهيئات والمجالس العاملة في المنظمات الدولية أو الإقليمية طبقاً لما يحدده ميثاقها، وعادةً ما يكون لكل دولة صوت واحد إلا إذا نص العهد أو الميثاق أو الدستور بخلاف ذلك.

6- مساهمة الدول الأعضاء مالياً في نفقات المنظمـــة، وبنـــسبة تـــتلاءم مـــع إمكانات العضو المالية.

تصنيف المنظمات الدولية[4]:

المنظمات الدولية والإقليمية أنواع كثيرة ومختلفة، هذه الأنواع المتفاوتة لم تخضع حتى اليوم لتصنيف علمي نهائي، فالمنظمات ما زالت في طور النمو، هذا الطور الذي قد لا يسمح لنا بوضع أوصاف أو تقسيمات علي مرتكز ثابت. إن المنظمات الدولية والإقليمية عرضة للتغيير والتبـديل مـــن وقـــت لآخـــر، وتجارب الدول في هذا الحقل ستترك أثاراً مهمة في عملية تطويرها.

ولهذه الأسباب أختلف المفكرون والباحثون في كيفية تقسيمها ولعل أبسط تصنيف لها هو ذلك الذي يدرجها في عدة تقسيمات أهمها:

1-التقسيم المرتكز علي أساس جغرافي صرف.

3- التقسيم المرتكز علي أساس جغرافي وعلي الأغراض التي تهدف إلى تحقيقها.

4- التقسيم المرتكز علي عامل الحرب، وهي المنظمات التي قامت علي مشاكل ما بعد الحرب، وهي مؤقتة وتنتهي بتصفية المشاكل الناجمة من الحرب.

5- التقسيم المرتكز علي مبدأ فصل السلطات وهو ما يسند إليها أعمالاً إدارية أو قضائية خاصة .

لكن في هذا الكتاب، وبغض النظر عن الاعتبارات الفلسفية والفكرية لمثل تلك التقسيمات، فإنه يمكن انطلاقاً من الرغبة في التبسيط تقسيم المنظمات الدولية إلى ثلاث أقسام:

أولاً: المنظمات الدولية العامة:

هي تلك المنظمات التي تهدف لتحقيق التعاون الدولي في المجالات السياسية والاقتصادية والجتماعية والثقافية وغيرها. أي ذات إختصاص عام وشامل، وقد ظهرت أولى هذه المنظمات بعد الحرب العالمية الأولى وهي عصبة الأمم المتحدة. وبعد الحرب العالمية الثانية شهد العالم تطوراً هائلاً في هذا الحقل، فأصبحت المنظمة الدولية العالمية العامة هي تلك التي يتم إنشاؤها بطريقة تسمح بإنضمام أي دولة من الدول إليها، ما دام أن هذه الدولة تتوافر فيها الشروط التي يتطلبها ميثاق المنظمة بحيث يتم التعاون علي أساس عالمي، ومثال ذلك الأمم المتحدة.

ثانياً: المنظمات الدولية العامة الإقليمية:

وهي تلك المنظمات التي تقوم باختصاصات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وصحية والاتصال والمواصلات، وغير ذلك من الأمور التي تعود علي الأعضاء بالنفع العام. ولكن الفرق بين سابقتها أن عضويتها مقصورة علي بعض الدول التي ترتبط فيما بينها بروابط معينة يمكن إرجاعها لظروف جغرافية وسياسية أو تاريخية أو قومية ومثال لذلك (جامعة الدول العربية منظمة الدول الأمريكية...الخ).

ثالثاً: المنظمات الدولية المتخصصة:

وهي تلك المنظمات التي يقتصر نشاطها علي تحقيق أغراض محددة وفي نطاق معين، ومن أمثلة تلك المنظمات المتخصصة أو الفنية وليست سياسية، وبالتالي فهي أكثر قبولاً من الدول لعدم مساسها علي الأقل بسيادة الدول، ويجب إدراك أن هذا النوع من التنظيم الدولي أكثر تقدماً من المنظمات الدولية العامة أو الإقليمية، ومثال للمنظمات المتخصصة العالمية يمكن ذكر (البنك الدولي للإنشاء والتعمير - صندوق النقد الدولي)، وفي المجال العلمي والثقافي منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافية والعلوم (اليونسكو) الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي مجال العمل و الاجتماعي والصحي (منظمة العمل الدولية)، و(منظمة الصحة العالمية).

وفي مجال المواصلات: الإتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، وإتحاد البريد العالمي، ومنظمة الطيران الدولية. وكما أن هناك منظمات متخصصة إقليمية كما هو الحال بالنسبة للسوق الأوروبية المشتركة والتى

تحولت إلى الإتحاد الأوروبى، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمنظمة العربية للعلوم الإدارية... وهكذا.

عصبة الأمم:

مرحلة إنشاء عصبة الأمم من أهم مراحل التطور في التنظيم الدولي، وهي تختلف عن المراحل التي سبقتها والتجارب الدولية الأخرى، وذلك بأنها تميزت بظهور أول منظمة دولية بالمعني الكامل، لذا كان إنشاء عصبة الأمم حدثاً تاريخياً، وخطوة حاسمة في تاريخ التطور الإيجابي للتنظيم الدولي، هذه المنظمة الدولية أنشئت بعد الحرب العالمية الأولى، وبعد أن عرفت البشرية الكثير من الأهوال والمجازر طيلة الحرب، لذا فقد أسهم المناخ الفكري أثناء زمن الحرب في قيام هذه المنظمة.

أولاً: نشأة عصبة الأمم:

كما ورد ذكره فإن البشرية عرفت الكثير من الأهوال أثناء الحرب العالمية الأولى، التي عانت معظم شعوب العالم منها، وهب عدد كبير من المفكرين ورجال القانون للمطالبة بضرورة إيجاد حد للنزاع المسلح الرهيب، ومعالجة الأوضاع الدولية بحكمة من أجل أن لا تتكرر تلك المأساة.

وما أن وضعت الحرب أوزارها، حتى تضاعفت تلك الجهود، واجتمعت أصوات محبي السلام، مناديةً بإلحاح بوجوب منع الحروب في المستقبل، وداعيةً إلى إنشاء مؤسسة دولية تنظم العلاقات بين الدول والشعوب بشكل يؤمن للعالم سلاماً دائماً. وقد ظهرت في البدء مجهودات فردية، وكان هناك نحو ثلاثين مشروعاً شكل التنظيم الدولي المقترح، تقدمت بها هيئات خاصة وحكومية ومن هذه المشروعات:

1- **المشروع الذي أعدته الولايات المتحدة:** وهذا المشروع يخول للعصبة اختصاصات واسعة في مجال خفض التسلح، والأخذ بمبدأ التحكيم الإجباري في المنازعات الدولية. وفي النقاط الأربعة عشر التي تبناها ويلسون ركز علي ضرورة إقامة روابط عامة بين الأمم.

2- **المشروع الفرنسي:** الذي أعده (ليون بورجوا) ويرمي إلى إنشاء منظمة ذات اختصاصات واسعة تجعل المجتمع الدولي أقرب ما يكون إلى شكل الدولة الإتحادية، فيأخذ بمبدأ التحكيم الإجباري، ويوجد للعصبة قوة عسكرية دولية دائمة يمكن إستخدامها عند الحاجة ضد الدول المعتدية أو الممتنعة عن تنفيذ قرارات العصبة.

3- **المشروع البريطاني:** يقوم علي إحترام الدول فيحد من اختصاصات المنظمة الدولية، و يجعل منها مجرد تجمع دولي يعتمد علي الأخلاق وقوة الرأي العام دون إعطاء المنظمة صلاحيات وسلطات واسعة، وهذا مطابق لفكر المدرسة الانجلوسكونية.

وبالرغم من أن الرئيس الأمريكي ويلسون كان متأثراً بالفكر الأوروبي إلا أنه أيد الفكرة البريطانية، وتولت حينذاك لجنة (هيرست - ملير) صياغتها في مشروع سمي فيما بعد (عهد العصبة)، والذي وقع في عام 1918م جزءاً لا يتجزأ من معاهدة الصلح أو معاهدة فرساي في 28 أبريل 1919م، والذي دخل التنفيذ في 1920م.

ثانياً: أغراض العصبة:

العصبة منظمةً دوليةً تم تكوينها بعد التوقيع علي المعاهدة التي عرفت باسم عهد العصبة (أو ميثاقها أو دستورها)، وقد أدرج هذا العهد في معاهدات

الصلح وهي تقع في 26 مادة، تتقدمها ديباجة (مقدمة) تتضمن أغراض وأهداف ومبادئ العصبة، وقد نصت تلك الديباجة علي ما يأتي:

(إن الأطراف السامية المتعاقدة رأت، بقصد إنماء وتحقيق السلام والأمن بين الدول، وذلك بأن تقبل بعض الإلتزامات التي تقضي بعدم اللجوء إلى الحرب وأن تعمل علي إقامة علاقات صريحة بين الدول أساسها العدل والشرف، وأن تنفذ تنفيذاً دقيقاً قواعد القانون الدولي وتجعلها القاعدة المسلكية الفعلية بين الحكومات، وأن تعمل علي سيادة العدالة وتحترم كافة الإلتزامات المترتبة علي المعاهدات..)، ويمكن تلخيص أهداف العصبة كما حددتها الديباجة فيما يلي:

1- تحقيق السلام والأمن في العالم.
2- تعزيز التعاون بين مختلف الدول.
3- قبول الإلتزام بعدم اللجوء إلى الحرب.
4- إقامة علاقات صريحة وعلنية بين الدول علي أساس العدل.
5- إعتماد قواعد القانون الدولي في التعامل بين الدول.
6- إبتاع العدالة واحترام المعاهدات والمواثيق الدولية.

ثالثاً: العضوية في عصبة الأمم:

قامت عصبة الأمم أصلاً كمنظمة مفتوحة الأبواب لجميع دول العالم بدون تمييز، ولكن إعتبارها وليدة نصر الحلفاء في الحرب العالمية الأولى أثر بعض الشيء علي العضوية فيها، لذا إنقسم أعضائها من الناحية التاريخية إلى ثلاثة أنواع، دون أن يؤثر علي حقوق الدول وواجباتها المتساوية بعد الحصول علي العضوية، وهذه الأنواع هي:

1- الأعضاء المؤسسون:

هذه الفئة تتكون من الدول التي إشتركت في الحـــرب العالمية الأولـــى، ووقعت معاهدات الصلح التي تضمنت ميثاق العصبة، وكان عددها (32 دولـــة) وتتكون من الحلفاء والدول المؤيدة لهم، وهنـــاك دول إشـــتركت فـــي تأسـيس العصبة ولم تنضم إليها إلا بعد تكوينها لعدم تصديقها علي معاهدة الصلح، وهذا يعود لأسباب داخلية أو مالية أو لرفض السلطة التشريعية المختصة التـصديق علي معاهدة الصلح، كما هو حال الولايات المتحدة الأمريكيـــة عنـدما رفـض مجلس الشيوخ التصديق علي معاهدة فرساي.

2- الأعضاء المدعون:

تتكون هذه الفئة من الدول المحايدة التي أخذ رأيها عند إعداد ومناقـشة عهد العصبة، وكان عدد هذه الدول (13 دولة)، وقد إشترط الميثاق علي الدول لكي تكون أعضاءً في العصبة أن تتقدم كل منها بطلب للإنـضمام فـــي مـدي شهرين من تاريخ إبرام العهد خال من أي تحفظ، وقد إنضمت كل هذه الـدول إلى عصبة الأمم في أبريل عام 1920م.

3ـ الأعضاء المنضمون:

تتكون هذه الفئة من الدول التي إلتحقت بالعصبة فيما بعد وعن طريـــق الإنضمام اللاحق المشروط بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة للعصبة، وعلي الدول الطالبة للإنضمام تقدم ضمانات كافية تعبر عن خالص نيتها في إحتـــرام إلتزاماتها الدولية، وأن تلتزم أيضاً بالنظام الخاص بالتسلح، وعلي هذا الأســـاس قبلت العصبة في عضويتها من هذه الفئة (21 دولة).

فقدان العضوية:

1-بسبب الإنسحاب الإرادي: ذكرت الفقرة الثالثة من المادة الأولـى مـن عهـد العصبة، أنه (لكل دولة حق الإنسحاب من العصبة بشرط أن تعلن ذلـك قبـل إنسحابها بسنتين، وأن تكون إلى وقت انسحابها أوفت بالتزاماتها الدولية، وكافة إلتزاماتها المبينة في العهد).

2.**الإنسحاب بسبب تعديل العهد:** أجاز ذلك العهد في المـادة 26 التـي تقـرر أن التعديلات التي تدخل علي أحكام العهد تعتبر نافذة بمجرد التصديق عليها مـن قبل جميع الدول الممثلة في المجلس وأغلبية الـدول الممثلـة فـي الجمعيـة العمومية، ولا ترتبط بهذه التعديلات أية دولة عضو متي أعلنت عدم موافقتهـا عليها، وتنتهي عضوية الدولة غير الموافقة علي التعديلات في هذه الحالة.

3. **الفصل من العصبة:** تعاقب الدولة التي تخل بواجباتها المنصوص عليهـا فـي العهد بالفصل من عضوية العصبة، وقرار الفصل يصدر بإجماع الدول الممثلة في مجلس العصبة، باستثناء صوت الدولة المخالفة.

4. **فقدان العضوية بسبب فقدان الاستقلال:** إن الدولة التي تفقد استقلالها بانـضمامها إلى دولة أو مجموعة سياسية أخرى، أو باحتلالها واستعمارها كرهاً من طرف دولة أخرى، تفقد عضويتها في العصبة، لأن العصبة لا تقبل في عـضويتها إلا الدولة الكاملة السيادة والاستقلال.

رابعاً : الفروع الرئيسية لعصبة الأمم[5]:

1- الجمعية العامة للعصبة:

تعقد الجمعية العمومية دورتها العادية السنوية خلال شهر سبتمبر، ولكن من حقها أن تنعقد في دورات استثنائية، وكانت تنتخب فـي دورتهـا العاديـة أعضاء مكتبها المؤلف من رئيس وستة نواب للرئيس، كما كانت تعمـل علـي

تأليف ست لجان نص عليها العهد، وجلسات الجمعية العمومية علنية، وتختص بالآتي:

أ-قبول الأعضاء الجدد.

ب- إنتخاب أعضاء المجلس غير الدائمين.

ج- إعادة النظر في المعاهدات .

د- تصديق الموازنة.

كما أن هناك اختصاصات مشتركة بين الجمعية والمجلس لا تتم إلا بقرار منهما معاً وهي:

أ- زيادة عدد أعضاء المجلس.

ب- تعيين الأمين العام للعصبة.

ج- انتخاب قضاة المحكمة الدائمة للعدل الدولي.

هناك أيضاً اختصاصات علي الشيوع بين الجمعية والمجلس، بحيث أنه يجوز لأحدهما أن يتولاها وحده وأن يمتنع الطرف الآخر عن النظر فيها وحده، وأن يمتنع الطرف الآخر عن النظر فيها إذ كانت معروضة علي أحدهما، وهذه الاختصاصات تتعلق بمسائل تسوية المنازعات بين الدول بالطرق السلمية، واستفتاء المحكمة الدائمة للعدل الدولية.

2- المجلس:

يعتبر المجلس بمثابة الأداة التنفيذية للعصبة، وكان يضم نوعين من الأعضاء دائمين يمثلون الدول الكبرى حينذاك، وغير دائمين تنتخبهم الجمعية العامة من بين أعضائها لمدة محددة.

وفي البداية كان عدد الأعضاء الدائمين خمسة والأعضاء غير الدائمين أربعة، لكن هذا التوازن إختل بالتدرج حتى اصبح عدد الدول غير الدائمة في المجلس أحد عشر عضواً مقابل ثلاث أعضاء دائمين في مستهل عام 1936م.

كان علي المجلس طبقاً للفقرة الثالثة من المادة الرابعة من عهد العصبة، أن ينعقد كلما استدعت الظروف ذلك، علي أن لا يقل انعقاده عن مرة واحدة في السنة، ثم صدر قرار عام 1923م يحتم عليه الإجتماع في أربع دورات سنوية ثم انخفض عدد الدورات إلى ثلاث دورات عام 1928م، ويمكن للمجلس أن ينعقد في دورات استثنائية، بناءً علي طلب عضو في العصبة، أو بسبب قيام حرب أو حالة تهدد السلام العالمي.

واختصاصات المجلس التي ينفرد بها هي:

1- إعداد المشروعات الخاصة بتخفيض السلاح.
2- إتخاذ الوسائل اللازمة لتنفيذ الضمان الجماعي.
3- فرض العقوبات العسكرية أو الاقتصادية أو السياسية علي الدول المخالفة أو فصلها من العصبة.
4- الإشراف علي تعين موظفي الأمانة العامة.
5- مراقبة الأراضي الموضوعة تحت الانتداب.
6- مراقبة معاهدات الصلح بما في ذلك الإشراف علي حوض السار ومدينة دانتزج الحرة وتنظيم تسليح ألمانيا.

3- الأمانة العامة:

الأمانة العامة هي الأداة الإدارية الدائمة للعصبة، وكان مقرها مدينة جنيف، وتنقسم إلى إدارات متعددة علي رأسها أمين عام يساعده معاونون يختارهم هو بموافقة مجلس العصبة.

أما الأمين العام فيتم اختياره بواسطة مجلس العصبة وبقرار إجماعي وتوافق عليه الجمعية العمومية بالأغلبية، ويقوم الأمين العام بوظيفة أمين سر للمجلس والجمعيةِ العمومية، وينفذ ما يصدر عنه من قرارات، والأمانة العامة هي الصلة بين المجلس والجمعية العمومية، وعليها جمع كل البيانات والمستندات، وتسجيل المعاهدات والاتفاقيات الدولية والقيام بنشرها، وعند قيام حرب أو تهديد بالحرب فإن علي الأمين العام أن يتولي دعوة المجلس إلى الانعقاد. أما مصاريف الأمانة فهي توزع علي الأعضاء بنسبة تحددها الجمعية علي أساس معايير اقتصادية ومالية، وقابلة للتغيير.

خامساً: إنجازات العصبة:

أباحت العصبة الحرب في بعض الأحوال ثم إن السلم في مفهوم العصبة عني به السلام العالمي، إذاً فهي لا تدخل في الحروب الأهلية أو المشاكل والثورات الداخلية إلا في حالة واحدة، وهي أن تتصاعد تلك الحروب أو المشاكل الأهلية إلى درجة يخشي منها أن يهدد السلام العالمي.

إهتمت العصبة بالشئون المالية والاقتصادية الدولية بعقد المؤتمرات، وتشجيع البحوث الاقتصادية للتقريب بين النظم الجمركية وتوحيد مصطلحاتها وقوانينها، وإهتمت العصبة بالقضايا الصحية والاجتماعية فحققت تعاوناً بين الدول لمكافحة الأمراض والأوبئة، وكانت من أعمالها إنشاء مؤسسة الصحة العامة، كما قاومت البؤس والفقر، وحسنت الأحوال العمالية عن طريق إصدار تشريعات عمالية عادلة وحاربت تجارة الرقيق وتجارة المخدرات ...الخ.

وبذلت العصبة جهداً في قضايا التعاون الفكري والعلمي والثقافي، ونادت بتغيير المناهج الدراسية المفعمة بالأحقاد والكراهية، وشجعت الاتصال

بين شباب العالم، عن طريق تنظيم الرحلات المفيدة، وقامت العصبة بمحاولة جعل هذه القواعد أساساً للتعاون الدولي بين الأمم.

قامت العصبة بمهام إدارية كثيرة كالإشراف علي نظام الانتداب الدولي، وحماية الأقليات، وإدارة بعض المناطق الحرة إلا أن نجاح العصبة في هذا الميدان بالذات كان قليلاً.

سادسا: إخفاقات العصبة:

لم يكن باستطاعة عصبة الأمم أن تعيش طويلاً منظمةً ذات شأن عالمي، قادرة علي فض النزاعات الدولية، وإحلال السلام بصورة دائمة كما كان مأمولاً فيها عند إنشائها. وأسباب عجزها كانت متعددة، منها ما يتصل بتكوينها ونوعية أعضائها، ومنها ما يرجع إلى إنحرافها عن الأهداف السامية التي أنشئت من أجلها.

وبالرغم من هذا فقد حققت عصبة الأمم نجاحاً جزئياً في تسوية بعض المنازعات السياسية الصغيرة، إلا أنها فشلت في الميدان السياسي، وخيبت الآمال العراض التي عقدت عليها، وقد تم عقد الاجتماع الأخير للجمعية العمومية في أبرايل1946م، من أجل تصفية أعمال العصبة وتسليم ثرواتها وممتلكاتها إلى المنظمة الدولية الجديدة التي قامت لتحل محلها. ولكن لابد من طرح الأسئلة الآتية: لماذا أخفقت العصبة في أداء مهمتها ولم تستطيع أن تذلل العقبات التي إعترضت طريقها بعد سنوات قليلة من إنشائها؟؟، ثم لماذا عجزت عن تحقيق السلام ومنع التطاحن الدولي الذي بدأ بسيطاً ومحلياً، ثم انقلب إلى حرب عالمية طاحنة؟؟.

وللإجابة علي هذه الأسئلة يمكن القول أن عوامل الإخفاق تعـود إلـى اعتبارات كثيرة، منها ما هو سياسي ومنها ما هو غير سياسي، ويمكن تلخيص أسباب فشل العصبة في النقاط الواردة في الفقرة التالية:

أسباب فشل عصبة الأمم:

1- لم تتصف بالعالمية من الناحية الواقعية، فلم تنضم إليها الولايات المتحـدة الأمريكية، كما أن الإتحاد السوفيتي بقي بعيداً عنها حتـى عـام 1934م وطرد منها عام 1939م، وكثير من الدول التي اشتركت فيهـا انـسحبت منها بعد سنوات.

2- غلب عليها الطابع الأوروبي، حيث أن العصبة أصلاً مرتبطة بانتـصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، ونتيجةً لعدم اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية، زاد سيطرة الدول الأوروبية علي العصبة وأدي ذلـك إلـى إنسحاب بعض الدول غير الأوروبية منها، وزد علي ذلك أن معظـم دول العالم الثالث لم تشترك أصلاً فيها لأنها كانت تـرزح تحـت الاسـتعمار الأوروبي، ولذلك سيطرت الدول الأوروبية المنتصرة علي العصبة منـذ بداية عملها.

3- أخفقت العصبة في التوفيق بين المبادئ الأخلاقية السامية التي قامت عليها وبين واقع العصبة المرير، مما أدى إلى تغلب الإنتهازية وإختفاء العدالة، ومثال لذلك عدم تطبيق نظام حماية الأقليات إلا في أوروبا، ومثال آخـر هو استغلال نظام الإنتداب لمصلحة الدول المنتدبة والتي كانت تتـصرف في الأقاليم التابعة لها تصرف المستعمر، دون أن تسمع كلمـة تأنيـب أو عقاب من عصبة الأمم والتي كان لها حق الإشراف علي ذلـك النظـام،

وخير مثال لذلك إنتداب بريطانيا علي فلسطين والذي إنتهـي بالـصورة المأساوية المعروفة.

4- عهد العصبة جاء مندمجاً في نصوص معاهدات الصلح التي أبرمت بعد الحرب العالمية الأولي، هذا الاندماج الذي لازم نـشأة العـصبة حـصر أهدافها في المحافظة علي نتائج الحرب العالمية الأولى، مما جعلها مثقلة بشئون الحرب وآثارها، في حين أن القصد من العصبة هو استبعاد الحرب والحيلولة دون حدوثها مرة أخرى.

5- إتباع العصبة لنظـام مركـزي، أي أنهـا حـصرت كافـة الـسلطات والإختصاصات فيها دون إتاحة الفرصة لتنظيمات دولية أو إقليمية أخرى، أو حتى تنظيمات فنية لمساعدتها في أعمالها الضخمة، هذا النظام قد أثقل كاهل عصبة الأمم وأدي بالتالي إلى تقصيرها وعجزها من إنجاز ما أنيط بها من مهمات.

6- عجزت العصبة عن تشكيل قوة أو أداة تنفيذية دائمة تـستخدمها لـرد أي عدوان يقع علي أحد أعضائها، وتطبيق القرارات ومراقبة برامج التـسلح علماً بأن عهد العصبة يسمح لها بتكوين تلك الأداة.

7- إحتواء عهد العصبة علي عيوب كثيرة، أهمها قاعدة الإجماع التي كـان يتطلبها العهد لصدور معظم قرارات العصبة سواءً في الجمعية العموميـة أو المجلس، ولهذا فإن معظم قرارات العصبة كانـت تتـسم بـالغموض والعمومية، والقصد من ذلك هو إرضاء الجميع وتحقيـق الإجمـاع فـي التصويت ولكن أغفل واضعوها تلك الآثار الجانبية.

8- عدم تحريم الحرب تحريماً قاطعاً في عهد العصبة كما أنــه لــم يفــرض التحكيم بصفة إلزامية، الأمر الذي ترتب عليه إعتبار الحرب وسيلة أخيرة لحل النزاعات.

تلك هي اخفاقات العصبة وبعض الأسباب التي أدت إلــى نهايــة العــصبة، ومهما يكن من أمر، فإن إنشاء عصبة الأمم يعتبر أول خطوة في طريق التجمع الدولي، وبما أنها كانت أول تجربة في هذا الحقل فلم تخلو من أخطاء وهفوات، ولذا قامت هيئة الأمم المتحدة علي أنقاض العصبة.

الأمم المتحدة:

أولاً: إنشاء الأمم المتحدة:

كان لفشل عصبة الأمم في القيام بالمهمات المناطة بها، وما تبع ذلك من قيام للحرب العالمية الثانية، وما نجم عنها من تــدمير وخــسائر فــي الأرواح البشرية أثر كبير علي شعوب العالم وقادته، دفعهم إلى التفكير في إنشاء منظمة تخلف العصبة.

إن فكرة إنشاء الأمم المتحدة ظهرت إبان الحرب العالمية الثانية، نتيجة للإنطباع العام عن عصبة الأمم بفشلها في الحيلولة دون نشوب الحرب وأخفقت في بقية مهامها الأساسية، لذا ظهرت دعوات متعددة لإ قامة تنظيم دولي جديــد يحل محل العصبة ويسعى للحفاظ علي السلم والأمن الدوليين.

1- **تصريح الأطلنطي:** ظهرت هذه الدعوات في البداية علي شــكل تــصريحات دولية كان أولها تصريح الأطلنطي، والذي أعلن فــي 1941/8/14م فــي أعقاب إجتماع الرئيس الأمريكي (فراكلين روزفلــت) ورئــيس الــوزراء البريطاني (ونستون تشرشل)، الذي دعيا فيه إلى إقامة تنظيم دولي للسلام

بعد إنتهاء العمليات الحربية، وفي 1942/1/1م وقع ممثلو ست وعشرين دولة بعد إنتهاء إجتماعاتهم (في العاصمة الأمريكية) علي تصريح الأمم المتحدة، و بينوا في إتفاقهم علي ضرورة إنشاء تنظيم دولي جديد.

2ـ **إعلان موسكو وتصريح طهران:** في 1941/10/3م صدر إعلان موسكو عندما أعلن مندوبو الدول الأربعة الكبرى وهي: الإتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، والصين، عزمهم علي إنشاء منظمة دولية عامة ودائمة لحفظ السلام والأمن الدوليين، في أقرب وقت ممكن. تلا ذلك تصريح طهران الذي صدر في 1943/12/1م، عقب إجتماع الرؤساء (الأمريكي روزفلت، والسوفيتي ستالين، ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل)، وأكدوا علي ضرورة التضامن السياسي والعسكري بين دولهم في مواجهة ألمانيا النازية وحلفائها، ورغبتهم في الإعتماد علي الدول المحبة للسلام في إقامة السلام العالمي.

مثلت هذه التصريحات الدولية المرحلة التحضيرية لإنشاء المنظمة الدولية المقترحة لتحل محل عصبة الأمم المتحدة، وقد تلا هذه التصريحات عدد من المؤتمرات الدولية التي عملت علي نقل فكرة إنشاء المنظمة الدولية الجديدة، من مرحلة التفكير والتداول إلى مرحلة التنفيذ بوضع ميثاق لهذه المنظمة.

3ـ **مؤتمر دومبرتون اوكس:** كان أول مؤتمر عقد لمناقشة أهداف ومبادئ المنظمة الدولية الجديدة، ذلك الذي عقد في دومبرتون اوكس (إحدى ضواحي العاصمة الأمريكية واشنطن)، في 1944/10/7م والذي شاركت فيه كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي وبريطانيا، وقد تم في هذا المؤتمر وضع القواعد الأساسية والمبادئ العامة للمنظمة الدولية الجديدة، التي تقرر تسميتها بالأمم المتحدة، وتقرر أن تعمل هذه المنظمة علي حفظ السلم والأمن الدوليين وزيادة

التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن تتكون المنظمة الجديدة من ثلاث فروع هي:

1- **جمعية عامة.**

2- **مجلس الأمن.**

3- **محكمة العدل الدولية.**

مع تمتع كل من هذه الفروع بإختصاصات وسلطات محددة لحفظ السلم والأمن الدوليين.

وتم في مؤتمر يالطا الذي عقد في 1945/2/11م وحضره ممثلوا الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا، إعتماد ما عرف فيما بعد باسم (صيغة يالطا)، التي ضمنت لكل الدول الخمسة الكبرى حق النقض (الفيتو) عند التصويت علي المسائل الموضوعية في مجلس الأمن، ونتيجةً لهذا المؤتمر تمت الدعوة إلى عقد جمعية تأسيسية للأمم المتحدة .

4- مؤتمر سان فرانسيسكو: إنعقد هذا المؤتمر الذي دعا إليه مؤتمر يالطا خلال الفترة من 1945/4/25م، إلى 1945/6/26م، ودارت خلال هذا المؤتمر مناقشات مطولة إنتهت بإقرار ميثاق الأمم المتحدة بالإجماع يوم 1945/6/25م وتم التوقيع عليه من ممثلي الدول المشاركة يوم 1945/6/26م. وحدد الميثاق أن الأمم المتحدة تقوم بوظائفها المتعددة من خلال ستة أجهزة تابعة لها هي :

1- الجمعية العامة.

2- المجلس الأمن.

3- مجلس الاقتصادي والإجماعي.

4- مجلس الوصايا.

5- محكمة العدل الدولية.

6- الأمانة العامة.

وقرر تشكيل لجنة تحضيرية تتولى إعداد الترتيبات اللازمة للإجماع الأول للأمم المتحدة، وقامت هذه اللجنة بمساعدة عدد من اللجان الفنية المتفرعة منها بإعداد التنظيم الداخلي للأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة، وقامت هذه اللجنة بدعوة الجمعية العامة للإنعقاد في لندن في 1946/1/10م، وفي هذا الإجتماع قامت الجمعية العامة بالموافقة علي إجتماعات اللجنة التحضيرية وانتخاب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن وأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقضاة محكمة العدل الدولية، وتعيين أول أمين للأمم المتحدة.

ثانياً: أهداف الأمم المتحدة:

1- تنمية السلم والأمن الدوليين.

2- تنمية العلاقات الودية بين الدول.

3- تحقيق التعاون في الشئون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

4- أن تكون المنظمة الدولية مركزاً لتنسيق أعمال الدول من أجل إدراك الغاية المشتركة.

أما مبادئ الأمم المتحدة:

1- كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ذات سيادة متساوية.

2- إن الدول ستنهض بالإلتزامات التي ينص عليها الميثاق بحسن نية.

3- وستسوي نزاعاتها سلمياً.

4- وستمتنع عن إستخدام القوة، أو التهديد باستخدامها.

5- وستقدم كل مساعدة مطلوبة للأمم المتحدة.

6- وستضمن الأمم المتحدة أن تتصرف الدول الأعضاء في المنظمة وفق الميثاق.

7- ولن تتدخل الأمم المتحدة في الشئون الداخلية لأية دولة.

ثالثاً: العضوية في الأمم المتحدة:

يوجد نوعان من العضوية في الأمم المتحدة: عضوية أصلية وعضوية بالإنضمام، ورغم وجود هذين النوعين من العضوية فإنه لا يترتب عليهما أي تمييز أو تفرقة في الحقوق أو الوجبات المفروضة علي الأعضاء، ويمكن القول أن هذه التفرقة ترجع إلى الظروف المحيطة بإنشاء الأمم المتحدة. فمعلوم أن العضوية الأصلية تتمتع بها الدول (الواحدة والخمسون) الموقعة علي تصريح سان فرانسيسكو، وبالتالي هي الدول المؤسسة للأمم المتحدة، وكذلك الدول التي وقعت علي تصريح الأمم المتحدة الصادر في 1942/1/1م، فأية دولة يتوافر فيها أحد هذين الشرطين تعتبر من الأعضاء الأصليين.

أما العضوية بالإنضمام فتتمتع بها الدول التي إلتحقت بعضوية الأمم المتحدة بعد مؤتمر سان فرانسيسكو، وتنص المادة الرابعة من الميثاق علي أن العضوية في الأمم المتحدة مفتوحة لجميع الدول المحبة للسلام، والتي تتعهد بالوفاء بالإلتزامات التي يتضمنها الميثاق والتي تري الأمم المتحدة أنها قادرة علي تنفيذها. ويتم قبول الأعضاء الجدد في الأمم المتحدة بقرار من الجمعية العامة بناءً علي توصية من مجلس الأمن، وهذه التوصية تعطي مجلس الأمن وبالذات الأعضاء الدائمين فيه حق قبول أو رفض إنضمام أي عضو جديد للأمم المتحدة .

شروط الإنضمام لعضوية الأمم المتحدة:

هنالك أربعة شروط واجب توافرها في الدولة طالبة العضوية في الأمم المتحدة وهي:

1- أن تكون دولة: وهذا يؤدي إلى إستبعاد المستعمرات والأقاليم الواقعة تحت الوصايا والمنظمات الدولية والإقليمية وحركات التحرير.

2- أن تكون الدولة محبة للسلام.

3- القبول بالإلتزامات التي يتضمنها الميثاق، وهذا الشرط يلزم الدولة طالبة للعضوية بجميع إلتزامات الميثاق، وأن تتعهد بتنفيذها، والتحفظ علي بعض إلتزامات الميثاق يكون سبباً في عدم منح الدولة العضوية.

4- أن تكون قادرة علي تنفيذ إلتزامات الميثاق، وهذا مرتبط بمفهوم السيادة. فالدولة ناقصة السيادة لا تستطيع أن تمارس علاقاتها الخارجية بحرية كاملة، وكذلك الدولة ذات الإمكانيات الإقتصادية والعسكرية المحددة جداً قد لا تكون قادرة علي تنفيذ كل الإلتزامات التي يوجبها الميثاق.

إن عضوية الأمم المتحدة مفتوحة لكل الدول المحبة للسلام التي تقبل الإلتزامات الواردة في الميثاق، والتي تعتبرها المنظمة قادرة علي تنفيذ هذه الإلتزامات.

إجراءات العضوية:

تتقدم الدولة بطلبها إلى الأمين العام، فيقوم بعرض الطلب علي مجلس الأمن، وتكتمل الإجراءات كما حددها الميثاق، حيث تقوم لجنة من لجان مجلس الأمن بدراسة الطلب ويصوت المجلس علي تمرير توصية للجمعية العامة بقبول أو عدم قبول طلب العضوية، ويمكن لأي عضو من الأعضاء الخمسة

الدائمين في مجلس الأمن أن يعترض علي طلب العضوية، وبالتالي لا يصدر المجلس التوصية بالقبول، ولا تصبح الدولة طالبة العضوية عضواً في الأمم المتحدة. ويمكن للدولة إعادة طلب العضوية في الأمم المتحدة حتى ولو لم يوافق المجلس علي قبولها، ولا توجه الدعوة إلى الدول للإنضمام للأمم المتحدة، فلابد أن تقوم الدولة راغبة العضوية بتقديم طلب بالإنضمام للأمم المتحدة. هذا وقد بلغ عدد الدول المنضمة للأمم المتحدة حتى شهر سبتمبر 1944م 159 عضواً ، أما الآن فهي تصل 184 دولة.

رابعاً: أجهزة الأمم المتحدة:

1-**الجمعية العامة:** تتكون الجمعية العامة من كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتعتبر جهاز المداولات الرئيسي في الأمم المتحدة، وتطلع بمناقشة وإصدار توصيات بشأن كل الأمور التي يشملها الميثاق، وعلي العكس من مجلس الأمن لا تستطيع الجمعية العامة إجبار أية دولة علي القيام بعمل معين، ومع ذلك فإن توصياتها تحمل وزناً معنوياً تعبيراً عن الرأي العام العالمي.

وقد شجعت الجمعية العامة جهود الإغاثة الإنسانية وخطط التنمية والجهود المبذولة لإزالة الاستعمار والعنصرية، وتهتم بإجراء مفاوضات حول معاهدات وإتفاقيات دولية تتعلق بأمور ذات إهتمام عالمي، كتلك المتعلقة بقانون البحار واستعمال الفضاء الخارجي. تعقد الجمعية العامة اجتماعاتها في دورات عادية تبدأ من يوم الثلاثاء الثالث من شهر سبتمبر وتستمر عادةً حتى منتصف شهر ديسمبر، ويمكن أن تعقد دورات إستثنائية إذا لزم الأمر.

وعند التصويت علي مشاريع قرارات الجمعية تتساوى الدول الأعضاء حيث لكل عضو صوت واحد، وهذه المساواة تجعل دولة مثل سيشيل التي يبلغ

عدد سكانها حوالي 60 ألف نسمة تتساوى مع دولة مثل الصين الشعبية التي يبلغ عدد سكانها حوالي ألف مليون نسمة، وفي دورتها يمكن للجمعية العامة أن تناقش أي مسالة أو قضية تدخل ضمن نطاق الميثاق أو تتعلق بالأجهزة التابعة لها، وتقبل الجمعية (بناءً علي توصية من مجلس الأمن) الأعضاء الجدد، وتقوم بتعين الأمين العام للأمم المتحدة، وتعتمد ميزانية المنظمة.

وتتطلب مشاريع القرارات المتعلقة بالشئون المهمة مثل تلك التي تخص أمور الأمن والسلم وقبول الأعضاء الجدد ووقف العضوية، والطرد من عضوية الأمم المتحدة وأمور الميزانية وذلك بموافقة ثلثي الأعضاء في الجمعية العامة لكي تصبح قرارات صادرة عن الجمعية، أما القرارات المتعلقة بالأمور الأخرى، فيكتفي المصادقة عليها بالأغلبية البسيطة.

وبناءً علي ما تقدم يمكن النظر إلى الجمعية العامة ساحةً للمناقشة في القضايا الدولية المختلفة، بإفتراض أن عرض النزاعات بين الدول قد يساهم في التسوية السلمية لها وتقوية الأمن والسلم الدوليين.

2- **مجلس الأمن:** يعتبر مجلس الأمن الجهاز الذي أوكل إليه المهمة الرئيسية لحفظ السلم والأمن الدوليين، وقد نص الميثاق في عام 1945م علي أن يتكون مجلس الأمن من أحد عشر عضواً يتمتع خمسة منهم بالعضوية الدائمة وهم: (الولايات المتحدة الأمريكية، والإتحاد السوفيتي، وبريطانيا، وفرنسا، والصين)، أما الأعضاء الستة الآخرون فقد بين الميثاق أن يجري إنتخابهم من قبل الجمعية العامة لعضوية المجلس لمدة سنتين. وفي عام 1965م تم تعديل المادة (23) من الميثاق ليزيد عدد أعضاء المجلس إلى خمسة عشر عضواً،

وبذا أصبح عدد الأعضاء غير الدائمين عشرة أعضاء وروعي في انتخابهم التوزيع الجغرافي العادل بين مناطق العالم المختلفة.

ويعقد المجلس جلساته بناءً علي طلب أحد أعضائه أو أعضاء الأمم المتحدة الآخرين أو بطلب من الأمين العام، ورئاسة المجلس شهرية بالتناوب بين أعضائه، وبعد مناقشته القضية المطروحة يتم التصويت علي مشروع القرار، ويتمتع كل عضو في المجلس بصوت واحد، إلا أن الدول الدائمة العضوية تتمتع بحق النقض (الفيتو) عند مناقشة المسائل غير الإجرائية.

لذا يوجد نوعان من المسائل التي قد يتخذ المجلس قرارات بشأنها، فهناك المسائل الإجرائية والمسائل غير الإجرائية، وهذه الأخيرة هي تلك الواردة في المواد من 28 إلى 32، من الميثاق وتشمل: عقد جلسات المجلس، وسلطة المجلس في إنتشار فروع تابعة له، ووضعه لائحة إجراءاته وإشتراك أعضاء الأمم المتحدة الآخرين في مناقشات المجلس ولقد جرت العادة علي اعتبار عملية إدراج المواضع في جدول أعمال المجلس أو شطبها من المسائل الإجرائية.

وعند التصويت علي المسائل الإجرائية فإن مشروع القرار لكي يصبح قراراً، لابد له من الحصول علي تسعة أصوات مؤيدة من الأصوات الأعضاء الخمسة عشر، أما في المسائل غير الإجرائية التي تشمل إقتراح تسوية نزاع معين أو قبول عضو جديد في الأمم المتحدة وغيرها من الأمور غير الإجرائية، فلكي يصبح مشروع القرار قراراً لابد له من الحصول علي تسعة أصوات مؤيدة علي الأقل، وأن يكون من ضمن هذه الأصوات، أصوات الدول

دائمة في مجلس الأمن. فإذا إعترض أي منهم علي مشروع القرار فيعتبر قد مارس حق النقض (الفيتو) ومنع مشروع القرار من أن يصبح قراراً.

حق النقض تم استعماله من قبل الأعضاء الخمس الدائمة العضوية لتعطيل مشاريع قرارات مختلفة، الأمر الذي أدى إلى عدم إعتماد عدد من مشاريع القرارات من قبل المجلس. وفي حالة تغيب العضو الدائم أو إمتناعه عن التصويت علي مشروع القرار لا يعتبر تصرفه نقضاً للقرار.

وطبقاً للميثاق فإن أعضاء الأمم المتحدة ملزمون بقبول وتنفيذ قرارات المجلس، ويعمل المجلس نيابةً عن كافة أعضاء الأمم المتحدة الذين يتفقون جميعاً علي تنفيذ قراراته، ووضع قوات مسلحة تحت تصرفه كلما طلب ذلك، وتقديم المساعدات اللازمة لحفظ السلام والأمن الدوليين، وبهذا ينفرد المجلس بالإلتزام عن باقي أجهزة الأمم المتحدة التي لا تلتزم الدول الأعضاء بتنفيذ قراراتها والتي تعتبر مجرد توصيات.

وعند نشوب نزاع مسلح بين بعض الدّول الأعضاء أو غير الأعضاء، فإن المجلس قد يصدر قراراً يأمر فيه الأطراف المتنازعة بوقف إطلاق النار، أو يقوم بإرسال مراقبين يمثلون الأمم المتحدة أو قد يقوم بعمل عسكري جماعي، وقد يكتفي أحياناً بإرسال قوات حفظ سلام لخفض حدة التوتر في مناطق النزاع.

إن الوظيفة الأساسية للمجلس هي حفظ السلم والأمن الدوليين وإصدار القرارات اللازمة لتسوية المشكلات الدولية المهددة لهما، بالإضافة إلى ذلك يقوم المجلس بعدد من الوظائف، الأخرى فهو الجهاز الذي يوصي بقبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة، كما أنه قد يوقف عضوية دولة عضواً أو يقوم بطرد دولة من عضوية الأمم المتحدة. والمجلس يقوم باختيار الأمين العام

للأمم المتحدة، لذا فإن المجلس يعتبر من أهم أجهزة الأمم المتحدة ويلعب دوراً مهماً في المجتمع الدولي.

ولقد وجه إلى تشكيلة المجلس بعض الانتقادات لأن إعطاء الدول الكبرى مقاعد دائمة فيه يخل بمبدأ المساواة بين الدول الأعضاء، ولكن يمكن القول، إن تشكيل المجلس والدور المخصص للأعضاء الدائمين فيه عكس الوضع الـذي ساد العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

حق النقض (The Vito)

أولاً: حق النقض فى مجلس الأمن: الأساس والإعتبارات:

* تعكس فلسفة البنية التنظيمية للأمم المتحدة والأسس التى يستند عليها عمليه توزيع الإختصاصات والسلطات بين أجهزة الأمم المتحدة وفروعها وقواعد التصويت فيها بعدين أساسيين:

1/ بعد وظيفى: وقد ترتب عليه ضرورة إيجاد أجهزة وفروع رئيسية تقوم كل منها بوظيفة معينة، إلى جانب الجهاز العام الذى يملك صلاحية مناقشة أي أمر أو مسألة تدخل ضمن إختصاص الأمم المتحدة ككل وهوالجمعية العامة. وعلى هذا الأساس تم إنشاء هذه الفروع:

أ- مجلس الأمن ليقوم بوظيفة حفظ السلم والأمن الدوليين.

ب- المجلس الإقتصادي والإجتماعى ليقوم بالوظائف الإقتصادية والإجتماعية.

ج- مجلس الوصاية ليشرف علي نظام الوصاية، والذى حل محل نظام الإنتداب فى ظل عصبة الأمم.

د- محكمة العدل الدولية لتقوم بالوظائف القضائية والإفتائية.

هـ- الأمانة العامة (السكرتارية) لتقوم بالوظائف الإدارية.

2/ بعد سياسى/ تطلب تحقيق التوازن فى توزيع السلطات والصلاحيات والإختصاصات بين الجهاز العام، الذى تمثل فيه كل الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، وهوالجمعية العامة، وبين مجلس الأمن والذى تشغل فيه الدول الكبري وحدها مقاعد دائمة. وقد ترتب على الإعتبارات الخاصة ضرورة تحقيق التوازن السياسى بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، أن منحه المثياق سلطة الاشتراك مع الجمعية العامة أو الإنفراد بممارسة بعض الإختصاصات التى تتعلق مباشرةً بموضوع السلم والأمن الدوليين، مثل إنتخاب قضاة محكمة العدل الدولية أو قبول الأعضاء الجدد....الخ. كما أصبح مجلس الأمن هو الأداة التنفيذية الرئيسية للأمم المتحدة، ومنحه الميثاق من السلطات مالم يمنحه لأية هيئة أخري من هيئات الأمم المتحدة.

*** تشكيل وتكوين مجلس الأمن:**

يتكون مجلس الأمن من خمسة عشر مقعداً، منها خمسة دائمة تشغلها دول ورد ذكرها بالأسم فى الميثاق وذلك على النحو التالى: جمهورية الصين، فرنسا، إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية (وقد ورثته روسيا الإتحادية)، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية. وللأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن حق الإعتراض على مشروعات القرارات المرفوعة إلى المجلس.

أما المقاعد العشرة الأخرى فهى مقاعد غير دائمة يتم شغلها بالإنتخاب من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة دورياً، لمدة سنتين ولا يجوز إنتخاب العضو الذى إنتهت مدته على الفور لمرة ثانية على التوالى. ويتعين على الجمعية العامة عند إختيارها للدول التى تشغل مقاعد غير دائمة فى المجلس أن

تراعى إعتبارين: الأول: (مدي مساهمة الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة فى حفظ السلم والأمن الدوليين، وفى تحقيق مقاصد المنظمة الأخرى. والثانى: عدالة التوزيع الجغرافى! ووفقاً لقرار الجمعية العامة رقم (1991) والصادر فى 17/ ديسمبر/1963م أصبح توزيع هذه المقاعد العشرة يتم على النحو التالي: خمسة مقاعد لإفريقيا وآسيا، مقعدين لأمريكا اللاتينية، مقعداً واحداً لأوروبا الشرقية، مقعدين لأوروبا الغربية والدول الأخرى. ويخضع الأعضاء غير الدائمين لقاعدة التجديد النصفى سنوياً حيث تقوم الجمعية العامة كل عام بإنتخاب خمسة أعضاء. ورئاسة الإجتماع شهري بالترتيب الأبجدى (باللغة الإنجليزية).

*** الاعتبارات التي تقف وراء منح حق النقض للأعضاء الدائمين:**

1 / إن الأساس الموضوعى الأول هو تحقيق إجتماع الدول الخمس الكبرى فى مهمة صيانة السلم والأمن الدولى. أي ما من دولة من هذه الدول تستطيع فرض إرادتها الخاصة على بقية الدول الأربع الكبرى دون أن تأخذ بنظر الإعتبار وجود هذه الدول وآرائها، وهذا يجبرهم على التعاون.

2/ التوصل إلى قرارات متفق عليها لخدمة مصلحة السلم والأمن الدوليين لا لمصالح طرف أو أطراف محددة.

3/ عدم اللجوء إلى هذا الحق إلا فى حالة إستنفاد محاولات التقريب بين وجهات النظر فى المسائل المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين فقط.

4/ وقد بررت الدول العظمى منحها هذا الحق بأنها هى التى تتحمل المسؤوليات الأساسية فى حفظ السلم والأمن الدوليين، وعليها تقع التبعة الكبرى فى وقف وقوع الحرب.

5/ بالإضافة إلى ماسبق، ومن الناحية الواقعية والتاريخية، فإن الميثاق أقام نظاماً للأمن الجماعي توقف تشغيلة على اتفاق الدول الخمس الكبرى المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية مجتمعة، وقد إنطوت الفلسفة الكامنة وراء هذا التصور على إفتراضين: الأول: أن هذه الدول الخمس التى حددها الميثاق بالإسم سوف تظل محتفظة بتفوقها كدول كبرى لايمكن لأحد (وربما لا يحق) له أن يتطلع لمنافستها، أو مزاحمتها على مسرح القيادة فى النظام الدولى. والثانى: أن التحالف الذى تحقق بسبب تداعيات الحرب العالمية الثانية سوف يستمر بعدها، ليتحمل وحده مسؤولية حفظ السلم والأمن فى العالم مفوضاً من المجتمع الدولى كله.

ثانياً: طبيعة وقواعد التصويت والقضايا التى يستخدم فيها الفيتو:

لكل دولة عضو فى مجلس الأمن صوت واحد لكن الأغلبية المطلوبة لصدور القرارات تختلف بإختلاف طبيعة المسألة المطروحة للتصويت: هل هى مسألة إجرائية أم موضوعية؟

1- فى المسائل الإجرائية: تصدر القرارات بأغلبية تسعة أصوات دون تمييز بين الأعضاء.

2- فى المسائل الموضوعية: تصدر القرارات بأغلبية تسعة أصوات ويشترط أن يكون من بينها أصوات الدول الخمس الدائمة العضوية مجتمعة. ومعنى ذلك أن يستحيل، كقاعدة عامة، صدور قرار من مجلس الأمن فى مسألة موضوعية بدون توافر إجماع الدول الخمس الكبرى حول مشروع القرار المقترح.

ولم يضع ميثاق الأمم المتحدة ضابطاً للتمييز بين ما هو متعلق بالإجراءات وما هو متعلق بالموضوع. وكل ما هو موجود بهذا الشأن هو البيان

المشترك الذى صدر عند الدول الكبرى الخمس في المؤتمر التأسيسى للأمم المتحدة فى سان فرانسيسكو عام 1945م والذى تضمن قائمة بالموضوعات التى تعتبرها هذه الدول من قبيل المسائل الإجرائية، وتضم الآتى: تمثيل أعضاء مجلس الأمن تمثيلاً دائماً فى مقر الهيئية.

1. وجوب عقد إجتماعات دورية لمجلس الأمن.
2. عقد اجتماعات المجلس فى غير المقر.
3. إنشاء فروع ثانوية للمجلس.
4. وضع لائحة الإجراءات.
5. إشتراك عضو من غير أعضاء المجلس بدون تصويت فى مناقشة أية مسألة تعرض على المجلس وتمس مصالح هذا العضو.
6. دعوة الدول الأطراف فى النزاع للإشتراك فى امناقشات المتعلقة بهذا النزاع فى المجلس بدون تصويت.
7. وأخيراً إدراج أوشطب مسألة فى أو من جدول أعمال المجلس.

ولكن البيان المشترك أصر على إعتبار أن أي خلاف حول تحديد طبيعة المسألة المعروضة للبحث يحسم على أساس أنه مسألة موضوعية، أى تتطلب موافقة الدول الخمس الدائمة، وقد أدى هذا إلى بروز ما يعرف بظاهرة (الفيتو المزدوج Double Veto).

*** الحالات التى لا يجوز فيها إستخدام حق النقض:**

1/ الدعوة إلى عقد مؤتمر عام لإعادة النظر فى ميثاق المنظمة الدولية، حيث يشترط موافقة أغلبية الثلثين وتسعة من أعضاء مجلس الأمن دون تمييز.

2/ إنتخاب قضاة محكمة العدل الدولية (المادة العاشرة من اللائحة التأسيسية).

3/ ضرورة إمتناع أى دولة عضو فى المجلس عن التصويت إذا كانت طرفاً فى نزاع يبحثه المجلس، إستناداً إلى الفصل السادس من الميثاق (تسوية المنازعات بالطرق السليمة).

* ونتيجةً للممارسة أدخلت بعض التعديلات الطفيفة على إستخدام الفيتو وهى غير رسمية، مثل:

1/ أن إمتناع أحدى الدول ذات المقاعد الدائمة عن التصويت على مشروع قرار معين لايعتبر فيتو، وبذلك فإنه لا يؤثر فى إصدار القرار فيما إذا وافقت الدول الأخرى الدائمة فى المجلس.

2/ أن المجلس يستطيع أن يمرر مايراه ضرورياً من التوصيات فى غياب إحدى الدول الدائمة، أو بمعنى آخر فإنْ وجودها واشتراكها فى عملية التصويت لم يعد شرطاً ضرورياً لضمان قانونية التصويت.

ملخص القول من ذلك كله أن القيود الواردة على استخدام حق الفيتو محدودة إلى الدرجة التى أصبح فى إمكان أي دولة دائمة العضوية (عملياً)، أن تحول دون صدور أى قرار لا ترضى عنه يتعلق بأي مسألة مهمة.

وكما يرى (كارل دونيش) أن نظام التصويت هذا يعكس حقيقة أساسية للعالم، ليس حسب عام 1945م وإنما حتى أواخر الستينات (أوربما إلى الآن)، أنه من العبث إجبار الولايات المتحدةعلى إجراء شئ مهم الاّ وفق إرادتهما.

كما بدأ واضحاً أنه من العبث كذلك إجبار كل من بريطانيا وفرنسا والصين. ولكن كماكان منطق الذين صاغوا ميثاق الأمم المتحدة، إذا أمكن إتفاق هذه القوي الخمس، وبدأ إهتمامها جميعاً بالدرجة الكافية، فإنه من الممكن لها تجريد قوة كافية لوقف أى حرب أو تهديد بالحرب من أى مكان من العالم بالسرعة الممكنة.

ثالثاً: التطور التاريخي لاستخدامات الفيتو:

منذ تأسيس الأمم المتحدة إلى الآن (1945 – 2003)، إستخدام الفيتو حوالى (251) مرة، وفيما يلى عرض لاستخدامات الدول الكبرى:

1/ الإتحاد السوفيتي (روسيا): (120) مرة

كانت استخدام الإتحاد السوفيتى لحق الفيتو واسعاً جداً فى الفترة بين عامى (1945 – 1985م). وخلال سنوات العشرة الأوائل من عمر المنظمة الدولية، واستخدام الإتحاد السوفيتى حق الفيتو (79) مرة، فى الوقت الذى كان استخدامات الدول الأخرى قليلة جداً حيث استخدم الصين الحق مرة واحدة، وفرنسا مرة واحدة. إلا أن الإتحاد السوفيتى بدأ يقلل من استخدامه فى الفترات اللاحقة، ومنذ إنهيار الإتحاد السوفيتى فإن روسيا لم تلجأ إلى حق الفيتو إلا مرتين.

2/ الولايات المتحدة الأمريكية: (76) مرة.

كانت الولايات المتحدة قد استخدمت حق الفيتو لأول مرة عام 1970م، ومن اللافت للنظر فى استخدامات الولايات المتحدة للفيتو أن حوالى نصفها

كانت لصالح إسرائيل، أى أن القرارات التى أعاقت الولايات المتحدة صدورها ضد إسرائيل كانت (35) قراراً. كما صوتت الولايات المتحدة ضد (10) قرارات كانت تنتقد جنوب إفريقيا.

3/ المملكة المتحدة: (32) مرة.

ومن بين مشاريع القرارات التى صوتت ضدها، هنالك (23) مشروع قرار صوتت إلى جانبها الولايات المتحدة، و(14) صوتت ضدها فرنسا أيضاً. ولم تستخدم بريطانيا حق الفيتو بمفردها إلاّ (7) مرات.

4/ فرنسا: (18) مرة:

من مجموع (18) مرة إستخدمت فيها فرنسا حق الفيتو، (13) مرة كانت تشاركها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا. وهناك مشروع قرارين صوتت ضدهما فرنسا لوحدها.

5/ الصين: (5) مرات..

فى الفترة بين (1946 – 1971م) كان جمهورية الصين (تايوان حالياً) يحتل مقعد الصين فى المجلس لذا جاءت استخدامات الصين للفيتو متواضعة، وخاصةً وهى تأتى فى فترة الإنفراج.

رابعاً: الأمم المتحدة والنظام الدولى الجديد:

1/ التغير فى هيكل النظام الدولى وإنعكاساته على الأمم المتحدة:

وأدى هذا التغير إلى تراجع دور ومكانة كل من روسيا (بإعتبارها وريثة الإتحاد السوفيتى) والصين، ومن ثم تراجعت قدرتهما على تحدى إرادة الغرب وخاصةً الولايات المتحدة فى مجلس الأمن. ولم يقتصر دور هذا التغير على المجلس بل تعداه إلى الجمعية العامة وذلك لإختفاء قوة تصويت الكتلة الشرقية، وضعف دور كتلة عدم الإنحياز فى مقابل ظهور كتلة جديدة وخاصةً

فيما يتعلق بقضايا الأمن والسلم، وهى كتلة الدول الأعضاء فى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبة والذى تزيد عضويته على (52) دولة.

2/ التحول من حالة الصراع إلى حالة الإجتماع:

بدون شك ترجع أسس سياسة الإجماع إلى فترات النظام العالمى الجديد بتطلعات الدول الصناعية الغربية ومصالحها، فجميع قرارات مجلس الأمن تتعلق بشكل أو بآخر بمصالح الدول الدائمة العضوية فى المجلس. وترتب علي ذلك إختفاء ظاهرة إستخدام الفيتو تقريباً، إذ تشير الأرقام الخاصة بالفيتو إلى أن هذا الحق لم يستخدم من جانب أى عضو دائم حتى نهائية عام 1994م، بإستثناء روسيا الذى استخدمه بالفعل مرة واحدة ولأسباب إقتصادية وليست سياسية. وتشير الأرقام التى أوردها الأمين العام للأمم المتحدة فى ورقة الموقف المقدمة منه بمناسبة الإحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة (1995)، إلى أن القرارات التى إتخذها مجلس الأمن إرتفعت من (15 خلال 1987) إلى (53 خلال 1991) إلى (78 خلال 1993م). ومن المؤشرات الاخرى أنه خلال الحرب الباردة (1946 – 1989)، كان المعدل السنوى لقرارات المجلس (13) قراراً، وإرتفع فى الفترة من (1990 – 1994م) إلى معدل (64) قرار سنوياً.

3/ يلاحظ التحول الواضح فى طبيعة الصراعات الدولية واللجوء المتكرر إلى الفصل السابع:

وذلك بتحول معظم الصراعات إلى محلية وداخلية وذات طابع إثنى أو قومى أو دينى وليست أزمات تقليدية بين الدول، ويلاحظ أن محاولات اللجؤ إلى أو تطوير آليات فرض وإنفاذ السلم قد طغت على محاولات اللجؤ إلى أو تطوير آليات التسوية السلمية للمنازعات الدولية فى كثير من الأحيان، هذا بالإضافة إلى المفاهيم الجديدة حول سيادة الدول والتدخل الإنسانى وحقوق الإنسان.

4/ محاولات نزع السلاح فى ظل النظام الدولى الجديد:

وذلك بالتوجه نحو ضبط التسلح والعمل على تحقيق نزع السلاح بوصفه هدفاً نهائياً للمجتمع الدولى، ويأتى هذا التوجه ضمن إطارين:

الأول: هو نزع السلاح العمودى، أى نزع السلاح بين الدول المالكة للأسلحة النووية. أما الثانى: فيتضمن نزع السلاح الأفقي، ويعنى منع إنتشار أسلحة الدمار الشامل بين الدول غير المالكة لها، وتدخل الأزمة العراقية ضمن هذا التوجه الدولى والأمريكى بصفة خاصة (وإن ثبت لاحقاً أن العراق لايملك أسلحة نووية).

خامساً: الأزمة العراقية وهيكلية النظام الدولى: الفيتو على المحك

1/ مع تزايد رغبات الهيمنة الأمريكية على النظام الدولى والمنظمة الدولية، بدأت ملامح الخلافات تظهر من جديد داخل مجلس الأمن، ففى تقرير صادر عن (النبتاغون) نشر فى (نيويورك تايمز) فى 1992/3/8م، يقول: يجب أن تبقى الولايات المتحدة القوة العظمي الوحيدة، ويجب أن تمنع حلفاءها من معارضة هيمنتها أو مقاومتها، لكى تحتفظ بالسيادة حصراً، وظهر ذلك من خلال أزمة يوغسلافيا وغيرها، فمثلاً:

أ – في (1998/1/17) إحتجت (فرنسا وروسيا والصين) ضد توجية ضربات جوية للعراق أعقاب إيقافه للتعاون مع لجان التفتيش، فقامت الولايات المتحدة وبريطانيا بضربات جوية من خارج مجلس الأمن.

ب – فى(1999/3/24) أحتج كل من (روسيا والصين) ضد توجية ضربات ليوغسلافيا فى قضية كوسوفو، فقامت الولايات المتحدة من خلال (الناتو) بالضربات، وهذه الحالات وغيرها تشير إلى الخلافات التى تظهر نتيجةً

لمحاولة الولايات المتحدة بالهيمنة، والتفرد بالمبادرة فى الصراعات والأزمات الدولية من خارج نطاق الأمم المتحدة.

2/ الأزمة العراقية: هنالك توجهات وآراء مختلفة حول الأزمة ولكن بشكل عام يتلخص الموقف في: هل الجهة المخولة للقيام بأى شئ هو الأمم المتحدة؟ أم يمكن لأية قوة أخرى أن تواجه الموقف لوحدها من خارج الأمم المتحدة؟ وماذا سيكون موقف الأمم المتحدة والدول الكبرى الدائمة العضوية وغيرها فى مجلس الأمن إذا حصل ذلك؟

إذاً المشكلة الحقيقية هى: إذا تجاوزت الولايات المتحدة وبريطانيا ومعهما تحالف دولي، المجلس والشرعية الدولية، ماذا سيحدث؟ القضية هى مواجهة الفيتو الصريح والواضح من دول ذات مقعد دائم فى المجلس، ومواجهة الرأى العام العالمى !! إذا حدث:

يمكن للولايات المتحدة أن تهتم الأمم المتحدة بالهرم وعدم الحيوية، وبالتالى تحاول الإستغناء عنها فى المستقبل!.

- هل تستطيع الدول الأخرى معاملة الولايات المتحدة بالمثل فى مواقف مستقبلية؟!
- هل تكرر تجربة عصبة الأمم ؟ وكيف؟

وبالمقابل هل يمكن أن تكون الأزمة والتفرد الأمريكى بالتصرف مجرد شيئ عابر !! وبالتالى لن يحدث تغيير كبير فى المستقبل والجميع يخضعون للأمر الواقع، ونسيان الماضى؟!

3- **المجلس الاقتصادي الاجتماعي:** يقوم بالأشراف علـــي التعـــاون الاقتصادي والاجتماعي بين الدول الأعضاء، وقد نصت المادة 61 من الميثاق علي أن يتكون المجلس من ثمانية عشر عضواً، يجري إنتخاب تسعة منهم كل سنة ولمدة ثلاث سنوات تنتخبهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات، وفي عـــام 1965م تم تعديل المادة 61 ليزيد عدد أعضاء المجلـــس إلـــى 27 عـــضواً، ويختلف تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تشكيل مجلس الأمن مـــن كونه لا يمنح الدول الكبرى فيه عضوية دائمة،-ولا يشترط التوزيع الجغرافـــي العادل في تشكيله.

للمجلس لجان متخصصة مثـــل لجنـــة النقـــل والمواصـــلات، واللجنـــة الإجتماعية، ولجنة السكان، ولجنة المرأة، ولجنة المخدرات، ولجنـــة حقـــوق الإنسان، ولجنة الإحصاء، واللجنة المالية، وعـــدد مـــن اللجـــان الإقتـــصادية الإقليمية، والهيئات الخاصة المرتبطة بالمجلس التي تسعي لتنـــشيط التعـــاون الدولي في الميدان الإقتصادي والإجتماعي.

وينعقد المجلس في دورتين عاديتين علي الأقل كل سنة، ويجوز لـــه أن يعقد دورة غير عادية بناءً علي طلب أغلبية أعضائه، أو طلب الجمعية العامة أو مجلس الأمن. وعند التصويت علي طلب في المجلس يتمتـــع كـــل عـــضو بصوت واحد وتصدر القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين، بدون تمييز بين مشاريع القرارات، هل هي مهمة أو غير مهمة، إجرائية أو غير اجرائية، كما هو عليه الحال في مجلس الأمن. ويقوم المجلـــس بتقـــديم توصـــيات حـــول النشاطات المتعلقة بالتنمية والتجارة الدولية، والموارد الطبيعيـــة، والـــسكان،

والرفاهية الإجتماعية، والعلم والتقنية وغيرها من الأمور الإقتصادية والإجتماعية.

ويتبع المجلس أربع لجان إقتصادية إقليمية هي اللجنة الإقتصادية الأوروبية، واللجنة الإقتصادية لآسيا والشرق الأقصى، واللجنة الإقتصادية لأمريكا اللاتينية، واللجنة الإقتصادية لإفريقيا، وتدرس هذه اللجان المشكلات الإقتصادية لأقاليمها، وتوصي الحكومات بانتهاج عملية معينة لحلها.

4- **مجلس الوصايا:** أنشأ مجلس الوصايا ليهتم بالأقاليم غير المستقلة التي كانت واقعة تحت الإنتداب بموجب عهد عصبة الأمم، التي كانت مستعمرة من قبل الدول المهزومة في الحرب العالمية الثانية وغيرها من الأقاليم التي أسند إليها مهمة إداراتها.

يعمل مجلس الوصايا تحت إشراف الجمعية العامة، ويتكون مجلس الوصايا من الدول التي تدير هذه الأقاليم، ومن الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن الذين لا يديرون مثل هذه الأقاليم، وغيرها من الدول بحيث يضمن أن العضوية في المجلس مقسمة بالتساوي بين الدول التي تدير وتلك التي لا تدير أية أراضي، وينتخب هؤلاء الأعضاء من قبل الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات. وتشمل النشاطات الرئيسية للمجلس إستلام تقارير سنوية من الدول المديرة للأقاليم وكذلك زيارتها، وقبول عرائض من سكان هذه الأقاليم.

ومنذ إنشائها إستطاع مجلس الوصاية أن ينقص عدد الأقاليم الواقعة تحت إشرافه من 11 دولة إلي دولة واحدة فقط، وهي مقاطعة جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا)، وفق ميثاق الأمم المتحدة وهي أيضاً إستقلت ولا توجد حالياً دولة

تحت الوصاية في حين حصلت الأراضي الباقية علي استقلالها، ونظراً لذلك فإن أهمية المجلس قد تضاءلت في الفترة الأخيرة.

5- **محكمة العدل الدولية:** هي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، وتعود جذور تكوين هذه المحكمة إلي عهد عصبة الأمم الذي أنشأ في عام 1921م، واستمرت في العمل حتى عام 1945م.

في عام 1945م أنشأ ميثاق الأمم المتحدة جهازاً قضائياً ليحل محل محكمة العدل الدائمة، وسمي هذا الجهاز بمحكمة العدل الدولية، وتصدر أحكامها بالأغلبية، وأفترض أن تكون ملزمة للدول صاحبة العلاقة التي تقدمت بالقضية للمحكمة، ولكن لا توجد قوة تتمكن من إكراه الدولة وإجبارها لكي تلتزم بأحكام المحكمة، فالأمر متروك لها. ولذلك تعاني المحكمة من ضعف تطبيق أحكامها ولكن علي الرغم من ذلك يري الكثيرون أن وجود محكمة دولية هو أمر ضروري في المجتمع الدولي للمساهمة في حل النزاعات الدولية.

حدد ميثاق الأمم المتحدة إختصاصات المحكمة، وتتكون المحكمة من خمسة عشر عضواً، ينتخب الواحد منهم لمدة 9 سنوات عن طريق مجلس الأمن والجمعية العامة، ولا يمكن أن يكون لدولة واحدة أكثر من قاض واحد يحمل جنسيتها.

وتشمل ولاية المحكمة كافة القضايا التي رفعتها إليها الدول المتنازعة وجميع المسائل المنصوص عليها بصفة خاصة، وبالأخص في الميثاق أو المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعمول بها. وفضلاً عن الفصل في المنازعات القضائية التي تعرض عليها، تؤدي المحكمة وظيفة مهمة وهي تقديم الآراء

الاستشارية في الشئون القانونية التي تحيلها إليها الجمعية العامـــة، أو مجلـس الأمن أو الأجهزة والوكالات المتخصصة الأخرى التي تأذن لها الجمعية العامة بطلب مثل هذه الآراء.

ومنذ إنشاء المحكمة في عام 1945م، أصدرت عدداً كبيـــراً مـــن الأحكـــام، وساهمت أحكامها في صياغة عدد من قواعد القانون الدولي العام فـــي أمـــور كالحدود بين الدول والجنسية والمعاهدات الدولية وحقوق الإنسان.

6- الأمانة العامة للأمم المتحدة: تتكـــون مـــن مجمـــوعتين مـــن الموظفين الدوليين الذين يرأسهم الأمين العام، ويقوم هؤلاء الموظفون بالمهـــام الإدارية المختلفة للأمم المتحدة، ويتمتع موظفو الأمانـــة العامـــة بالإســـتقلال وبالصفة الدولية، فلا يمثلون أية حكومة مـــن حكومـــات الـــدول الأعـــضاء، ويتعهدون بعدم قبول أية تعليمات من أية دولة أو جهة أخري غيـــر الأمانـــة العامة للأمم المتحدة، كما تتعهد الدول الأعضاء طبقاً للميثاق بعـــدم محاولـــة التأثير علي موظفي الأمانة العامة عند قيامهم بتأدية واجباتهم، الأمين العام هو الموظف الإداري الأول في الأمانة العامة، ويتم تعيينه بعد صدور توصية من مجلس الأمن، ويعتبر تعيينه من المسائل غير الإجرائية، مما يتطلـــب موافقـــة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، وبعد صدور توصـــية المجلـــس يحال الأمر إلي الجمعية العامة للتصويت علي المرشح. ويتم تعيين المرشـــح أمينا عاماً للأمم المتحدة لمدة خمسة سنوات قابلة للتجديد إذا حصل علي أغلبية الثلثين، ولقد تم إنتخاب أول أمين عام للأمم المتحدة فـــي 1946/2/1م وهـــو السيد ترجفي لي (النرويجي).

يقوم الأمين العام (يساعده في ذلك جهاز الأمانة العامة) بعدد من المهام الإدارية المختلفة، فهو يتولى إبلاغ الدول الأعضاء والهيئات الدولية الأخرى بمواعيد إنعقاد الدورات المختلفة لأجهزة الأمم المتحدة واللجان التابعة لها، كما يقوم بإبلاغ هذه الدول بالقرارات التي تصدرها أجهزة الأمم المتحدة المختلفة. ويقوم الأمين العام بوظائف سياسية تشمل محاولة التوسط بين المجموعات أو الدول المتنازعة داخل الأمم المتحدة، وكذلك وفقاً للميثاق علي الأمين العام أن ينبه مجلس الأمن إلي أية مسألة يري أنها تهدد السلام والأمن الدوليين، وبالإضافة إلي ذلك يقوم الأمين العام بكتابة تقارير سنوية إلي الجمعية العامة حول نشاطات الأمم المتحدة.

7. **أجهزة أخرى تتبع للأمم المتحدة:** بالإضافة إلي الأجهزة الأخرى الستة (السابق ذكرها) فإن عدداً من الأجهزة الثانوية التابعة للأمم المتحدة، التي أنشئت بموجب قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة طبقاً للمادة السابعة من الميثاق، والتي تلعب دوراً في نشاطات الأمم المتحدة المختلفة وهي:

1- هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين.
2- فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند والباكستان.
3- فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في قبرص.
4- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين.
5- مؤتمر الأمم المتحدة للإنماء.
6- مجلس التجارة والإنماء.
7- صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.
8- منظمة الأمم المتحدة للإنماء الصناعي.

9- معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

10-مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونسيف).

11-مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين.

12-لجنة نزع السلاح.

13-لجنة الأركان العسكرية.

14-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

15-برنامج الغذاء العالمي بين الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة.

كما توجد عدد من اللجان الفنية الدائمة والخاصة، التي تنشئها الأمم المتحدة لمعالجة قضايا محددة وجديدة.

خامساً: السودان والأمم المتحدة:

يشارك السودان في نشاطات الأمم المتحدة، ويوجد للأمم المتحدة مكتب تمثيل في السودان (الخرطوم شارع الجامعة) ينسق النشاطات الفنية للأمم المتحدة في السودان، كما أن السودان عضو في عدد من المنظمات الدولية المتخصصة كمنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ومنظمة العمل الدولية، وغيرها من المنظمات الدولية المتخصصة، حيث أن هذه المنظمات تساهم في تطوير وترسيخ التعاون الدولي في المجالات المختلفة.

سادساً: تطوير الأمم المتحدة منذ عام 1945م:

شهدت الأمم المتحدة منذ إنشائها في عام 1945م عدة تغيرات، من أهمها إزدياد عدد الأعضاء من 51 دولة إلي 159 دولة (الآن تزيد عن 190 دولة)، وهذه الزيادة الكبيرة يمكن إرجاعها إلي استقلال عدد كبير من دول

قارات أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، وأصبحوا يلعبون دوراً أكبر في نشاطاتها.

بالإضافة إلي ذلك، فإن هيمنة الولايات المتحدة وحلفائها أخذت في الضعف نتيجةً لإزدياد عدد الدول الأعضاء (هذا في عهد الحرب الباردة، أما الآن فعادت السيطرة الأمريكية مرة أخرى)، بعد أن إختفي الإتحاد السوفيتي.

وكان من أهم التطورات الدولية التي أثرت علي الأمم المتحدة وإزدياد حدة الخلاف بين المعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفيتي، (الذي تفكك الآن لأكثر من 15 دولة) والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل فيما عرف (بالحرب الباردة)، وكان من أهم نتائج هذه الحرب الباردة منع الصين الشعبية من الإنضمام للأمم المتحدة نتيجةً للمعارضة الأمريكية لذلك. ولكن حدث الإنفراج في العلاقات بين المعسكرين في أوائل السبعينات، وتم قبول الصين الشعبية عضواً في الأمم المتحدة عام 1971م، لتحل محل الصين الوطنية، ولتملأ المقعد الدائم الصين في مجلس الأمن.

من الناحية العسكرية لعبت الأمم المتحدة دوراً في بعض النزاعات الدولية، ففي عام 1950م، عندما قامت كوريا الشمالية بغزو كوريا الجنوبية إستطاعات الولايات المتحدة - نتيجةً لتغيب الإتحاد السوفيتي عن مجلس الأمن - إصدار قرار من المجلس تم بموجبه إرسال قوات دولية تحت علم الأمم المتحدة، وكانت في أغلبها أمريكية، وبذلك تمكنت الولايات المتحدة من أن تعيد الأمور إلي ما كانت عليه قبل بدء النزاع المسلح.

بالإضافة إلي الحرب الكورية قامت الأمم المتحدة ببعض النشاطات العسكرية، ولكن علي نطاق أصغر بكثير من دورها في تلك الحرب، ولم

تشارك قوات الأمم المتحدة في المعارك العسكرية. فقد قامت بإرسال قوات عسكرية مكونة من جنود من بعض الدول الأعضاء إلي منطقة الشرق الأوسط أربع مرات، ومرة إلي الكنغو وأخرى إلي قبرص لوقف النزاع المسلح الذي كان سائداً في هذه المناطق. وفي منطقة الشرق الأوسط إبتداءً من عام 1956م، بعد العدوان الثلاثي علي مصر الذي قامت به كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، قامت قوة الأمم المتحدة للطوارئ بدور مهم في منع تجدد النزاع المسلح، حيث تمركزت علي الحدود المصرية لتفصل بين القوات المتنازعة (المصرية والقوات الإسرائيلية) في شبه جزيرة سيناء، وكانت أهمية قوة الطوارئ هذه في كونها شكلت أول مرة قوة دولية حقيقية شاركت فيها عدد من الدول الأعضاء، واستثنيت منها القوي الكبرى، وقد تم سحب هذه القوات في عام 1967م قبيل نشوب الحرب العربية مع العدو الصهيوني بناءً علي طلب من الجمهورية العربية المتحدة (جمهورية مصر العربية حالياً).

في أعقاب حرب عام 1967م بين العرب وإسرائيل، قرر مجلس الأمن نشر قوة دولية علي خط الفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية، وفي عام 1974م تم إرسال قوة طوارئ دولية لترابط بين القوات السورية، والإسرائيلية في هضبة الجولان السورية. وفي عام 1978م في أعقاب العدوان الصهيوني علي لبنان قام مجلس الأمن بإرسال قوة طوارئ دولية للمرابطة في جنوب لبنان.

ومن خلال الفترة 1960 – 1964م أرسلت الأمم المتحدة قوة عسكرية قوامها عشرون ألف رجل للحد من الاقتتال القبلي في الكونغو، ولمساعدة

حكومة الكنغو في تثبيت سلطاتها في أرجاء البلاد بعد حصولها علي الاستقلال من بلجيكا، ولمنع تدخل الدول الكبرى في شئون الكنغو.

وفي عام 1964م أرسلت قوة دولية لحفظ السلام إلي قبرص عندما تزايدت احتمالات نشوب حرب أهلية هناك، بين الطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية. وبالإضافة إلي هذه الجهود لحفظ السلام الدولي ساهمت الأمم المتحدة في التوصل إلي عدد من الإتفاقيات الدولية للتحكيم في التسلح النووي. وعدم استعماله للأغراض العسكرية كما تم في عام 1968م عقد معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وفي عام 1971م وقعت معاهدة الحظر من تخزين الأسلحة النووية في قاع المحيطات، وتم في عام 1975م التوصل إلي معاهدة دولية لحظر الحرب الكيميائية - الحيوية (بيولوجية).

وشهدت السبعينات من هذا القرن جهوداً مكثفة قامت بها الأمم المتحدة لمعالجة بعض مشكلات العالم، فلقد نظمت الأمم المتحدة عدداً من المؤتمرات الدولية للبحث في التحديات الرئيسية التي تواجه العالم. أول هذه المؤتمرات كان المؤتمر العالمي حول البيئة الدولية الذي عقد في ستوكهولم عاصمة السويد عام 1972م، وفي عام 1974م، ولاحقاً عقدت عدة مؤتمرات في ذات الشان وأهمها مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريودجانيرو في البرازيل عام 1992، ومؤتمر آخر بنفس الاسم عقد في جوهانسبورج في جنوب إفريقيا عام 2002م، وعقد عدداً من المؤتمرات الدولية الخاصة بأمور كالمواد الأولية، والتنمية الاقتصادية، وقانون البحار، وسكان العالم، والغذاء العالمي. كل هذه المؤتمرات ركزت علي الحاجة إلي جهود دولية لمواجهة هذه المشكلات التي يعاني منها العالم.

وفي السنوات الأخيرة أصبحت الأمم المتحدة هدفاً لعدد كبير من الإنتقادات الموجهة إليها من جهات دولية مختلفة. هذه الإنتقادات شملت التشكك في قدرتها علي مواجهة المشاكل السياسية التي يعاني منها العالم، وعدم قيامها بجهود لإنهاء الحروب التي تكون إحدى الدول الكبرى طرفاً فيها، كالتدخل الأمريكي في فيتنام والغزو السوفيتي لأفغانستان والغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق. ولكن موجهي هذه الإنتقادات يغفلون حقيقة مهمة، ألا وهي أن معظم النزاعات لا تتدخل فيها الأمم المتحدة إلا عندما يفشل أطراف النزاع في الوصول إلي توصية له، ويصل إلي درجة عالية من التوتر الذي غالباً ما يتحول إلي صراع عسكري، لكن التدخلات الأمريكية المذكورة أعلاه عدوان وإحتلال بدون تفويض من الأمم المتحدة.

ومن الإنتقادات الأخرى الموجهة للأمم المتحدة تلك المتعلقة بقواعد التصويت في الجمعية العامة، والتي تعطي دولة كالصين ذات المليار نسمة صوتاً مساوياً لذلك الذي تتمتع به سيشيل أو جزر القمر، والتي لا يتجاوز عدد سكانها مائة ألف نسمة.

ولكن إذا أُخذ في الإعتبار أن الدور الذي تلعبه الجمعية العامة أقل أهمية من دور مجلس الأمن، حيث أن المساواة بين الدول الكبرى والدول الصغرى في الجمعية العامة قد تم موازنته بتميز الدول الكبرى بمقاعد دائمة في مجلس الأمن، وتمكنها من استعمال حق النقض لمنع إصدار قرارات المجلس.

أما بالنسبة لجهود الأمم المتحدة خلال الأربعين سنة الماضية لتحقيق لأهداف التي حددها الميثاق أهمها حفظ السلم الأمن الدوليين، فرغم جهود الأمم المتحدة إلا أن حدة النزاع الدولي لم تضعف كما أن الحروب لم تتناقص. وهذا

يمكن إرجاعه إلى أن الدول الأعضاء نتيجةً لتمسكها بسيادتها، وعملها علـــي تعزيز مصالحها الوطنية لم تمكن الأمم المتحدة من القيام بدور فعال في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين.

أما بالنسبة للأهداف الأخرى فيمكن القول أن الأمم المتحدة، كانت أكثر نجاحاً في تحقيق التعاون الدولي فـــي المجـــالات الاقتـــصادية والاجتماعيـــة والثقافية، حيث تمكنت بجهودها الخاصة وبالتعاون مع وكالاتها المتخصـــصة وغيرها من المنظمات العالمية المتخصصة من تعزيز التعاون بين دول العالم في المجالات غير السياسية.

ولكن مهما كانت الإنتقادات الموجهة إلى الأمم المتحدة، فإن الواقع يبين أن دول العالم قد وجدت أنه من الأفضل لها أن تشارك في نشاطات المنظمة مـــن أن تتركها، والاستثناء الوحيد الذي حدث عام 1965م، عندما إنسحبت إندونيسيا من عضوية الأمم المتحدة إحتجاجاً علي قبول ماليزيا عضواً فيهـــا، حيـــث أن إندونيسيا قد إعتبرت أجزاء كبيرة من أراضى ماليزيا جزءً من أراضيها، ولكن إندونيسيا في عام 1966م ، عادت واكتسبت عضويها مرة أخرى.

وختاماً يمكن القول أن الأمم المتحدة مازالت مستمرة في لعب دور مهم في الساحة الدولية، في مختلف المجالات من سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وصحية وفنية.

سابعاً: نجاحات حققتها الأمم المتحدة:

1- حافظت علي بقاء ذاتها وزاد عدد أعضائها من 51 إلى 184 دولة.

2- لعبت دوراً في حل بعض النزاعات الدولية.

3- ساهمت في التوصل إلى عدد من الإتفاقيات الدولية للتحكم في التسلح. ومن أهم هذه الاتفاقيات كانت تلك التي وقعت في عام 1967م، وتعلقت بالفضاء الخارجي وعدم استعماله للأغراض العسكرية، كما تم في عام 1968م معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وفي عام 1971م وقعت معاهد الحظر من تخزين الأسلحة النووية، في قاع المحيطات.

4- نظمت عدداً من المؤتمرات الدولية للبحث في التحديات الرئيسية التي تواجه العالم مثل البيئة، والمواد الأولية، والتنمية الاقتصادية، وقانون البحار، وسكان العالم، والغذاء العالمي.

5- تميزت بالعالمية مقارنة بعصبة الأمم.

6- نجحت في تصفية الاستعمار الفيزيائي في العالم.

7- قسمت العالم إلى متطور وفقير من أجل تقديم المساعدات.

ثامناً: الإنتقادات التي وجهت للأمم المتحدة:

1- لم يتضمن نصوص ميثاقها أحكاماً لمعالجة ما يتعلق بالذرة، ونزع السلاح التقليدي، وأخفقت في تكوين جيش دولي.

2- ميثاقها لم يعالج جوهر الحرب الباردة، وعندما حدث الإنفراج الدولي (الوفاق) كان خارج مؤسساتها.

3- لم تعالج مشكلة الفقر والتخلف البشري حيث أن نصف سكان العالم فقراء ومتخلفين.

4- محدودية قدرتها في مواجهة المشاكل السياسية التي يعاني منها العالم، وعدم قيام الأمم المتحدة مثلاً بجهود لإنهاء الحروب التي تكون إحدى

الدول الكبرى طرفاً فيها، كالتدخل الأمريكي في فيتنام والغزو السوفيتي لأفغانستان.

5- عدم العدالة في قواعد التصويت في الجمعية العامة والتي تعطي دولة كالصين عدد سكانها حوالي ألف نسمة صوتاً مساوياً لصوت دولة صغير كجزر القمر عدد سكانها حوالي مائة ألف نسمة، أو سيشيل (ستون ألف نسمة).

6- أما بالنسبة لجهود الأمم المتحدة خلال الأربعين سنة الماضية لتحقيق أهدافها التي حددها الميثاق وأهمها حفظ الأمن والسلم الدوليين، لم يتحقق منه شيئاً حيث إن النزاع الدولي في تزايد مستمر والحروب لم تتناقص.

7- عجزت في إجتذاب الرأي العام إليها، وحكومات الدول المنضمة إليها لم تعد تثق بها، وتفضل علاج مشاكلها خارج مؤسساتها.

8- أخفقت في وضع قواعد قانونية ثابتة وواضحة تخضع لها الدول، وأصبح القانون الدولي أوروبي أكثر مما هو دولي، ونظري أكثر مما هو واقعي.

9- أخفقت في تنظيم التنمية الاقتصادية علي المستوي العالمي، فما زالت المساعدات الدولية ثنائية وليست جماعية.

ختاماً مهماً وجه من نقد للأمم المتحدة فلابد من تنظيم دولي، والأمم المتحدة مازالت مستمرة في لعب دور مهم في الساحة الدولية في مختلف المجالات من سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وصحية وفنية.

المنظمات العالمية الفنية المتخصصة:

هذه المنظمات عالمية، ولكنها تختلف عن المنظمات الدولية العالمية بكونها متخصصة في مجال محدد من مجالات العمل الدولي. ويوجد عدد كبير

من هذه المنظمات العالمية المتخصصة في العالم، وهي تعمل بالتعاون الوثيق فيما بينها وكذا مع الأمم المتحدة، لتحقيق أهدافها التي تشمل توثيق وزيادة التعاون الدولي في المجالات الفنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن عضوية المنظمات العالمية المتخصصة مفتوحة لكل دول العالم، وينظم دستور كل منظمة شروط العضوية فيها، وعضوية الدولة في الأمم المتحدة ليست ضرورة حتمية للعضوية في هذه المنظمات، كما أنه قد تكون الدولة عضواً في إحدى المنظمات العالمية المتخصصة، دون أن تكون عضواً في الأمم المتحدة. ويختلف عدد أعضاء المنظمات العالمية المتخصصة من منظمة إلى منظمة حسب مجال إهتمام المنظمة.

1- **منظمة الغذاء والزراعة:** تعتبر منظمة الغذاء والزراعة إحدى المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وأنشئت في أكتوبر 1945م، كمنظمة بحث وتنسيق لوضع برامج في حقل إمداد العالم بالغذاء وزيادة الإنتاج الزراعي. ويدير المنظمة مدير عام وجهاز وظيفي، ومقرها روما، وتقع معظم المشاريع التي تشرف عليها المنظمة في المناطق الأقل نمواً في العالم، وتهدف إلى تحسين الكفاءة في الإنتاج وتوزيع المنتجات الزراعية، وكذلك إلى تحسين المستوي المعيشي والغذائي لسكان المناطق الريفية في العالم.

ولتحقيق هذا الهدف تشجع المنظمة جهود تطوير التربة ومصادر المياه في دول مختلفة، وتشجع على تبادل المعلومات عن التقنية الزراعية والأوبئة التي تصيب الثروة الحيوانية، وتقوم كذلك بتقديم المساعدة التقنية وتشجيع استغلال ثروات البحار الغذائية.

وفي عام 1960م بدأت حملة دولية للتحرر من الجوع، وفي عام 1963م قامت المنظمة بالتعاون مع الأمم المتحدة بإنشاء برنامج الغذاء العالمي

لتوزيع المواد الغذائية علي الدول المحتاجة لها. وعلي المستوي الدولي تقوم المنظمة بالعمل علي إنشاء سوق ثابتة للمنتجات الزراعية، وتقوم بالتخطيط لعدد من المشاريع مع عدد من منظمات الأمم المتحدة المتخصصة كمنظمة الصحة العالمية واليونسكو والبنك الدولي.

2- **منظمة العمل الدولية:** أنشأت منظمة العمل الدولية في عام 1919م ضمن معاهدة فرساي التي أنهت الحرب العالمية الأولى، بغرض تحسين أوضاع العمل ومستوي دخل عمال العالم، ويقع مركزها الرئيسي بجنيف بسويسرا، وفي عام 1946م انضمت للأمم المتحدة و أصبحت بذلك أول منظمة متخصصة للأمم المتحدة.

تقوم منظمة العمل الدولية بإصدار توصيات حول الحد الأدنى للأجور للعمال في العالم، وساعات العمل، والتأمينات الاجتماعية، وغيرها من الأمور المتعلقة بالعمل، كما تقوم المنظمة بتقديم المساعدة الفنية في أمور مختلفة كالتعليم المهني وتنمية الإدارة. الجهاز الأعلى للمنظمة يعقد سنوياً مؤتمر دولي للعمل الذي يحضره ممثلوا الدول الأعضاء،. فيتكون وفد كل دولة من ممثلين إثنين عن الحكومة: ممثل أصحاب العمل، وممثل عن العمال، والجهاز التنفيذي للمنظمة هو مجلس الإدارة ويتكون من ممثلين حكوميين من 28 دولة و28 يمثلون العمال وأصحاب العمل وينتخبون كأفراد.

3- **منظمة الصحة العالمية:** أنشئت منظمة الصحة العالمية في عام 1948م، وهدفها تأمين أعلي مستويات الصحة الممكنة لكل العالم، والتعاون الدولي في الأمور الصحية، ونشاطات المنظمة تغطي العالم بأكمله، ووظائفها تشمل نشر المعلومات الصحية والقيام بأبحاث وتقديم المساعدات التقنية، ووضع مواصفات صحية عالمية، ومساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية. والمساعدات تقدم للدول المختلفة عند طلبهم ذلك، وتشمل مساندة

البرامج الوطنية لمكافحة الأمراض، وتدريب العاملين الصحيين في كافة المستويات وإقامة الخدمات الصحية، وأعدت المنظمة حملات للقضاء علي الأمراض التي تصيب أعداداً كبيرة من البشر مثل الملاريا، والسل، والجدري، وكذلك بذلت جهوداً لمنع انتشار الأوبئة.

والجهاز التشريعي للمنظمة يتكون من 151 دولة (هذا العدد كان حتي عام 1990م)، ويسمي بجمعية الصحة العالمية، ويعقد اجتماعات سنوية لوضع السياسات الخاصة بالمنظمة وإعتماد ميزانياتها. ويوجد مجلس تنفيذي للأشراف علي تنفيذ قرارات الجمعية، وبالإضافة إلى ذلك توجد أمانة عامة مقرها جنيف بسويسرا، تعمل تحت إدارة مدير عام.

4- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة:

(يونسكو) ***UNESCO –United Nation Education Scientific & Culture Organization***

أنشئت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في مؤتمر عقد في لندن في نوفمبر 1945م، وفي عام 1946م أصبحت منظمة متخصصة تابعة للأمم المتحدة وموقعها في باريس، أما هدف هذه المنظمة فهو أن تعزز أسباب السلام عن طريق زيادة التفاهم بين الدول بواسطة التعليم والأبحاث. إذ أن مؤسسيها إعتقدوا أن جهل الدول ببعضها البعض قد يولد الشك ومن ثم يؤدي الشك إلى الحروب، وإنشاء هذه المنظمة جاء نتيجةً لجهود استمرت أكثر من 25 سنة لتشجيع التعاون الدولي في الشئون التعليمية والثقافية، وتعتبر كخلفية للجنة التعاون. الثقافي التابعة لعصبة الأمم، وتشمل نشاطات المنظمة:

1- محو الأمية .

2- توجيه وزيادة التعليم، ليمكن مواطني كل بلد من زيادة نموه.

3- المساعدة في انتشار الأسس العلمية التقنية التي يمكن أن تستفيد منهـا دول العالم في استغلال مواردها المختلفة.

4- تشجيع القيم الحضارية للدول المختلفة وحفظ التراث الحضاري للإسـتفادة منه في تحديث المجتمع، مع عدم إضاعة الهوية الحضارية للدول المختلفة.

5- تنمية الاتصالات للنقل المتوازن للمعلومات، ولتجميع المعلومات من أنظمة الإتصالات المختلفة في العالم.

6- إعتبار العلوم الاجتماعية أدوات لتحقيق حقوق الإنسان، والعدالة والسلام.

وتعمل المنظمة بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى كمنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الغذاء والزراعة الدولية، ومنظمة العمل الدولية في مكافحـة الجهل والمرض والجوع والفقر. وكغيرهـا مـن منظمـات الأمـم المتحـدة المتخصصة تتمتع المنظمة بميزانية ودستور وجهاز تنظيمي مستقل.

يشرف علي نشاطات المنظمة مؤتمر عام يضم في عـضويته عـضواً واحداً من كل دولة، ويجتمع هذا المؤتمر كل سنتين لإجازة ميزانيـة المنظمـة وبرامجها المختلفة، وهناك أيضا مجلس تنفيذي يتكون من 45 عضواً ينتخـبهم المؤتمر العام، ويجتمع مرتين أو ثلاث مرات في السنة، ويعتبر مـسؤولاً عـن تنفيذ البرامج التي يقرها المؤتمر العام، أما أمانة المنظمة فتتكون من مدير عام وجهاز وظيفي دولي، وتقوم الأمانة بتنفيذ البرامج المجازة من المؤتمر العام.

5ـ الوكالات والمنظمات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة:

بالإضافة إلى المنظمات الدولية المتخصصة يوجد عدد آخـر مـن المنظمـات والوكالات الدولية التي تعمل بالتعاون الوثيق فيما بينها، وكـذلك مـع الأمـم المتحدة، وتغطي نشاطات هذه الوكالات والمنظمات المتخصصة أوجه نشاطات

مختلفة، وترمي كلها إلى توطيد التعاون الدولي، كل في مجال إختصاصه، وأهم هذه الوكالات والمنظمات بإيجاز هي:

1- **الوكالة الدولية للطاقة الذرية:** تم إنشاء هذه الوكالة تحت رعاية الأمم المتحدة في عام 1957م، وتمارس الوكالة عملها في مجال استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية ورعاية الأبحاث الخاصة باستخدامها في مجالات السلام والصحة والرخاء، وتقوم الوكالة بتشجيع تبادل الخبرات العلمية والفنية وتقديم المعونة الفنية إلى البلدان النامية ومقرها الرئيسي في فيينا (النمسا).

2- **منظمة الطيران المدني الدولية:** أسست هذه المنظمة في عام 1948م، وتعمل علي تسيير حركة الملاحة الجوية الدولية عن طريق إقرار النظم واللوائح الدولية الخاصة بالطيران المدني وسلامته وتوحيدها في كافة دول العالم، كما تعمل علي تطوير حركة النقل الجوي، وتبسيط الإجراءات الإدارية التي تواجها شركات الطيران والمسافرين عند الحدود الدولية، ومقرها في منتريال (كندا).

3- **إتحاد البريد العالمي:** نشأ هذا الإتحاد عام 1865م، ويهدف إلى تنظيم كافة أشكال الإتصالات السلكية واللاسلكية في العالم، وتوسيع وتحسين خدمات الإتصالات بين دول العالم. ويقوم الإتحاد بتسجيل الذبذبات وتوزيع موجات الراديو والتلفزيون والإتصالات في جميع أنحاء العالم ومقرها الرئيسي في جنيف (سويسرا).

4- **الإتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية:** تأسس هذا الإتحاد عام 1865م، ويهدف إلى تنظيم كافة أشكال الإتصالات السلكية واللاسلكية في العالم، وتوسيع وتحسين خدمات الإتصالات بين دول العالم، ويقوم الإتحاد بتسجيل الذبذبات

وتوزيع موجات الراديو والتلفزيون والاتصالات في جميع أنحاء العالم ومقره الرئيسي في جنيف (سويسرا).

5.**المنظمة العالمية للإرصاد الجوي:** أنشأت هذه المنظمة عام 1950م، تهدف إلى تسهيل التعاون الدولي في مجال الإرصاد الجوي، وتعمل علي تنمية وتطوير خدمات الإرصاد الجوي في مختلف أنحاء العالم، والتبادل السريع للمعلومات عن الأحوال الجوية بين الدول ومقرها الرئيسي في جنيف (سويسرا).

6. **المنظمة البحرية الإستشارية الدولية:** أنشأت هذه المنظمات عام 1958م، وتسعي المنظمة إلى دعم التعاون وتبادل المعلومات بين الدول في المسائل الفنية الخاصة بالشحن البحري التجاري، وتأمين سلامة الملاحة في البحار، ومقرها الرئيسي في لندن (بريطانيا).

7. **المصرف الدولي للإنشاء والتعمير:** تم إنشاء المصرف الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي في أعقاب إتفاقيات بريتون وودز التي وقعت في عام 1944م، بهدف وضع أسس جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية. وقد باشر المصرف أعماله في عام 1946م ويهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في تنمية إقتصادياتها، عن طريق تقديم القروض لها في المشاريع المتعلقة بالطاقة والنقل والصناعة والزراعة، كما يقوم المصرف بتشجيع تدفق رؤوس الأموال من دولة لأخرى، وتقديم المساعدة الفنية في إعداد وتنفيذ خطط المشاريع الإقتصادية، ويتبع للمصرف كلاً من مؤسسة التمويل الدولية وهيئة التنمية الدولية اللتان تعملان علي تعزيز التنمية الإقتصادية في دول العالم الأقل نمواً، عن طريق توظيف رؤوس الأموال فيها بشروط ميسرة والمقر الرئيسي للمصرف والمؤسستين هو واشنطن (الولايات المتحدة الأمريكية).

8. **صندوق النقد الدولي:** باشر الصندوق أعماله في عام 1948م ليسهم مع المصرف الدولي في حل المشكلات الاقتصادية التي تواجهها الدول الأعضاء

فيهما، ولتنمية التعاون بين هذه الدول في المجال الاقتصادي. ويعمل الصندوق علي تشجيع التعاون النقدي العالمي وعلي حل مشكلات النقد الدولية وتحويل العملات وكفالة الاستقرار لأسعار صرفها، ويقوم الصندوق بتزويد الدول الأعضاء بقروض لتصحيح العجز في ميزان مدفوعاتها ولتعزيز عملتها، وذلك بخبراء فنيين لدراسة مشكلاتها المالية وتقديم حلول لها، ومقر الصندوق في واشنطن (الولايات المتحدة الأمريكية).

9- **الجات** (*GATT*) *General Agreement for Tariff and Trade*

الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة: تم في عام 1948م التوقيع علي مجموعة إتفاقيات سميت بالإتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة، لتخفيف الحواجز في وجه التبادل التجاري بين الدول الموقعة علي الإتفاق، وعقد المؤتمرات الدولية الرامية إلى تشجيع التعاون بين الدول، لحل مشكلات التجارة الدولية والمقر الرئيسي لجهاز الجات جنيف (سويسرا).

10- **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:** وقد باشر الصندوق أعماله في عام 1977م، ويهدف إلى تمويل المشاريع المرتبطة بالتنمية الزراعية والريفية في دول العالم الأقل نمواً، وقد جاء إنشاء هذا الصندوق نتيجةً لمؤتمر الغذاء العالمي الذي عقد عام 1974م في روما (إيطاليا) والتي أختيرت مقراً للصندوق.

المنظمات الإقليمية:

يري بعض العلماء أن المنظمات الإقليمية أجهزة مكملة لدور الأمم المتحدة في حفظ السلام والأمن الدوليين، ويمكن أن تعمل تحت إشراف الأمم المتحدة أو بالتنسيق معها، هذا بالإضافة إلى أن حل المنازعات الدولية قد تصبح أكثر سهولة إذا تم علي مستوي الإقليم نظراً لتوفر الروابط التي تسهل الإتصال

بين تلك الدول، وتساعد بالتالي علي التوصل إلى تسوية للخلافات بفعالية أكبر، في حين يري عدد أخر من العلماء أن المنظمات الإقليمية أحد العوامل التي تساعد علي تفتيت المجتمع الدولي، بينما يسعى التنظيم الدولي إلى التقريب بين الشعوب وإلي زيادة أواصر التعاون بين الدول، تقف هذه المنظمات لتبرز الفوارق بين المجتمعات ولتؤكد علي ضررة تمييز المجموعة علي غيرها من أعضاء المجتمع الدولي.

تعريف المنظمة الإقليمية:

تشير كلمة الإقليمية إلى تواجد الدول المكونة للتنظيم في إقليم جغرافي واحد، ولذلك يجعل بعض الكتاب شرط الجوار أساساً لقيام المنظمات الإقليمية، بينما يري عدد آخر من الكتاب أن قيام المنظمة الإقليمية يعتمد بصورة رئيسية علي تداخل مصالح الدول السياسية والاقتصادية والعسكرية سواءً كانت الدول تنتمي إلى إقليم معين أو إلى عدة أقاليم متفرقة.

الجدير بالذكر أن الجوار وتداخل المصالح شرطان أساسيان لقيام المنظمة الإقليمية، ويذكر الدكتور مفيد شهاب في مؤلفه (المنظمات الدولية) أن المنظمات الإقليمية عبارة عن (تجمعات إقليمية تضم مجموعة من الدول المتجاورة المتضامنة، التي تعمل من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين، ودعم التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية علي هدي وأهداف ومبادئ الأمم المتحدة وبتنسيق معها) وهذا يتطلب توافر عدة شروط لقيام المنظمة الإقليمية:

1-إنتماء أعضاء المنظمة إلى إقليم جغرافي واحد، فالمنظمة الإقليمية تضم دولاً متجاورة، وبالتالي يستثني من هذا التعريف الأحلاف والتكتلات العسكرية التي تضم دولاً في أقاليم متفرقة.

2- التضامن والتكامل بين الدول الأعضاء في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ووحدة الأهداف والمصالح الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويعطي الشرط الأول والثاني للمنظمة صفة الدوام والإستمرار لأنها وسيلة لتوثيق علاقات دول متجاورة بعكس أحلاف الدفاع المشترك التي تنتهي بإنتهاء الغرض منها.

3- العمل علي حفظ السلام والأمن بين أعضاء الجماعة عن طريق ردع المعتدي بصورة جماعية منظمة.

4- توافق أهداف المنظمة الإقليمية مع أهداف مبادئ الأمم المتحدة، ولقد أقر ميثاق الأمم المتحدة قيام المنظمات الإقليمية، وقد نصت المادة (52) علي ذلك.

دور المنظمات الإقليمية:

1- حفظ الأمن والسلام الدوليين.

2- التعاون مع الأمم المتحدة.

3- بذل الجهد لحل المنازعات التي تنشأ بين أعضائها بالطرق السلمية قبل عرضها علي مجلس الأمن.

4- ميثاق المنظمة الدولية نص علي إمكانية إستعانة مجلس الأمن بالمنظمات الإقليمية في قمع العدوان شريطة أن يتم ذلك تحت إشراف المجلس ومراقبته.

جامعة الدول العربية

إختلفت الآراء حول فكرة إنشاء جامعة الدول العربية، فبينما رأي البعض أن الدول العربية أدركت بعد الحرب العالمية الثانية ضرورة الإتجاه نحو تنسيق جهودها السياسية والاقتصادية بهدف تحقيق الوحدة العربية الشاملة.

بينما رأي آخرون أن بريطانيا أوحت بالفكرة لبعض الدول العربية للحيلولة دون تحقيق الوحدة العربية المنشودة من ناحية، وتخفيض حدة العداء المتزايد تجـاه بريطانيا من ناحية أخرى، حيث قامت بريطانيا بإظهار حسن النوايا تجاه فكرة الوحدة العربية. كما أن بريطانيا هدفت أيضا إلى خلق كيان أو إطار وحـدوي هش يسهل عليها السيطرة عليه.

وما يدلل علي تشجيع بريطانيا لقيام جامعة الدول العربية، ما أدلى به وزير خارجية بريطانيا (أيدن)، في مجلس العموم البريطاني في 24 فبراير 1943م، حيث أوحى برضي بريطانيا عن مثل هذه المشاريع، وبصرف النظر عن الدوافع (التي ورد ذكرها) فإن الدول العربية كانت ترغب في تحقيق نوع من الوحدة فيما بينها.

وعلي أثر ذلك قامت عدة محاولات منها:

1- قيام رئيس وزراء مصر مصطفي النحاس باشا عام 1943م بدعوة رؤساء الحكومات العربية وإجراء مشاورات مع كل منهم علي حدة حول نوع الإتحاد الذي يريدون القيام به، وقد أطلق علي هذه المشاورات (مشاورات الوحدة العربية) وقد كانت المشروعات المطروحة علي الساحة العربية في ذلك الحين ثلاث، أولها مشروع سوريا الكبرى الذي يدعو إلى إقامة وحدة تضم سوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين، وقد نادت به الأردن، ومشرع الهلال الخصيب الذي يدعو إلى إقامة وحدة تضم العراق وسوريا وشرقي وفلسطين، وقد نادت به العراق، ومشروع إقامة إتحاد شامل يضع جميع الدول العربية في إطار دولة واحدة، وكان أكثر المتحمسين لهذا المشروع هي سوريا.

2- في نهاية المشاورات قامت مصر بتوجيه الدعوة إلى لجنة تحضيرية للمؤتمر العربي العام، إنعقدت في الإسكندرية في الفترة من 25 سبتمبر إلى 7 إكتوبر 1944م، بحضور ممثلين عن مصر وسوريا ولبنان وشرقي الأردن والسعودية واليمن وممثل لعرب فلسطين.

3- انتهت أعمال اللجنة بتوقيع برتوكول الإسكندرية في إكتوبر عام 1944م، وتضمن البرتوكول المبادئ التالية:

أ- قيام جامعة الدول العربية من الدول المستقلة، وتكون هناك مساواة بين الدول الأعضاء.

ب- إنشاء مجلس للجامعة، يعني بتنفيذ الإتفاقيات التي تعقدها الدول فيما بينها، ويعقد جلسات دورية بهدف توثيق الصلات بين الدول العربية عن طريق تنسيق جهودها المشتركة.

ج- صيانة سيادة وإستقلال الدول الأعضاء وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول.

د- قرارات المجلس ملزمة لمن يقبلها، إلا إذا وقع خلاف بين دولتين أو أكثر ولجأت تلك الدول للمجلس لفض النزاع فإن قراراتها تصبح ملزمة ونافذة.

هـ- العمل علي فض النزاعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية ومنع استخدام القوة لحل النزاع.

و- لا يجوز إتباع سياسة خارجية تضر بمبادئ الجامعة.

ز- يحق لكل دولة عضو أن تعقد إتفاقيات خاصة مع أي دولة أخرى في العالم بحيث لا تتعارض مع نصوص وأحكام البرتوكول. وقد تضمن

البرتوكول قراراً نص علي ضرورة إحترام استقلال لبنان وسيادته، وقراراً آخراً خاصاً بفلسطين باعتبارها جزء من العالم العربي. كما إشتمل علي طلب تشكيل لجنة فرعية سياسية لتقوم بإعداد مشروع نظام الجامعة الأساسي علي ضوء الأسس السابقة.

وقد إجتمعت اللجنة الفرعية السياسية بالإسكندرية خلال الفترة من 14 فبراير إلى 3 مارس 1945م، أنهت خلالها إعداد مشروع لبنان، وتم عرضه بعد ذلك علي اللجنة التحضيرية التي عقدت المؤتمر العربي بين 17-19 مارس 1945م، لمناقشة وإقرار المشروع. والملاحظ أن مشروع الميثاق جاء أضعف من برتوكول الإسكندرية حيث تم استبعاد البندين السادس والسابع المشار إليهما آنفاً واللذين ينصان علي ضرورة إتباع الدول العربية سياسة خارجية واحدة، وعلي عدم جواز عقد معاهدات تتعارض مع نصوص الأحكام التي جاء بها البرتوكول.

وقد وقع ممثلوا الدول الأعضاء، سوريا، وشرق الأردن، والعراق، والمملكة العربية السعودية، ومصر، ولبنان علي الميثاق في 22 مارس 1945م، ثم انضمت ليبيا عام 1952م، والسودان عام 1965م، و اليمين الجنوبي 1967م، والبحرين وقطر وعمان ودولة الإمارات العربية المتحدة في 1971م، وموريتانيا 1973م، والصومال 1974م، ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1976م، وجيبوتي في 1977م، وما زال طلب جزر القمر إمام الجامعة للانضمام إليها (قبلت جزر القمر بعد صدور الطبعة الأولى للكتاب، وقبلت إريتريا مراقباً فى جامعة الدول العربية).

أهداف ومبادئ الجامعة:

1- صيانة إستقلال الدول الأعضاء، والمساواة بينها.

2- فض المنازعات العربية بالطرق السلمية.

3- توثيق التعاون العربي في المسائل السياسية.

4- التعاون في الشئون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

5- عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء.

6- الدفاع المشترك والمساعدة المتبادلة.

7- النظر في شئون البلاد العربية ومصالحها.

8- التعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية.

العضوية في الجامعة:

يشترط فيها الاستقلال، وموافقة الأعضاء بالإجماع. وتفقد العضوية للأسباب الآتية:

1- الإنسحاب لأسباب أخري.

2- الإنسحاب بسبب تعديل الميثاق.

3- الفصل .

4- فقدان العضوية بسبب فقدان السيادة.

فروع جامعة الدول العربية:

1ـ مجلس الجامعة: يعد مجلس الجامعة أعلي هيئة في الجامعة، ويتكون من ممثلي الدول الأعضاء التي تمتلك كل منها صوتاً واحداً، بالإضافة إلى مندوب عن فلسطين يختاره المجلس ويحق له حضور الإجتماعات والمناقشات، ولكن ليس له حق التصويت وتنحصر إختصاصات المجلس في:

أ- تنفيذ ماتبرمه الدول المشتركة من إتفاقيات في كافة المجالات.

ب- فض المنازعات التي تنشأ بين الأعضاء بالطرق السلمية.

ج- تحديد وسائل التعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية التي تنشأ في المستقبل لحماية الأمن والسلام الدوليين.

د- إتخاذ التدابير الكفيلة بدفع ما قد يقع علي إحدى دول الجامعة من عدوان.

هـ- تعيين الأمين العام للجامعة.

و- تحديد مساهمة الدول الأعضاء في ميزانية الجامعة وإقرار الميزانية.

ز- دعم التعاون بين الدول الأعضاء في جميع المجالات.

ولم تحدد مواد الميثاق عدد مندوبي الدول، بعكس ميثاق الأمم المتحدة الذي نص علي أن لا يزيد عدد المندوبين للدولة الواحدة في الجمعية العمومية عن خمسة، ويوفر عدم تحدد المندوبين مرونة للدول الأعضاء التي تحتاج أحياناً إلى عدد لا بأس به من الاستشاريين والفنيين والخبراء. هذا وقد نصت المادة (14) من الميثاق علي تمتع أعضاء مجلس الجامعة وأعضاء لجانها وموظفيها الذين نص عليهم في النظام الداخل بالإمتيازات، وبالحصانة الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم. ويعمل مجلس الجامعة علي تحقيق أغراض الجامعة بصفة عامة، كما أن له بعض الاختصاصات التي سبق ذكرها.

ويعقد مجلس الجامعة اجتماعين عاديين سنوياً في شهر مارس وسبتمبر من كل عام. ويعقد المجلس دورات غير عادية بناءً علي طلب دولة أو أكثر من الدول الأعضاء، وقد عقدت الجامعة عدداً من مؤتمرات القمة في الأعوام 1967م، 1970م، 1978م، 1984م.

ويشترط في قرار المجلس الإجماع، ويستثني من هذه القاعـدة تعيين الأمين العام أو تعديل الميثاق الذي يتطلب موافقة الثلثين، كما يـستثني أيـضا قرارات شئون الموظفين وإقرار الميزانية، وإقرار اللوائح الداخلية، وغيرها من الأمور الإدارية والتنظيمية التي يصدر المجلس فيها قراراته، بموجب الأغلبية العادية، وتعتبر هذه المادة نقطة ضعف في ميثاق جامعة الدول العربيـة لأنهـا شلت فعالية الميثاق بحيث أصبحت القرارات المتخـذة فـي مجلـس الجامعـة بالأكثرية لاتلزم أعضاء المجلس.

2- **اللجان الدائمة:** نصت المادة الرابعة من الميثاق علي أن: (تؤلف لكل مـن الشئون المبينة في المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة، وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه، وصـياغتها فـي شكل مشروعات إتفاقيات تعرض علي المجلس للنظر فيها، تمهيداً لعرضها علي الدول المذكورة)، وبناء علي ذلك تم تشكيل إثنتي عشر لجنـة دائمـة هي:

أ- اللجنة السياسية، وتتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء.

ب- اللجنة الثقافية.

ج- اللجنة الاقتصادية (أُلغيت بعد إنشاء المجلس الاقتصادي عام 1952م).

د- اللجنة الاجتماعية.

هـ- لجنة المواصلات.

و- لجنة الأعلام.

ز- لجنة خبراء البترول.

ك- لجنة الأرصاد الجوي.

ل- اللجنة الصحية.

م- لجنة حقوق الإنسان.

ن- لجنة الشئون المالية والإدارية.

س- اللجنة القانونية.

ويتم تعيين رؤساء اللجان عن طريق قرارات من مجلس الجامعة لمدة سنتين قابلة للتجديد، ويكون لكل دولة صوت واحد داخل اللجان. كما تصدر اللجان قراراتها بالأغلبية، ويتمتع أعضاء اللجان بالحصانة الدبلوماسية التي نصت عليها المادة الرابعة عشر من ميثاق الجامعة.

وتتولي اللجان (كما نصت المادة الرابعة من الميثاق)، القيام بمهمة وضع قواعد التعاون بين الدول الأعضاء، بهدف زيادة أواصر الثقة بين الدول، و صياغتها في شكل مشروعات يتم عرضها علي مجلس الجامعة لإقرارها.

3- **الأمانة العامة**: هي الهيئة الإدارية التي تتولى تنظيم نشاطات الجامعة السياسية، والفنية والإدارية، وتتألف من الأمين العام الذي ينتخبه مجلس الجامعة بأغلبية الثلثين، لمدة خمسة سنوات قابلة للتجديد والإختصاصات الإدارية تتلخص في الآتي:

أ- إعداد مشروع الميزانية.

ب- تنظيم سكرتارية المجلس وسكرتارية اللجان التي يؤلفها المجلس واللجان الدائمة والمؤقتة.

ج- تحديد تاريخ بدء الدورات العادية والإشراف عليها.

د- متابعة تنفيذ قرارات المجلس.

هـ- توجيه الدعوة لعقد إجتماعات المجلس واللجان.

يعتبر الأمين العام ممثلاً لكافة الدول الأعضاء في الجامعة، بصرف النظر عن جنسيته الأصلية. فهو يتولي الأشراف علي تنفيذ قرارات الجامعة من ناحية ويتولى تنظيم الشئون الإدارية والفنية المتعلقة بالأمانة.

وتعتبر وظيفة الأمين العام سياسية، فهو العمود الفقري للجامعة، وتقع عليه مسئولية التعاون بين الدول الأعضاء، وتقوية الروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية بينهم، وتوجيه نظرهم إلى ما قد يسئ إلى العلاقات القائمة بينهم.

وأنشأت الجامعة عدداً من الهيئات بموجب الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، يتعلق البعض منها بوسائل تحقيق الأمن الجماعي العربي، عن طريق تنسيق الجهود والمخططات العسكرية، وتبادل التدريب العسكري والبعثات العلمية، لدراسة الشئون العسكرية واعداد المعلومات اللازمة عن إمكانيات الدول الأعضاء ومواردها، ومن هذه الهيئات:

1- **مجلس الدفاع المشترك.**

2- اللجان العسكرية .

3- الهيئة الاستشارية العسكرية.

كما نصت المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي علي إنشاء مجلس مؤلف من وزراء الدول المتعاقدة يختص برعاية الشئون الاقتصادية، ويهدف المجلس إلى تنسيق جهود الدول في المجال الاقتصادي بغية تحقيق الرفاهية العامة والنهوض بالدول العربية ورفع مستوي المعيشة فيها، ولتحقيق هذه الأهداف تتعاون الدول فيما بينها علي تسهيل تبادل منتجات الزراعة والصناعة والنشاط الاقتصادي.

ولتحقيق أهداف الجامعة الرامية إلى تنسيق جهود الدول العربية وتحقيق التكامل العربي في كافة المجالات قامت الجامعة بإنشاء عدد من الوكالات المتخصصة التي تعني بالشئون الفنية والثقافية والإدارية:

1- إتحاد البريد العربي.
2- إتحاد إذاعات الدول العربية.
3- الإتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية .
4- مجلس الوحدة الإقتصادية العربية.
5- المنظمة العربية للعلوم الإدارية.
6- المنظمة الدولية العربية للتربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة.
7- المنظمة العربية للتربية والثقافية والعلوم.
8- منظمة العمل العربية.
9- المجلس العلمي العربي المشترك لاستخدام الطاقة الذرية.
10-المنظمة العربية للمواصلات والمقاييس.
11-مجلس الطيران المدني للدول العربية.
12-الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي.
13-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.
14-المنظمة العربية للصحة.
15-المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
16-مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية.
17-المعهد العربي لبحوث البترول.
18-المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.
19-الهيئة السينمائية العربية المشتركة.
20-المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا.

نجاحات جامعة الدول العربية:

1- النجاح في الظهور للوجود والبقاء رغم العواصف.

2- التنسيق في المحافل الدولية في بعض القضايا.

3- مساعدة بعض الدول العربية في تحقيق الإستقلال.

4- تحقيق بعض النجاحات الضئيلة في بعض المجالات (سياسية، إقتصاد، إجتماعية .. الخ) وذلك بإنشاء لجان.

5- المساعدة في حل بعض الخلافات العربية العربية.

اخفاقات جامعة الدول العربية:

1- في كثير من الأحيان مؤسسات المنظمة أصبحت مسرحاً لتصفية الحسابات بدلاً من أن تكون مكان لحل الخلافات.

2- فشلت في تكوين جيش عربي موحد.

3- كرست فكرة الحدود وبالتالي أصبحت الحدود عائق في وجه تحقيق الوحدة العربية.

4- الفشل في تحقيق التعاون المشترك المنشود بالصورة المطلوبة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

5- دورها في حل الخلافات العربية محدود مقارنةً بالأهداف التي من أجلها أنشأت الجامعة.

6- معظم حالات الإنفراج (الوفاق) العربي تتم خارج مؤسسات وأجهزة الجامعة، مثال لذلك توحيد الأمة العربية إبان حرب أكتوبر 1974م.

7- دور ومؤسسات الجامعة مباني للكسب الشخصي.

منظمة المؤتمر الإسلامي

نشأتها:

برزت فكرة إنشائها عندما عقد مؤتمر بمقديشو عام 1384هـ - 1964م لوفود أقطار الدول الإسلامية، وتمخض المؤتمر عن دعوة لعقد مؤتمر إسلامي للنظر في مشاكل العالم الإسلامي والعمل علي علاجها. ثم تكررت الدعوة لعقد مؤتمر قمة إسلامي في مؤتمر رابطة العالم الإسلامي بمكة سنة 1965م، وتم ذلك في الدورة السابعة وعقد مؤتمر في عمان عام 1967م.

وكانت لحادثة إحراق المسجد الأقصى في يوم 21 أغسطس عام 1969م أثر بالغ في نفوس المسلمين، الأمر الذي دفعهم إلى تجديد الدعوة لعقد مؤتمر قمة إسلامي، خاصةً وأن الحاجة أصبحت ملحة لعقد مثل هذا المؤتمر للوقوف في وجه التحديات السافرة من الكيان الصهيوني ولمنع الإعتداء علي المسجد الأقصى، وإستجابةً لهذه الحاجة الملحة وجه الملك الحسن الثاني الدعوة إلى زعماء الدول الإسلامية للاجتماع في الرباط من 9-12 رجب 1389هـ .

وقد دعا المؤتمر إلى ضرورة العمل علي منع تكرار الإعتداء وإلي الوقوف في وجه المخططات الإسرائيلية، وصدر بيان كان بمثابة النواة الأولى للتضامن الإسلامي والتعاون المشترك بين الدول الإسلامية. ثم تقرر في إجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في جدة عام 1390هـ إنشاء أمانة عامة لمنظمة المؤتمر الإسلامية، ووافقت الدول الأعضاء علي ميثاق المنظمة في الدورة الثالثة لاجتماع وزراء الخارجية بجدة في شهر محرم 1392هـ، الموافق 4 مارس 1982م.

أهداف ومبادئ المنظمة:

1- تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء.

2- دعم التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية.

3- العمل علي محو التفرقة العنصرية، والقضاء علي الاستعمار بجميع أشكاله.

4- إتخاذ التدابير اللازمة لدعم السلام والأمن الدوليين القائم علي العدل.

5- تنسيق العمل بين الدول الأعضاء من أجل الحفاظ علي سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها، ودعم كفاح الشعب الفلسطيني.

6- دعم كفاح جميع الشعوب الإسلامية في سبيل المحافظة علي كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية.

7- إيجاد المناخ الملائم لتعزيز التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء والدول الأخرى.

8- المساواة بين الدول الأعضاء.

9- احترام حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء.

10-إحترام سيادة واستقلال وحدة أرض كل دولة عضو.

11-حل ما قد ينشأ بين الدول الأعضاء من منازعات بالطرق السلمية كالمفاوضات أو الوساطة أو التحكيم.

12-الإمتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستعمالها ضد وحدة وسلامة الأراضي أو الإستقلال السياسي لأية دولة عضو.

هيئات المؤتمر الإسلامي:

1ـ مؤتمر ملوك ورؤساء الدول والحكومات: هو الجهاز الأعلى للمنظمة ويجتمع عندما تتطلب مصلحة الأمة الإسلامية ذلك للنظر في القضايا التي تهم العالم الإسلامي، وهي دورية مرة كل ثلاث سنوات.

2ـ مؤتمر وزراء الخارجية:

أ- يجتمع مرة كل سنة أو عند الحاجة في أي بلد من بلدان الدول الأعضاء.

ب- يعقد المؤتمر إجتماع غير عادي بطلب أية دولة من الدول الأعضاء، أو بطلب من الأمين العام وبموافقة ثلثي الأعضاء.

ج- يجوز لمؤتمر وزراء الخارجية التوصية بعقد مؤتمر لملوك ورؤساء الدول الأعضاء.

وعلي مؤتمر وزراء الخارجية المسؤوليات التالية:

1- النظر في وسائل تنفيذ السياسات العامة للمؤتمر.

2- إتخاذ قرارات في الأمور ذات المصالح المشتركة وفقا لأغراض المؤتمر وأهدافه.

3- مراجعة ما أنجز من قرارات في الدورات السابقة.

4- تعيين الأمين العام بموافقة ثلثي الأعضاء.

5- تعيين الأمناء المساعدين.

6- تحديد موعد ومكان دورة المؤتمر الدوري لوزراء الخارجية.

7- يتم إتخاذ القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر بأغلبية الثلثين.

8- يحدد مؤتمر وزراء الخارجية قواعد الإجراءات التي يتبعها في مؤتمر ملوك ورؤساء الدول وينتخب رئيساً لكل دورة.

3ـ**الأمانة العامة:** هي الهيئة التنفيذية العليا التي تشرف علـــي تنفيـــذ الـــشئون الإدارية والفنية المتعلقة بالمنظمة، وتعمل الأمانة العامة علي توثيق علاقـــات دول المؤتمر، وتشجيع وتنسيق التعاون فيما بينها وبين الهيئات الإسلامية ذات الصفة العالمية بهدف خدمة الأغراض الإسلامية التي أقرها الميثاق وتتـــصف بالآتي:

1- يرأس الأمانة أمين عام يعين من قبل المؤتمر لمدة أربعة سنوات.

2- يتولى الأمين العام تعيين موظفي الأمانة من مواطني الدول الأعضاء بنـــاءً علي كفاءتهم وقدرتهم.

4- لا يجوز للأمين العام أو لأي موظف بالأمانة الحصول علي مـــساعدات أو تعليمات من أية دولة أو جهة خارج نطاق المؤتمر، وذلـــك لأن مـــوظفي الأمانة يمثلون كافة الدول الأعضاء.

5- تتولى الأمانة مهمة تسهيل الإتصال والتشاور بين الدول الأعضاء وتبـــادل الآراء والمعلومات لتحقيق الأهداف.

6- تقوم الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ قرارات.وتوصيات المؤتمر وتقديم التقارير إليه.

7- تقوم بالإعداد للإجتماعات وذلك بالتعاون مع الدولة المضيفة.

8- وفي شأن الحصانان والإمتيازات:

أ- يتمتع الموظفون بالأهلية القانونية والحصانان والإمتيازات.

ب-كما يتمتع مندوبو الدول بالحصانات والإمتيازات اللازمة.

ج- ويتمتع موظفو المؤتمر كذلك بالحضانات والإمتيازات اللازمة لقيـــامهم بوظائفهم.

9- يكون مقر الأمانة العامة في جدة إلي أن يتم تحرير القدس لتصبح مقراً دائماً لها.

4ـ محكمة العدل الإسلامية (قيد الإنشاء): يقترح مشروع النظام الأساسي الذي أعدته لجنة الخبراء المكلفة من قبل الأمانة العامة، بأن يدرج هذا الجهاز ضمن الهيئات الأساسية للمنظمة، ومن المنتظر أن يقدم هذا المشروع للمؤتمر الثالث عشر لوزراء الخارجية الذي سيحدد مستوي الجهاز. وتتولى المحكمة:

1- النظر في الخلافات التي تنشأ بين الدول الأعضاء بصفة عامة.
2- النظر في الخلافات التي قد تنشأ نتيجةً لتفسير أو تأويل الميثاق.
3- تقديم فتاوى في المسائل القانونية بطلب من مؤتمر ملوك ورؤساء الدول أو مؤتمر وزراء الخارجية وكافة أجهزة المنظمة، شريطة أن تحصل علي إذن مسبق من مؤتمر وزراء الخارجية . وللمحكمة الحق في النظر في جميع القضايا التي يتفق أعضاؤها علي إحالتها إليها، كما تشمل أيضا كافة المسائل المنصوص عليها في الإتفاقيات والمعاهدات النافذة، وتتألف المحكمة من هيئة مكونة من أحد عشر عضواً ينتخبهم مؤتمر وزراء الخارجية بناءً علي ترشيح الدول الأعضاء.

***ـ العضوية في المنظمة:**

تتكون المنظمة من الدول المشتركة في مؤتمر ملوك ورؤساء الدول والحكومات الإسلامية بالرباط، والدول المشتركة في مؤتمر وزراء الخارجية في جدة وكراتشي والموقعة علي الميثاق، أما الدول التي ترغب في الإنضمام فيجب أن تستوفي الشروط التالية:

1- تتقدم بطلب يتضمن رغبتها واستعدادها لتبني ميثاق المنظمة.

2- يودع طلب الإنضمام لدي الأمانة العامة لعرضـــه علـــي مـــؤتمر وزراء الخارجية.

3- توافق الدول الأعضاء بأغلبية الثلثين علي قرار الإنضمام.

*** الإنسحاب من المنظمة:**

1- يجوز لأي دولة من الدول الأعضاء أن تنسحب من المنظمة بإشعار خطي للأمين العام، ويبلغ الأعضاء ذلك.

2- عليها أن تستوفي واجباتها المالية حتى نهاية السنة المالية المقدم خلالهـا الطلب، ولم يشر ميثاق المنظمة لفصل الدول الأعضاء نتيجةً لعدم إلتزامها بقرارات المنظمة أو لأي سبب آخر، إلا أنها علقـت عـضوية مـصر لتوقيعها معاهدات كامب ديفيد.

*** اللجان المتخصصة:**

1- لجنة القدس، وقد أسندت رئاستها إلي ملك المغرب.

2- اللجنة المالية: مكونة من ممثلين معتمدين للدول الأعضاء، وتقوم بمساعدة الأمين العام ووضع الميزانية ومراقبـة مـدي تطابقهـا مـع القواعـد، والإجراءات المنصوص عليها في قوانين المنظمة وقرارات مؤتمر وزراء الخارجية.

3- اللجنة الإسلامية للشئون الإقتصادية والثقافية والاجتماعية، وتتكون مـن ممثلين عن كل الدول الأعضاء في المنظمـة، ومهمتهـا متابعـة تنفيـذ القرارات الخاصة بمجال اللجنة.

4- اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي.

5- اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري.

6- اللجنة الدائمة للإعلام والشئون الثقافية.

*** أجهزتها الفرعية:**

ولتحقق المنظمة أهدافها الرامية إلى توثيق أواصر الإخاء والتعاون بين الدول الأعضاء، قامت بإنشاء عدد من الأجهزة لتنسيق جهود الأعضاء وهي:

1- صندوق التضامن الإسلامي.

2- صندوق القدس.

3- مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب.

4- مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافية الإسلامية.

5- المركز الإسلامي للتدريب التقني والمهني والبحوث.

6- المؤسسة الإسلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية.

7- المركز العالمي للتربية والتعليم الإسلامي.

8- المركز الإسلامي لتنمية التجارة.

10-اللجنة الإسلامية للهلال الأحمر الدولي (قيد الإنشاء).

11-اللجنة الدولية للتراث الإسلامي.

12- مجمع الفقه الإسلامي.

13-المجلس الإسلامي للطيران المدني (قيد الإنشاء).

14-اللجنة الإسلامية الدولية للقانون:

*** وهناك مؤسسات إسلامية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامية:**

1- البنك الإسلامي للتنمية.

2- وكالة الأنباء الإسلامية الدولية.

3- منظمة إذاعات الدول الإسلامية.

4- الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع.

5- منظمة العواصم الإسلامية.

6- الإتحاد الإسلامي لمالكي البواخر.

7- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

- **نجاحات المؤتمر:**

1- نجحت في الظهور والبقاء.

2- نجحت في بعض الوساطات (بين جبهة مورو في الفلبين)

*** إخفاقات منظمة المؤتمر الإسلامي:**

أخفقت في استدرار عطف الرأي العام العالمي الإسلامي.

3- غير موفقة في حل الخلافات التي تحدث بين الدول الإسلامية، و أحياناً تخدم الأهداف الإمبريالية (عدلت الميثاق واصفةً الجهاد بأنه عمل بأنه إرهابي).

4- لم تقدم شيئاً يذكر في شأن القدس.

منظمة الوحدة الأفريقية

ولدت أحوال السياسة الدولية ما بعد الحرب العالمية الثانية، الرغبة في الدول الإفريقية في التوحد، هذه الرغبة مهدت لقيام العديد من المؤتمرات التي تطالب بضرورة توحيد الدول الإفريقية ما بين عام 1958م وعام 1963م، والتي مثلت النواة الأولى لقيام منظمة الوحدة الإفريقية، وكان أول هذه اللقاءات هو مؤتمر الحكومات الإفريقية في أكرا عاصمة غانا في أبريل عام 1958م، ثم عقد مؤتمر أديس أبابا عام 1960م، وقد أسفرت تلك اللقاءات عن قيام ثلاث مجموعات قبل أن تنصهر جميعها في بوتقة منظمة الوحدة الإفريقية.

1ـ **مجموعة الدار البيضاء:** ظهرت هذه المجموعة بعد عقد مؤتمر الدار البيـضاء في يناير 1961م، وتضم مصر والمغرب وحكومة الجزائر المؤقتة وغانا وغينيا ومالي، وقد وقعت علي ميثاق لتنظيم علاقاتها الذي أكد علي عدد من المبادئ.

2ـ **مجموعة برازافيل:** اجتمعت أول مرة في سبتمبر 1961م، في مدينة تاناناريف، وكان إجتماعها خطوة إيجابية نحو قيام منظمة تضم إليها الدول الإفريقية، فقـد أعلن المؤتمر قيام إتحاد الدول الإفريقية والملجاسية وتضم الـسنغال وإفريقيـا الوسطي والكنغو برازافيل والجابون وموريتانيا وداهومي وساحل العاج والنيجر والكاميرون وتشاد وملجاسي (مدغشقر) وفولتا العليا.

3ـ **مجموعة منروفيا:** نظراً لأن مجموعة الدار البيضاء ومجموعة برازفيل لم تضم إليها كل الدول الإفريقية واجتمعت في منروفيا عاصمة ليبيريا في مايو 1961م، وضم مجموعة برازفيل بالإضافة لسبع دول أخرى هـي: نيجيريـا وإثيوبيـا وليبيريا ونيجيريا وسيراليون والصومال وتوجو وتونس. ولم تشترك مجموعـة الدار البيضاء في هذا المؤتمر، وقد أكد المؤتمر علي ضرورة السعي لتحقيـق التضامن بين الدول الأفريقية، ولم يدعو المؤتمر إلي قيام وحدة سياسية بقدر ما دعي إلي زيادة التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقـافي وتنـسيق الجهـود السياسية بين الدول الأفريقية.

وعلي الرغم من اختلاف اتجاهات الرأي التي ظهرت في المـؤتمرات السابقة كان هناك قاسماً مشتركاً بين المجموعات الثلاث، يتمثل في الرغبة فـي تحقيق الوحدة الأفريقية الشاملة، وعقد مؤتمر لاجوس في يناير 1962م، ولكـن المؤتمر مني بالفشل بسبب عدم توجيه الدعوة لحكومة الجزائر للمشاركة بحجة

أنها لم تكن دولة مستقلة، ونتيجةً لذلك لم تشترك مجموعة الدار البيضاء في المؤتمر.

عقد مؤتمر تمهيدي لوزراء خارجية الدول الأفريقية في الفترة من 15-22 مايو 1963م، ثم عقد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية ما بين 23-28 مايو 1963م، وقد ظهرت في المؤتمر ثلاث إجاهات حول مسائل تحقيق الوحدة الأفريقية.

1ـ **الإتجاه الأول**: تبناه الرئيس كوانى نكروما، رئيس غانا، ينادي الإقتراح بتوحيد أفريقيا وإقامة إتحاد فيدرالي يضم إليه كل الدول الأفريقية.

2ـ **الإتجاه الثاني**: رفض إقامة وحدة فدرالية أو كونفدرالية وأكد علي المحافظة علي سيادة الدول الأعضاء، ورأي قيام عدة تجمعات إقليمية خطوةً نحو تحقيق الوحدة الأفريقية.

3ـ **الإتجاه الثالث** : إتخذ موقفاً وسطاً حيث رأي ضرورة إيجاد تنظيم إقليمي يعمل تدريجيا علي زيادة أواصر التعاون بين الدول الأعضاء، ويمهد بالتالي لتحقيق وحدة شاملة في المستقبل.

وقد فاز الرأي الثالث وقررت الدول الأعضاء إقامة (منظمة الوحدة الأفريقية) في أديس أبابا في مايو 1963م، وقد بلغ عدد الدول التي وقعت الميثاق 32 دولة، وقد قاطعت (المغرب) المؤتمر بسبب إحتجاجها علي اشتراك موريتانيا التي كانت المغرب تعتبرها جزءاً منها. كما رفض المؤتمر إشتراك دولة (توجو) بسبب إغتيال رئيسها سلفانوس أليمبيو، وترتب علي ذلك تردد الدول الأفريقية بالإعتراف بحكومتها الجديدة برئاسة جرونتسكي، ولكن وقعت

الدولتان (المغرب وتوجو) الميثاق فيما بعد وأصبحتا من الدول الأعضاء الأصليين في المنظمة.

أهداف ومبادئ منظمة الوحدة الأفريقية:

1- تعزيز وحدة أفريقيا وتضامنها لتتمكن من مواجهة الأخطار المحيطة بها والتصدي للاستعمار.

2- تنسيق التعاون الأفريقي في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والصحية والأمنية.

3- الدفاع عن سيادة الدول الأفريقية وسلامة أراضيها واستقلالها.

4- الوقوف في وجه الاستعمار بكافة أشكاله.

5- تشجيع التعاون الدولي المتفق مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة.

6- المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء.

7- عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء.

8- إحترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها واستقلالها.

9- تسوية المنازعات بالطرق السلمية.

10-عدم الانحياز.

العضوية في منظمة الوحدة الأفريقية:

نصت المادة الرابعة من الميثاق علي: (لكل دولة أفريقية ذات سيادة الحق في أن تصبح عضو في المنظمة).

فقد العضوية:

تفقد العضوية بالإنسحاب الأردي، ولم يشر الميثاق علي الإنسحاب المبني علي تعديل الدستور، أو إلي إيقاف العضوية، أو الفصل من المنظمة.

فروع المنظمة:

1ـ **مجلس رؤساء الدول الحكومات:** ويجتمع كل مرة فى العام أو في إجتماعات طارئة بناءً علي طلب دولة عضو وموافقة أغلبية الدول الأعضاء، وتختص بالآتي:

1- مناقشة كافة القضايا ذات الإهتمام المشترك للدول الأفريقية والعمل علـــي تنسيق جهود الدول الأعضاء في الشئون السياسية.

2- التصديق علي قرارات المجلس الوزاري للمنظمة.

3- إنشاء الوكالات والهيئات الجديدة والإشراف علي أعمالها.

4- إعادة النظر في تكوين أجهزة المنظمة ووكالاتها.

5- تعيين الأمين العام بأغلبية الثلثين (لمدة أربعة سنوات).

6- اختيار أعضاء لجنة الوساطة.

2ـ **مجلس الـوزراء:** يتألف المجلس من وزراء خارجية الدول الأعضاء، أو من أي وزراء آخرين تعينهم حكوماتهم واختصاصات المجلس هي:

أ- التحضير لإجتماعات مجلس رؤساء الدول والحكومات.

ب- تنسيق وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وفقاً لتوجيهات مجلس رؤساء الدول والحكومات.

ج- القيام بتنفيذ قرارات مؤتمر الرؤساء، وبحث المسائل التـــي يحيلهـــا إليـــه المجلس.

د- دراسة وإقرار الميزانية السنوية للمنظمة.

هـ- الموافقة علي لوائح اللجان المختصة.

و- تحديد المزايا والحصانات التي يتمتع بها موظفو الأمانة العامة فـــي أقـــاليم الدول الأعضاء.

ويجتمع مجلس وزراء المنظمة مرتين كل عام في شهري فبراير ويونيو، كما يعقد دورات غير عادية بناءً علي طلب دولة عضو وموافقة ثلثي الدول الأعضاء. وتصدر جميع قرارات مجلس الوزراء بالأغلبية العادية سواءً تعلقت المسألة بقضية موضوعية أو إجرائية.

3ـ **الأمانة العامة للمنظمة:** هي الهيئة التنفيذية التي تتولى الإشراف علي شئون المنظمة الإدارية ويرأسها أمين عام يتم تعيينه من قبل مجلس رؤساء الدول والحكومات لمدة أربعة سنوات قابلة للتجديد، وقد لجأت الدول الأفريقية إلي تقييد دور الأمين العام بالإهتمام بالشئون الإدارية للمنظمة فقط، وقد أجمع مؤتمر رؤساء الدول المنعقد في أديس أبابا عام 1963م علي تسميته (بالأمين العام الإداري) وذلك لتحديد اختصاصاته والحيلولة دون قيامه بدور سياسي قد يدفعه إلي التدخل في الشئون الداخلية للدول الأفريقية. وقد حدد الميثاق اختصاصات الأمين العام بالآتي:

1- تعيين موظفي الأمانة العامة .
2- التحضير لاجتماعات فروع المنظمة.
3- أعداد التقرير السنوي للمنظمة.
4- أعداد مشروع الميزانية.
5- لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم:

لم تتمكن هذه اللجنة من لعب أي دور علي الساحة الأفريقية، ولم يكن ذلك بسبب إنعدام المشكلات بين الدول الإفريقية، ولكن بسبب عدم الثقة في الإجراءات القضائية وتفضيل الإجراءات السياسية والدبلوماسية السرية، التي تتيح للدولة حل المشكلات دون التعرض لإهانات قد تخدش كرامتها إذا مثلت أمام القضاء، وقد شعرت الدول الأفريقية بعدم فعالية هذه اللجنة فلم تخصص لها

ميزانية، كما أن بعض الدول الأعضاء إقترحت إلغاء هذه اللجنة ولكن ذلك يتطلب تعديل ميثاق المنظمة.

***اللجان المتخصصة:**

تستعين المنظمة بعدد من اللجان لتنسيق جهودها وتعزيز تعاونها في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعلمي واللجان هي:

1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والنقل والمواصلات.

2- لجنة التربية والثقافة.

3- لجنة الشئون الصحية وشئون الرعاية الصحية والتغذية.

4- لجنة الشئون العلمية والفنية والأبحاث.

5- لجنة الدفاع.

وفي دورة الجزائر المنعقدة في سبتمبر 1968م عدلت المادة (20) من المثياق ومن ثم دمجت اللجان وخفضت إلي:

1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية.

2- اللجنة التعليمية والعلمية والثقافية.

3- لجنة الدفاع.

نجاحات المنظمة:

1- ساعدت في إستقلال بعض الدول الأفريقية (ناميبيا).

2- إلي حد ما نجحت في جمع الدول الأفريقية بمختلف أعراقها وثقافاتها في تنظيم واحد وأبرزت الخصوصية الأفريقية وبذلك نجحت في الظهور والبقاء.

3- ساهم ميثاقها في منع كثير من النزاعات بين الدول الأفريقية خاصةً بحرصها علي إبقاء الحدود كما ورثت من الاستعمار.

4- ساهمت في حل بعض الخلافات الأفريقية (أنجولا وموزمبيق) ،(ناميبيا وجنوب أفريقيا).

إخفاقات المنظمة:

1- لم تحقق شئ من أهداف الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

2- قدمت القليل جداً في شأن النزاعات بين الدول الأفريقية.

3- لم تنل تأييد المواطن الأفريقي.

4- ميثاقها متخلف ولا تستطيع المنظمة مواجهة الاستعمار الحديث رغم كل هذا لابد من وجود منظمة الوحدة الأفريقية، ولابد من تعديل ميثاقها.

منظمة الدول الأمريكية

* **نشأتها:** شعوب القارة الأمريكية تتكون من قوميات متنوعة، فسكان الولايات المتحدة من أصل أنجلوسكسوني، بينما سكان أمريكا اللاتينية من أصل لاتيني، وسكان الولايات المتحدة من البروتستانت بينما سكان أمريكا اللاتينية يخضعون للمذهب الكاثوليكي، وعلي الرغم من ذلك ظهرت عدة عوامل موضوعية عملت علي تقارب الدول الأمريكية منها:

1- **الموقع الجغرافي:** خلق موقع القارة الأمريكية في العالم الجديد شعوراً بأن هذه المنطقة يجب أن تظل بمنأً عن دائرة الصراع الأوروبي، وأن تقيم لها كياناً خاصاً يعبر عن أمال شعوبها وطموحاتها. ولقد كان لتصريح الرئيس الأمريكي (مونرو) سنة 1823م، الأثر البالغ في دفع عجلة الوحدة الأمريكية إلي الأمام، فأكد الرئيس مونرو ضرورة إبقاء القارة الأمريكية مستقلة، ورفض تدخل الدول الأوروبية في شئون الدول الأمريكية.

2ـ **التاريخ المشترك:** تعرضت القارة الأمريكية للاستعمار البريطـاني والبرتقـالي والأسباني، الأمر الذي خلق لدي شعوب هذه الدول الرغبة الشديدة في المحافظة علي استقلال القارة الأمريكية، والتصدي لمحاولات الغزو الجديدة من أوروبـا. ولذلك وجدت الدول الأمريكية في التقارب أملاً في بناء خط دفاع يحـول دون وقوعها فريسة في يد المستعمر مرة أخرى.

3ـ **المصالح الإقتصادية والسياسية:** الغرض هو استغلال الموارد المتاحة في بنـاء قوة إقتصادية تمكنها من تحقيق الرفاهية لشعوبها وتعمل علي تقويـة وتـدعيم الاستقرار الداخلي. تم أول لقاء للدول الأمريكية في مؤتمر بنما عـام 1826م، ثم حاولت المكسيك بعث فكرة إنشاء إتحاد أمريكي خلال عام 1831م، وعـام 1840م، ثم طرحت بيرو الفكرة بـين عـام 1847م و 1848م، ولكـن تلـك المحاولات لم تسفر عن قيام إتحاد بين الدول الأمريكية ولكن بعد ذلـك عقـدت عدة مؤتمرات أثمرت في الآخر عن قيام إتحاد الدول الأمريكية.

*** أهداف المنظمة ومبادئها:**

تهدف منظمة الدول الأمريكية إلي تنسيق جهود الدول الأعـضاء فـي المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية وتوثيق أواصر التعـاون بينها. أما المبادئ الأساسية للمنظمة فهي:

1- احترام سيادة وإستقلال الدول الأعضاء.
2- تنفيذ الدول لإلتزاماتها التعاهدية.
3- قيام أنظمة الحكم في الدول الأعضاء علي الديمقراطية.
4- منع إستخدام القوة وتسوية المنازعات بالطرق السلمية.
5- إحترام حقوق الإنسان وعدم التفرقة بين الشعوب.
6- عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء.

العضوية:

1- عضوية أصلية وتضم الدول التي وقعت الميثاق.

2- عضوية لاحقة وتضم كافة الدول الأمريكية التي ترغب في الإنضمام للمنظمة.

***أجهزة المنظمة:**

1-المؤتمر الأمريكي: هو الجهاز الأعلى للمنظمة، ويكون لكل دولة صوت واحد، ويتولى مهمة تحديد السياسة العامة للمنظمة، ويجتمع مرة كل خمسة سنوات.

2- المجلس الاستشاري لوزراء الخارجية: ينعقد المجلس الاستشاري كلما دعت الحاجة إلي ذلك، خاصةً إذا وقع إعتداء مسلح علي إحدى الدول الأعضاء، ويساعد المجلس جهازين آخرين هما.

أ- اللجنة الاستشارية للدفاع.

وتتكون من أرقي السلطات العسكرية في الدول الأعضاء.

ب- مجلس الدفاع الأمريكي:

ويقوم بدور الأمانة للجنة الدفاع الإستشارية.

3- مجلس المنظمة: وهو الجهاز التنفيذي الرئيسي للمنظمة، ويتكون المجلس من مندوبين للدول الأعضاء علي مستوي سفراء، ويتولى المجلس مهمة الإعداد لاجتماع المؤتمر، والتشاور مع الدول الأعضاء في حالة وقوع إعتداء خارجي علي إحداها قبل انعقاد مجلس وزراء الخارجية. وله ثلاث أجهزة تساعده في مهمته:

أ- المجلس الاقتصادي.

ب- مجلس فقهاء القانون.

ج- المجلس الثقافي.

4- **الأمانة العامة:** وتعرف باسم (الإتحاد الأمريكي) الذي يرأسه أمـــين عــام ينتخب لمدة عشر سنوات غير قابلة للتجديد، ويشرف مجلـــس المنظمـــة علـــي الأمانة العامة التي تتولى مهمة تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء.

*بروتوكول بونيس ايرس وتعديل الميثاق:

أدركت الدول الأعضاء أن ميثاق المنظمة بوضعه الحالي، يعتريه نقص وعيوب قللت من فعالية المنظمة، وقلصت دورها الإيجابي عاملاً من عوامـــل تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، ولذلك أجمع الأعضاء بعد مداولات عدة في بوينس ايرس في فبراير 1967م ووافقت علي تعديل الميثاق، ومـــن الأشـــياء الجديدة التي أدخلت علي الميثاق:

1- إستبدال (المؤتمر الأمريكي) بجهاز لديه نفس الإختصاصات إسمه (الجمعية العامة) ويجتمع هذا الجهاز مرة كل عام، وتكون قراراته بالأغلبية المطلقة.

2- إستبدال (مجلس المنظمة) بثلاث مجالس تضم كافة الدول الأعضاء هي:

أ- المجلس الدائم.

ب- المجلس الأمريكي الاقتصادي والاجتماعي.

ج -المجلس الأمريكي للتعليم والعلم والثقافة.

3-أنشأ البروتوكول الخاص بالتعديل، جهازاً جديداً خاصاً بحقوق الإنسان وهو (اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان).

4- الإبقاء علي الأمانة العامة مع إلغاء إســـمها القـــديم (الإتحـــاد الأمريكـــي) وتخفيض مدة رئاسة الأمين العام لمدة خمسة سنوات.

5- إستبدال (مجلس فقهاء القانون) باللجنة القانونية الأمريكية.

***والنجاحات التي حققتها المنظمة الأمريكية:**

1- النجاح في الظهور والبقاء وإبعاد الهيمنة الأوروبية.

2- حافظ علي الديمقراطية الليبرالية إلي حد ما ــ وفي نفس الوقت أعاق إنتشار الماركسية في القارتين.

3- نجحت المنظمة في إستخدام الوسائل السلمية لحل بعض الخلافات.

4- نجحت في تحقيق التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي مقارنة بالمنظمات الأخرى.

*** إخفاقاتها:**

1- إستبدلت الهيمنة الأوروبية بالهيمنة الأمريكية (الولايات المتحدة).

2- التعاون الاقتصادي الذي حققته المنظمة لا يناسب الطموحات.

سياسة الأحلاف والتكتلات

برزت هذه السياسة علي مستويين: مستوي الدفاع الإستراتيجي من جهة، والمستوي الاقتصادي من جهة ثانية.

أولاً: علي مستوي الدفاع الإستراتيجي:

لقد تشكل في هذا الصدد حلفان رئيسيان هما: الحلف الأطلسي أو الناتو ثم حلف وارسو، إضافةً إلي أحلاف صغيرة مثل حلف جنوب شرق أسيا، وحلف المعاهدة المركزية (حلف بغداد سابقاً). وخارج هذين الحلفين تشكلت حركة عدم الإنحياز إطاراً إستراتيجياً لما يسمي بالعالم الثالث.

أ- منظمة حلف الأطلسي (أو معاهدة شمال الأطلسي N.A.T.O):

هو عبارة عن تجمع عسكري دفاعي يضم الأقطار الغربية الرأسمالية، وقد بدأ التفكير في إنشاء هذا الحلف من قبل دول أوروبا الغربية والولايات

المتحدة الأمريكية في أواخر الأربعينات، علي أثر التوقيع علي معاهدة بروكسل في 17 أبريل 1948م، بين دول الإتحاد الغربي وهي: فرنسا والمملكة المتحدة وبلجيكا وهولندا وليكسمبورج. وقد ساهمت عملية حصار برلين في سنة 1948م بشكل كبير في دعم سياسة خلق هذا الحلف، كما أدت المفاوضات بين الإتحاد الغربي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا إلي قيام حلف دفاعي من شأنه الحفاظ علي أمر حلف شمال الأطلسي، ثم إنضمت بعد ذلك إلي المفاوضات كل من النرويج والدنمارك وآيسلاند وإيطاليا والبرتقال، وأعلن عن إنشاء هذا الحلف رسمياً بعد التوقيع علي معاهدته في واشنطن بتاريخ 1949/4/4م، والتي تمت بواسطة إتفاقيات لاحقه أهمها إتفاقية باريس ووثيقة لندن 1954م، كما إنضم إليه بعد ذلك كل من تركيا واليونان في 1952/10/22م، وألمانيا الغربية في 1954/10/23م، ثم إسبانيا عام 1982م.

بـ حلف وارسو:

قام هذا الحلف بموجب إتفاقية (الأخوة والتعاون والمساعدة المتبادلة) التي تم إبرامها في 14 مايو 1955م بوارسو، بين كل من ألمانيا الشرقية وهنغارية وبلغاريا وألبانيا وبولندا والإتحاد السوفيتي ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا، وأهداف هذا الحلف دفاعية بحتة تقابل أهداف حلف الأطلسي، غير أن هذا الحلف سيصبح في يد السوفيت أداةً لتدخل في نطاق نظرية (السيادة المحدودة) لقمع محاولات التحرر داخل المعسكر الشرقي.

جـ حركة عدم الانحياز:

يعزي ميلاد هذه الحركة إلى مؤتمر باندونج للدول الأفروآسيوية المنعقد بإندونيسيا بتاريخ 18-24 أبريل 1955، وتم التأكيد في هذا المؤتمر علي مبدأ إستقلال الدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها، والإعتراف بمبادئ السيادة

والمساواة والوحدة لجميع الدول، وهي مبادئ مطابقة لمقاصد هيئة الأمم المتحدة، وقد تبلورت فكرة عدم الانحياز علي أثر عقد مؤتمر بريوني (بيوغسلافيا) الذي جمع القادة الثلاثة: عبد الناصر (مصر) ونهرو (الهند) وتيتو (يوغسلافيا)، وهو تلاقي لثلاث قارات.

كما كان من نتائج هذا المؤتمر الدعوة لمحاربة الاستعمار، ومساندة القوي المتطلعة إلى التحرر والمحافظة علي الهوية الوطنية.

ثانياً: علي المستوي الاقتصادي:

كان من نتائج (الحرب الباردة) بين العملاقين ميلاد تكتلات اقتصادية أو تجمعات جمهوية ذات طبيعة اقتصادية، إلى جانب الأحلاف العسكرية والمحاور السياسية، ومن أهم التكتلات الاقتصادية التي تولدت في خضم هذا الصراع المجموعة الاقتصادية الأوروبية ومجموعة الكوميكون.

أ- المجموعة الاقتصادية الأوروبية:

1- بدأ التفكير في قيام هذه الجماعة مباشرةً بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بهدف إعادة بناء إقتصاد هذه المجموعة التي دمرتها الحرب.

2- ومن أجل ذلك ظهرت عدة اجتهادات فكرية وعدة نظريات ومقاربات من أجل توحيد هذه الأقطار إقتصادياً وسياسياً.

3- أهم ما يميز هذا التكتل، أنه إندماج يستهدف قيام وحدة أوروبية بعد المرور بمراحل: حرية التبادل التجاري وقيام إتحاد جمركي، ثم سوق مشتركة ثم وحدة إقتصادية، فإندماج تام وخلق سلطة فوق وطنية.

4- ومن أجل تحقيق هذه الغاية:

* في مارس من عام 1947م تم التوقيع علي معاهدة روما التي تم بموجبها إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية (C.C.E) Common Europian Economic

* ثم أنشأت الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية Euratom من قبل حكومات فرنسا، ألمانيا الإتحادية وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج.

قبل ذلك بست سنوات تقريبا كانت هذه الدول قد شاركت في إنشاء (الجماعة الأوروبية للفحم والصلب C.E.C.A).

* في يوليو 1967م تم دمج الجماعات الثلاثة في منظمة أوروبية واحدة تحت إسم الجماعة الأوروبية.

5- بعد عام واحد من هذا الحدث، أتمت الجماعة إنشاء إتحاد جمركي بين أعضائه تم بمقتضاه إزالة الحواجز الجمركية فيما بينها، كما استطاعت هذه الجماعة نهج سياسة زراعية مشتركة.

6-خلال العقدين الماضيين توسعت هذه الجماعة وازدادت مؤسساتها تعقيداً وسياستها تنوعاً، وضمت في عام 1973م كل من بريطانيا والدنمارك وايرلندا، وانضمت إليها اليونان أيضاً عام 1981م، وكل من البرتغال وإسبانيا عام 1986م.

7- ينظم عملها المجلس الأوروبي، ومجلس الوزراء واللجنة الأوروبية ومحكمة العدل الأوروبية والبرلمان الأوروبي الذي ينتخب أعضائه بالإقتراع العام المباشر ابتدءاً من عام 1979م.

8- تقوم الجماعة علي أساس خلق تكامل في مجالات الزراعة والصناعة والاقتصاد والنقد والمواصلات والطاقة والشئون الاجتماعية والثقافية، إضافةً إلى خلق علاقات اقتصادية وسياسية مع مختلف مجموعات وتكتلات دول العالم.

9- منذ توقيع معاهدة روما إلى الآن لم تكن مسيرة الجماعة ميسرة أو سهلة، فبعد النجاحات التي حققتها في إنشاء الإتحاد الجمركي وتحقيق الإنتعاش الاقتصادي للدول الأعضاء، والذي تمثل في نمو اقتصادي متسارع استمر

إلى عام 1973م، بدأت الجماعة تواجه عدة مشاكل كبري، تولد بعضها من خارجها بسبب إنهيار النظام الاقتصادي العالمي المستند علي بريتون وودز، وأزمة الطاقة، وسبق اليابان في استيعاب الثورة الصناعية الثالثة، كما تولد البعض الآخر (من المشاكل) نتيجةً توسع الجماعة نفسها، ونزوع الدول الأعضاء (بسبب الأزمة الاقتصادية) إلي الاستسلام لجماعات المصالح الضيقة داخلها. وقد كان من المتصور أن يتم التغلب علي هذه المشاكل من خلال سياسة الإندماج الاقتصادي والسياسي بين الدول الأعضاء.

لكن مع منتصف الثمانينات، أصبح واضحاً أن هذه السياسة لن تؤدي إلى تحقيق الهدف المنشود منها، وهو ما جعل اللجنة التنفيذية للجماعة تشرع في عام 1985م، في وضع خطة متكاملة وقابلة للتنفيذ وتتضمن ثلاثمائة من التعليمات تستهدف إقامة سوق أوروبية موحدة خلال فترة تنتهي في 31 ديسمبر 1992م، وتم جمعها في كتاب أبيض طرح علي المجلس الأوروبي الذي ضم قادة الدول الأعضاء الإثني عشر، وتتضمن هذه الخطة التخلص من كل الحواجز والحدود المادية والتقنية والسياسية الاقتصادية، والتي تشكل عائقاً كبيراً أمام إنتقال الأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء في الجماعة، وخلال السنوات التالية أكد المجلس الأوروبي أكثر من مرة علي ضرورة تحقيق هذه الأهداف في الزمن المحدد، وبدأت أجهزة الجماعة في محاولات تحقيق هذا الهدف.

10- إن قيام السوق الأوروبية الموحدة لابد أن تكون له إنعكاسات ونتائج كبري علي النظام الاقتصادي العالمي وعلي هيكل توزيع القوة الدولية، خاصةً بعد توحيد الألمانيتين وهنا توجد وجهتي نظر:

الأولى: تري أن إنشاء السوق الأوروبية الموحدة ستكون له نتائج اقتصادية وعسكرية مهمة قبل نهاية هذا القرن، مما سيؤدي إلى قيام قطب أوروبي جديد

في العلاقات الدولية إلى جانب الأقطاب الأربعة الأخرى (الولايات المتحدة وروسيا، والصين، واليابان).

الثانية: ترى أن تسارع خطوات الإندماج الأوروبي هو في حقيقته جزء لا يتجزأ من عملية الإندماج في النظام الرأسمالي العالمي ككل، والذي تساهم في بنائه مؤسسات ومنظمات دولية متنوعة وشركات متعددة الجنسيات يصعب علي أوروبا أن تنسلخ أو تستقل عنها.

11- بغض النظر عن صحة هاتين النظريتين، فإن قيام السوق الأوروبية الموحدة ستكون له بدون ريب تأثيرات بالغة علي النظام العالمي، والأنظمة الإقليمية المتفرعة عنه في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا ودول حوض المتوسط، بما في ذلك النظام الإقليمي العربي، فمن الناحية الاستراتيجية، يشغل الإقليم العربي، منطقة الجناح الجنوبي لأوروبا الغربية وله معها علاقات ثقافية وتاريخية ضاربة في الماضي البعيد، ومن الزاوية الاقتصادية تعد أوروبا الغربية أكبر شريك تجاري واقتصادي للبلدان العربية، وبين المنطقتين روابط متنوعة وسوف تعاني بعض الدول العربية من إنشاء السوق الأوروبية الموحدة، نتيجةً للمشاكل التي من المحتمل أن تزداد أكثر مستقبلاً مثل.

* الاستغناء عن عدة منتجات فلاحية للمغرب العربي من قبل الأوروبيين مثل الحوامض وزيت الزيتون وإمكانية رفض استيرادها مستقبلاً نظراً لتوافرها في إسبانيا والبرتغال.

* تضاعف نهب دول السوق الأوروبية للثروة السمكية (للمغرب العربي). والعمل علي تطويق اليد العاملة لمواطني (دول المغرب العربي) المهاجرة بجميع الوسائل من قبل الحكومات الأوروبية، نتيجةً لإصدار عدة قوانين وقرارات، ومحاولات الحد من زحف المهاجرين (من دول المغرب العربي)،

والتعامل معهم وفق سياسة غير إنسانية تتضمن الطرد والتسريح والتمييز العنصري وتحديد الأعمال التي يقومون بها في أشغال شاقة ومهينة بكرامة الإنسان العربي.

ب- مجموعة الكوميكون:

في 25 يناير 1949م أعلن عن قيام مجلس للتعاون الاقتصادي بين الدول الاشتراكية التالية: بلغاريا، المجر، بولندا، رومانيا تشيكوسلوفاكيا والإتحاد السوفيتي، وفيما بعد انضمت كل من اليابان وألمانيا الديمقراطية واعتبر أعضاءه ملاحظون كل من يوغسلافيا ومنغوليا والصين ثم جمهورية كوريا الديمقراطية فجمهورية فيتنام الديمقراطية فكوبا، والتي أصبحت عضواً كاملاً في عام 1961م وانسحبت اليابان وتبعتها الصين بعد ذلك.

هوامش الفصل الثالث عشر

1- عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة رقم 133، الكويت 1989م، ص 121 .

2- وزارة المعارف بالمملكة العربية السعودية المنظمات الدولية والإقليمية (برنامج العلوم الإدارية و الإنسانية) 1989م ، ص 5.

3- نفس المصدر، ص 15.

4- نفس المصدر، ص 16-33.

5- نفس المصدر، ص 34 - 57.

6- د. حسن نافعة و د. محمد شوقى: التنظيم الدولى(القاهرة: مكتبة الشروق الدولية،2002).

7- د. سعد حقى توفيق: مبادئ العلاقات الدولية (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2000).

8- د. سعد حقى توفيق: النظم الدولى الجديد (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999).

9- نعوم تشومسكى: ماذا يريد العم سام؟ ترجمة / عادل المعلم (القاهرة : دار الشروق/1998م).

10- د. عبد القادر محمد فهمة: النظام السياسى الدولى.. (عمان : دار وائل للنشر 1997).

11- د. إسماعيل صبرى مقلد: العلاقـات الـسياسية الدوليـة.. (الكويـت: مطبوعات جامعة الكويت، 1984م).

12- كارل دويتش: تحليـل العلاقـات الدوليـة (القـاهرة: الهيئـة المـصرية للكتاب،1983).

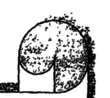
13- ديمون حداد: العلاقات الدولية (بيروت : دار الحقيقة، 2000).

14- د. محمود خلف : مدخل إلى علم العلاقات الدوليـة(عمـان: دار زهـران، 1997).

15- د. إبراهيم البشير عثمان: العلاقات الدولية المعاصرة (الرياض : دار العلوم، 1990).

ثانياً: الدوريات:

* صحيفة (الإتحاد) الأماراتية، العدد (10112)، الخميس، 2003/3/13.
* صحيفة (العرب) العالمية، لندن، العدد (6612)، الثلاثاء، 2003/3/11.





الفصل الرابع عشر

القانـــون الدولـــى

(*International Law*)

- مقدمـــة
- القانـون الدولى فى القـرن الحـادي والعشـريـن.
- أولاً: التطور البـنـيوي للمجتمع الدولي في العصر الوستفالي.
- ثانياً: تأسيس القانون الدولي علي أفكار ومبادئ جديدة.
- المبـادئ الرئسية الدولية في عصر وستفاليا.

الفصل الرابع عشر

القانون الدولــى

(*International Law*)

مقدمـــــة:

يرتبط القانون الدولى إرتباطاً وثيقاً بالسياسة الدولية لأنه من المفترض أن تسير السياسة الدولية وفق أو فى إطار مبادئ القانون الدولى، وبما أن السياسة الدولية تقوم عملياً علي مبدأ سياسة القوة، فإن القانون الدولى الذى يقوم أساساً على قواعد أخلاقية قد أضطر من الناحية العملية أن يحافظ على المرونة فى الشكل والمضمون، كذلك يرتبط القانون الدولى إرتباطاً وثيقاً بالتنظيم الدولى الذى يركز بصورة أكبر علي السياسة الدولية علي حساب الإعتبارات القانونية والأخلاقية.

يرى الغربيون أن فكرة وجود قانون يجمع بين الدول تعود إلى الكاتب جروتيوس الذى ألف فى عام 1925م أول كتاب عن القانون الدولى، ولهذا سمى أبو القانون الدولى الحديث. وبالنسبة للمسلمين فإن علماء الإسلام قد أهتموا بهذا الموضوع منذ القرن التاسع الميلادى، حيث ألف الإمام محمد بن الحسن الشيبانى (المتوفى عام 189هـ - 805م) كتابه المشهور باسم (السير الكبير)، الذى شرحه السرخسي (المتوفى عام 430هـ - 1101م) فى قوله أعلم أن السير جمع سيرة وبه سمى هذا الكتاب، لأنه بين فيه سير المسلمين فى المعاملة مع المشركين من أهل دار الحرب، ومع أهل دار العهد منهم المستأمنين، وأهل الذمة، ومع المرتدين الذين هم أخبث من الكفار بالإنكار بعد الإقرار، ومع أهل

البغى الذين حالهم دون المشركين وإن كانوا جاهلين، وفى (التأويل مبطلين) وقد حقق هذا الكتاب فى عصرنا هذا الدكتور مجيد خروي الذي سماه (القانون الدولى الإسلامى)، فأصبح الشيبانى هو بحق أبو القانون الدولى الإسلامى[18].

وقد إتفق الكتاب الغربيون الذين أتوا من بعد جروتيوس معه على أن الدول تملك السيادة الداخلية والخارجية، إلا أنها مع ذلك تخضع لقانون أعلى، وبدون هذا القانون (القانون الدولى) تتقيد الدول بإرادتها الذاتية مما يترتب عليه فوضى دولية. ولاشك أن هذا القانون الأعلى بالنسبة للمسلمين هو القانون الإلهى الذى يسمو فوق كل القوانين الأخرى. وهو يحدد حياة المسلمين فى الإسلام الخالد.

وفى مجال طبيعة القانون الدولى فإن التعريف التقليدى للقانون الدولى بنص على مجموعة من المبادئ والأحكام العامة، التى قبلتها الدول القومية المتحضرة لتقيد سلوكها، بينما عرف الكاتب البريطانى (بروفسير بريدلى) فى العصر الحديث القانون الدولى بأنه: مجموعة الحقوق التى تدعيها الدول لنفسها ولمواطنيها من الدول الأخرى، وكذلك الواجبات المترتبة عليها. وفى الإختلاف بين التعريفين التقليدى والحديث حول القانون الدولى فإن الأول ركز على الدولة القومية وحدها، وبينما وسع الأخير التعريف ليشمل الأفراد، ويضاف إلى ذلك أنه من المتفق عليه اليوم أن مبادئ وأحكام القانون الدولى لا تنطبق على الدول القومية والأفراد حسب، بل تنطبق أيضاً على المنظمات الدولية.

وبالنسبة لمصادر القانون الدولى، فإنها حددت بواسطة الدول فى محكمة العدل الدولية (ومقرها فى لاهاي)، فى الآتى: المعاهدات، العرف الدولى، مبادئ القانون العامة المعترف بها، القرارات القضائية، كتابات المتخصصين، والعدالة،

وقد ركزت مجالات عمل القانون الدولى التقليدى على ثلاثة جوانب أساسية تتمثل فى قانون الحرب، وقانون السلام، وقانون الحياة، وهذه هى نفس المجالات التى ركز عليها القانون الدولى الإسلامى.

أما بالنسبة لمؤسسات القانون الدولى، فيمكن القول بأن الأمم المتحدة هى مؤسسة لصياغة وتطوير وتطبيق القانون الدولى. فمن خلال الجمعية العامة، والمجالس المختلفة، واللجان العامة، واللجان المتخصصة، ومنها لجنة حقوق الإنسان، والسكرتارية العامة، يمكن الإهتمام بجوانب القصور فى القانون الدولى، وإذا تم الإتفاق على قواعد جديدة للقانون الدولى من خلال معاهدات، فإن ذلك يعتبر (تشريعاً دولياً) كذلك إن مؤسسات المحاكم الدولية هى مؤهلة لصياغة وتطوير وتطبيق القانون الدولى[20].

القانون الدولى فى القرن الحادي والعشرين

يري بعض العلماء أن التاريخ (1648م) هو تاريخ الظهور الفعلي للقانون الدولي بشكله الحديث، وأيضاً تاريخ ظهور الدولة القومية ذات السيادة بالمفهوم الحديث، ففيه وضعت حرب الثلاثين عاماً (الأوروبية) أوزارها وأبرمت إتفاقية وستفاليا، وهي الإتفاقية التي أعادت تشكيل أوروبا، ورسمت خريطتها السياسية الجديدة، ووضعت المبادئ الكبرى التي أصبحت تحكم العلاقات الدولية، فأطلق المؤرخون وفقهاء القانون الدولي علي العصر الذي تلي توقيع الإتفاقية (والذي أستمر لثلاثة قرون تقريباً) العصر الوستفالي.

إن القانون الدولي بكل تأكيد نشأ قبل هذا التاريخ بقرون طويلة، فالقانون ظاهرة إنسانية تنشأ مع كل وجود إنساني، فحين يجتمع الناس تنشأ بالضرورة قواعد القانون لتنظيم العلاقات ومنع الصراع، وفك تناقضات المصالح

والمحافظة علي الأمن والاستقرار، ولا يهم شكل تلك القواعد (عرفية أم مكتوبة) ولا يهم الجهة التي صاغتها، هل هي الناس أجمعين أم قوة تفردت من بينهم لتصنع قواعد ذلك القانون، أيضاً لا يهم محتوى هذه القواعد من ناحية الظلم والعدالة، ولكن في نهاية المطاف القواعد تقول إن القانون ينتج بالضرورة عن تجمع الناس.

والجدير ملاحظته في هذا المقام هو أن الدولة (بأشكالها المختلفة) مؤسسة موغلة في القدم، وكما تقدم فإنه مع ظهور الدولة القومية ذات السيادة ظهر القانون الدولي، بيد أن هذا القانون منذ ذلك التاريخ بدأ يتطور ويأخذ أشكالاً جديدةً، إلي أن وصل إلي ما هو عليه الحال في أيامنا هذه، وقد تميز العصر الوستفالي بأمرين (غاية في الأهمية): أولاهما التطور البنيوى في المجتمع الدولي، وثانيهما تأسيس القانون الدولي علي أفكار ومباديء محددة، ولأهمية هاتين الخاصيتين في تحليل مستقبل العلاقات الدولية والقواعد الجديدة التي يتوقع أن تشكل مضمون الشرعية الدولية في العقود القادمة، فإننا سنعرض بشكل موجز أهم عناصر هذه الخصائص:

أولاً: التطور البنيوي للمجتمع الدولي في العصر الوستفالي:

شهد مطلع القرن السابع عشر واحدة من أشهر الحروب الأوروبية وهي ما تعرف بحرب الثلاثين عاماً، حيث تورطت الإمبراطوريات والدويلات الأوروبية في حرب شبه كونية، وذلك لأسباب ذات مظهر ديني (صراع الكاثوليك والبروتستانت)، ولكنها في الواقع ذات دوافع اقتصادية وسياسية لا يسمح المقام الآن بتحليلها.

ورغم الصراعات الأوروبية الدائمة والمتتابعة، إلا أن هذه الحرب كانت الأشد في شراستها وتأثرت بها أوروبا بشكل عام، وقد انطوت علي الكثير من المذابح والآلام، وفاضت شرورها علي عامة الناس جراء أعمال السلب والنهب وحرق القرى والأرياف والمذابح الجماعية الواسعة، دون مراعاة لأية حدود ودون اعتراف بوجود محايد في هذه الحرب، مما دفع بالمفكرين والمثقفين الأوروبيين للحديث (ولأول مرة) عن ضرورة وضع قواعد للحرب، تحمي الدول المحايدة وتسمح بمعالجة والجرحي والمرضي ومنع إراقة دماء الأبرياء (21).

لكن هذه الحرب بكل آلامها غيرت شكل أوروبا، ففي وقت إندلاع الحرب كانت الدول الأوروبية بمختلف مسمياتها تصل لأكثر من تسعمائة دولة مستقلة، فجاءت معاهدة وستفاليا لتخفضها إلي 355 دولة، ثم التدخل النابليوني الذي أزال من الوجود أكثر من مائتي دولة(22).

معاهدة وستفاليا هي التي أحدثت هذا التطور البنيوي، ووضعت أوروبا أمام مرحلة الدولة القومية، فقد نجم عن الحرب اندماج واسع للأمارات والدويلات الإقطاعية لتبدأ بظهور الدولة القومية بكل قوتها وجبروتها.

هذا التغيير البنيوي أثر بشكل مباشر في تطور القانون الدولي، فقبل معاهدة وستفاليا إنطبعت العلاقات بين الدويلات الأوروبية بالطابع الشخصي، وكانت العلاقات في الواقع لا تتجاوز كونها علاقة بين ملوك وأمراء تعززها (عادة) علاقات النسب والمصاهرة، ومن الطبيعي أن تنعكس هذه العلاقات علي الدول نفسها. إن معاهدة وستفاليا غيرت هذا النمط من العلاقة، ووضعت أوروبا أمام مرحلة جديدة من العلاقات الدولية ذات الطابع الموضوعي بصرف النظر

عن حكامها، وأن ظهور الدولة القومية العملاقة بكل مواردها ومصالحها وتشابك علاقاتها، وأنتج أفكاراً جديدةً كانت لبنةً لظهور القانون الدولي بمفهومه الحديث.

ثانياً تأسيس القانون الدولي علي أفكار ومبادئ جديدة:

شهدت أوروبا في العصور الوسطي صراعات فكرية واسعة، فظهرت مبادئ ونظريات جديدة تتعلق بتنظيم الدول والمجتمعات والعلاقات بين الحكام و المحكومين، وبرزت إلي الوجود الأفكار الجديدة عن الحرية والديمقراطية وأشكال الحكومات وحقوق المواطنين وواجبات الحكام... الخ، ومنذ مطلع القرن السادس عشر تنامت الحركة الفكرية علي أيدي المفكرين الكبار من أمثال نيقولا ميكافيللي، وجان بودان، ومن أبرز الأفكار الجديدة كانت فكرة (السيادة)، التي تمحور حولها الجدل مبدأ جديداً يجب أن تشكل محتوى الدولة.

هذه المجادلات الفكرية كانت في الغالب مجرد إنعكاسات للصراعات السياسة التي إنغمست فيها المجتمعات الأوروبية، وكانت من الطبيعي أن تلجأ أطراف هذه الصراعات للمثقفين والمفكرين، لابتداع النظريات والمبادئ التي تعزز موقفها وتمدها بالسلاح الفكري، ومن أبرز الأفكار التى بدأت في الظهور في القرن السادس عشر فكرة (السيادة)، والواقع أن الفضل الأول في لمعان هذه الفكرة يرجع إلى المفكر الإيطالي الشهير (نيقولا ميكافيللي) في كتابه الأشهر (الأمير) الذي صدر في عام 1516م، غير أن الفضل الأكبر يعود إلى جان بودان الذي عالج بشكل أكثر وضوحاً (مسألة السيادة) في كتبه الستة عن الجمهورية عام 1576م، وهي الكتب التى مثلت إسهامه الجوهري في الفكر السياسي.

تناول هؤلاء المفكرون مسألة السيادة من زاوية القانون الدستوري أكثر منها بالقانون الدولي، لأن ظروف الصراع في مجتمعاتهما دفعت إلى الاهتمام بالجانب الدستوري، حيث بدأت تتبلور في ذلك الوقت الدولة القومية الحديثة ذات السيادة، ففي إيطاليا اندلعت الصراعات المريرة بين الكنسية والدولة والإقطاع، وكانت الكنيسة تحاول فرض سيطرتها مستغلةً سلطتها الدينية، بينما كان الإقطاع يحاول الحفاظ على مكاسبه التاريخية، والدولة الناشئة كانت طرفاً ثالثاً تحاول توحيد الإمارات الإقطاعية، وإنحاز ميكافيللي بفكره الثاقب للدولة الناشئة باعتباره أحد دعاة الوحدة، وذلك ما دعاه للبحث عن مفهوم جديد لمحاربة الكنسية الفاسدة، فكتب عن السيادة مفترضاً استقلال الدولة عن أي سلطان خارجي[23].

وفي فرنسا ظهرت ظروف مشابهة للصراع بين هنري الثامن وطبقة النبلاء فدار الصراع حول السلطة النهائية، وكانت الحاجة لوحدة فرنسا تتطلب وجود مركز قوي يفرض سلطانه على الإقطاعيين الخارجين عن هذه السلطة، فأراد بودان لأفكاره أن تكون عوناً للملك لاستخدامها سلاحاً فكرياً لفرض سلطانه.

ورغم تركز أفكار ميكافيللي وبودان على الوجه الداخلي للسيادة، إلا أن أفكارهما قد أثرت فيما بعد وساعدت على بلورة الوجه الخارجي، ويتمثل هذا الأخير في السلطة المطلقة للتصرف في الشئون الدولية دون الخضوع لأي سلطان خارجي.

في هذا المناخ الفكري إندلعت حرب الثلاثين عاماً، وقد عاصر هذه الحرب وتأثر بها الفقيه الهولندي العظيم (جروسيوس)، وكتب مؤلفه الشهير (مقال عن قانون الحرب والسلم) عام 1625م.

ويعتبر (جروسيوس) هو الفقيه المؤسس للقانون الدولي الحديث، وصيغت معاهدة وستفاليا بعد صدور كتابه بنحو عقدين من الزمان، وتأثرت صياغته بشكل مباشر بأفكاره وأفكار ميكافيللي وبودان، ليتأسس عصر جديد بأفكار جديدة هي التي شكلت القانون الدولي منذ يقرب من أربعة قرون. وإذا أردنا أن نلخص هذه الأفكار والمبادئ الجديدة-فقد كان من أبرزها الإعتراف (بسيادة الدولة) فالدولة سيدة لها مطلق حرية التصرف في شئونها الوطنية والدولية.

هذا هو المبدأ الأساسي (إمتلاك السيادة المطلقة) والتي تفرعت عنه مبادئ أخري لا تقل أهمية، هي: مبدأ المساواة بين الدول ومبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية.

فمبدأ المساواة متفرع عن مسألة السيادة، فالدول من الناحية الواقعية متفاوتة في الحجم والإمكانيات والموارد (وكلها تتدرج تحت عناصر القوة القومية)، مما كان يقتضي (منطقياً) الإعتراف بهذا التفاوت، غير أن الدول متساوية في سيادتها، وهذا العنصر دون غيره هو ما رجح الإعتراف بمبدأ مهم في القانون الدولي، وأصبح أساساً للشرعية الدولية طوال العصر الوستفالي.

وقد تفرع عن ذلك ضرورة بروز مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، كما ورد في الفقرة 26 من الوثيقة أن مبدأ عدم التدخل طوال الأربعة قرون الماضية كان هو المبدأ الرئيسي في القانون الدولي على مدى القرون

الماضية، وأحد المصادر الرئيسية للشرعية الدولية، وقد سيطر هذا المبدأ بشكل صارم على علاقات الدول الأوروبية فيما بينها، فالدول كانت حرة بشكل مطلق في تنظيم شئونها الداخلية واختيار شكل نظامها الدستوري، وتنظيمها الاقتصادي، والاجتماعي، واختياراتها السياسية.

ومع أن التاريخ الأوروبي قد شهد في الواقع الكثير من الخروج العملي عن تطبيق مبدأ عدم التدخل، وعملت الدول الأوروبية دائماً على التدخل في الشئون الوطنية لغيرها من الدول، بل أن حروباً أوروبية كثيرة إندلعت بسبب التنكر لهذا المبدأ، إلا أن فقه القانون الأوروبي والأدبيات السياسية والاتفاقيات الدولية قد إلتزمت بهذا المبدأ، وبشكل صارم منذ معاهدة وستفاليا.

المبادئ الرئيسية الدولية في عصر وستفاليا:

بإلقاء نظرة على التاريخ الأوروبي وتطوراته يمكن الخروج بنتيجة تمدنا بالعناصر الرئيسية التي شكلت فيما مضى المصادر الرئيسية للشرعية الدولية، وهي مصادر وافقت دول أوروبا على الإعتراف بأهميتها وضرورة إحترامها لتنظيم الصراع الأوروبي، وبما أن أوروبا هي التي شكلت النسيج الفعال في المجتمع العالمي، فقد أصبحت هذه المبادئ والعناصر ذات بعد عالمي، وشكلت الشرعية الدولية والمصدر الرئيسي للقانون الدولي.

العالم الغربي طوال القرون الماضية هو الذي صنع قواعد القانون الدولي، وصنع هذه القواعد لنفسه منطلقاً من مفاهيمه وأفكاره وظروفه وجد هذه المبادئ صالحة لتنظيم صراعاته الداخلية، وفي المراحل المتقدمة وجد العالم الغربي أن قواعد شرعيته صالحة للتطبيق العالمي وكفيلة بخدمة مصالحه.

ورغم أن هذه القواعد غربية المنشأ ومنبعثة من الثقافة الغربية وحدها، إلا أنه لا سبيل لإنكار مدى أهميتها وعدالتها، وتكمن المفارقة في أن العالم الغربي هو أول من بدأ في التنكر لها ومحاربتها عندما بدأت في التعارض مع مصالحه، فمنذ نهاية الحرب العالمة الثانية، شهد القانون الدولي تطوراً نوعياً لم يكن محسوباً هو التوسع الأفقي للقانون الدولي، فاستقلال عشرات الدول وبروز مئات المنظمات الدولية والإقليمية ومشاركتها بفاعلية في إرساء قواعد القانون الدولي، ولَّدَ لدي الغرب إشكاليات مستجدة تتطلب البحث عن أسس جديدة للشرعية الدولية تلائم مصالح الغرب وتحافظ على مكاسبه، وأهم العناصر والمبادئ التي شكلت مضمون الشرعية في العصر الوستفالي هي:

(1) الإعتراف بالدولة القومية شخصية رئيسة في القانون الدولي:

(2) فقد أُختتم الصراع الأوروبي في العصور الوسطي بالوصول إلىٰ الدولة القومية شخصيةً ملائمةً لتكوين الدولة الحديثة، وذلك لأسباب سياسية واقتصادية، فإنحسرت الكنيسة وتهاوى النظام الإقطاعي وراجت الأفكار الديمقراطية وأسهمت في الوصول إلي صيغة الدولة القومية، لكن التطورات الاقتصادية كانت الأكثر تأثيراً، فدخول العصر الصناعي بمتطلباته للموارد الطبيعية الكثيفة وإنتاجه الضخم، كان يتحتم أن توفر له الأسواق الواسعة، ومن الطبيعي أن الإمارات والدويلات الصغيرة كانت متناقضة مع هذا الواقع الاقتصادي الجديد، فكانت الدولة القومية هي الصيغة الملائمة للعصر الصناعي. وهكذا أصبحت الدولة القومية قاعدةً لتطبيق الشرعية

الدولية، والميدان الرئيسي لتطبيق أحكام القانون الدولي والمخاطب الأول بهذه الأحكام.

(3) غير أن هذه الحقيقة تبدلت اليوم بحكم التطورات الاقتصادية أيضاً، فتزايد الحاجة للموارد الضخمة والبحث عن الأسواق الأكثر إتساعاً، سيفضي ذلك إلى ضرورة إيجاد قاعدة جديدة للشرعية الدولية، وهي قاعدة يجب أن تكون (بكل تأكيد) أوسع من الدولة القومية التى أفرزها العصر الوستفالي، وذلك ما سنشرحه فيما بعد.

(4) الإعتراف بالسيادة ركناً مهماً من أركان الدولة وقاسماً مشتركاً بين الدول الأوروبية جميعاً.

(5) الإعتراف بالمساواة بين الدول قاعدة رئيسية من قواعد الشرعية الدولية ورغم أن التاريخ الأوروبي تنكر مبكراً لهذه القاعدة في مرحلة (سياسة المؤتمرات) أداة لتسوية المنازعات الدولية، ففي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إعتادت الدول الأوروبية الكبرى على عقد المؤتمرات الدولية، ومنع الدول الصغرى من حضورها، أو دعوتها دون أن يكون لها شأن بمناقشاتها ومقرراتها، وإلزامها في نهاية المطاف بنتائجها وقراراتها[24].

لكن هذا المسلك، رغم ذلك – لم يمس ما حدث ولو شكلياً بمبدأ المساواة قاعدةً رئيسيةً من قواعد الشرعية، فمع أن القرن العشرين شهد أيضاً استمرار ممارسة سياسة (أو دبلوماسية) المؤتمرات، وهو ما حدث عقب الحربين العالميتين إذ استأثرت الدول الكبرى بالتخطيط لعالم ما بعد الحرب، فرسمت الخرائط ووضعت الحدود وبينت حقوق الدول وواجباتها، ثم ألزمت الدول

الصغرى بهذا التنظيم دون أن يكون لها إسهام حقيقي في التخطيط لذلك، لكن العلاقات الدولية اتسمت ولو ظاهرياً باحترام مبدأ المساواة بين الدول، وإعتبرته مصدر من مصادر الشرعية الدولية. إن هذا المبدأ سيتعرض في المستقبل القريب للهدم الشديد.

الإعتراف بمبدأ عدم التدخل مبدأ رئيسياً للشرعية الدولية:

منذ أن ظهرت الدول للوجود خضعت للتدخلات والضغوط، فما كان يبدو في الظاهر قرارات حرة لم تكن في الواقع سوي ثمرة الضغوط، ومن النادر أن وجدت دولة ساست نفسها بحرية كاملة، فالعلاقات الدولية القائمة على التوازنات والحسابات الدقيقة لم تكن تسمح بممارسة مبدأ السيادة إلي نهاية المطاف، فالدول مهما كانت قوتها لا تستطيع العيش في إنعزال العالم، والواقع أن العلاقات الدولية شبيهة بالعلاقة بين المشترى والبائع فكلاهما حر (نظرياً) في إبرام الصفقة أو الإمتناع عنها، لكنه مضطر لأبرامها وفق ماهي عليه حالة السوق. ومع ذلك فإن الرغبة في الإستقرار دفعت للحفاظ على المظاهر والأشكال، وأن الضغوط المتبادلة فسحت المجال للمساومات الهادئة بمقتضي قواعد متفق عليها في الإتفاقية الدولية.

خلاصة القول أن مبدأ عدم التدخل كان قاعدةً من قواعد الشرعية الدولية وإن لم يحترم هذا المبدأ في الواقع، لكن الأمر سيختلف كثيراً في المستقبل حيث من المرجح أن يصبح مبدأ التدخل هو القاعدة الرئيسية للشرعية الدولية وإحترام السيادة هى الإستثناء.

إعتماد مبدأ توازن القوي لتحقيق الإستقرار الدولي:

توازن القوى ليس صيغة قانونية يمكن الإتفاق عليها لكنه وضع عملي ينجم عن الصراع والتنافس بين الدول، والصراع الدولي يقود بالضرورة إلى بروز عدد من الأقطاب المتوازنة، مما يؤدي إلي ردع متبادل بين هذه الاقطاب، وهو وضع تنشأ عنه في العادة فترات من السلام والاستقرار، تتيح الفرص (بشكل أكبر) للعمل السياسي والدبلوماسي لحل المشكلات الدولية.

فسياسات التحالفات الناشئة عن توازن القوى وترتيب هذه التحالفات من وقت لآخر، يتيح لجميع الإطراف الإسهام في السياسة الدولية إعتماداً على توازن القوى القائمة.

وقد جربت دول أوروبا توازن القوى بشكل عملي، وأدركت من خلال تجارب التاريخ، أن أفضل سنوات الاستقرار نجمت عن وجود توازن في القوى بين أقطابها المتعددة، على العكس من ذلك فإن فترات القلاقل والحروب نجمت عن الإنقسام الحاد للقوة بين قطبين، أو عند بروز قوة طاغية تتحدى النظام لدولي، وتحاول التلاعب بالتوازن الموجود لقلبها لمصلحتها، وقد شهدت أوروبا منذ معاهدة وستفاليا حتى إندلاع الحرب العالمية الثانية، الكثير من الحقب التاريخية التى عم فيها السلام والاستقرار، وهي الحقب التى تشكل فيها توازن القوى المتعددة الأقطاب سواءً نشأ هذا التوازن بشكل آلي نتيجةً للصراع، أو صنعته إرادة قادة أوروبا نظراً لوعيهم لأهمية التوازن، وعلى العكس من ذلك، فإن بروز طاغية أوروبي وتحديه لتوازن القوى هو ما يورط أوروبا في الدماء والحروب، وظهور نابليون وخروجه على شرعية التوازن جر أوروبا إلى

حرب واسعة إنتهت بهزيمته، وبروز هلتر طاغيةً يتحدى النظام الدولي هو الذي دفع للحرب العالمية الثانية.

إن سياسة توازن القوى أصبحت سياسة مجربة لتحقيق السلام[25] وهو ما دفع بعدد من قادة أوروبا التاريخيين إلي العمل الإداري لصنع توازن قوى، يتم فيه توزيع القوة بين أطراف متعددة عن طريق سياسات معروفة كسياسات التحالف، أو التعويض أو حتى اللجؤ للحرب (أحياناً) من أجل تعديل ميزان القوى بحيث يمنع تركيز القوة في دولة معينة، أو كتلة من الدول، ومن أشهر التجارب الأوروبية، التجربة التي قادها الدبلوماسي النمساوي البارع (ميترنيخ) بعد هزيمة نابليون عام 1815م، حيث أنشأ توازناً متعدداً، وهذا التوازن هو الذي أعطي أوروبا سلام المائة عام (1815-1914).

وعلي مر التاريخ الأوروبي كانت بريطانيا هي رائدة سياسة التوازن، وقد قطفت ثمار هذه السياسة بسيطرتها علي السياسة الأوروبية لمدة أربعة قرون، وقد عبر ونستون تشرشل (رئيس الوزراء البريطاني أثناء الحرب العالمية الثانية) عن هذه السياسة أفضل تعبير، في خطاب شهير بمجلس العموم البريطاني نصح فيه بلاده بالتمسك بسياسة توازن القوى كأفضل الطرق لحفظ مكانتها الدولية، وتحقيق الإستقرار في أوروبا والعالم[26].

خلاصة القول أن سياسة (توازن القوى) أصبحت قاعدةً مهمةً من قواعد الشرعية الدولية، وهدف من أهداف الدبلوماسية كإحدى السبل لتحقيق السلام والاستقرار، وهي سياسة أُتبعت بعد الحرب العالمية الثانية وكرست في المنظمات الدولية، وكانت تركيبة مجلس الأمن الدولي تعبيراً عنها، لكن هذه السياسة في الوقت الراهن معرضة لخطر شديد، وهو ما سنعود إليه لاحقاً.

إذاً تلك علي الإجمال المسائل الخمس التي عمت محدداتٍ للشرعية الدولية: الدولة القومية قاعدةً لتطبيق الشرعية، ومبادئ السيادة، والمساواة، وعدم التدخل محدداتٍ قانونية لهذه الشرعية، وسياسة توازن القوى سياسةً واقعيةً لحفظ الاستقرار الدولي.

والسؤال الجوهري المطروح يتعلق بمدي الحفاظ علي هذه المحددات ؟ أم أن القرن الحادي والعشرين سينطوي علي محددات جديدة ؟ والإجابة المبدئية تفرضها السياسة الدولية القائمة حالياً، هي أن القرن الحادي والعشرين سيكون متميزاً بقواعد شرعيته، وقد يكون معاكساً لما جري في القرن العشرين، أما النتيجة العملية لذلك فإن القرن الحالي سيكون قرن التوترات والحروب، وذلك ما لم تحدث في وقت قريب متغيرات دولية تجبر علي العودة إلي العقلانية في السياسة الدولية، وتضيف إلي مكاسب الماضي محددات أكثر إنضباطاً للشرعية الدولية.

في هذا الجزء من الكتاب ليس من اليسير تحليل جميع المحددات، ولكن استعراض ما يظن هو الأفضل وأكثر أهمية، وهو تحليل مبدأين للعنصرين (الأكثر أهمية) وهما: مبدأ التدخل، وسياسة توازن القوى، وذلك بصورة مختصرة أيضا[27].

أولاً (مبدأ التدخل) المحدد القانوني للشرعية الدولية:

مبدأ سيادة الدولة الذي نجم عنه مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية لم يتم احترامه من البداية إلي المنتهى في كثير من المراحل التاريخية، وقد تراجع تطبيق هذا المبدأ بعد نهاية الحرب العالمية الأولي بظهور التنظيم الدولي، وهو تنظيم فرض قدر من التنازل عن مبدأ السيادة بشكله التقليدي (الكلاسيكي)

المعروف، فقد قبلت الدول بالتنازل عن قدر من سيادتها للمصلحة الجماعية الناجمة عن التنظيم الدولي. إن نهاية الحرب العالمية الثانية وتنامي التنظيم الدولي وظهور منظمات دولية أكثر رسوخاً وزيادة وتيرة تشريع أحكام القانون الدولي، أثرت بشكل كبير في مبدأ السيادة وتراجع إلي حد كبير مبدأ عدم التدخل، غير أن مبدأ التدخل الذي أصبح ظاهرةً مقبولةً كان يتم في إطار الشرعية الدولية ووفق آليات محددة ومتفق عليها.

لكن نهاية الحرب الباردة فسحت المجال لتصاعد وتيرة التدخل، فإنهيار توازن القوى الذي كان يكبح التدخلات وإرتباك الأمم المتحدة، وهي منظمة لم تستطع ملء الفراغ الناجم عن إنهيار التوازن الدولي، كل ذلك أدي إلي ظهور شكل جديد من أشكال التدخل، ففي العشر سنوات الماضية جرت سلسلة من التدخلات وبحجج مختلفة وفي أطر متعددة وفي أمكان مختلفة من العالم.

وجرت هذه التدخلات في بعض الأحيان في إطار الأمم المتحدة وبعضها تحت مظلة الحلف الأطلسي، أو في ظل التشاور الإقليمي، وحتى بصورة منفردة بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، وجري كل ذلك دون قاعدة ثابتة تحدد الإطار الذي يتبلور باسمه ودون معايير واضحة لتبرير هذه التدخلات.

الولايات المتحدة الأمريكية هي اللاعب الرئيسي في هذه التدخلات، وهي تستخدم عادة مصطلح (مصلحة المجتمع الدولي) معياراً لهذه التبدخلات، وقد عبر ساسة الولايات المتحدة في كثير من الأحيان وبشكل صريح علي أن التدخل سيكون ضرورياً عندما تتعرض (مصالح المجتمع الدولي) للخطر، والواقع إن التدخل يجري لصالح الولايات المتحدة وحدها وليس المجتمع الدولي كما تذهب الإدعاءات الأمريكية، بل إن ساسة الولايات المتحدة لم يتورعوا في

كثير من الأحيان عن التصريح بأن هذه التدخلات أصبحت ضرورية إذا ما تعرضت مصالح بلادهم للخطر، فقد أعلنت (مادلين أولبرايت) وزيرة الخارجية السابقة، عام 1994 إن تعرض مصالحنا للتهديد يجعلنا نختار سبيل العمل الأفضل الذي يخدم مصالحنا، فيمكن أن نتصرف من خلال الأمم المتحدة، وقد نتصرف بطريقة منفردة، كما أعلن سلفها (وارن كريستوفر) عام 1993م بالقول: (إن هذه الدولة لن تفوض أمور سياستها الخارجية لأي طرف آخر)[28]، وذلك ينطوي علي تأكيد عدم الإهتمام بأي طرف بما في ذلك الأمم المتحدة.

حجم التدخلات التي جرت حتى الآن بدأت تمهد لتشريع مبدأ التدخل، غير أن أشكال هذه التدخلات بدأت في تشريع ما هو أبعد من المبدأ نفسه، أي إتسام التدخل بالفجاجة والفوضوية.

والمقصود بالفجاجة إنعدام المعايير والضوابط التي سيجري علي أساسها التدخل، أي عدم وجود قواعد دولية تحدد أسباب وكيفية وحجم هذه التدخلات، فالتدخل في المرحلة الحالية سيحكمه المزاج الأمريكي وحده وتحت ذريعة حماية مصلحة المجتمع الدولي، أو المصالح الأمريكية.

وما تقوم به الولايات المتحدة من تدخلات هو نموذج لهذه الفجاجة، فالتدخل العسكري الصارخ في العراق جري بحجة أسلحة الدمار الشامل والموقف من نظام العراق، والتدخل في الشئون الفلسطينية تدفعه الرغبة في تغيير قيادة لم تتعاون مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب، وقد حاولت الإطاحة بالرئيس الفنزويلي (شافيز) لأنه ينتهج سياسة نفطية مستقلة..ألخ.

أما الفوضوية فيعكسها التهميش المتزايد للمنظمات الدولية ومجلس الأمن، ومن المعلوم أن الولايات المتحدة بدأت بتدخلاتها المبكرة تحت مظلة

الشرعية الدولية، عندما كانت الأوضاع تسمح بذلك، لكن الوعي الدولي حرمها مؤخراً من هذه المظلة فلجأت إلي حلف الناتو، الذي لم يستطع بدوره مجاراة رغباتها مما دفعها للجوء إلي حلفائها المقربين لمحاولة توفير أي قدر من الشرعية، وليس من المستبعد أن تلجأ لاحقاً لإرادتها المنفردة وبشكل فوضوي دون أي شرعية دولية أو إقليمية.

مبدأ التدخل سيحل بلا شك محل مبدأ عدم التدخل ليشكل أحد الأسس الرئيسية للشرعية الدولية في القرن الحادي والعشرين، وهو مبدأ أصبح مقبولاً علي المستوي العالمي، وهناك رغبة في تقنين التدخل وضبطه وفق أسس ومعايير واضحة، وفي مقدمة هذه الأسس القيام بالتدخل تحت مظلة الأمم المتحدة، لكن تناقضاً حاداً قد نشأ بين الأمم المتحدة وسياسة الولايات المتحدة التي لم تعد تري في الأمم المتحدة فائدة إلا إذا أصبحت أداة في يد الخارجية الأمريكية كما يقول نعوم تشومسكي:(إن الأمم المتحدة منظمة مفيدة في نظر الولايات المتحدة إذا عملت أداةً لسياستها أما حينما تفعل ما لا تريده الولايات المتحدة فإنها يمكن أن تختفي نهائياً)[29].

علي الإجمال هنالك إحتمال بأن مبدأ جديداً يظهر في تشكيل الشرعية الدولية، وقد تهيأ المناخ الدولي لقبوله، وهنالك عشرات من الأسباب والذرائع التي تبرر التدخلات الدولية.

ذرائع التدخل

بما أن مبدأ التدخل أصبح مقبولاً فإنه لن يكون من الصعب البحث عن الأسباب والذرائع، وقد بدأت آلة الإعلام الغربي في الترويج لبعض الذرائع، وهناك عشرات من الأسباب التي يمكن تصورها لخلق المرجعية السياسية لمبدأ

التدخل، غير أن ثلاثة أسباب رئيسية قد أصبحت واضحة ومقبولة لشرعية التدخل وهي: الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، ومسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

الإرهاب ومقاومة الإرهاب

الإرهاب تعبير فضفاف وليس من السهل الإتفاق علي مضمونه، ورغم وضوح معانيه في العالم الثالث إلا أنه حتى الآن مرفوضة هذه المعاني من الغرب، ولن يعطي الغرب في المستقبل المنظور أي مفهوم محدد للإرهاب، فالإبقاء علي الغموض مسألة مرفوضة، فذلك هو السبيل الأفضل لخدمة السياسات المتناقضة. إن الإرهاب في نظر الغرب يتمثل في أي فعل ينطوي علي أي قدر من العنف يوجه ضد السياسات الغربية أو يعارضها.

الولايات المتحدة الأمريكية التي تتزعم حملة القضاء علي الإرهاب ستدخل في المرحلة القادمة (مرحلة شبيه بالمكارثية)، التي ظهرت في عقد الحرب العالمية الثانية فكما قاد السيناتور مكارثر حملته ضد الشيوعيين، فإن الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) في سبيله القيام بحملة مشابهة.

الإرهاب ظاهرة مرفوضة دولياً ويمكن للولايات المتحد أن تجد لها الكثير من الحلفاء لمقاومة هذه الظاهرة، شرط تحديد تعريف متفق عليه للإرهاب ووضع آليات دولية لمقاومته، ولقد إنطلقت دعوات عالمية كثيرة لتحديد معنا للإرهاب ومقاومته جماعياً تحت مظلة الأمم المتحدة، لكن الولايات المتحدة ترفض هذه الأفكار والجهود لتحفظ لنفسها بحق تكلييف أي عمل ووصفه بالإرهاب لخدمة سياستها.

مقاومة الإرهاب ستكون مفتاح التدخل الأول الذي وضعته الأقدار بيد الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، وهي لن تفرط بسهولة في هذا المفتاح الفعال، بل إنها ستعمل علي خلق ثقافة عامة مضادة للإرهاب، وتعمل وكالاتها السرية علي تدبير المزيد من الأعمال الإرهابية لتوسيع قاعدة هذه الثقافة، ودحر الأصوات الداعية للتعقل في التعامل مع هذه القضية العالمية المعلقة، فقد أعلن الرئيس الأمريكي (جورج بوش الإبن) قيام حملة صليبية لا هوادة فيها، وأعلن بكل وضوح أن (من ليس معنا فهو ضدنا)، وطالب الدول بتحديد مواقفها بالتحالف مع أمريكا ضد الإرهاب، أو الوقوف في مواجهتها ضمن صفوف الإرهابيين. ومثلما فعل الساسة إنطلقت وسائل الإعلام الأمريكية في شن حملة ديماغوجية ضد ما أسمته بالإرهاب، ودعت إلي إعادة الاستعمار بحسبانه حلاً جذريا لمشكلة الإرهاب.

وعلي سبيل المثال فإن (الوول ستريت جورنال) نشرت بتاريخ 2001/10/6م مقالاً مهماً تحت عنوان (حل مشكلة الإرهاب: الاستعمار)، دعت فيه العالم الغربي إلي إعادة استعمار الدول الإرهابية، استهلت دروس التاريخ كما تقول: (فكما كان الاستعمار هو الحل لمشكلة القرصنة في القرن التاسع عشر، فإن الاستعمار هو الحل لمشكلة الإرهاب في القرن الحادي والعشرين).

إن مسألة الإرهاب ستفتح عصر التدخل، ولأن المفهوم ينطوي علي قدر كبير من عدم الوضوح، فإن ذلك سيقود إلي الإزدواجية وسياسة الصفقات المتبادلة بين القوى الكبرى، وستكون الضحية الأولي لهذه السياسات الظالمة هي حركات التحرر والدول المناهضة لسياسات الهيمنة، ورغم الظلم الصارخ الذي ستتعرض له هذه الحركات والدول إلا أن العقلانية يجب أن تدفعها لتفادي

التعرض للثور الهائج، وهي في حاجة إلي قدر كبير من الذكاء للحفاظ علي ثوابتها السياسية دون تعرضها لمخاطر هائلة، إن ما يحتاجه العالم اليوم هو إبتدار ثقافة جديدة قائمة علي تحديد دقيق للمصطلحات والمفاهيم، لتأسيس الشرعية الدولية الجديدة علي أساس عقلانية للاستقرار، وليست ثقافة ديماغوجية لن تصنع سوي الحروب والتوتر.

السيطرة علي أسلحة الدمار الشامل:

أحد المفاتيح الرئيسية لخدمة التدخل ستكون مسألة أسلحة الدمار الشامل، فمنذ الحرب الباردة رفعت شعارات (الحد من أسلحة الدمار الشامل)، وتتبنت هذا الشعار الدول النووية الكبرى لتكريس إحتكارها لهذه الأسلحة للمحافظة على توازن القوى الذي كان يميل لمصلحتها، ولكي يتم القبول بهذا الشعار إستندت الدول النووية إلي معايير أخلاقية، فالحجة المطروحة هي خطورة إنتشار هذا السلاح سيما إذا وقع في أيدي قليلة المسئولية أو حكومات غير ديمقراطية منغمسة في النزاعات الإقليمية.

لا شك في أن مخاطر أسلحة الدمار الشامل واضحة تماماً، وهنالك مصلحة عالمية في نزع هذا السلاح كلياً وليس الحد من إنتشاره. لكن الحملة القائمة الآن بعيدة في الواقع عن المعايير الأخلاقية، فهي ليست سوى حملة لتعزيز الهيمنة وتكريس الواقع الدولي الظالم.

من المفارقات المضحكة أن الدول المالكة لأسلحة الدمار الشامل، تدافع عن إمتلاكها لهذه الأسلحة على أساس أنها أداةٌ لمنع الحرب وتعزيز الاستقرار الدولي، فالإحتكار النووي الأمريكي هو ما يعزز الاستقرار في أمريكا الشمالية، والاحتكار النووي الإسرائيلي هو ما يحفظ الاستقرار ويمنع الحروب في الشرق الأوسط... ألخ.

ومع أن الدول الكبرى رفعت مبكراً شعارات منع إنتشار هذه الأسلحة، إلا أنها من الناحية الفعلية ساعدت على إنتشاره ومكنت حلفائها من إمتلاكها لتعزيز قوتها الإقليمية، وبما ينعكس على أوضاعها في توازن القوي العالمي.

ومنذ نهاية الحرب الباردة تصاعدت وتيرة الدعوة إلى منع إنتشار أسلحة الدمار الشامل، واتخذت إجراءات وسياسات أكثر جدية لمقاومة هذا الانتشار، غير أن هذه السياسات قامت كالعادة (على المعايير المزدوجة) فتطبق هذه السياسات بصرامة خارج دول العالم الغربي، وبالأخص الدول العربية والإسلامية.

ففي عام 1991م كتب (هنري كسنجر) مقال أسماه (جدول أعمال ما بعد الحرب)، طالب فيه الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص بوضع جدول أعمال واضح يتضمن عدد من البنود، وفي مقدمتها ضبط انتشار التسليح الشامل، ومنع دول بعينها عربية وإسلامية من الوصول لهذه الأسلحة لأنها بذلك ستصبح خطراً علي العالم والمصالح الغربية[30].

وإستجابةً سياسيةً لهذه الأفكار شنت الولايات المتحدة حملة واسعة وأعادت هيكلة بعض مؤسساتها، فأنشئت منصباً جديداً (سكرتيراً مساعداً) في وزارة الدفاع لمنع الإنتشار النووي والتصدي له إذا حدث، وتنحصر وظيفته في بذل الجهود لإعاقة برامج التسلح النووي خارج العالم الغربي، وعبرت الإدارة الأمريكية وبكل وضوح عن هذه السياسة، فقد إرتكزت الحملة على العراق على مسألة أسلحة الدمار الشامل، وأعلن كلينتون بأنه لن يسمح لكوريا الشمالية بصنع قنبلة نووية وانه، سيكون في منتهي الحسم بالنسبة لهذا الأمر[31].

هناك اليوم مئات من الكتب والمقالات في الولايات المتحدة الأمريكية الداعية إلي التدخل ولو بالقوة للقضاء على أسلحة الدمار الشامل خارج العالم الغربي، وكتب وليم بيري وزير الدفاع السابق كتاباً أسماه (الدفاع الوقائي..استراتيجية أمريكية جديدة للأمن)، دعا فيه للتدخل للقضاء على هذه الأسلحة وعدم انتظار ظهورها، وبرر ذلك بأنه يدخل في إطار، الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة، وذكر في الكتاب تفاصيل عمله وزيراً للدفاع، وجهوده للقضاء على مشروعات إنتاج هذه الأسلحة في بلدان مثل أوكرانيا وكوريا الشمالية(32).

إن المؤسسات السياسية الأمريكية تستجيب بسرعة لمثل هذه الدعوات، فقد ناقش مجلس الشيوخ بكل جدية إمكانية شّن هجوم مسلح على المنشئات النووية في كوريا الشمالية، ووضع هذا الخيار أمام الرئيس كلينتون كما يذكر وليام بيري واستغلت الولايات المتحدة نفوذها وهيمنتها ونجحت عام 1995م في إجبار الدول على تجديد إتفاقية (منع الإنتشار النووي) وبصورة أبدية، ولم تستثني من هذا الخيار سواء دولة الكيان الصهيوني. إن الولايات المتحدة ستواصل جهودها نحو هذا الهدف، وستكون مقاومة منع إنتشار الأسلحة التدميرية هي إحدى مفاتيح تدخلها لإحتلال الدول، وإسقاط الأنظمة المعادية لها، وزعزعة استقرار كل من يعارض سياستها.

إن حالة العراق تمثل نموذجاً لهذا التدخل السافر، فقد أدارت الولايات المتحدة أزمتها مع العراق على أساس مقاومتها لأسلحة الدمار الشامل، وحاولت خلق إجماع دولي حول سياستها ونجحت في إدارة الأزمة حتى إنتهي الأمر إلي

الإحتلال الكلي للعراق، حيث تبين عدم وجود هذه الأسلحة، لكن الولايات المتحدة تمكنت من تحقيق أهدافها الاستراتيجية باستخدام هذا المفتاح الفعال.

وتواصل الولايات المتحدة هذه السياسة الآن تجاه إيران وكوريا الشمالية، وقد تستخدم ضد دول أخري حسب المزاج السياسي الأمريكي، والواقع أن الولايات المتحدة استخدمت فيما مضى المظلة الدولية لتنفيذ سياستها، واستطاعت إجبار مجلس الأمن على إصدار سلسلة من القرارات ضد العراق، وكانت قرارات ظالمة ومهينة، لكن قد الولايات المتحدة تستخدم هذه السياسة مستقبلاً دون أي غطاء دولي، و حدث ذلك بالفعل في حالة العراق و هدد الرئيس بوش مراراً خلال حملته الدولية على العراق بأنه لن ينتظر مجلس الأمن كثيراً، فعلى هذا المجلس (الإنصياع) للإرادة الأمريكية أو أنها ستتصرف بمفردها، بل إنه هدد مجلس الأمن وإتهمه بالتقصير في أداء واجباته إزاء قضايا الأمن والسلام، ومن المعروف أن حرب الولايات المتحدة على العراق جرت دون أي غطاء دولي أي مجافي لميثاق الأمم المتحدة.

إن سياسة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ستكون أكثر المفاتيح فاعلية لتدخل الولايات المتحدة في شئون الدول، ومحاربتها واحتلالها خدمةً لأهداف استراتيجية بعيدة، وعلى الدول أن تدير أزمتها الناجمة عن هذا الوضع بكل دقة وذكاء، فالواقع إن الإدارة السيئة للأزمة العراقية من طرف نظامها قد جلب على هذه البلاد عواقب وخيمة، ليجعلها أول دولة تخضع لاحتلال في القرن الحادي والعشرين، وهي نتيجة ما كان يمكن أن تحدث لو أدركت حكومة العراق حجم المخاطر وعملت بدبلوماسية نشطة ومتفتحة.

عند كتابة هذه السطور يشهد العالم حملة مشابهة بدأت على إيران وقد تجر هذه الحملة إلي نشوب أزمة دولية خطيرة، ومن المحتمل إن توظف في هذه الأزمة المنظمات وفي مقدمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهدف خلق حالة مشابهة لحالة العراق، ولكن ذلك سيعتمد بالطبع على الجهد الدولي وما ستؤول إليه الأحداث في العراق، وقدرة الحكومة الإيرانية على إدارة هذه الأزمة.

الديمقراطية وحقوق الإنسان

مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان ستكون إحدى (مفاتيح التدخل) في القرن الحادي والعشرين، ومثلما تخضع المفاهيم السياسية الأخرى للإلتباس فإن مسألة حقوق الإنسان تشهدت الإلتباسات أيضاً.

الواقع أن الديمقراطية وحقوق الإنسان شكلت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية هدفاً إنسانياً عاماً وشغلت المجتمع الدولي برمته، فنص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وجعل مسألة تعزيز حقوق الإنسان ضمن مقاصده الرئيسية، كما تكرس ذلك في المواثيق الدولية والإقليمية، وأنشأت محاكم خاصة للنظر في انتهاكات حقوق الإنسان، وظهرت اللجان الدولية والإقليمية وفي مقدمتها (لجنة حقوق الإنسان) التابعة للأمم المتحدة، وإنبعثت عشرات المنظمات واللجان غير الحكومية للدفاع عن حقوق الإنسان، ومن أبرز هذه المنظمات (منظمة العفو الدولية)، ولا تكاد تخلو دولة الآن من منظمة وطنية للدفاع عن حقوق الإنسان، وتنامت في العقود الأخيرة من القرن الماضي حركة عالمية واسعة، بل أن بعض الدول أدرجت ضمن هيكلها الحكومي وزارات مختصة في حقوق الإنسان. وهكذا فإن مسألة حقوق الإنسان لم تعد شأناً دستورياً داخلياً، بل أصبحت شأناً دولياً يخضع لما أصبح يعرف (بالقانون الدولي الإنساني).

في هذا المناخ الجديد إندفعت الأمم المتحدة في دورتها الخامسة والخمسين إلي إصدار (إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية)، وقد إنطوى علي مفاهيم كثيرة يراد لها أن تشكل قيم ومبادئ الألفية الثالثة، وقد أنصب جوهره علي هدفين هما تحقيق الأمن والسلام وتعزيز حقوق الإنسان علي المستوى العالمي.

إن الإهتمام بحقوق الإنسان علي المستوى العالمي هو بلا شك من أنبل الأهداف وأعلاها شأناً، فويلات البشرية ومعاناتها تعود في الشطر الأكبر منه إلي الاستخفاف بحقوق الإنسان، لذلك فإن الأفكار الداعية إلي التدخل الدولي من أجل مقاومة التعدي علي حقوق الإنسان تجد لها أرضية في الأوساط السياسية والفكرية، ولم يعد مجدياً التمسك بسيادة الدولة، وعند الموازنة بين السيادة والتدخل من أجل حقوق الإنسان، فإن مبدأ التدخل أصبح راجحاً نظراً للإعتبارات الأخلاقية التي يقوم عليها.

إن الجدل الفكري مازال مشتعلاً حول حقوق الإنسان بسبب تنوع هذه الحقوق ودرجات الإنتهاك التي تبرر التدخل، فحقوق الإنسان متنوعة في مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكن هناك إتفاق عام علي أن إنتهاك الحقوق الجماعية يبرز التدخل بشكل واضح. ومن أهم هذه الحقوق هو (حق تقرير المصير) الذي جري الجدل حوله منذ وقت مبكر من حيث هو مبدأ أم حق، هل هو مبدأ أخلاقي أم هو من الحقوق القانونية وبما يترتب علي ذلك من نتائج ؟

الواقع أن فكرة الحق قد إنتصرت مبكراً بعد صدور ميثاق الأمم المتحدة حيث تمسكت الدول الأفريقية والآسيوية، وساندتها الولايات المتحدة في ذلك

الوقت، بفكرة اعتبار تقرير المصير من الحقوق القانونية وتسلحت به في تصفية الاستعمار.

اليوم تعزز حق تقرير المصير، رغم محاولات الدول الغربية إفراغه من مضمونه، وأصبح مبرراً للتدخل الدولي، وأُستخدم ضد إندونيسيا وجري فصل تيمور الشرقية عنها بحجة الحق في تقرير المصير، ومن المؤكد أن هذه الذريعة ستستخدم لاحقاً ضد دول أخرى.

إن المضمون الأخلاقي لحقوق الإنسان يمهد لتقبل فكرة التدخل الدولي لحمايتها، غير أن الإزدواجية التي يمارسها الغرب تجاه حقوق الإنسان يجب أن تدفعنا للحذر، وأصبحت هذه الذريعة تستغل ضد دول العالم الثالث المناهضة للسياسات الأمريكية، أما الدول التي تدور في فلك الولايات المتحدة فإنها معفية من التدخل الدولي ولو مؤقتاً، وحالة الشعب الفلسطيني هي إبراز مثال على هذه الإزدواجية المقيتة.

إن حق تقري المصير لم يعد وحده المبرر للتدخل، فقد أصبح فرض الديمقراطية الليبرالية مبرراً جديداً يستوجب التدخل وشن الحروب، وكانت حالة العراق أحد نمازج هذا التدخل، فالحملة علي العراق التي إستندت في البداية علي مسألة أسلحة الدمار الشامل إنتهت أخيراً بذريعة إسقاط النظام الدكتاتوري؛ بتوجيه إنذار حاسم إلي رأس النظام بوجوب المغادرة أو تحمل عواقب التمسك بالسلطة، وهناك اليوم ساحات كثيرة لممارسة هذه السياسة ليس دفاعاً عن الديمقراطية بل لتحقيق أهداف إستراتيجية وفرض الهيمنة، والواقع أن التدخل لفرض الديمقراطية أصبح واقعاً عملياً ويجري بأشكال متنوعة، لعل أوضحها هو المراقبة الدولية للانتخابات في أوروبا الشرقية والعالم الثالث، وقبلت هذه

البلدان فكرة المراقبة لإثبات حسن مسلكها وإعادة إندماجها في المجتمع الدولي، وفكرة مراقبة الإنتخابات هي فكرة حسنة إذا جري تعميمها وتطبيقها علي أسس موحدة، فالعالم الغربي نفسه يجب أن يخضع للمراقبة الدولية وذلك لاعتبارين أساسيين هما: أهمية الإنتخابات في هذه البلدان، والتشويهات الموضوعية الكبيرة في هذه الإنتخابات.

إن مراقبة الانتخابات في العالم الغربي يجب أن تغدو أولوية دولية، لأن هذه الانتخابات يتعلق بها مصير العالم في كثير من الأحيان، فالانتخابات الأمريكية هي (بمعناً ما) انتخابات عالمية تؤثر بشكل كبير في كل مكان، علي عكس ما يجري في الدول الصغيرة، حيث لا تتجاوز النتائج العملية حدود الوطن، فمن المؤكد أن نتائج الإنتخابات الأمريكية أكثر أهمية للعالم من إنتخابات تجري في جيبوتي أو جزر القمر. أما التشوهات الموضوعية فتنبعث من القوى التي تحرك عمليات الإنتخابات إنطلاقاً من مصادر التمويل إلي الحملات الإعلامية.

مراقبة الانتخابات لا يجب أن تتوقف عند مراقبة العملية الشكلية، حيث توضع الأوراق في صناديق الإقتراع بل يجب أن تذهب لأبعد من ذلك بمراقبة مصادر التمويل والحملات الإعلامية، وهي مصدر التشويه الأساسي في انتخابات الغرب اليوم.

والخلاصة أن مبادئ حقوق الإنسان ستغدو مبرراً للتدخل الدولي الذي قد يصل إلى حد إعلان الحرب وإسقاط الأنظمة، وعلى دول العالم الثالث الإنتباه مبكراً لهذا الحقيقية ومواجهتها بتحصين نفسها أولاً ثم الإسهام في وضع المعايير

الدولية وتقنين إجراءات التدخل ثانياً. فلم يعد من المجدي الإختفاء وراء أفكار السيادة وإعتبار حقوق الإنسان مسألة دستورية بحتة.

تلك هي الأسباب الرئيسية التي ستفتح المجال أمام أعمال المبدأ الجديد في الشرعية الدولية (مبدأ التدخل)، لكن أسباب كثيرة أخرى ذات طابع مستجد ستبرز لتقديم نفسها كذرائع قوية، مثل مقاومة الهجرة أو مقاومة المرض أو قضايا البيئة أو المياه أو حتى مقاومة الكوارث الطبيعية، فمن المؤكد أن تصاعد القبول بمبدأ التدخل سيفضي إلى القبول بذرائعه وأسبابه.

ثانياً: دور توازن القوى في فرض الشرعية الدولية:

توازن القوى ليس إجراءً مصنعاً أو ترتيباً قانونياً تتوافق عليه الدول لتوزيع القوة والتأثير الدوليين، بل إنه وضع واقعي ينشأ عن التنافس والصراع الدولي، فهو نتيجة حتمية، فالصراع ينشأ التوازن بحسبانها قاعدةً تاريخيةً، غير أن هذه القاعدة قد يصيبها (بصورة مؤقتة) بعض الإختلال فيظهر وضع دولي عديم التوازن، مثل الوضع الدولي الذي نعيشه الآن، وينشأ هذا الوضع عادةً بعد الحروب أو المنافسات التي تطيح بطرف أساسي من أطراف التوازن، لينفرد الطرف المنتصر بالهيمنة لفترة ما، لكن قواعد الصراع سرعان ما تعود إلى الفعل لتظهر قوى دولية جديدة تستطيع اللحاق بالطرف المهيمن وتتوازن معه، ليتشكل توازن دولي جديد.

إنتهت الحرب الباردة بتفتت الإتحاد السوفيتي وهو طرف رئيسي من أطراف الصراع، وبرزت الولايات المتحدة قوةً مهيمنة، لكن أطرافاً أخرى بدأت العمل والصراع من أجل إعادة بناء الميزان الدولي، ويكشف المشهد الدولي أن

طرفين على الأقل قد يصلان إلى مرحلة التوازن هما الإتحاد الأوروبي والصين على الأقل.

علي الإجمال فإن مبدأ جديداً سيسهم في تشكيل الشرعية الدولية وقد تهيأ المناخ الدولي للقبول به، وستكون هناك عشرات الأسباب والذرائع التي ستبرر التدخلات الدولية. وليس المقصود ضمن هذا الجزء من الكتاب إثبات الفرضية التاريخية[33]، لأن هناك من يجادلون في صحة هذه الفرضية، وهم أولئك الذين لم يمحصوا التاريخ، فيدفعهم مشهد الهيمنة الأمريكي بكل جبروته إلى الإعتقاد بأن الهيمنة الأمريكية ستدوم إلي أجل طويل.

والباحث المتجرد يخالف هذا الرأي ولا يتقبله ذلك لأن الهيمنة المتجبرة ظهرت مراراً في التاريخ ولم تستطيع الصمود، لأنها مناقضة لقانون التاريخ. وإن ما يهم أكثر هو تأثير ميزان القوى في تحديد محتوى الشرعية الدولية الجديدة، ودرجة الإستقرار الناجمة عنه وهما موضوعان مترابطان.

إن الاستقرار الدولي ينجم عن توازن القوى المتعدد الأقطاب فهذا أيضاً أحد قوانين التاريخ، فتعدد القوى الدولية يخلق حالة من الردع المتبادل ويفسح المجال أمام تحريك التحالفات، وهو ما يجعل السياسة الدولية أكثر ديناميكية، ويفتح الأبواب أمام العمل الدبلوماسي الذي يسعى للإستقرار، ففي مثل هذا التوازن تتراجع فرص الحرب والصدام، وينجم عن العمل السياسي واعتماد الدبلوماسية فرصةً للوصول إلي شرعية دولية أكثر عقلانية، لأن هذه الشرعية تنشأ عن توافق الأقطاب على هذه الشرعية، وعلى العكس من ذلك فإن نشوء نظام غير تعددي يمزق النظام الدولى الشرعي.

إن حالة الهيمنة تخلق وضع دولي لا يمكن أن تنشأ عنه شرعية دولية مقبولة، فما ينشأ هو شكل من أشكال القانون المفروض الذي يؤسس لمقاومته منذ ظهوره، فتبدأ القوى الأخرى في تحديه إلي حين الإطاحة به. ولا يقود التوازن البسيط (الثنائي) إلى نتيجة كثيرة الإختلاف، فالنظام الثنائي بطبيعته يقود للإستقطاب الدولي والإنقسام الحاد، وفي مثل هذا النظام تنشأ شرعية ليست مستقرة، لأن كتل النظام الدولى في كل قطب ستتحدى القواعد التي لا تناسب مع مصالحها(34).

إن ما يمر به العالم في الوقت الراهن هو الغياب التام للشرعية الدولية، فما هو موجود ليس سوى قواعد مفروضة، وقد ينجح الطرف والمهيمنين في فرض بعض قواعده فتقبلها القوى الأخرى على مضض، ولكنها ستبدأ في تحين الفرص للخروج عنها. ويذهب التوقع إلى أن توازناً متعدد الأقطاب سيبدأ في الظهور في وقت ليس ببعيد، فالمعادلة التاريخية تبشر بظهور النظام التعددى، وهي مسألة حتمية بعد كل فترة من الهيمنة، وأن توقيت ظهور هذا النظام سيعتمد على نشاط القوى البازغة ومدى قدرتها على تحدي الطرف المهيمن(35).

إن المتابع لتطورات السياسة الدولية بإمكانه الإستنتاج بأن الإتحاد الأوروبي بدأ في النشاط للخروج من حالة الهيمنة، وقد عكست الحرب العراقية الأمريكية الأخيرة، مواقف أوروبا وفي مقدمتها ألمانيا وفرنسا على تحدى حالة الهيمنة، ومن المتوقع أن يتزايد الدور الصيني أيضاً عند إقتراب قوس الهيمنة الأمريكي من الحدود الصينية، والواقع إن هذا القوس سيبدأ قريباً في الإقتراب من حدود الصين، وهناك أمرآن سينشطان العامل الصيني هما إحتمالات تفجر الصراع مع كوريا الشمالية وتمدد الأطماع الأمريكية نحو آسيا الوسطي، ومن المؤكد فإن الأطماع الأمريكية ستتزايد بعد إحتلال كل من أفغانستان والعراق،

وبقدر ما في هذا الإحتلال من ألم فإنه سينطوي على ميزة استقرار القوى الصاعدة، وهو أمر سيقود نهاية المطاف إلي التعجيل في تحقيق التوازن الدولي.

وبالنسبة لقواعد الشرعية الدولية سترتبط بنوع توازن القوى الجديد، فالتعددية القضبية ستصنع شرعية أكثر قبولاً ورسالة العالم اليوم للوصول إلي هذه القواعد، تكمن في وجود العمل النشط للوصول إلي حالة التوازن، فالإستسلام للهيمنة لن يقود لحالة عدم الإستقرار الدولي وحسب، بل إنه سيقود إلي شرعية دولية معيبة وظالمة.

هوامش الفصل الرابع عشر

(1) دانيال كولار العلاقات الدولية، ترجمة خضر خضر، دار الطليعة، بيروت 1977م، ص 12.

(2) د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مكتبة الأنجلو العصرية، القاهرة 1989م، ص 25.

(3) د. غازي فيصل، منهجيات طرق البحث فى علم السياسة، جامعة بغداد، 1990م، ص 28.

(4) سورة الحجرات الآية 13.

(5) سورة المائدة الآيه 2.

(6) د. غازي فيصل، مصدر سابق، ص 36.

(7) د. أحمد يوسف أحمد، ود. محمد زيادة، مقدمة فى العلاقات الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، 1981م، ص 39.

(8) محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، المكتب المصري الحديث، القاهرة 1976م، ص 52.

(9) د. غازي فيصل، مصدر سابق، ص51.

(10) د. إسماعيل صبري مقلد، مصدر سابق، ص 39.

(11) د. غازي فيصل، مصدر سابق، ص52.

(12) دانيال كورال، مصدر سابق، ص 24.

(13) أنظر بحثنا بعنوان من نهاية التاريخ إلى نهاية الجغرافية – دراسة نقدية للنظريات تفسير الحضارات، مجلة الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية والتنموية، الخرطوم مارس 2003م.

(14) نفس المصدر، ص 41.

(15) د، إسماعيل صبرى، مصذر سابق، ص 52.

(16) نفس المصدر، ص73،

(17) د. حسن سيد سليمان، المدخل للعلةم السياسية، دار الجامعة النيلين للطباعة والنشر، الخرطوم 1992م، ص 133.
(18) نفس المصدر، ص 134.
(19) نفس المصدر، ص136.
(20) نفس المصدر، ص137.
(21) د. محمد محمد صالح – تاريخ أوروبا من عصر النهضة وحتى الثورة الفرنسية 1500– 1789م، مطبعة دار الجاحظ للطباعة والنشر – بغداد – 1982م، ص302.
(22) رايموند كارفيدكتيل – العلوم السياسة - ترجمة د.فاضل زكي محمد– دار التضامن – بغداد – 1964م – ج2 – ص263.
(23) إبراهيم أبو خزام، الوسيط في القانون الدستوري – منشورات دار الكتاب الجديد المتحدة – بيروت – ط2 – 2002م – ص 154 وما بعدها – كما يمكن العودة لتفاصيل أكثر لدي د. منذر الشادي – نظرية السيادة – منشورات العدالة – بغداد 2002م.
(24) لم تمثل الدول الصغرى في المؤتمرات الأوروبية تمثيلاً، بل أجبرت على القبول بالقرارات حتى تلك التي تمسها بشكل مباشر، وقد حدث ذلك في مؤتمر فينا عام 1815م ومؤتمر أكس لاشابل عام 1818م، د. خليل إسماعيل الحديثي – المعاهدات غير المكافئة مطبعة جامعة بغداد – 1981م – ص 47.
(25) إن توازن القوى ليس من نمط واحد، فتوازن القوى يخضع لتقلبات شتى فتنشأ عن أوضاع مختلفة بعضه يؤدي للاستقرار والسلام ويؤدي بعضه الآخر للتوترات والحروب، إن هذه الملاحظة التاريخية من ما دفع لمتابعة هذا الموضوع وتحليله بشكل مفصل فيما يشبه النظرية التاريخية، الحروب وتوازن القوى.– منشورات المكتبة الأهلية عمان – الأردن 1999م.

(26) الحروب وتوازن القوى – سبق الإشارة إليه، ص 195، أو عند – هنري كيسنجر – الدبلوماسية ج 1.

(27) يذهب اعتقادي إلى أن وقت الندوة لا يسمح بالتحليل التفصيلي لكل محددات الشرعية الدولية سياسات الهيمنة الأمريكية وتطورها منذ مطلع القرن العشرين حتى اليوم، ومن المتوقع أن يصدر أواخر هذا العام 2003م.

(28) مجموعة مؤلفين – الأمم المتحدة – ضرورة الإصلاح بعد نصف قرن (وجهة نظر عربية) – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت 1996م ط 1 ص65.

(29) نعوم تشومسكي – ضبط الرعاع – حوارات مع ديفد بارساميان – ترجمة هيثم علي حجازي – الأهلية للنشر – عمان الأردن – 1997م ط1 71.

(30) هنري كيسنجر – جدول اعمال ما بعد الحرب – منشور في صبحي حديدي – الحرب العالمية الأولي.

(31) د. إبراهيم أبو خزام، نهاية العصر الوستقالي (المضامين الجديدة للشرعية الدولية فى الفرق الحادي والعشرين)، ورقة قدمت لمؤتمر المائدة المستديرة – عقدتها جامعة ناصر الاممية يوليو 2002م، ص 13 – 15.

(32) نفس المصدر، ص 14 – 18.

(33) نفس المصدر، ص 19.

(34) د. إبراهيم أبوخزام، الحروب وتوازن القوي، منشورات المكتبة الأهية، عمان – الأردن 1999، ص 35 – 41.

(35) نفس المصدر، ص 49.

المراجع

المراجع

أولاً : المراجع العربية:

أ- الكتب:

1- محمد مرسي الحريري، دراسات في الجغرافيا السياسية، دار المعرفة الجامعية، بيروت 1993م .

2- د. أسعد عبد الرحمن – نواف الرزوق، الفكر السياسي الإسرائيلي قبل الانتفاضة وبعد الانتفاضة، دار الشرق للنشر والتوزيع، بيروت1990م .

3- د.فتحي محمد أبو عيانه، الجغرافيا، دار المعرفة الجامعية، بيروت 1989م.

4- د. محمد حجاز، دراسة في أسس ومناهج الجغرافيا، دار الفكر العربي، بيروت 1988م.

5- د. سليمان صالح الغويل، الدولة القومية (دراسة تحليلية مقارنة)، جامعة قار يونس، بنغازي، 1990م.

6- ادوارد نيفين، اللوبي اليهودي وسياسة أمريكا الخارجية شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت لبنان 1990م

7- محمد عمر بشير، جنوب السودان، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة 1975م.

8- د. حامد عثمان احمد، د. مدني محمد أحمد، علاقات السودان الخارجية (البعد العربي والأفريقي)، دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر، 1991م.

9- جمال بركات، الدبلوماسية ماضيها وحاضرها ومستقبلها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1991م.

10- د. عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، منشورات جامعة قار يونس 1993م.

11- رنشارد نكسون، نصر بلا حرب / مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة 1988م .
12- أحمد بهاء الدين: أبعاد في المواجهة العربيـــة - الإســرائيلية، المؤســسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1972م.
13-الأبعاد القومية والدولية للعدوان علي العراق، (ندوة فكرية 10-12 فبراير 1993م) وزارة الثقافة والأعلام، بغداد 1993م.
14- بوب وود وارد: الحجاب (الحروب السرية لوكالة المخابرات الأمريكيــة 81-1987م)، الطبعة الثالثة 1990م.
15- بول فندلي: من يجروء علي الكلام، بيروت 1986م.
16- دانييل براون: العالم في القرن العشرين، مركز التدريب الأردني، 1990م
17- صباح محمود محمد: دراسات جغرافية في الــصراع الــدولي، جامعــة المستنصرية، بغداد 1986م.
18-عبد الخالق عبد الله: العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلــسلة عــالم المعرفة رقم 133، الكويت 1989م.
19-محمد حسنين هيكل: حرب الخليج (أوهام القــوة والنــصرة) ، الأهــرام، القاهرة 1992م.
20-المختار مطيع: المشاكل السياسية الكبرى المعاصرة، (منشورات إيزيس)، الدار البيضاء يناير 1993م.
21-الدكتور إبراهيم البشير عثمان، العلاقات الدولية المعاصـــرة، دار العلــوم للطباعة والنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض 1990م.
22- د.حسن سيد سليمان، المدخل للعلوم السياسية، دار جامعة النيلين للطباعــة والنشر، الخرطوم 1990م.

ب- الدوريات والمجلات:

1- مجلة دراسات أفريقية، شهرية، تصدر من جامعة أفريقيا العالمية للطباعة والنشر – الخرطوم .

2- مجلة الدراسات الاستراتيجية، شهرية تصدر من مركز الدراسات الاستراتيجية – الخرطوم.

3- قضايا دولية – أسبوعية تصدر من باكستان.

4- المستقبل العربي – شهرية تصدر من بيروت.

5- السياسة الدولية – شهرية تصدر من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة.

6- **مجلة الوحدة:** مجلة فكرية ثقافية شهرية، تصدر عن المجلس القومي للثقافة العربية.

7- **مجلة المستقبل العربي:** يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان.

8- الاجتهاد: مجلة متخصصة تعني بقضايا الدين والمجتمع والتجديد العربي الإسلامي.

9- **التوحيد** : مجلة إسلامية جامعة، إيران.

10- مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، تصدر عن معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان.

11- **مجلة العربي** : الكويت.

12- المجلة العربية للدراسات الدولية.

ثالثا: المراجع الإنجليزية :

A- Books

1- Parkash Chander and Prem Arora; International Relations; CB- 352 Rign Road; Naraina ; New Delhi; 1990.

2- Mahajan V.D; Chand & Company Ltd.. Ram Nagon ; New Delhi- 110055; 1986.

3- Bokil S.V. The mechanics of international money co.of India ltd; 1971.

4- Palmer and Perkins; international Relations (World Community in Transition) CBS; Bhawan Bhola Nath Nagon Shahdara; Delhi –110032 India .

5- Bruce Russett And Harvey Starr; world politics Vakils Feffer and Simons Ltd. ; Hague Building ; Ballard Estate Bonbay 1985 .

6- Morgenthau J.Hans Politics Among Nations And struggle for Power And peace Kalyani publishers ; New Delhi - Ludhiana; 1985.

7- Dikshit R.D.; Political Geography (A contemporary perspective) TATA Mc Graw – Hill Publishing Company Limited New Delhi ; 1990).

8- Mathews Ron; Defence Production In India; ABC Publishing House ; New Delhi; India 1989.

9- Sachdeva & Gupta; International Relations AJANTA PRAKSHAN; Delhi 1990.

10- D Van Nostrand; Military Geography; S.Padmanalham; Kennedy Nagar Pondichery; India 1981.

11- V.K. Anand; Insurgency and counter Insurgency; Deep And Deep Publishers; Rajouri Garden ; New Delhi1981.

12- Peter Taylor; Political Geography (world- Economy Nation state And locality) Bombay 1983.

13- Harm J.de Bilg; Systematic political geography; John Widey & Sons; Inc.; New York 1973.

14- Daniel S. Papp; Contemporary international Relations; McMillan Publishers Company New York Collier McMillan Publishers Company New York1976.

15- Seyom Brown ; New Forces In Word politics; The Brookings Instition Washington D.C.;1974.

16- Norman J. Padelford (George A. Lincoln; Lee D. Olirey) The Dynamics of International Politics McMillan Publishing Company Co. New York; 1976.

17- Mahandra Kumar ; Violence And Non Violence In International Relations; Thomson Press (India) Limited Publication Division 1975.

18- The Order George: The Conflicted Relationship; Mcgrow- Hill Book Company 1967.

19- Phil. Williams; The Nuclear Debate; The Royal Institute of International Affairs 1984.

20- Watter Laueur ; The Terrorism Reader.

21- James Lee Ray; Global Politics; Houghton Miffin Company; Boston 1987.

22- Linda B.Miller ; Dynamics of The World Politics; prentice – Hall; inc. 1968 .

23- J.C. Hurewitz; The Middle East Politics; The Military Dimension; Frederick A. praegen publisher 1969.

24- Ahmed Gomaa. The Foundations of the League of Arab States; Wartime Diplomacy,and inter- Arab Politics, 1914-1945: Longman, 1977.

25- Agqani, M.S. Politics in the Gulf, New Delhi, 1980.

26- Aharon Yarlv, Regional Dynamics and Western Strategy, in Nimrod Novik and Hoyce Starr (eds), Chal League in the Middle East, UAS, 1991.

27- Badean, John S., The American Approach to the Arab World, New York, Harper and Row. The Council of Foreign Relations, 1968.

28- Hassouna Hussein A. The League of Arab States And Regional Disputes: A study of middle East Conflicts, New York, Ocean Publications 1975.

B- Periodicals and magazines

رقم الإيداع
(1999/24)

المؤلف



الاسم : صلاح الدين عبد الرحمن الدومة
مكان وتاريخ الميلاد : الفاشر ٣/١٢ / ١٩٥٧م
المهنة الحالية : أستاذ(بروفسير) في العلوم السياسة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة أمدرمان الإسلامية

المؤهلات الأكاديمية:

- درجة الأستاذية (بروفسير) في جامعة أم درمان الأسلامية أبريل ٢٠٠٤م
- دكتوراه فى العلوم السياسية - جامعة أمدرمان الإسلامية فى ١٩٩٧م
عنوان البحث (أمن القرن الإفريقى).
- ماجستير (دفاع ودراسات استراتيجية) - جامعة بونا (الهند) - كلية العلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية - قسم الدفاع والدرسات الاستراتيجية يوليو ١٩٩٣م.
- دبلوم عالى في الجغرافية السياسية والعلاقات الدولية معهد الدكن بونا الهند ١٩٩٢م
- دبلوم عالى فى تطبيقات الحاسوب - أكاديمية ميجابايت للكمبيوتر بونا (الهند) ١٩٩٢م.
- بكالوريوس دراسات بحرية - الكلية البحرية - الاسكندرية - جمهورية مصر العربية ١٩٨١م .



كتب صدرت للمؤلف :

١/المدخل إلى العلوم السياسية .
٢/ المدخل إلى علم العلاقات الدولية .
٣/ دور توالى الحضارات فى تيسير حوار الثقافات (المثاقفة أداة من أدوات حوا
٤/ العلاقات السودانية الأمريكية في عصر الإنقاذ .
٥/ أمن القرن الإفريقي .
٦/ أثر مشكلة دارفور على سياسية السودان الخارجي

كتب تحت الطبع :

١/ آصرة للقضايا الدولية المعاصرة .
٢/ ماسة بين الفلسفة والسياسة .
٣/ جمعي من أصول البحث العلمي.